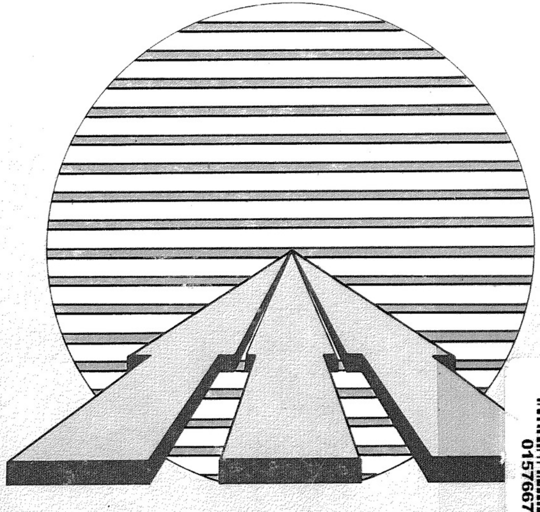


الإدارة العامة للبحوث

اتجاهات شراء
احتياجات الأجهزة الحكومية
من الصناعات الوطنية
بالمملكة العربية السعودية

بحث ميداني



طلال سراج الغرياني
هيئة التدريس بالمعهد

الدكتور / أمين عبد العزيز حسن
عضو هيئة التدريس بالمعهد



الإدارة العامة للبحوث

اتجاهات شراء

احتياجات الأجهزة الحكومية

من الصناعات الوطنية

بالمملكة العربية السعودية

بحث ميداني

الأستاذ/ طلال سراج الغرياني

عضو هيئة التدريس بالمعهد

الدكتور/ أمين عبدالعزيز حسن

عضو هيئة التدريس بالمعهد

(١٤١٠هـ/١٩٩٠م)

معهد الإدارة العامة

محتويات البحث

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الجداول الداخلية

تابع الجداول الداخلية

تابع الجداول الداخلية

تابع الجداول الداخلية

مقدمة البحث

تتناول هذه المقدمة مشكلة البحث وأهميته وأهدافه، ثم أسئلة وفروض البحث وحدود الدراسة وأبعادها، ثم تعريفاً ببعض المصطلحات المستخدمة فى البحث، وأخيراً أقسام الدراسة، وذلك وفقاً للعناصر التالية :

أولاً ــ مشكلة البحث.
ثانياً ــ أهمية البحث.
ثالثاً ــ الهدف من البحث.
رابعاً ــ أسئلة البحث.
خامساً ــ فروض البحث.
سادساً ــ حدود الدراسة.
سابعاً ــ تعريف المصطلحات المستخدمة فى البحث.
ثامناً ــ أقسام الدراسة.

أولاً ــ مشكلة البحث :

يعالج هذا البحث مشكلة هامة تتعلق بشراء الأجهزة الحكومية لاحتياجاتها من الصناعات الوطنية، حيث يسود اعتقاد بأن الأجهزة الحكومية لا تقوم بتأمين معظم احتياجاتها من المواد من المصانع الوطنية، رغم تأكيد نظام تأمين مشتريات الحكومة ولائحته التنفيذية والأوامر السامية والقرارات الوزارية، على ضرورة تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من المنتجات والمصنوعات الوطنية متى كانت محققة للغرض.

ورغم تزايد وتنوع وحدات الصناعات الوطنية فإن حجم الشراء للمواد من جانب الأجهزة الحكومية من المصانع الوطنية لايصل إلى المستوى المقبول، باعتبار أن الأجهزة الحكومية هي المشترى الأكبر من السوق المحلى، حيث أكدت نتائج ندوة «دور المشتريات الحكومية فى تشجيع الصناعات الوطنية»، والتى عقدت بمعهد الإدارة العامة فى يومى ١١ و ١٢ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ ــ أكدت أن حجم المشتريات الحكومية من المصانع الوطنية لمعظم المواد يتراوح من (١ ــ ١٠٪) وفى بعض الصناعات يتراوح من (٢٠ ــ ٣٠٪)[1] من مشتريات بعض الأجهزة الحكومية، إلا أن الاتجاه السائد هو قلة ما تؤمنه الأجهزة من احتياجاتها من الصناعات الوطنية قياساً إلى ما تقوم بتأمينه من احتياجاتها من المنتجات الأجنبية.

ومن هنا تبدو فجوة واضحة بين إنتاج المصانع الوطنية وانخفاض ما تقوم بتأمينه منها الأجهزة الحكومية. فهل يرجع انخفاض ما تقوم بتأمينه الأجهزة الحكومية من المصانع الوطنية إلى إحجام بعض الأجهزة الحكومية عن تأمين احتياجاتها من المصانع الوطنية، بسبب انخفاض جودة المنتج الوطنى عن المطلوب مع ارتفاع سعره أو عدم تنوع منتجاته أو نقص طاقة المصانع الوطنية عن الوفاء باحتياجات الأجهزة الحكومية قياساً إلى مثيله الأجنبى؟ أو يرجع إلى نقص المعلومات لدى المشترى الحكومى عن المنتجات الوطنية وكمياتها وأنواعها وأماكن توزيعها أو إلى أسباب أخرى؟

ومن ناحية أخرى قد يرجع انخفاض ما تقوم بتأمينه الأجهزة الحكومية من المصانع الوطنية إلى أسباب راجعة إلى المصانع الوطنية، فى عدم تحسين جودة منتجاتها أو تخفيض أسعارها وزيادة طاقة إنتاجها وتنوع منتجاتها وزيادة الترويج لسلعها حتى تنافس المنتجات الأجنبية المثيلة، بما يؤدى إلى تقلص شراء الأجهزة الحكومية من منتجاتها.

---

(١) معهد الإدارة العامة، إدارة البرامج العليا : ندوة **«دور المشتريات الحكومية فى تشجيع الصناعات الوطنية»**، المنعقدة بالمعهد يومى ١١ و ١٢ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ، كتاب الندوة، صفحة (٤٢).

ومن هنا تبدو أسباب قلة إقبال الأجهزة الحكومية على شراء احتياجاتها من الصناعات الوطنية، مشتركة بين (المشترى) الأجهزة الحكومية و(البائع) المصانع الوطنية.

وقد تناقش المشاركون فى الندوة المشار إليها حول طبيعة وأهمية هذه الأسباب والتى يمكن إيجاز أهمها فيما يلى[٢] :

- عدم تقيد بعض الجهات الحكومية بالقواعد والقرارات التى تدعو لتشجيع الصناعات الوطنية.
- نقص ثقة بعض الجهات الحكومية بالمنتجات الوطنية، وتعوّد بعضها على شراء السلع الأجنبية.
- ضعف جهاز المشتريات فى الجهات الحكومية فيما يتعلق بإجراء الدراسات الخاصة بسوق السلع.
- اهتمام بعض التجار والموزعين بالتعامل فى المنتجات الأجنبية المستوردة؛ لما تتيحه هذه المنتجات من هامش ربح مرتفع.
- عرض السلع الوطنية وسط سيل من المنتجات المستوردة، بما يضيع من شخصية الصناعة الوطنية.
- نقص الحماية الجمركية لبعض السلع الوطنية.
- تعدد أجهزة المشتريات فى الجهة الواحدة، مما يضطر المنتج الوطنى إلى التعامل مع أكثر من إدارة داخل الجهة نفسها، كما يرفع التكاليف الإدارية غير المباشرة للمنتج الوطنى.

---

(٢) شارك فى هذه الندوة ما يزيد عن (٢٥٠) مشاركاً، منهم (١٢٠) مشاركاً من المسئولين عن الأجهزة الحكومية المختلفة، والباقى من أصحاب المصانع الوطنية والغرف التجارية والصناعية ورجال الأعمال ووزارة الصناعة والكهرباء ووزارة التجارة والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس.

- نقص المعلومات المتوفرة عن السلع الوطنية.
- عدم توفر الصنف لدى المصانع الوطنية.
- نقص الكميات اللازمة لتلبية الاحتياجات المطلوبة من الأجهزة الحكومية.
- تأخير المصانع المحلية فى التوريد.
- عدم اهتمام المصانع الوطنية بالناحية الشكلية للمنتج.
- اختلاف المواصفات المطلوبة عن الموجود لدى بعض المصانع الوطنية.
- عدم الدقة فى تحديد المواصفات من جانب الأجهزة الحكومية.
- ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية عن مثيلتها الأجنبية.

ونلاحظ أن قلة إقبال الأجهزة على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية ترجع إلى أسباب مشتركة بين الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية، ونظراً إلى أن هذه الأسباب كثيرة ومتداخلة بعضها مع بعض، وقد جاءت عن دراسات استطلاعية تمت لأغراض الندوة أو بمثابة ورقة عمل قدمت إلى الندوة تعكس وجهات نظر الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية، فإن الأمر يتطلب إجراء دراسة تفصيلية عن أكثر هذه العوامل تأثيراً على قلة إقبال الأجهزة الحكومية على الشراء من المصانع الوطنية، بحيث تعكس هذه الدراسة علاقة السبب بالنتيجة حتى يمكن تحديد علاقات واضحة بين الأسباب والنتائج.

هذا وقد تم اختيار العوامل الأكثر تأثيراً من خلال المناقشات والدراسة الاستطلاعية التى قدمت فى الندوة المشار إليها[٣]، ومن ثم فإن العوامل التى تحدّ من زيادة إقبال الأجهزة على الشراء من المصانع الوطنية هى :

---

(٣) طلال الغريانى وأمين عبدالعزيز حسن : **دراسة ميدانية تحليلية لمشكلات الشراء الحكومى من الصناعات الوطنية والخدمات المحلية**، المقدمة لندوة «دور المشتريات الحكومية فى تشجيع الصناعات الوطنية»، المنعقدة بمعهد الإدارة العامة، الرياض، فى يومى من ١١ و ١٢ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ. كتاب الندوة، صفحة ٤٧ ــ ٥٨.

- ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية.
- انخفاض جودة المنتجات الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية.
- تأخر توريد المنتجات الوطنية للأجهزة الحكومية مقارنة بمثيلاتها الأجنبيّة.
- عدم كفاية الطاقة الإنتاجية لدى المصانع الوطنية لمواجهة احتياجات الأجهزة الحكومية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية.
- عدم تنوع الإنتاج الوطنى مقارناً بمثيله الأجنبى.
- عدم كفاية المعلومات عن الإنتاج الوطنى مقارناً بمثيله الأجنبى.

ويعتقد الباحثان أن العوامل السابقة هى أكثر العوامل «الأسباب» المؤثرة فى تأمين الأجهزة الحكومية لاحتياجاتها من الصناعات الوطنية، والتى تحتاج إلى «تقييم» لأهميتها فى التأثير من وجهة نظر (المشترى) الأجهزة الحكومية (والبائع) المصانع الوطنية وتبنى عليها فروض البحث، ونظراً إلى أن الجهات الحكومية تقوم بالشراء من مختلف الصناعات الوطنية التى تشملها قرارات تشجيع الأجهزة الحكومية للشراء منها، فإن البحث لايقتصر على صناعة واحدة ثم تعميم النتائج من خلالها، وإنما يتناول عدداً من الصناعات ذات الأولوية فى المشتريات الحكومية، وهى[٤] :

- الأثاث والتجهيزات المكتبية.
- المواد الكيماوية.
- المعدات الكهربائية.
- المعدات.
- الورق ولوازم الطباعة.
- المنتجات الغذائية.
- مواد البناء.

---

(٤) قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٧) فى ١٨/٤/١٣٩٨هـ.

ـ المنسوجات بأنواعها.
ـ المنتجات الجلدية.
ـ المنتجات البلاستيكية.
ـ المنتجات المعدنية.
ـ معدات ولوازم النقل.

هذا بالإضافة إلى بعض الصناعات الأخرى التى تقوم الأجهزة الحكومية بالتأمين منها.

وحيث إن مشكلة قلة إقبال الأجهزة الحكومية على الشراء من المصانع تخص المصانع الوطنية وحدها، وإنما تخص أيضاً الأجهزة الحكومية باعتبارها المشترى الأكبر من المنتجات الوطنية، فإن مجال التطبيق شمل مسئولى المشتريات فى الأجهزة الحكومية، بالإضافة إلى مسئولى المبيعات فى المصانع الوطنية، لإمكان تشخيص مشكلة قلة إقبال الأجهزة على الشراء من المصانع الوطنية، ووضع الحلول المناسبة لها.

ثانياً ـ أهمية البحث :

تظهر أهمية البحث من خلال الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها والنتائج التى يمكن التوصل إليها، حيث يتولى البحث تحليل دراسة مشكلة قلة إقبال الأجهزة الحكومية على الشراء من المصانع الوطنية، وتشخيص هذه المشكلة وتحديد العوامل المؤثرة فيها، ومدى ترابط هذه العوامل بعضها مع بعض، ثم الوصول إلى نتائج محددة يمكن من خلالها وضع الحلول المناسبة. كما تأتى أهمية البحث من أهمية الصناعة الوطنية كركيزة أساسية فى خطة التنمية الرابعة، حيث تسعى الدولة إلى تشجيع إنشاء صناعات وطنية متطورة كمًّا ونوعاً، تفى باحتياجات السوق المحلى؛ حتى يمكن الحد من الاستيراد.

ومن ناحية أخرى فإن البحث يشخص الاتجاهات السلبية من جانب الأجهزة فى قلة إقبالها على شراء احتياجاتها من الصناعات الوطنية ؛ ولذا فإن النتائج التى يستطيع البحث الوصول إليها تفيد مجموعة من الجهات الهامة فى المملكة :

- وزارة الصناعة والكهرباء ووزارة التجارة والمالية والاقتصاد الوطنى .
- المصانع الوطنية .
- الأجهزة الحكومية المشترية من الصناعات الوطنية .
- الغرف التجارية الصناعية فى المملكة .
- مراكز البحوث العلمية التى تتولى دراسة بعض المشكلات المحلية .

ثالثاً ـ الهدف من البحث :

على الرغم من أن البحث يحقق مجموعة متباينة من الأهداف فإنه قد حددت الأهداف التالية لتكون أساساً يقوم عليها هذا البحث :

١ ـ الوقوف على طبيعة الاتجاهات السائدة لدى الأجهزة الحكومية عند تأمين احتياجاتها من المواد والأعمال من المصانع الوطنية .

٢ ـ تحديد العوامل المؤثرة فى اتجاهات الأجهزة الحكومية عند الشراء من الصناعات الوطنية ، ومدى علاقة هذه العوامل بأولويات الشراء من المنتجات الوطنية .

٣ ـ تحديد العوامل التى تجعل الأجهزة تفضل أو لا تفضل المنتجات الوطنية على مثيلاتها الأجنبية عند تأمين احتياجاتها .

٤ ـ وضع إطار عام يصلح لزيادة إقبال الأجهزة الحكومية على شراء احتياجاتها من الصناعات الوطنية ، وتحسين المنتجات الوطنية لكى تفى بالاحتياجات المطلوبة .

ومن ناحية أخرى يبرز البحث طبيعة الصناعات الوطنية من وجهة نظر (المشترى) الأجهزة الحكومية و(البائع) المصانع الوطنية ، ومدى العلاقة بين وجهتى النظر، حيث

إن المشترى يريد السلعة بمواصفات معينة و بأسعار مناسبة ووقت توريد محدد و بأنواع وكميات كافية، والبائع يقوم بالتأثير على المشترى بعناصر ترويجية فى سلعته، مثل ارتفاع جودتها ورخص سعرها عن مثيلا تها الأجنبية، من خلال برامج الترو يج التى تقدمها المصانع فى هذا الشأن.

هذا فضلاً عن أن البحث يحدد من وجهة نظر المشترى الحكومى، ترتيب الصناعات الوطنية التى يكثر أو يقل التأمين منها، والمعوقات التى تقف حائلاً دون زيادة التأمين من المنتجات الوطنية. هذا بالإضافة إلى دراسة وجهة نظر المصانع الوطنية فى المعوقات التى تواجه المنتجات الوطنية فى مواجهة احتياجات الحكومة من المواد والأعمال، وظروف منافسة المنتجات الأجنبية المثيلة لها.

رابعاً ــ أسئلة البحث :

تتركز أسئلة البحث حول المشكلة الأساسية، وهى : تحديد طبيعة الاتجاهات السائدة فى الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية نحو الشراء من الصناعات الوطنية، وتحديد المتغيرات المؤثرة فى شراء الأجهزة الحكومية لاحتياجاتها من المنتجات الوطنية. ونكتفى بطرح الأسئلة **التالية** :

١ ــ ما طبيعة الاتجاهات السائدة فى الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية نحو الشراء من الصناعات الوطنية؟

٢ ــ ما علاقة سعر المنتجات الوطنية بقلة إقبال الأجهزة على الشراء من الصناعات الوطنية؟

٣ ــ ما علاقة جودة السلعة الوطنية بقلة إقبال الأجهزة الحكومية على الشراء من الصناعات الوطنية؟

٤ ــ ما تأثير عنصر الوقت الذى تستغرقه المصانع الوطنية على قلة إقبال الأجهزة الحكومية على الشراء من المنتجات الوطنية؟

٥ ــ ما علاقة الطاقة الإنتاجية الفعلية للمصانع الوطنية بتلبية احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية، و بقلة إقبالها على الشراء من المنتجات الوطنية؟

٦ ــ ما علاقة تنويع الإنتاج الوطنى بقلة إقبال الأجهزة الحكومية على الشراء من المنتجات الوطنية؟

٧ ــ ما تأثير مستوى الترويج السلعى على مستوى قلة إقبال الأجهزة الحكومية على الشراء من المنتجات الوطنية؟

٨ ــ ما مدى تكامل السعر، والجودة، وسرعة التوريد، وتنوع الإنتاج وكفاية الطاقة الإنتاجية، والمعلومات فى تحديد أولويات شراء الأجهزة الحكومية من المنتجات الوطنية؟

وتوضح أسئلة البحث طبيعة الاتجاهات السائدة لدى الأجهزة الحكومية، من حيث إنها اتجاهات إيجابية من خلال زيادة إقبالها على الشراء من منتجات الصناعات الوطنية، أو اتجاهات سلبية تقلل من إقبالها على الشراء من الصناعات الوطنية. هذا بالإضافة إلى تحديد علاقة كل من سعر السلعة وجودتها ووقت توريد وكفاية الأنواع والكميات والمعلومات بمدى إقبال الأجهزة على الشراء من الصناعات الوطنية، ومدى ترابط هذه المتغيرات بعضها مع بعض فى تفضيل الأجهزة الحكومية لمنتجات المصانع الوطنية على مثيلاتها الأجنبية عند تأمين احتياجاتها.

خامساً ــ فروض البحث :

تعتمد فروض البحث على مقولة أساسية، وهى : **«يقلّ إقبال الأجهزة الحكومية على الشراء من الصناعات الوطنية، لانخفاض مستوى هذه الصناعات عن مثيلاتها الأجنبية، من حيث : الجودة، وطاقة الإنتاج، وتنوع المنتجات، وسرعة التوريد مع ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية عن مثيلاتها الأجنبية»**.

وقد تضمنت ندوة «دور المشتريات الحكومية فى تشجيع الصناعات الوطنية»[5]، والبحوث التى عرضت فيها مجموعة من النتائج، من أبرزها :

- «قلة تأمين الأجهزة الحكومية لاحتياجاتها من المنتجات الوطنية **كمًّا ونوعاً**، حيث إن حجم الكميات المشتراة من المنتجات والصناعات الوطنية لايمثل إلا فى حدود (من ١ ــ ١٠٪) من الاحتياجات الكلية للأجهزة الحكومية». ولا ترجع قلة الشراء من المنتجات الوطنية من جانب الأجهزة الحكومية إلى أسباب خاصة بالمصانع الوطنية، وإنما إلى عوامل مشتركة بين كل من البائع والمشترى.
- «هناك مجموعة من العوامل تحد من إقبال الأجهزة الحكومية لتأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية. من أهم هذه العوامل **ما يلى** :

  - ارتفاع سعر السلعة المنتجة محلياً عن مثيلاتها الأجنبية.
  - انخفاض جودة السلعة الوطنية عن مثيلاتها الأجنبية.
  - نقص الكميات اللازمة لدى المصانع الوطنية لتلبية احتياجات الأجهزة الحكومية، مما يجعلها تتجه لتغطية هذا النقص من المنتجات الأجنبية.
  - عدم توفر بعض الأصناف لدى المصانع الوطنية.
  - نقص المعلومات المتوفرة عن السلعة الوطنية.
  - شدة المنافسة فى السوق المحلية بين مختلف المنتجات البديلة.
  - رغبة بعض الجهات الحكومية فى شراء السلع الرخيصة بغض النظر عن جودتها.
  - عدم إصدار نشرات دورية توضح الإنتاج الوطنى ونوعيته.
  - عدم تقيد بعض الأجهزة الحكومية بالقواعد والقرارات التى تدعو إلى تشجيع الصناعة الوطنية خاصة فى المنافسات العامة.

---

(٥) معهد الإدارة العامة : ندوة «**دور المشتريات الحكومية فى تشجيع الصناعات الوطنية**»، المشار إليها سابقاً.

ـــ نقص الحماية الجمركية لبعض الصناعات.

وعلى الرغم من أن هذه العوامل تعتبر المتغيرات المستقلة المؤثرة على الأجهزة الحكومية فى تأمين احتياجاتها، فإنها ليست متساوية فى درجة التأثير فى قرار المشترى الحكومى. ولذا فإنه سوف يكتفى بالمتغيرات الأكثر تأثيراً من وجهة نظر الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية، والتى حددتها بعض الدراسات الاستطلاعية، والتى قدمت فى ندوة «دور المشتريات الحكومية فى تشجيع الصناعات الوطنية» المشار إليها سابقاً، وهى[٦] :

ـــ ارتفاع سعر السلعة الوطنية مقارناً بسعر مثيلتها الأجنبية.

ـــ انخفاض جودة السلعة الوطنية مقارنة بجودة مثيلتها الأجنبية.

ـــ نقص الكميات اللازمة للأجهزة الحكومية من قبل المصانع الوطنية.

ـــ عدم توفر بعض الأصناف المطلوبة للأجهزة لدى المصانع الوطنية.

ـــ تأخر المصانع الوطنية فى تلبية احتياجات الأجهزة الحكومية.

ـــ نقص المعلومات عن الصناعات الوطنية.

توجد علاقة بين هذه العوامل والمتغيرات المستقلة وإقبال الأجهزة الحكومية على الشراء من الصناعات الوطنية، بمعنى أن هذه العوامل تعتبر متغيرات مستقلة وإقبال الأجهزة الحكومية متغير تابع لها، فكلما تحسنت هذه العوامل من جانب المصانع الوطنية أثر ذلك على المتغير التابع «إقبال الأجهزة الحكومية» والعكس، وعلى هذا الأساس تم

---

(٦) طلال الغرياني، وأمين عبدالعزيز حسن : **«دراسة ميدانية تحليلية لمشكلات الشراء الحكومي والمغريات والخدمات المحلية»**، المقدمة لندوة «دور المشتريات الحكومية فى تشجيع الصناعات الوطنية» المنعقدة بمعهد الإدارة العامة فى يومى ١١ و ١٢ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ، كتاب الندوة، صفحة ٤٧ ــ ٥١.

صياغة فروض البحث على النحو التالى :

الفرض رقم (١) :

«يغلب الاتجاه السلبى نحو تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية».

و يستند هذا الفرض إلى أنه على الرغم من قرارات تشجيع إلى الأجهزة الحكومية على الشراء من الصناعات الوطنية ، فإن بعض الأجهزة لا تؤمّن إلا نسبة بسيطة من احتياجاتها من الصناعات الوطنية ، وذلك وفقاً للدراسات الاستطلاعية التى تمت فى هذا الشأن[٧] .

الفرض رقم (٢) :

«كلما زاد سعر المنتجات الوطنية عن السلع الأجنبية المثيلة ، قلّ إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية».

و يستند هذا الفرض إلى وجود علاقة بين سعر السلعة الوطنية وسعر السلعة الأجنبية المثيلة لها عند قيام الأجهزة الحكومية بتأمين احتياجاتها ، حيث إن السعر المرتفع يجعل المشترى يتجه إلى السعر المنخفض مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة فى قرار الشراء .

الفرض رقم (٣) :

«كلما انخفضت جودة المنتجات الوطنية عن مثيلا تها الأجنبية ، قلّ إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية».

يستند هذا الفرض إلى أن الجودة هى أحد المحددات الأساسية لقرار الشراء ، ومن ناحية أخرى فإن الجودة المناسبة هى التى تلائم الغرض الذى تشترى السلعة من أجله ، فإذا كانت السلعة لا تلائم الغرض فليس هناك مبرر لشرائها سواء كانت جودتها أقل أو أعلى . فإذا كانت السلعة الوطنية تقلّ فى جودتها عن السلعة الأجنبية ولا تلائم

---

(٧) المرجع السابق ص (٤٧ ــ ٥١) .

الغرض المطلوبة من أجله، فإن الاتجاه إلى شراء السلعة الأجنبية المثيلة يكون هو الاتجاه الطبيعي فى هذه الحالة.

الفرض رقم (٤) :

«يقل إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية نتيجة لتأخر المصانع الوطنية فى توريد الطلبات فى الوقت المحدد».

يستند هذا الفرض إلى أن الوقت المحدد للتوريد من العناصر الهامة فى اختيار المورد المناسب، حيث إنه تؤثر ظروف الجهة على وقت التسليم، وذلك طبقاً لأ رصدة المخزون لديها، فإذا كانت المصانع الوطنية تتأخر فى التوريد فإن الاتجاه الطبيعي هو التحول إلى السلعة الأجنبية المثيلة والعكس فى حالة الالتزام بمواعيد التوريد.

الفرض رقم (٥) :

«يقل إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية نتيجة لمحدودية الطاقة الإنتاجية الفعلية للمصانع الوطنية».

يستند هذا الفرض إلى أن كفاية الطاقة الإنتاجية من العوامل الأساسية عند اختيار المورد المناسب، حيث إن نقص الطاقة الإنتاجية للمصانع يؤثر فى توريد الكميات المطلوبة فى ميعادها، وبالتالى يتجه المشترى إلى المورد الذى له كفاية فى الطاقة الإنتاجية، فإذا كانت المصانع الوطنية محدودة فى الطاقة الإنتاجية أدى ذلك إلى اتجاه الأجهزة الحكومية إلى المصانع الأجنبية التى تنتج السلعة المثيلة.

الفرض رقم (٦) :

«يقلّ إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية نتيجة لمحدودية تنوع منتجات المصانع الوطنية».

يستند هذا الفرض إلى أن نقص تنويع الإنتاج يجعل الجهاز الحكومى لايجد احتياجاته المطلوبة من حيث الأنواع وحرية الاختيار، فيتجه إلى المنتجات الأجنبية

المثيلة، التى تساعد على حرية اختيار الأصناف بالمواصفات المطلوبة، والتى تلائم الغرض من شرائها.

ومن ثم نجد أن تنويع الإنتاج يعتبر من العوامل الأساسية المؤثرة فى قرار الشراء لدى الأجهزة الحكومية، حيث إن المورد يكون له القدرة على الوفاء بالمواصفات التى يطلبها المشترى خاصة فى الطلبات ذات المواصفات الخاصة.

الفرض رقم (٧) :

«كلما زادت المعلومات عن المنتجات الوطنية زاد إقبال تأمين الأجهزة الحكومية لاحتياجاتها من الصناعات الوطنية».

يستند هذا الفرض إلى كفاية المعلومات لدى المشترى عندما يتخذ قرار الشراء، فإذا كانت لديه معلومات كافية عن المنتجات الوطنية من حيث مستوى جودتها وسعرها وطاقة المصانع الإنتاجية وتنوع الإنتاج، أدى ذلك إلى اتخاذ القرار المناسب بالشراء، إذا كانت السلعة تفى بالغرض المطلوب. والعكس فى حالة نقص المعلومات فإن ذلك يجعل المشترى الحكومى يتردد كثيراً فى تأمين الاحتياجات من الصناعة الوطنية، نظراً لأنه لايخاطر فى تأمين منتجات لايعرف عنها كثيراً، و ينصرف إلى المنتج الذى يعرف عنه معلومات كافية.

الفرض رقم (٨) :

«تتكامل المتغيرات المستقلة : (سعر السلعة، وجودتها، وسرعة توريدها، وتنوع إنتاجها، وكفاية الطاقة الإنتاجية لمصانعها، وكفاية المعلومات عنها)، فى تحديد أولويات شراء الأجهزة الحكومية من المصانع الوطنية».

و يستند هذا الفرض إلى أن قرار الشراء يأخذ فى اعتباره التوازن بين المتغيرات المستقلة، وهى : السعر المناسب، مع الجودة المناسبة مع سرعة التوريد فى ظل نوعية وكمية كافية للاحتياجات المطلوبة، وعلى ضوء معلومات كافية عن السلعة.

ـ تشكل الفروض الثمانية الأساس الذى يبنى عليه الإطار النظرى للبحث، والذى يعتبر بمثابة أدبيات البحث والإطار للقيام بالبحث الميدانى، وذلك لاختبار صحة هذه الفروض أو عدم صحتها.

سادساً ـ حدود الدراسة وأبعادها:

تنصب الدراسة أساساً على الاتجاهات السائدة لدى الأجهزة الحكومية عند تأمين احتياجاتها من المصانع الوطنية، والعوامل التى يعتمدها مسئولو الشراء عند شراء احتياجات الأجهزة من المنتجات الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، واتجاهات المصانع الوطنية نحو الأجهزة الحكومية التى تتولى تأمين احتياجاتها منها. ولذا تتركز الدراسة على مسئولى المشتريات فى الأجهزة الحكومية ومسئولى المبيعات فى المصانع الوطنية.

ونظراً إلى أن مشكلة قلة إقبال الأجهزة الحكومية على الشراء من المنتجات الوطنية تتأثر بمجموعة من العوامل «المتغيرات» المتداخلة بعضها مع بعض، فإن الدراسة حددت ستة عوامل أساسية، هى: سعر السلعة، وجودتها، ووقت التوريد، والطاقة الإنتاجية، وتنوع الإنتاج، وكفاية المعلومات؛ باعتبارها العوامل «المتغيرات» الأكثر تأثيراً فى تحديد حجم المشكلة وأبعادها.

ولذا يستبعد من نطاق الدراسة العوامل الأخرى المؤثرة على قلة الإقبال، مثل: المنافسة بين المنتج الوطنى والسلعة الأجنبية، الحماية الجمركية وأثرها على زيادة إقبال الأجهزة الحكومية على الشراء من الصناعات الوطنية، وغيرها من العوامل المؤثرة التى تحتاج إلى بحث آخر.

كما يخرج عن نطاق الدراسة الصناعات التى لاتخضع لقرارات الأولوية الممنوحة بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٧) فى ١٣٩٨/٤/١٨هـ، والصناعات الخليجية.

ومن هنا يتحدد نطاق الدراسة فى العناصر التالية :

- دراسة الاتجاهات السائدة فى الأجهزة الحكومية نحو تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية، التى أعطت الأولوية للأجهزة الحكومية لتأمين احتياجاتها منها.
- تحديد أثر العوامل «المتغيرات» على تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية.
- دراسة العلاقة بين العوامل بعضها مع بعض، وأثرها على تأمين احتياجات الأجهزة لمختلف الصناعات محل الدراسة، ومقارنتها بمثيلاتها الأجنبية.

سابعاً ــ تعريف المصطلحات المستخدمة فى البحث :

لأغراض هذا البحث فإنه يقصد بالمصطلحات المستخدمة بداخله ما يلى :

١ ــ الاتجاه :

الاتجاه هو الموقف الراهن للشخص إزاء بعض القضايا والموضوعات أو الأشياء أو الأشخاص التى تهمه (بناء على الخبرات المكتسبة من البيئة والمجتمع عن طريق التعلم) و يأخذ منها موقف القبول (والإقدام) أو موقف الرفض (والإحجام) سواء عن طريق السلوك اللفظى أو السلوك العملى[٨].

٢ ــ الصناعات الوطنية :

يقصد بالصناعات الوطنية المنتجات ذات المنشأ السعودى والمرخص لها، والتى قدمت شهادة من وزارة الصناعة والكهرباء بأن المواد الأولية المحلية واليد العاملة قد ساهمت بنسبة معقولة فى إنتاج هذه المصنوعات أو المنتجات.

---

(٨) د. سيد عبدالعال : **المدخل إلى علم النفس الاجتماعى**، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢١٠.

٣ ـ الصناعات الأجنبية :

يقصد بالصناعات الأجنبية المنتجات ذات المنشأ الخارجى ، والتى تقوم الجهات المختلفة باستيرادها ، ولايدخل فى تصنيعها أى نسبة من المواد الأولية أو الأيدى العاملة المحلية .

٤ ـ جودة السلعة :

محصلة مجموعة الصفات النوعية التى تحدد السلعة ، مثل : الوزن ، والحجم ، واللون ، والتركيب الكيماوى ، والأداء الوظيفى ، والحاجة إلى الصيانة ، ومدى ملاءمة الصنف للقيام بالوظيفة التى اشترى من أجلها .

٥ ـ سعر السلعة :

الثمن الذى يدفعه الجهاز الحكومى بالعملة المحلية أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية ، لقاء الحصول على البضاعة المطلوبة .

٦ ـ سرعة التوريد :

التزام المورد (المصانع الوطنية) بتوفير البضاعة المطلوبة فى المواعيد المحددة بعقود وأوامر الشراء .

٧ ـ كفاية الطاقة الإنتاجية :

مدى قدرة الآلات والمعدات والقوى العاملة لدى المورد على تلبية احتياجات الأجهزة الحكومية من السلع والمنتجات المطلوبة .

٨ ـ تنوع الإنتاج :

مدى وجود أنواع وأحجام وأشكال مختلفة من الصنف فى السوق ، مما يعطى الفرصة للمشترى فى الجهاز الحكومى أن يختار ما يناسب احتياجاته منها .

٩ ـ كفاية المعلومات :

الاكتمال النوعى للبيانات التى تصف البضاعة ، من حيث نوعها وجودتها

ومصادر توريدها وطريقة الحصول عليها وطرق استخدامها وصيانتها .

١٠ ــ أولوية المنتجات الوطنية :

يقصد بالأولوية تفضيل المنتجات الوطنية على غيرها من مثيلاتها الأجنبية متى كانت محققة للغرض الذى تقرر التأمين من أجله ، ولو كانت تقل فى المواصفات عن مثيلاتها الأجنبية .

١١ ــ مواصفات المواد والأعمال :

توصف الجودة المناسبة التى تلائم الغرض الذى تشترى من أجله المواد ، وتنفذ الأعمال فى أوصاف تفصيلية ، مثل : الأبعاد والقوة والمتانة والشكل والحجم والأداء والخواص الطبيعية والكيميائية ... إلخ .

ثامناً ــ تقسيم الدراسة :

تنقسم الدراسة إلى جزأين أساسيين :

الجزء الأول ــ الإطار النظرى للبحث : و يشتمل هذا الجزء على أربعة فصول ، تعالج الأسس النظرية لمفهوم الصناعة الوطنية ، واتجاهات وإنجازات الصناعة الوطنية ، ومعدلات نموها ، وعلاقة النمو الصناعى فى المملكة بخطة التنمية الاقتصادية الرابعة .

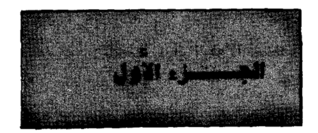
تم تحديد طبيعة احتياجات الأجهزة الحكومية من المواد والأعمال والعوامل المؤثرة فيها ، وعلاقة احتياجات الأجهزة بالصناعة الوطنية ، وحجم السوق ، ومدى تلبية المنتجات الوطنية للاحتياجات المطلوبة للأجهزة الحكومية .

كما تم عرض قواعد وقرارات تشجيع الأجهزة الحكومية لتأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية ، ومبادىء أفضلية الصناعات الوطنية على مثيلاتها من الصناعات الأجنبية .

هذا بالإضافة لتحليل الإطار النظرى للعوامل المؤثرة على أولويات الشراء من الصناعات الوطنية، مثل : السعر، والجودة، وسرعة التوريد، والطاقة الإنتاجية، وكفاية المعلومات، ومدى الترابط بينها عند اتخاذ قرار الشراء المناسب. ولذا يعتبر هذا الجزء بمثابة أدبيات البحث.

الجزء الثانى ــ الدراسة الميدانية للبحث : ويشتمل هذا الجزء على أربعة فصول تعالج بشكل تطبيقى مشكلة البحث وأسئلته واختبار فروضه، حيث تم فى هذا الجزء تحديد مجتمع وعينة الدراسة وكيفية تصميم أداة جمع المعلومات وبعض البيانات العامة عن عينات الدراسة، ثم تحليل بيانات الدراسة الميدانية من خلال العرض الوصفى للبيانات، واستخلاص أبرز الظواهر التى تساهم فى تشخيص المشكلة، ثم اختبار الفروض باستخدام الطرق الإحصائية لاختبار فروض البحث، ثم مناقشة نتائج البحث ووضع التوصيات الملائمة لعلاج المشكلة.

وقد تم وضع مقدمة لكل جزء من جزأى الدراسة تبين العناصر التى سوف يتم بحثها أو تحليلها داخل الجزء.



الإطار النظرى

* مقدمة الإطار النظرى للبحث :

يتركز الإطار النظرى للبحث حول الأدبيات الخاصة بموضوع البحث، وذلك لمعالجة الأساس النظرى للمشكلة والفروض التى يقوم عليها البحث، وذلك بهدف إثراء الجانب الميدانى من حيث العمق فى التحليل واستخلاص النتائج.

ولما كانت مشكلة البحث تدور حول اتجاهات الأجهزة الحكومية لشراء احتياجاتها من الصناعات الوطنية، فإن الأمر يتطلب تحديد مفهوم الصناعة الوطنية وذات المنشأ الوطنى والمبادىء العامة للسياسة الصناعية، والأساليب التى تستخدمها الدولة لتشجيع الصناعة الوطنية، ومعدلات نمو القطاع الصناعى، مع توضيح القرارات والقواعد التى وضعتها الدولة لتشجيع الأجهزة الحكومية لتأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية. وحيث إن الأفضلية للصناعة الوطنية على مثيلاتها الأجنبية فإنه من الأهمية بحث مدى كفاية الإنتاج الوطنى لتغطية احتياجات الأجهزة الحكومية كمًّا ونوعاً والفجوة بين الإنتاج الوطنى وحجم الطلب الحكومى. كما أنه من الأهمية بمكان أن يوضح البحث الأساس النظرى لمعايير قياس اتجاهات الأجهزة الحكومية للشراء من منتجات المصانع الوطنية، باعتبار هذه المعايير أساس عملية المقارنة عند الشراء من منتجات الصناعة الوطنية أو الشراء من السلع الأجنبية المثيلة لها. ونظراً لكثرة المعايير التى يمكن وضعها كأساس للمقارنة فإن البحث حدد أبرز هذه المعايير، وهى : السعر، والجودة، وسرعة التوريد، وكفاية الطاقة الإنتاجية، وتنوع الإنتاج الصناعى، وكفاية المعلومات عن المنتجات التى يتم تأمينها.

وقد احتوى الإطار النظرى للبحث على أربعة فصول ولكل فصل مقدمة لعناصره وخاتمة، وهذه الفصول هى :

الفصل الأول : اتجاهات وإنجازات الصناعة الوطنية.

الفصل الثانى : الصناعة الوطنية واحتياجات الأجهزة الحكومية.

الفصل الثالث : قرارات وقواعد تشجيع الأجهزة الحكومية لتأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية.

الفصل الرابع : معايير قياس اتجاهات الأجهزة الحكومية للشراء من منتجات المصانع الوطنية.

الفصل الأول

اتجاهات وإنجازات الصناعة الوطنية

نبحث فى هذا الفصل الاتجاهات العامة للصناعة الوطنية، من واقع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمبادىء العامة للسياسة الصناعية فى المملكة، والأساليب التى اتخذتها الدولة لتشجيع قيام الصناعة الوطنية، ثم إنجازات الصناعة الوطنية ومعدلات نموها. وذلك وفقاً للعناصر التالية :

أولاً : الصناعة الوطنية وخطة التنمية الرابعة.
ثانياً : المبادىء العامة للسياسة الصناعية.
ثالثاً : أساليب تشجيع الدولة للصناعة الوطنية.
رابعاً : القطاع الصناعى ومعدلات نموه.

أولاً ــ الصناعة الوطنية وخطة التنمية الرابعة :

حرصت خطة التنمية الرابعة على أن توفر كل الإمكانات للقطاع الصناعى، لتساعده على القيام بدور بارز فى تنمية الاقتصاد الوطنى فى إطار الهدف الاستراتيجى العام، الرامى إلى إحداث تغيير حقيقى فى البنية الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الإنتاجية. و يستهدف قطاع الصناعة ــ بصفة خاصة خلال فترة خطة التنمية الاقتصادية الرابعة ــ تحقيق متوسط نمو عام سنوى مقداره (١٥,٥٪)، ونتيجة لذلك سيزداد إسهام قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى إلى (٢٥,٧٦) بليون ريال حتى عام ١٤١٠هـ (حسب الأسعار الثابتة لعام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ). و يتوقع أن تسهم

الصناعات الأساسية فى هذا النمو بنسبة (٢٠٪) تقريبا[١] .

وقد أعطت خطة التنمية الرابعة دوراً هاماً للقطاع الخاص ، حيث أولت أهداف التنمية مزيداً من التركيز على القطاع الخاص ؛ لتحقيق العديد من أهداف التنمية وغاياتها فى تنويع القاعدة الاقتصادية ، من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية والتعدينية ، وتحسين كفاءة إنتاجية الوحدات الاقتصادية القائمة . وتطبيقاً لسياسة تحقيق التغير فى البنية الاقتصادية ، فقد خصصت خطة التنمية الرابعة ضمن برامج الإنفاق دعماً مالياً لتشجيع القطاع الخاص على أخذ زمام المبادرة وحشد إمكانياته وموارده الذاتية للمساهمة الفعالة لتلبية احتياجات التنمية والأساليب التنظيمية الإدارية[٢] .

ومن هنا فإنه يجب التركيز على القطاع الخاص ، من أجل توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطنى وتنويع مصادر الإنتاج والدخل مع زيادة إنتاجية الوحدات الصناعية الحالية . ولذا تبدو أهمية تركيز الخطة الرابعة على تطوير وتنمية القطاع الخاص ، وتظهر الفرص الواسعة لتنمية القطاع الخاص ، خلال تنفيذ خطة التنمية الرابعة فى المظاهر الستة التالية[٣] :

١ ـ استكمال شركة «سابك» بنجاح لبرامج الصناعات الأساسية الذى من شأنه توفير المواد الأولية للصناعات المحلية وزيادة الصادرات الصناعية .
٢ ـ تنفيذ الجيل الثانى من المشروعات الصناعية التى تقوم على الصناعات الأساسية الكيميائية والمعدنية وعلى الأخص مشروعات الصناعات المساندة .

---

(١) وزارة الصناعة والكهرباء : **الصناعة والكهرباء ، خطوات وإنجازات** ، الناشر مؤسسة تهامة للإعلان والعلاقات العامة والتسويق ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، (بدون تاريخ) صفحة (١٧) .

(٢) وزارة الصناعة والكهرباء ، **المرجع السابق** ، صفحة (٧) .

(٣) وزارة الصناعة والكهرباء ، **المرجع السابق** ، صفحة (١٧) .

٣ ــ التوسع المستمر فى تصدير المنتجات الصناعية التى تقوم على المواد غير (الهيدروكربونية) إلى الخارج.

٤ ــ زيادة حصة الصناعة الوطنية فى السوق المحلية.

٥ ــ إنشاء صناعات جديدة بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجى.

٦ ــ تنمية الروابط بين القطاعات المختلفة لاستغلال الفرص الصناعية التى توفرها الموارد المعدنية والزراعية والتقنية الحديثة.

وفى نفس الوقت الذى يطور فيه القطاع الخاص تنمية الإمكانات الصناعية المتاحة ستقوم الدولة بتنظيم البرامج الواردة فى الخطة الرابعة؛ لتوفير مساعدة المبادرات التى يقوم بها القطاع الخاص، وتمثيل أهداف الدولة للتنمية الصناعية وسياستها و برامجها، والتى تعكس أهداف خطة التنمية الرابعة لقطاع الصناعات الأساسية كما يلى[٤] :

ــ الإسهام فى عملية النمو وتنويع مصادر الإنتاج بالمملكة من خلال الاستمرار فى برامج التصنيع.

ــ تنمية الموارد (الهيدروكربونية) والمعدنية بالمملكة واستغلالها مما يعين على زيادة القيمة المضافة إلى هذه الموارد.

ــ تدريب وتطوير الموارد البشرية السعودية فى عملية التصنيع وتهيئة الفرصة أمامها للاشتراك فيها.

وقد تمت ترجمة هذه الأهداف إلى مجموعة من السياسات التى ستعمل على توجيه التنمية الصناعية فى المملكة خلال فترة خطة التنمية الرابعة.

فمن حيث الصناعات الأساسية ستقوم الدولة بالتالى[٥] :

أ ــ تقويم مدى تلبية احتياجات القطاع من التقنية فى سابك بشكل فعال، وعلى الوجه الذى يوفر التقنية والخبرة الفنية اللازمة لجميع مهامها الأخرى.

---

(٤) وزارة الصناعة والكهرباء، المرجع السابق، صفحة (١٨).

(٥) وزارة الصناعة والكهرباء، المرجع السابق، صفحة (١٨).

ب ـ طرح المزيد من أسهم شركة سابك للاكتتاب العام وإعطاء الفرصة للمساهمين السعوديين للاشتراك فى الإدارة.

جـ ـ إيجاد المشروعات الملائمة، والمشاركة فيها مع دول مجلس التعاون الخليجى والتعاون مع القطاعين العام والخاص بدول المجلس لإقامة المشروعات الصناعية التى تعود بالفائدة على الدول المشاركة.

د ـ تقديم المساعدة والدعم للمستثمرين المحتملين من القطاع الخاص فيما يتعلق بالصناعات المكملة.

هـ ـ توسعة أوجه نشاط تسويق عالمية وتنميتها من خلال شركات سابك للتسويق.

و ـ الاستمرار فى تنمية القوى البشرية السعودية وزيادة الاستفادة منها، عن طريق برامج التدريب بما فيها التدريب على رأس العمل.

ز ـ التقويم الدورى لفعالية الهيكل التنظيمى لسابك.

ح ـ التأكد من أن تصميم كافة مرافق شركة سابك وتشغيلها يعملان على الاقتصاد فى استهلاك المياه.

وستقوم الدولة فيما يتعلق بالصناعات الأخرى بالتالى:

أ ـ استمرار تشجيع اشتراك رأس المال الأجنبى، واستخدام التقنية الحديثة فى المشروعات الصناعية بالتعاون مع المستثمرين السعوديين.

ب ـ الاستمرار فى توفير التجهيزات الأساسية الصناعية المناسبة التى تتوفر فيها كافة المرافق والخدمات اللازمة، والحث على تنمية أوجه النشاط الصناعية المساندة.

جـ ـ تعزيز الحوار الإيجابى بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص لتسهيل أعمال التنسيق، ووضع البرامج التى تشجع المواطنين وقطاع الأعمال الخاصة والمؤسسات الحكومية على شراء منتجات الصناعة الوطنية.

د ـ تعميم برامج تنمية القوى البشرية بحيث تركز على زيادة الإنتاجية، وجذب السعوديين وتدريبهم على المهن التى تحتاج إلى المهارات الفنية المتقدمة.

ومن العرض السابق لأهداف وسياسات الخطة الرابعة فى المجال الصناعى يتضح أنه من بين هذه الأهداف والسياسات ما يلى :

١ ــ التوسع فى إنشاء صناعات جديدة تساهم فى سد احتياجات السوق المحلى ، وذلك باستغلال الفرص الصناعية فى المملكة .

٢ ــ زيادة إنتاجية المصانع الحالية .

٣ ــ زيادة حصة الصناعة الوطنية فى السوق المحلية .

٤ ــ وضع البرامج التى تشجع المواطنين وقطاع الأعمال والمؤسسات الحكومية على شراء منتجات الصناعة الوطنية .

ومن هنا فإن من أهم معالم خطة التنمية الرابعة :

- **زيادة طاقة القطاع الصناعى الأساسى (سابك) والقطاع الخاص ، بما يؤدى إلى زيادة حصة الصناعة الوطنية فى السوق المحلية ، مع زيادة تشجيع الأجهزة الحكومية للشراء من الصناعة الوطنية .**
- **الاهتمام بأنشطة التسويق كالاهتمام بأنشطة الإنتاج تماماً ؛ لزيادة نطاق تسويق المنتجات الوطنية فى السوق المحلية والسوق الخارجية .**

ثانياً ــ المبادىء العامة للسياسة الصناعية :

تهدف السياسة الاقتصادية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تقليل الاعتماد الأساسى على قطاع تصدير الزيت الخام ، ولكن يبدو أنه من المؤكد استمرار هذا القطاع فى احتلال المركز الأول بالنسبة للموارد الأخرى ، إذ أن عائداته الضخمة تكون مصدر التمويل الرئيسى لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد أصدرت الحكومة فى عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) بياناً يحدد مبادىء السياسة الصناعية التى تتبعها المملكة لتحقيق التنمية الصناعية المرجوة ، وقد نص البيان على ما يلى[٦] :

«١ ــ تهدف الحكومة إلى تشجيع وتوسعة مجالات الصناعات التحويلية والصناعات

(٦) وزارة الصناعة والكهرباء ، المرجع السابق ، الصفحات من (١٩ ــ ٢٢) .

المعتمدة على الزراعة، وذلك لما ستحققه هذه المجالات من مساهمات فى الدخل القومى، وما ستتيحه من فرص العمل التى ستؤدى إلى رفع المستوى المعيشى للأفراد والمجتمع، وما ستجنيه الدولة من فوائد بفضل تنويع القاعدة الاقتصادية للبلاد. ولهذا السبب الأخير فإن الحكومة ستتبنى الخطط التى ستحقق عدداً من المميزات، بالإضافة إلى زيادة الدخل القومى، مثل تخفيف تأثير الاضطرابات الاقتصادية الخارجية على اقتصاديات المملكة، وإتاحة الكثير من فرص العمل الفنى لاستيعاب الكفاءات والقدرات الفنية المتطورة للشعب السعودى.

٢ ــ إن مبدأ التنافس الحر السائد بين المؤسسات الصناعية والتجارية هو أساس النشاط الاقتصادى بالمملكة، وإدراك الحكومة لهذه الحقيقة يجعلها تؤمن بأنه لتحقيق أهداف التنمية الصناعية لابد لها فى النهاية من إعطاء هذه المؤسسات الخاصة كامل الحرية لتحمل مسئولية تنفيذ المشاريع الصناعية، وفى سبيل ذلك ستقدم كل الدعم والعون فى كل مراحل تنفيذ المشاريع الصناعية للمؤسسات الخاصة ولرجال الأعمال الذين لديهم الرغبة فى تحقيق الأرباح المجزية والاستعداد لقبول نتائج النجاح والفشل. ويشمل الدعم الحكومى المساعدة فى إنشاء المشاريع الصناعية وتحويلها أو المشاركة فى إدارتها، إذا كان حجمها أو نوعية التكنولوجيا التى ستخدمها يوفران طاقة القطاع الخاص وحده.

٣ ــ تعتبر الحكومة أن المنافسة التى تستهدف مصلحة المستهلكين هى خير سبيل لدفع المؤسسات الصناعية الخاصة إلى اختيار المشاريع المحققة للربح والمستوعبة لطاقة السوق الشرائية. وذلك باختيار المشاريع الأكثر ملاءمة لاحتياجات الأسواق والتى تمتاز بتكلفة إنتاجية مخفضة، مما سيؤدى إلى تحديد أسعار المنتجات بحدود معقولة وعادلة لكل من المنتج والمستهلك. كما أن الحكومة لن تسمح بالمنافسة الأجنبية الضارة كالمنافسة الإغراقية.

٤ ــ وللتأكد من أن رجال الأعمال الراغبين فى المساهمة فى التنمية الصناعية بالمملكة على علم بكل البيانات والمعلومات اللازمة لاختيار وتنفيذ وتشكيل وإدارة المشاريع الصناعية ذات الجدوى بنجاح تام، فإن الحكومة ستقوم بين وقت وآخر بنشر المعلومات الخاصة عن المشاريع المجدية والتى يمكن الاستثمار فيها، وأى معلومات مفيدة فى هذا الخصوص. وفى نفس الوقت ستقوم الحكومة بتقديم الخدمات الفنية والإدارية للمنشآت الصناعية القائمة.

٥ ــ رغبة من الحكومة فى تشجيع رجال الأعمال على الاستثمار فى المشاريع التى تعود بالنفع على الاقتصاد الوطنى، فإنها على استعداد لتقديم الحوافز التشجيعية والمالية المختلفة لكل القطاعات الصناعية، بحيث تتمكن كل المشاريع الممتازة فى فكرتها وإدارتها من تحقيق عوائد وأرباح معقولة لأصحابها، كما ستقدم الحكومة فى نفس الوقت هذه الحوافز لكل مشاريع القطاع الصناعى وفقاً للأسس الموضوعة لذلك وفى أسرع وقت ممكن.

٦ ــ قررت الدولة تطبيق مبدأ الترخيص الصناعى للمشاريع التى يتجاوز رأس المال المستثمر بها أو عدد العاملين بها أو طاقتها الإنتاجية حدوداً معينة. على ألا ترفض السلطات منح هذه التراخيص إلا فى الحالات التى تضر بمصلحة البلاد العليا أو بالاقتصاد الوطنى. وقد كانت هناك دوافع لهذا القرار، منها: تمكن الحكومة من تنسيق وتنظيم أنواع الدعم المختلفة التى تقدمها للقطاع الصناعى، وجعل هذه المساعدات محققة للأهداف المرجوة منها بشكل أكثر فاعلية وإيجابية، وكذلك إشاعة جو من الطمأنينة والأمان فى القطاع الصناعى يحس فيه المستثمرون الصناعيون بأن مشاريعهم التى ينشئونها على ضوء احتياجات الأسواق لمنتجاتها يمكنها أن تحقق الأرباح والفوائد المأمولة.

٧ ــ تهدف سياسة الحكومة بالنسبة للمشاريع الصناعية كبيرة الحجم والتى يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص بمفرده، أن تتكفل الحكومة بإنشائها على أن تتيح للقطاع الخاص المساهمة فيها حسب إمكانياته. وفى هذه الحالة ــ وكذلك فى الحالات التى ستقوم الحكومة فيها بتمويل بعض رؤوس الأموال اللازمة للمشاريع الصناعية الخاصة ــ فإن سياسة الحكومة تهدف إلى بيع أسهمها فى هذه المشاريع للجمهور فى الوقت المناسب طالما كان ذلك محققاً للمصلحة العامة، وتستثنى سياسة الحكومة ــ من هذه الحالات ــ المشاريع الصناعية التى تمس الأمن القومى للبلاد.

٨ ــ ستبذل الحكومة قصارى جهدها لتجنب اللجوء إلى فرض القيود الكمية أو طريقة تحديد الأسعار كوسائل لتنفيذ سياستها الصناعية، كما أنها لا تحاول فرض أى نوع من القيود إلا فى الحالات التى يثبت فيها فشل الأسلوب التنافسى، و ينطبق هذا على السلع التى تتسم طبيعتها بالصفات الاحتكارية.

٩ ــ وفى كل ما لا يتعارض مع الأنظمة القائمة فإن الحكومة تعترف بحق القطاع الخاص العامل فى حقل الصناعة فى اختيار واستغلال وإدارة الموارد الاقتصادية، والتى تشمل القوى البشرية العاملة فى هذا الحقل، بهدف رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية الصناعية إلى أقصى حد ممكن.

١٠ ــ ترحب الحكومة بدخول رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية إلى قطاع الصناعة بالمملكة، وتوجه الدعوة بالتعاون مع رجال الأعمال السعوديين لإقامة مشاريع التنمية الصناعية، وليس هذا إلا اعترافاً من الحكومة بما سيحققه مثل هذا التعاون من فوائد لتنمية الصناعة فى المملكة، خاصة فى مجالات الإدارة الصناعية، والقدرات الفنية، وإمكانيات التسويق العالمى التى تصحب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى الصناعات المحلية. ولهذا فإن الحكومة تود أن

تؤكد حرصها على تفادى فرض أى قيود على حركة نقل الأموال إلى المملكة أو إلى خارجها ، كما أنها تؤكد على التزامها بسياستها فى احترام ملكيات الأفراد النابعة من مبادىء الشريعة الإسلامية .

١١ ـ ستوفر الحكومة كل المرافق العامة والتجهيزات الأساسية اللازمة لقيام الصناعة أو تشجيعها ، وبما أن الحكومة تدرك أهمية التنمية وضرورتها لتحقيق التقدم الصناعى المرتقب فإنها ستبذل كل إمكانياتها فى تطوير كافة قطاعات المملكة الاقتصادية ، بحيث توفر للمنتجين مايكفيهم من الموارد المحلية الملائمة ، وترفع من مستوى القدرة الشرائية لدى المستهلكين» .

من تحليل المبادىء العامة للسياسة الصناعية بالمملكة يتضح أنها تتسم بما يلى :

أ ـ تشجيع الصناعة الوطنية مع تدعيم مبدأ التنافس بين المؤسسات الصناعية ، والتى تستهدف مصلحة المستهلكين ، والتشجيع على الاستثمار فى المشاريع التى تعود بالنفع على الاقتصاد الوطنى .

ب ـ مساهمة الدولة فى المشاريع الصناعية كبيرة الحجم مع القطاع الخاص ، مع توفير المرافق العامة والتجهيزات الأساسية .

جـ ـ عدم فرض القيود الكمية أو تحديد الأسعار مع ترحيب الحكومة برؤوس الأموال والخبرات الأجنبية فى مجال الصناعة .

ثالثاً ـ أساليب تشجيع الدولة للصناعة الوطنية :

أدركت الدولة أهمية دخول القطاع الخاص فى مجال التصنيع ، ولذا قدمت الدولة الكثير من الدعم والتشجيع للقطاع الصناعى الخاص . ولقد كانت نقطة البداية ـ كما هو وارد فى خطط التنمية الاقتصادية للمملكة ـ بناء الهياكل الأساسية من طرق وجسور وكبارٍ وموانىء ومطارات ومدن صناعية ، وهذه التجهيزات التى استكمل

معظمها بحلول الخطة الخمسية الرابعة ــ تمثل الحافز الأكبر لقيام مختلف الصناعات، حيث إنها تعمل على تحقيق وفورات خارجية تساعد على تخفيض التكاليف الخاصة بالإنتاج الصناعي. ولم يقتصر دور الدولة على ذلك بل قدمت العديد من الحوافز، والتي قلما نجدها متوفرة في الدول الأخرى، ومن أبرزها[7] :

أ ــ الحوافز المتاحة للقطاع الخاص العامل في الصناعات المحلية :

قدمت الدولة مجموعة من الحوافز في هذا المجال ومن أهمها ما يلي[8] :

١ ــ **الأراضي** : أنشأت الدولة عدداً من المدن الصناعية المجهزة بمختلف الوسائل اللازمة لإقامة المصانع بها، وهناك عدد من المدن الصناعية الجديدة يتم تجهيزها في الوقت الحاضر. وتمنح قطع الأراضي بهذه المدن لأصحاب المشاريع الصناعية المرخصة بأجر اسمي بواقع (٠,٠٨) من الريال (ثماني هللات) للمتر المربع، وهذا الأجر لايقارن مطلقاً بأسعار الأراضي خارج هذه المدن، و يعتبر هذا إيجاراً مخفضاً مما ينعكس أثره في تخفيض تكلفة أحد عوامل الإنتاج الرئيسية.

وقد اتسمت توسعة المدن الصناعية في كل من الرياض وجدة والدمام بتطوير مساحات كبيرة من الأراضي الإضافية وتزويدها بكافة المرافق، وتجري الآن توسعة المدن الصناعية في كل من القصيم والأحساء.

٢ ــ **الخدمات** : وتشمل : الكهرباء، وقد دعمتها الحكومة بما جعل سعر الكيلوات/ساعة بواقع خمس هللات للاستهلاك الصناعي، والماء اللازم للصناعة بسعر لايزيد عن خمس وعشرين هللة للمتر المكعب. أما الغاز والوقود فهما أدنى المواد أسعاراً بالمملكة.

---

(٧) مبارك عبدالله الخفرة : **ورقة عمل عن دور الصناعة الوطنية في تلبية احتياجات الأجهزة الحكومية**، المقدمة لندوة «دور المشتريات الحكومية في تشجيع الصناعة الوطنية» المنعقدة بمعهد الإدارة العامة، الرياض يومي ١١ و ١٢ ربيع الآخر ١٤٠٦، كتاب الندوة ــ إدارة البرامج العليا بالمعهد، صفحة (١٤٢).

(٨) وزارة الصناعة والكهرباء، **المرجع السابق**، صفحة (٢٦).

٢ ــ الإعفاء الجمركى : إعفاء كافة المستوردات اللازمة للمشروع الصناعى من الرسوم الجمركية، وتشتمل هذه المستوردات على الآلات والمعدات والأجهزة وقطع الغيار والمواد الخام الأ ولية ونصف المصنعة بعد تقديم طلب خاص بذلك إلى وزارة الصناعة الكهرباء .

انظر فى الجدول التالى رقم (١/١) بياناً بقيمة الواردات من المواد الأ ولية وقطع الغيار المعفاة .

جدول رقم (١/١)
الرسوم الجمركية لحساب المصانع الوطنية المرخصة خلال عام ١٤٠٤هـ
(القيمة بالألف ريال)

رقم التصنيف	النشاط الصناعى	المجموع الكلى: مواد أولية	المجموع الكلى: آلات وقطع غيار	المجموع الكلى: المجموع	ملاحظات
٣١	صناعة المواد الغذائية والمشروبات.	٣٠٨١٦	٣٤٣٢١٠	٣٧٤٠٢٦	
٣٢	صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة.	١٥٦٥٣	٢٠٤٦	١٧٦٩٩	
٣٣	صناعة المنتجات الخشبية.	١٧٩٨٩٠	٢٩١٧٤	٢٠٩٠٦٤	
٣٤	صناعة الورق ومنتجاته ولوازم الطباعة والنشر.	٤٠٦٥	٤٨١٧	٨٨٨٢	
٣٥	الصناعات الكيمياو ية.	٦٤١٧٨	٤٧١٩٤٣١	٤٧٨٣٦٠٩	
٣٦	صناعة الصينى والخزف والفخار والقيشانى والزجاج ومنتجاته.	٢٨٩٤٢	١٥٦٨٥	٥٤٦٢٨	
٣٧	مواد البناء.	٥٥٣١٥	٥٧٤٨٧	٦٢٩٤٠٢	
٣٨	الصناعات المعدنية.	٣٨٠٣٥٢	٣٩٦٣٢٢	٧٧٦٦٧٤	
٣٩	صناعات أخرى.	٥٨٩	٢٠٤٧	٢٦٣٦	
٤١	القوى الكهربائية.	—	١٥٢	١٥٢	

ـ **المصدر:** وزارة الصناعة والكهرباء، النشرة الإحصائية لعام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٤ ــ ضرائب الشركات : تتمتع كل الشركات السعودية، صناعية أو غير صناعية، بإعفاء كامل من كافة ضرائب الشركات ولكنها تخضع للزكاة، وهى ضريبة إسلامية تحسب على أساس (٢,٥٪) من الموجودات السائلة.
أما الشركات الأجنبية فعليها أن تدفع ضريبة سنوية تتراوح بين (٢٥ ــ ٤٥٪) من أرباحها. أما الشركات الصناعية التى يساهم فيها رأس مال سعودى بنسبة (٢٥٪) فأكثر فإنها تعفى من ضريبة الأرباح لمدة عشر سنوات من بدء التشغيل[٩].

٥ ــ القروض الصناعية : يمنح صندوق التنمية الصناعية السعودى قروضاً للمؤسسات الصناعية تصل إلى (٥٠٪) من إجمالى تكاليف المشروع، و يتم استردادها على مدى خمس أو عشر سنوات تبدأ بعد مهلة تتراوح بين سنة وسنة ونصف من بدء الإنتاج، ولا يتقاضى الصندوق أى أرباح عن هذه القروض سوى الرسوم الإدارية التى تبلغ نسبتها (٢,٥٪) من كل قرض[١٠].

٦ ــ إعانة تدريب العمال السعوديين : أصدرت وزارة العمل والشئون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة الصناعة والكهرباء ووزارة المالية والاقتصاد الوطنى قواعد صرف إعانات التدريب للقطاع الصناعى، شملت أنواع التدريب التى تشملها الإعانة، وهى : التدريب على رأس العمل، والتدريب عن طريق ابتعاث عدد من عمال المصانع، وأخيراً الدورات الجماعية التى تنظمها الأجهزة الحكومية ذات العلاقة مع الشركات الصناعية المتخصصة. كما حددت هذه القواعد الشروط الواجب توافرها لمنح الإعانة وطريقة صرفها، سواء كان التدريب داخلياً على رأس العمل أو فى مراكز التدريب المهنى أو خارجياً عن طريق الابتعاث.

---

(٩) وزارة الصناعة والكهرباء : المرجع السابق، صفحة (٢٦).

(١٠) المرجع السابق، ص (٢٧).

٧ ــ الحماية الجمركية : ومن بين الحوافز التى قررتها الدولة لمساعدة القطاع الخاص فى النمو والتطور، إعداد أسس لحماية الصناعات الوطنية من منافسة السلع المثيلة لها فى الأسواق المحلية، وتتلخص هذه الأسس فى التالى :

أ ــ أن يكون إنتاج الصناعات المطلوب حمايتها كافياً لتغطية الجزء الأكبر من احتياجات السوق المحلية؛ حتى لا تكون زيادة الرسوم الجمركية فى عدم كفاية الإنتاج المحلى مجرد عبء لا مبرر له على المستهلك .

ب ــ أن يكون الإنتاج المحلى على درجة مناسبة من الجودة حتى لا يضار المستهلك .

جـ ــ أن تكون أسعار المنتج المحلى مرتفعة نسبياً عن الأسعار التى تباع بها المنتجات المستوردة المنافسة له فى الأسواق المحلية؛ نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج فى الصناعات الوطنية .

د ــ أن تكون للصناعة المطلوب حمايتها أهميتها للاقتصاد الوطنى، وتقاس هذه الأهمية بالمعايير التالية :

- القيمة المضافة إلى كل من الناتج والدخل الوطنى .
- فرص العمل التى تخلقها الصناعة ولا سيما فى مجال تدريب وتشغيل الأيدى العاملة السعودية .
- حجم رؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة .
- الفرص التى تخلقها الصناعة لقيام صناعات أخرى مكملة فى المملكة .

هـ ــ أن تكون مدة سريان التعريفة المقترحة خمس سنوات تعاد بعدها التعريفة إلى ما كانت عليه ــ وترى الوزارة أن هذه المدة كافية حتى توفر الصناعة الوطنية الحماية الذاتية لنفسها، عن طريق الاستخدام الأمثل لعناصر

الإنتاج ورفع كفاءتها الإنتاجية واستغلال كامل طاقتها الإنتاجية وزيادتها إلى الحجم الاقتصادى لتتمتع بوفورات الإنتاج الكبير.

و ــ مقابل الحماية التى تكفلها الدولة للصناعات الوطنية يجب أن يراعى صالح المستهلك بتوجيه أصحاب المصانع المحلية إلى تسعير منتجاتهم على أساس تكاليف الإنتاج الفعلية، مع احتساب عائد مجزٍ على رؤوس الأموال المستثمرة، على أن تسعى كل صناعة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج فيها حتى تصل إلى مستوى التكاليف المعيارية. وستراقب وزارة الصناعة والكهرباء الأسعار ومستوى جودة الإنتاج؛ حتى لا تكون زيادة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة عبئاً يتحمله المستهلك ويحقق من ورائه أصحاب المصانع المحلية أرباحاً غير عادية.

ومن الجدير بالذكر أن الدولة وفرت حماية جمركية تتراوح بين (١٠ ــ ٢٠٪) لنحو (٥٠) منتجاً كما هو موضح بالجدول التالى رقم (١/٢)، بناء على الدراسات التى أعدتها الوزارة وأكدت قدرة الصناعات الوطنية المنتجة لهذه الأصناف على تلبية نسبة (٦٠٪) من حجم الطلب فى السوق المحلى[١١].

(١١) مبارك عبدالله الخفرة: مرجع سابق، صفحة (١٤٥).

جدول رقم (١/٢)

الصناعات التى حصلت على حماية جمركية بناء على دراسة من قبل الوزارة*

مسلسل	الصناعة	النسبة المئوية	مسلسل	الصناعة	النسبة المئوية
١	صناعات مراتب السست	٢٠٪	١٧	صناعة البطاريات الجافة	٢٠٪
٢	صناعة الكلوركس	١٠٪	١٨	ملح الطعام	٢٠٪
٣	أنابيب البلاستيك	٢٠٪	١٩	الكبريت	٢٠٪
٤	مساحيق الغسيل (تايد)	٢٠٪	٢٠	حفائظ الأطفال	٢٠٪
٥	المكيفات الصحراوية	٢٠٪	٢١	حامض الكبريتيك	٢٠٪
٦	البسكويت	١٠٪	٢٢	مسحوق الألمونيوم	٢٠٪
٧	المناشف القطنية	٢٠٪	٢٣	صناعة أقفاص من الخشب	٢٠٪
٨	صناعة حبال السيال	١٠٪	٢٤	لوحات إعلانات ومصنوعات من الخشب لتربية الحيوان والزراعة	٢٠٪
٩	البويات	١٠٪	٢٥	ورق صحى (ورق تواليت)	٢٠٪
١٠	عربات اليد للبناء والنظافة	٢٠٪	٢٦	علب وأكياس من الورق والكرتون	٢٠٪
١١	قضبان الألمونيوم	٢٠٪	٢٧	ملفات بتركيبات معدنية	٢٠٪
١٢	الإسفنج الصناعى	٢٠٪	٢٨	أغطية المائدة والمناديل من الورق	٢٠٪
١٣	سجاد الصلاة من القطن والقطيفة	٢٠٪	٢٩	براميل خشبية	٢٠٪
١٤	المياه الصحية	٢٠٪			
١٥	الأشمغة	٢٠٪			
١٦	الخيام	١٠٪			

* مبارك عبدالله الخفرة : مرجع سابق ، صفحة (١٦١ ــ ١٦٣).

تابع جدول رقم (١/٢)

الصناعات التى حصلت على حماية جمركية بناء على دراسة من قبل الوزارة

مسلسل	الصناعة	النسبة المئوية
٣٠	نسيج من صوف أو من وبر ناعم لصناعة العباءات والمشالح	٢٠٪
٣١	نكاشات الأسنان وعلاقات الملابس	٢٠٪
٣٢	ألواح وصفائح وأشرطة إسفنجية من مطاط .	٢٠٪
٣٣	سبح من خشب	٢٠٪
٣٤	أحذية من خشب بنعال أو فلين أو من حبائل	٢٠٪
٣٥	نسيج من وبر خشب	٢٠٪
٣٦	زجاجات وقناني ـ برطمانات	٢٠٪
٣٧	صفائح وعلب وبراميل وأوعية	٢٠٪
٣٨	ألياف وأصناف مصنوعة من جديد أو صلب محلى ومنظف أوانى	٢٠٪
٣٩	رفوف معدنية	٢٠٪
٤٠	خزانات وصهاريج	٢٠٪
٤١	براميل وصفائح وعلب من الألمونيوم	٢٠٪
٤٢	أوعية من الزنك	٢٠٪
٤٣	خزائن معدنية للأوراق	٢٠٪
٤٤	سخانات كهربائية	٢٠٪
٤٥	أبدان سيارات	٢٠٪
٤٦	مقاعد وأرائك من خشب وقش ولدائن ومعادن عادية	٢٠٪
٤٧	أثاث من خشب/قش/لدائن/معادن	٢٠٪
٤٨	مشالح وعباءات صوف أو من وبر ناعم	٢٠٪
٤٩	البيض	٢٠٪
٥٠	الكابلات الكهربائية	٢٠٪

جدول رقم (٣/١)

السلع المحلية ضمن التعريفة الجمركية*

مسلسل	الصناعة	النسبة المئوية	مسلسل	الصناعة	النسبة المئوية
١	طحينة	٢٠٪	١٥	صفائح وألواح إسفنجية وأشرطة لاصقة أو رغوية	٢٠٪
٢	صناعات سكرية تحتوى على كاكاو	٢٠٪	١٦	أدوات منزلية ومطبخية من البلاستيك	٢٠٪
٣	هلام الفواكه وعجنها	٢٠٪	١٧	أكياس وجوب ومخاريط من اللدائن	٢٠٪
٤	حلاوة طحينية	٢٠٪	١٨	مسبح من لدائن	٢٠٪
٥	ملبس على لوز وفستق وما يماثله	٢٠٪	١٩	قوارير وقنانى ورضاعات وسدادات وأغطية بنافذ من البلاستيك والألمونيوم	٢٠٪
٦	توفى	٢٠٪	٢٠	عيدان اطراء معدة للأثاث والمجارى الكهربائية	٢٠٪
٧	لبان	٢٠٪	٢١	كوارتز (ماعدا الرمال الطبيعية)	٢٠٪
٨	منتجات سكرية لا تحتوى على كاكاو	٢٠٪	٢٢	إطارات من الخشب للصور والمرايا	٢٠٪
٩	حلاوة الشيكولاتة	٢٠٪			
١٠	منتجات سكرية متنوعة	٢٠٪			
١١	ايس كريم محتوى على كاكاو	٢٠٪			
١٢	مكرونه وشعيرية	٢٠٪			
١٣	أكسجين	٢٠٪			
١٤	غاز الأستلين	٢٠٪			

* المصدر: مبارك عبدالله الخفرة، **مرجع سابق ذكره**، صفحتا (١٦٣ و ١٦٤).

من العرض السابق لأساليب تشجيع الدولة للصناعة الوطنية نستخلص أن الدولة تعطى دفعة قوية للصناعة الوطنية من خلال مجموعة من الحوافز التى تتمثل فى :

أ ـ أراض وخدمات .

ب ـ إعفاءات جمركية لمستلزمات الإنتاج ومن ضرائب الشركات .

جـ ـ قروض صناعية وإعانات تدريب .

د ـ حماية جمركية لمجموعة من الصناعات الوطنية حتى تستطيع أن تنافس المنتجات الأجنبية .

رابعاً ـ القطاع الصناعى ومعدلات نموه فى المملكة العربية السعودية :

أ ـ مكونات القطاع الصناعى :

يقوم القطاع الصناعى فى المملكة العربية السعودية على دعامتين :

أولاهما : قطاع الصناعات الأساسية المستندة إلى المواد (الهيدروكربونية)، والثانية : قطاع النشاطات الصناعية التمويلية . وتتكون قاعدة الإنتاج الصناعى من القطاعات التالية[١٢] :

١ ـ المشروعات التى تتولى الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) إقامتها وتشغيلها ، والتى يتمثل معظمها فى الصناعات (الهيدروكربونية)، تليها صناعة المعادن الثقيلة ، وتتطلب هذه الصناعة استثمارات ذات رؤوس أموال كبيرة واستهلاكاً مكثفاً للطاقة . وتستخدم مواد (القيم) الناتجة من تكرير الزيت ومعالجة الغاز ـ مواد أولية لهذه الصناعات .

وتوجه منتجات هذه المشروعات من المواد (البتروكيميائية) إلى التصدير فى المقام الأول ، وتتصف مصانع (سابك) بالتقنية المتطورة جداً . وتأخذ هذه المصانع أشكال

(١٢) وزارة الصناعة والكهرباء : **مرجع سابق ذكره**، صفحات (٥ ـ ١٠).

الشركات المشتركة مع شركات أجنبية تتفاوت نسب حصصها فى رأس المال بحيث لا تزيد عن (٥٠٪)، وتؤلف هذه الصناعات ما يسمى بقطاع الصناعات الأساسية.

وقد شهدت الصناعات الأساسية أعلى درجة من النمو داخل الصناعة، ففى عام ١٣٩٦هـ تأسست الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) كشركة تملكها الدولة تهدف إلى تنمية الصناعات الأساسية الثقيلة بالاشتراك مع المؤسسات الخاصة. كما تهدف إلى مساعدة القطاع الخاص من أجل الاستثمار فى مجال الصناعات الكيماوية، وتماشياً مع سياسة الدولة فقد تم بيع كثير من أسهمها للقطاع الخاص فى المملكة وفى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولقد تم تنفيذ معظم مشروعاتها بالمشاركة مع شركات عالمية. وتقع هذه المشروعات فى المدن الصناعية بالجبيل و ينبع التى أنشئت خصيصاً لهذا النوع من الصناعات.

وكما يوضح الجدول رقم (١/٢) فقد تم فى نهاية الخطة الثالثة للتنمية، أى فى عام ١٤٠٥هـ، استكمال وتشغيل ثمانية مشروعات للصناعات الأساسية من عشرة مشروعات مستهدفة. وتشير تقديرات (سابك) إلى أن إجمالى استثمارات مشروعاتها فى خطة التنمية الثالثة قد بلغ حوالى (٣٦,٩) بليون ريال حسب الأسعار الثابتة لعام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ[١٣].

و بالإضافة إلى إنشاء المرحلة الأولى من الصناعات الأساسية، فقد تم إحراز تقدم كبير فى إرساء قواعد المرحلة الثانية التى تتمثل فى مشروعات الصناعات المكملة التى تستخدم منتجات الصناعات الأساسية كمدخلات صناعية أولية.

٢ ــ المصانع والمعامل التى رخصت لها وزارة الصناعة والكهرباء والتى يمتلكها القطاع الخاص. وقد حصلت معظم مشروعات القطاع الخاص على قروض صندوق التنمية

(١٣) وزارة الصناعة والكهرباء، **مرجع سبق ذكره**، صفحات (٥ ــ ١٠).

الصناعية السعودى لإقامة المصانع . و يوجه إنتاج هذه الصناعات فى المقام الأول للسوق المحلية التى تسود فيها المنافسة فى ظل مبادىء الاقتصاد الحر.

٣ ــ المعامل الصغيرة (الورش) التى تقوم بأعمال الإصلاح وإنتاج السلع على نطاق صغير والتى يتم الترخيص لها من قبل البلديات المحلية ، وتحصل على سجل تجارى من وزارة التجارة أو فروعها . لذلك فإن عملية متابعة أوجه نشاط هذه المصانع لا تندرج تحت مسئوليات وزارة الصناعة . وغالباً ما تتمثل متطلباتها المالية فى توفير رأس المال العامل والمواد الأولية لهذه الصناعات أكثر من احتياجاتها للمنشآت والمعدات . أما تمويل هذه الصناعات فغالباً ما يقوم به أصحاب هذه المصانع ، وأحياناً يقوم بنك التسليف السعودى بتقديم قروض لهم على أن يتموا تدريبهم لدى المؤسسة العامة للتعليم الفنى والتدريب المهنى .

جدول رقم (١/٤)

المرحلة الأولى من الصناعات الأساسية*

م	اسم المشروع	مواد القيم/المواد الأولية	المنتجات	الطاقة ١٠٠ طن/ سنة
	ـ الإنجاز خلال خطة التنمية الثالثة :			
١	الشركة السعودية للحديد والصلب / الجبيل	خامات الحديد ـ الحجر الجيرى، الغاز الطبيعى ـ حديد الخردة	أسياخ وقضبان التسليح	٨٠٠
٢	شركة درفلة الصلب/ جدة	كتل حديد	أسياخ وقضبان التسليح	١٤٠
٣	الشركة السعودية للميثانول/ الجبيل	ميثان	ميثانول	٦٠٠
٤	الشركة الوطنية للميثانول/ الجبيل	ميثان	ميثانول	٦٥٠
٥	شركة الجبيل للأسمدة/ الجبيل	ميثان	سماد اليوريا	٥٠٠
٦	شركة ينبع السعودية للبتروكيماويات/ينبع	ايثان	اثيلين اثلين جلاكول اثلين منخفض الكثافة اثلين عالى الكثافة	٤٥٥ ٢٠٠ ٢٠٥ ٩٠

* وزارة الصناعة والكهرباء : **مرجع سبق ذكره**، صفحة (٨).

تابع جدول رقم (١/٤)
المرحلة الأولى من الصناعات الأساسية

م	اسم المشروع	مواد القيم/المواد الأولية	المنتجات	الطاقة ١٠٠ طن/ سنة
٧	شركة الجبيل للبتروكيماويات/ الجبيل	اثيلين	بولى اثلين منخفض الكثافة	٢٦٠
٨	الشركة السعودية للبتروكيماويات/ الجبيل	ايثان ــ ملح ــ بنزين	ايتلبنس	٦٥٦
			ثانى كلوريد الاثلين	٤٥٤
			سترين	٢٩٥
			اثناتول	٢٨١
			صودا كاوية	٣٧٧

ب ــ نمو القطاع الصناعي :

نما القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية بشكل مطرد في السنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد التراخيص الصناعية الصادرة من قبل الوزارة (٣٢٠٣) تراخيص صناعية حتى عام ١٤٠٤هـ مقابل (٤٩٢) حتى نهاية عام ١٣٩٥هـ، أي بزيادة قدرها (٥٥١٪) منها (١٧٨٥) مصنعاً منتجاً في حين كان عدد المصانع المنتجة حتى نهاية عام ١٣٩٥هـ هو (٤٧٢) مصنعاً أي بزيادة قدرها (٢٧٧٪).

و يوضح الجدول رقم (١/٥) تطور عدد المصانع المرخصة المنتجة (الوطنية والمشتركة) خلال الفترة من ١٣٩٥ ــ ١٤٠٤هـ. و بتحليل معدلات النمو خلال الفترات التي تدخل خلالها الصناعات المرخصة مجال الإنتاج، تبين أنه من بين الوحدات الصناعية المنتجة البالغ عددها (١٧٦٧) وحدة صناعية ــ عدا مستودعات التبريد ــ حتى نهاية ١٤٠٤هـ، كان هناك نحو (٢٦٪) منها في مرحلة التشغيل بحلول عام ١٣٩٥هـ، بينما دخل (٤٥٪) منها مرحلة التشغيل خلال الفترة من ١٣٩٥ ــ ١٤٠٠هـ و (٢٧٪) منها دخلت هذه المرحلة في خلال الفترة من ١٤٠١هـ ــ ١٤٠٤هـ[١٤].

(١٤) مبارك عبدالله الخفرة : **مرجع سبق ذكره**، صفحة (١٤١).

جدول رقم (١/٥)
تطور عدد المصانع المرخصة والمنتجة (الوطنية والمشتركة)
خلال الفترة من ١٣٩٥ ـ ١٤٠٤هـ * [١٥]

السنوات / النشاط الصناعى	٩٥هـ	٩٦هـ	٩٧هـ	٩٨هـ	٩٩هـ	١٤٠٠	١٤٠١	١٤٠٢	١٤٠٣	١٤٠٤
صناعة المواد الغذائية	٧٣	٨٨	١٢٩	١٧٢	٢١٤	٢٤٢	٢٥٨	٢٦٩	٢٧٧	٢٨٧
صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة	١٠	١١	١٤	١٧	٢١	٢٤	٢٠	٣١	٣٢	٣٣
الصناعات الجلدية	٢	٢	٢	٣	٤	٥	٨	٨	٩	١١
صناعة المنتجات الخشبية	٢٥	٢٩	٣١	٣١	٤٠	٤٧	٥٣	٥٩	٦٠	٦٠
صناعة الورق ومنتجاته ولوازم الطباعة والنشر	٤٦	٥٠	٥٩	٦٦	٦٩	٧٩	٩٣	١٠٢	١٠٢	١٠٦
الصناعات الكيماوية	٦٣	٧٩	١٠٦	١٣٤	١٥٤	١٨٤	٢٢٧	٢٤٢	٢٥٣	٢٥٩
صناعة الصينى والخزف والفخار	١	٢	٣	٣	٤	٤	٥	٥	٥	٥
صناعة مواد البناء	٩٠	١٨٠	٢٥٣	٢٦٩	٣٥٦	٤٠٥	٤٣٤	٤٥٨	٤٧٦	٤٨٦
الصناعات المعدنية	١٥٩	١٨٦	٢٣٣	٢٧٣	٣١٤	٣٨٣	٤٣٩	٤٦٢	٤٨٧	٥٠٠
صناعات أخرى	٣	٣	٣	٤	٧	١٠	١٤	١٦	٢٠	٢٠
الإجمالى	٤٧٢	٥٢٩	٨٤٣	٩٩٩	١١٨٣	١٢٨٣	١٥٦١	١٦٥٢	١٧٢١	١٧٦٧

* بدون مستودعات التبريد، كما تعكس الأرقام المرخصة بالجدول التطور فى نهاية كل عام.

ومن تحليل الجدول السابق نلاحظ التالى :

ـ زيادة المصانع المنتجة سنوياً زيادة مطردة.

ـ تضاعف عدد المصانع المنتجة إلى ما يقرب من أربعة أمثال خلال الفترة من

(١٥) المصدر : مبارك عبدالله الخفرة، مرجع سبق ذكره، صفحة (١٦٥).

١٣٩٥هـ حتى نهاية ١٤٠٤هـ، وهذا يعطى مؤشراً على كمية ونوعية السلع التى توفرها الصناعة الوطنية فى السوق المحلية.

جـ ـ المدن الصناعية :

قامت الدولة بالإضافة إلى استكمال المجمعين الصناعيين الرئيسيين فى الجبيل و ينبع، بتوفير تجهيزات أساسية واسعة فى المدن الصناعية فى مواقع مختلفة بالمملكة. فقد أضافت وزارة الصناعة والكهرباء ـ بنهاية خطة التنمية الثالثة أى فى عام ١٤٠٥هـ ـ مساحة إجمالية مقدارها (١٨,١٦) مليون متر مربع إلى المدن الصناعية القائمة فى عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ والبالغ مساحتها (١٣,٥٩) مليون متر مربع، لتصبح المساحة الإجمالية لهذه المدن الصناعية (٣١,٧٥) مليون متر مربع، و يبين جدول رقم (١/٦) المساحات المطورة والتوزيع الإقليمى للمدن الصناعية التى قامت وزارة الصناعة والكهرباء بإنشائها.

جدول رقم (١/٦)

المساحات المطورة فى المدن الصناعية (بالمليون متر مربع)

الموقع	١٣٩٤هـ/١٣٩٥هـ	١٤٠٠هـ/١٤٠١هـ	١٤٠٤هـ/١٤٠٥هـ
الرياض	,٤٥	٤,٩٥	١٢,٣٩ °
جدة	١,٠٤	٤,٠٤	٧,٨٩ °
الدمام	١,٠٠	٣,٦٠	٩,٤٠ °
القصيم	—	,٥٠	١,٠٦ °
الهفوف	—	,٥٠	١,٠٤ °
الإجمالى	٢,٤٩	١٣,٥٩	٣١,٧٨

° وقد تم الانتهاء من تطويرها فى نهاية عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ.

د ــ إنجازات القطاع الصناعي :

حقق القطاع الصناعي من واقع خطة التنمية الرابعة ــ باستثناء نشاط تكرير البترول ــ خلال خطة التنمية الثالثة، متوسط نمو سنوي مقداره (١٤,١٪) حسب الأسعار الثابتة، حيث ازداد إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من (٦,٥) بليون ريال إلى (١٢,٥) بليون ريال في نهاية هذه الخطة. وباستثناء قطاع المرافق حقق القطاع الصناعي معدل نمو بين القطاعات الأخرى، وازداد معدل توظيف القوى العاملة في الصناعة بسرعة خلال هذه الخطة بلغ (١٩,٣٪) سنوياً[١٦].

ولقد كان لصناعة مواد البناء والتشييد خلال هذه الفترة دور ملموس في تنفيذ تجهيزات البنية الأساسية. كما بدأت منتجات (سابك) في الانتشار محلياً ودولياً وظهرت صناعات جديدة لم تكن متوفرة من قبل مثل صناعة الأجهزة المنزلية كالمكيفات والثلاجات والأفران ومصانع الأدوية والمستحضرات الطبية. كما شهدت صناعة المنتجات الغذائية خاصة الألبان والمياه الصحية نمواً كبيراً، ومن أهم الإنجازات أيضاً إنشاء مصانع لإنتاج المعدات والصناعات الهندسية الخفيفة، إضافة إلى ماحققته مصانع الأسمنت من تقدم ملحوظ واتجاهها إلى التصدير خارج البلاد[١٧].

وعلى الرغم من زيادة إسهام الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من (١,٧٪) في عام ١٤٠٠هـ إلى (٢,٨٪) في نهاية الخطة الثالثة، فإن قطاع التصنيع مايزال صغيراً بالمقارنة بالمقاييس الدولية، حيث يبلغ متوسط إسهام التصنيع في إجمالي الناتج المحلي للدول المنتجة للبترول (١٠٪) وفي الدول الحديثة العهد بالصناعة (١٨٪) وفي الدول الصناعية (٢٨٪).

---

(١٦) مبارك عبدالله الخفرة : **الآمال معقودة على القطاع الخاص للقيام بدور كبير خلال الفترة القادمة**، حوار مع مجلة بترومين. العدد ٥، السنة الثانية، المجلد الثاني، شوال ١٤٠٨هـ، مايو١٩٨٨م، صفحة (٢٢).

(١٧) المرجع السابق ص ٢٢.

ومن العرض السابق للقطاع الصناعى ومعدلات نموه وإنجازاته نلاحظ أن القطاع الصناعى قد تطور من خلال الخطة الثالثة تطوراً ملحوظاً بزيادة عدد المصانع وبزيادة المدن الصناعية، مما أدى إلى زيادة مساهمته فى الناتج الإجمالى ويأمل القطاع الصناعى أن تزيد نسبة مساهمته فى الخطة الرابعة [١٨] .

خاتمة الفصل الأول

- من أهم معالم خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة زيادة طاقة القطاع الصناعى الأساسى والقطاع الخاص، بما يؤدى إلى زيادة حصة الصناعة الوطنية فى السوق المحلية، مع زيادة تشجيع الأجهزة الحكومية للشراء من الصناعات الوطنية، مع الاهتمام بأنشطة التسويق كالاهتمام تماماً بأنشطة الإنتاج لزيادة نطاق تسويق المنتجات الوطنية فى السوق المحلية والسوق الخارجية .

- ساهمت الدولة فى إنشاء المشروعات كبيرة الحجم مع القطاع الخاص مع توفير المرافق العامة والتجهيزات الأساسية، كما شجعت الدولة القطاع الخاص على إنشاء المشروعات الصناعية من خلال مجموعة من الحوافز المختلفة وفرض الحماية الجمركية على بعض المنتجات التى ينتج مثلها داخل البلاد .

- حقق القطاع الصناعى نمواً مطرداً خلال خطة التنمية الثالثة، وحقق إنجازات فى مجال المنتجات الوطنية من خلال المصانع التى تولى إنشاءها، مما أدى إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج الإجمالى الوطنى .

---

(١٨) جريدة الرياض : مقال بعنوان «**موسم المصادر الصناعى**»، منشور يوم الاثنين ٨ جمادى الأولى لعام ١٤٠٨هـ الموافق ٢٨ ديسمبر ١٩٨٧م، العدد (٧١٢٧) .

الفصل الثانى

الصناعة الوطنية واحتياجات الأجهزة الحكومية من المواد والأعمال

نبحث فى هذا الفصل احتياجات الأجهزة الحكومية من المواد والأعمال، والعوامل المؤثرة وطبيعة الأصناف التى يحتاج إليها الجهاز الحكومى، ثم مدى تغطية المصانع الوطنية لتلك الاحتياجات بالكميات المناسبة وفى الوقت المناسب، و بعض الدراسات التطبيقية الميدانية ذات العلاقة بالصناعة الوطنية، وذلك وفقاً للعناصر التالية :

أولاً ــ تزايد وتنوع احتياجات الأجهزة الحكومية من المواد والأعمال :

يتولى القطاع الحكومى تنفيذ العديد من المشروعات الكبيرة وتقديم الكثير من الخدمات والبرامج الصحية والاجتماعية والتعليمية وخدمات البريد والاتصالات والأمن والدفاع، وهذا كله أدى إلى تزايد أعمال الشراء والعقود لتنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات بصورة أفضل. وقد عكست اعتمادات الميزانية حجم تزايد احتياجات الأجهزة الحكومية، والجدول التالى رقم (٢/١) يوضح اعتمادات الميزانية للباب الثانى حسب البنود والفروع فى الفترة من ١٤٠١/١٤٠٢ ــ ١٤٠٦/١٤٠٧هـ.

جدول رقم (٢/١)

اعتمادات الميزانية للباب الثانى حسب البند والفرع

فى الفترة من ١٤٠٢/١٤٠١ ــ ١٤٠٧/١٤٠٦هـ

بملايين الريالات*

العدد	اسم البند والفرع	٤٠٢/٤٠١	٤٠٣/٤٠٢	٤٠٤/٤٠٣	٤٠٥/٤٠٤	٤٠٦/٤٠٥	٤٠٧/٤٠٦
ــ	المصروفات الإدارية:						
	تكاليف شحن اللوازم والمعدات.	١٧٦,٢	١٩٩,٤	٢٠٤,٧	٢٤١,٩	٢٣٩	٢٣٩
١	اللوازم المكتبية والمطبوعات	٥٥٤,٤	٤٨٩,٧	٥٤١,٥	٥١٨,٩	—	—
٢	اللوازم الطبية والكيماوية	١٠٩٣,٩	٩١٧,٠٩	١١١١,٤	١١٧٣,١	—	—
٣	كتب مدرسية	٤٤٣,٧	٤٢٩,٤	٤٥٠,١	٤٣١,٠	—	—
ــ	إدارة الصيانة	—	—	—	—	—	—
١	أثاث ومستلزمات مكتبية	—	—	—	—	٥٤٧,٦	٥٨٧,٦
٢	أثاث ومستلزمات تعليمية واشتراكات الكتب والنشرات	—	—	—	—	٤٤٥,٢	٤٤٥,٢
	لوازم هندسية ورسم	١١٨٩,٨	٩٩٥,٤	١٣٣١,٩	١٤٠٨,٢	١٣٧٢,٤	١٣٧٢,٤
	كساوى وتجهيزات						
	حيوانات ولوازم مختبرات	٤٣٣,١	٣٧٤,٢	٤٤٤,٤	٢٦٨,٥	٢٦٥,٨	
٢	أدوية ومعدات ومستلزمات طبية	—	—	—	—	١٤٨١,٤	١٤٨١,٤
	مواد ولوازم صناعية	٥٦,٤	٤٢,٨	٤٧,٤	٤٦,٣	٣٣,٢	٣٣,٢
ــ	محروقات وأدوات صيانة وسائط النقل والمعدات والآلات	٩٦٤,٧	٨٥٣,١	١٠٦٩,٠	١٠٤٦,٦	١٠٢٦,١	١٠٢٦,١

* المصدر: مجلدات الميزانية، إدارة الميزانية العامة، وزارة المالية والاقتصاد الوطنى.

تابع الجدول رقم (١/٢)

عدد	اسم البند والفرع	٤٠٢/٤٠١	٤٠٣/٤٠٢	٤٠٤/٤٠٣	٤٠٥/٤٠٤	٤٠٦/٤٠٥	٤٠٧/٤٠٦
٤	معدات وسيارات	—	—	—	—	٦٧٠,٩	٦٧٠,٩
	صيانة المبانى والمنشآت	٢٣٤٨,٩	٢٣٤٨,٦	٢٠٠١,٥	—	—	—
	وثائق ومواد إعلامية	—	—	٤٠,٠	٧٠,٠	٨٠	٨٠
	لوازم تعليمية وتدريبية	—	—	—	—	—	—
٥	نفقات زراعية	١٦٧,٤	٩٢,٢	١٤٨,٤	١٥٣,٥	—	—
	استئجار الآلات والمعدات	—	—	٨٧,٢	٩٤,٠	—	—
١	الأثاث والمعدات المكتبية	٥٢٩,٩	٤٥٥,٧	٤٥٣,٨	٤٣٤,٨	—	—
٢	الأثاث والمعدات المدرسية	١١٦,٠	١٠٦,١	١٢١,٠	١٢٤,٤	—	—
١	أثاث ومعدات منزلية	١٦١,٤	١٣٧,٨	١٥٩,٠	١٣٥,٨	—	—
٤	سيارات ودراجات	٦١٠,٠	٥٠٨,٣	٤٥٩,٢	٤٧٤,٤	—	—
٢	معدات مختبرات الأسلحة	٤١٠,٠	٣٠٦,٣	٤٥٠,٦	٤٤٧,٧	—	—
٤	معدات وآلات	٦٧٤,٤	٦٠٥,٧	٦٨١,٢	٦٣٢,٠	—	—
	عقود خدمات	١٢٠١,٧	٢٢١٨,٠	—	—	—	—
٥	رسوم الاتصالات اللاسلكية	—	—	٧٥,٠	١٩١,٠	—	—
٦	مياه الشرب	٤٢,٢	٤٣,٠	٤٨,٠	٥٠,٠		
	رسوم المرافق العامة	٤٥٦,٧	٥٥٦,٣	٥٦٣,٥	٦٠٩,٧	٦٣٠,٤	٦٣٠,٤
	نفقات جبائية	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	١٧,٨	١٣,٠	١٣,٠
	نفقات سرية	٤٠٦,٨	٦٣٦,٥	٦٤١,٥	٦٦١,٥	٦٦١,٥	٦٦١,٥
	نفقات علاجية فى الخارج	٢٣٧,٩	٢٦١,٩	٢٣١,٥	٢٠٢,٤	١٤١,٨	١٤١,٨
	نفقات متنوعة	٤٨٢٠,٢	٩١٠,٥	٧٤٣,٦	٨٢٢,١	٨٧,٧	٨٧,٧
	تعويضات مختلفة	١٧٢,٧	١٧٧,٠	١٤٩,٢	١٤٤,٢	٩١,٠	٩١,٠
	نفقات تليفزيون وإذاعة	٦٩,٦	٨٠,٣	٨٠,١	١١٠,٠	٩٥,٧	٩٥,٧
	رسوم دراسية وتدريبية	٢١٤٥,١	٢٦٥١,٣	٢٨٦٢,٦	٢٩٤١,١٩	٢٦٦١,١	٢٦٦١,١
	مصروفات الحفلات	٢١٢,٢	٢١١,٧	١٨٢,٣	١٨٣,٦	١١٦,٩	١٧٠,٩

تابع الجدول رقم (٢/١)

عدد	اسم البند والفرع	٤٠٢/٤٠١	٤٠٣/٤٠٢	٤٠٤/٤٠٣	٤٠٥/٤٠٤	٤٠٦/٤٠٥	٤٠٧/٤٠٦
	نفقات العمليات الإحصائية	٢٤,٥	٢٩,٥	٣١,٥	٤١,٢	٤٠,٢	٤٠,٢
	الاشتراك فى المنظمات الدولية	١٤٦٣,٥	١٥٤٦,١	٦٣٠,٤	٧٢٩,٥	٤٣٩,١	٤٣٩,١
	الاشتراك فى المعارض الدولية	٨,١	٩,١	٩,٤	٨,٦	٧	٧
	مستلزمات القصور والضيافات	١٠٠,٠	١٢٠,٠	١٢٥,٠	١٢٠,٠	١١٠,٠	١١٠,٠
	نفقات المرور	١٢٠,٠	١٧٠,٠	١٨٠,٠	٢٤٠,٠	—	—
	نشر الدعوة الإسلامية	٨١,٤	٩٨,٠	١٠٢,٠	٥٤,٥	٦٥	٦٥
	تأثيث المساجد	٨٠,٠	٨٥,٠	٨٥,٠	٨٩,٤	٨٢,٠	٨٢
	الأ بحاث العلمية والدراسات	٦٧٥,٥	٦٢١,٢	٥٩٣,٨	٤٥٢,٦	٣٢٧,١	٣٢٧,١
	أتعاب بنكية	—	—	—	—	٨٢,٧	٨٢,٧
	النشاط الرياضى والثقافى	٢٥٨,٨	٢٩٥,٩	٢٦٥,٩	٦٦٦,٦	١٩٥,٦	١٩٥,٦
	مجموع المصروفات الإدارية	١٩٥٦٦,٥	٢١٤٨٤,٦	١٧٤٢٦,٦	١٧٦٨٣,٥	١٣٦٤٥,٤	١٣٦٤٥,٤
	الإعانات العامة :						
	إعانة الغرفة التجارية	—	—	٣,٤	٣,٨	٣,٨	٣,٨
	إعانة شركات الكهرباء	—	—	٢٧٥٠,٠	٢٧٥٠,٠	١,٣٥٠	١,٣٥٠
	إعانات زراعية	—	—	٨٧٠,٠	٨٧٠,٠	٧٠٠,٠	٧٠٠,٠
	إعانات الأندية الرياضية والثقافية	—	—	١٩٥,٠	٢٢٠,٠	٢٢٠,٠	٢٢٠,٠
	إعانات الضمان الاجتماعى	—	—	١٥٤٠,٥	١٥٤٠,٠	١٥٣٧	١٥٣٧
	إعانات أخرى	—	—	٢٢٤,٨	٢٤٥,٧	٢٣٢,٦	٢٣٢,٦
	حصة التأمينات الاجتماعية	—	—	٢,٥			
	مجموع الإعانات العامة	—	—	٥٥٨٥,٧	٥٦٢٩,٥	٤٨٨٣,٤	٥٤٤٣٤
	مجموع الإعانات المحلية	—	—	٣٥٠٠,٠	٣٥٠٠,٠	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠
	جملة اعتماد الباب الثانى	١٩٥٦٦,٥	٢١٤٨٩,١	٤٩٤٢٣,٩	٤٦٣٩٨,٧	٤٠٥٩١,٦	٤٠٥٩١,٦

١ ـ اعتباراً من ميزانية ١٤٠٥/١٤٠٦هـ تم توحيد كل من بند مستلزمات مكتبية ومطبوعات وتصوير، و بند الأثاث ومعدات مكتبية، و بند أثاث ومعدات منزلية، فى بند واحد (أثاث ومستلزمات مكتبية).

٢ ـ اعتباراً من ميزانية عام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ تم توحيد كل من بند كتب ومستلزمات تعليمية، و بند أثاث ومعدات دراسية، فى بند واحد هو (أثاث ومستلزمات تعليمية).

٣ ـ اعتباراً من ميزانية ١٤٠٥/١٤٠٦هـ تم توحيد كل من أدوية ومستلزمات طبية ومواد كيماوية، و بند أثاث ومعدات المستشفيات والمعامل والمختبرات، فى بند واحد هو (أدوية ومعدات ومستلزمات طبية).

٤ ـ اعتباراً من ميزانية ١٤٠٥/١٤٠٦هـ تم توحيد كل من بند استئجار آلات ومعدات و بند معدات وآلات و بند سيارات فى بند واحد هو (معدات وسيارات).

٥ ـ تم نقل بند نفقات زراعية فى الباب الثالث فى عام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ.

٦ ـ تم نقل بند مياه الشرب فى ميزانية ١٤٠٥/١٤٠٦هـ إلى الباب الثالث.

ومن تحليل الجدول السابق رقم (٢/١) نلاحظ التالى :

ـ زيادة الاعتمادات المخصصة فى الباب الثانى خاصة فى عامى ١٤٠٤/١٤٠٥هـ، ١٤٠٥/١٤٠٦هـ؛ حيث بلغت اعتمادات هذا الباب سنة ١٤٠٢/١٤٠٣هـ (ـ,٢١,٤٨٩) مليون ريال مقابل (٤٩,٤٢٣,٩) مليون ريال عام

١٤٠٣/١٤٠٤هـ، كما بلغت اعتمادات هذا الباب فى عام ١٤٠٤/١٤٠٥ حوالى (٤٦,٣٩٨,٧) مليون ريال .

— زيادة معظم البنود المكونة لاعتمادات الباب الثانى، خاصة البنود المرتبطة باللوازم المكتبية والمطبوعات والطبية والكيماو ية وتأدية الخدمات العامة والمتخصصة .

— تشير المبالغ المخصصة فى الباب الثانى إلى الطلب على المواد والأعمال والخدمات اللازمة للقطاع الحكومى؛ لكى يؤدى الخدمات المطلوبة منه بكفاءة، والتى يجب على السوق المحلى أن يوفرها وفقاً للمواصفات والكميات المطلوبة وفى الوقت المناسب .

— تشير بنود وفروع الباب الثانى إلى تنوع احتياجات الأجهزة الحكومية من مختلف المواد والأعمال، والتى يجب على السوق المحلية توفيرها كمًّا ونوعاً وفى الوقت المناسب .

وقد ازدادت أهمية الشراء فى الأجهزة الحكومية خلال الفترة الماضية نتيجة لمجموعة من العوامل، من أهمها[1] :

١ — زيادة اعتمادات الميزانية والمنصرف الفعلى، وهذه الزيادة تعكس حجم ونوع المشروعات والخدمات التى قام الجهاز الحكومى بتنفيذها .

---

(١) طلال الغريانى، وأمين عبدالعزيز حسن : **دراسة ميدانية تحليلية لمشكلات الشراء الحكومى من الصناعات الوطنية والخدمات المحلية**، بحث مقدم إلى ندوة «دور المشتريات الحكومية فى تشجيع الصناعات الوطنية»، المنعقدة فى معهد الإدارة العامة يومى ١١ و ١٢ ربيع الآخر عام ١٤٠٦هـ، كتاب الندوة، صفحة (٢٠).

٢ ــ التطور العالمى فى صناعة الآلات والمعدات وأثر ذلك على السوق المحلى ، وضرورة مسايرة التطور من جانب الأجهزة المشترية أو المصانع المحلية .

٣ ــ الارتفاع المتزايد فى أسعار الآلات والمعدات والأجهزة وتقديم بعض الخدمات التى يرجع بعضها إلى الندرة النسبية لبعض الأصناف المطلوبة لزيادة الطلب عليها ، الأمر الذى يزيد من أهمية المشتريات فى إعداد الدراسات السوقية عن السلع و بدائلها المختلفة .

٤ ــ التطور التكنولوجى للمواد و بدائلها المختلفة خاصة المعدات والأجهزة الجديدة ، وأثر ذلك على اقتناء الأجهزة لهذه المعدات وضرورة مسايرة السوق المحلى لهذا التطور .

٥ ــ زيادة الاعتماد على الآلية بدرجة أكبر، مع زيادة التخصص فى الأعمال مما يؤدى إلى الحصول على معدات وآلات تقوم مقام الجهد البشرى فى الأعمال ، مما يزيد من خدمات الصيانة والتشغيل و بالتالى يلقى عبئاً على إدارة المشتريات فى توفير هذه الخدمات .

ومن العرض السابق لتزايد وتنوع احتياجات الأجهزة الحكومية من المواد والأعمال نستخلص التالى :

ــ تزايد احتياجات الأجهزة الحكومية كمًا ونوعاً خلال الفترة الماضية .

ــ تطور احتياجات الأجهزة الحكومية من حيث النوع والمواصفات ، استجابة للتطور العالمى فى الأجهزة والمعدات ، يلقى عبئاً على السوق المحلى بتوفير هذه الاحتياجات سواء عن طريق الصناعة الوطنية أو بالاستيراد .

ثانياً ــ حجم السوق الذى تتيحه المشتريات الحكومية :

تمثل الاحتياجات المطلوبة للأجهزة الحكومية خلال سنة مالية معينة طلباً لشريحة كبيرة من السوق وهى الأجهزة الحكومية ، وقد بلغ إجمالى ميزانية المشروعات الحكومية لعام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ باستثناء الإنفاق العسكرى نحو ٨٠ بليون ريال . وحيث إن هذه المشروعات تشتمل على إنشاءات وتركيبات مدنية وميكانيكية وكهربائية ، فمن المفترض أن تكون قيمة المواد والمنتجات المصنعة ــ بما فيها الآلات ــ لا تقل عن ٦٠٪ من تكلفة المشروعات ، وهذا يعادل ٤٨ بليون ريال[٢] .

و يرى بعض الكتاب أن تكلفة المواد والخدمات المشتراة تمثل ٥١,١٪ بالنسبة لباقى عناصر الإنتاج الأخرى[٣] .

«و بافتراض أن النسبة تتراوح مابين ٣٥٪ ــ ٥٠٪ من قيمة هذه المواد والمنتجات تتمثل فى معدات وآلات أو منتجات أخرى معقدة لا تصنع محلياً ومن ثم يتوجب استيرادها . فإن قيمة المنتجات والمواد التى يمكن أن تصنع محلياً تقدر بنسبة ٥٠٪ ــ ٦٥٪ من ٤٨ بليون ريال أى حوالى ٢٤ ــ ٣١ بليون ريال . ومن ثم يمكن أن يمثل هذا المبلغ تقديراً لحجم سوق الصناعات الوطنية . وإذا تصورنا أن نسبة كبيرة من المشروعات الحكومية تشمل إنشاء مبانٍ وطرق وخطوط وأنابيب وكابلات وخطوط قوى كهربائية ... إلخ ، فإن التقدير المطروح والذى يتراوح ما بين ٢٤ ــ ٣١ بليون ريال يعتبر تقديراً مناسباً للسوق المتاح»[٤] .

---

(٢) مبارك عبدالله الخفرة : **مرجع سبق ذكره**، صفحة ١٥٠ .

(3) Lammer Lee and Donald Dobier; **Purchasing and Materials Management: Tex and Cases** (Third Edition) Mcgraw-Hill Inc., U.S.A. 1977. P.8.

(٤) مبارك الخفرة : **مرجع سابق**، ص ١٥٠ .

ويمكن أن يؤخذ أن حجم السوق المتاح والمفترض يتحقق بدرجة كاملة، فقد أكدت دراسة تحليلية لمشكلات الشراء الحكومى من الصناعات الوطنية أن حجم الكميات المشتراة من المنتجات والصناعات الوطنية لايمثل إلا فى حدود ١ ــ ١٠٪ من الاحتياجات الكلية للأجهزة الحكومية[٥] .

ولذا فإن الأمر يحتاج إلى دراسة دقيقة لمدى سد المنتجات الوطنية لاحتياجات الأجهزة الحكومية، إلا أن المشكلة أنه لا توجد إحصاءات لدى الأجهزة الحكومية يمكن عن طريقها تحديد مساهمة المصانع الوطنية فى سد احتياجات الأجهزة من السلع الوطنية، الأمر الذى يجعل التقدير لحجم السوق تقديراً لايعتمد على تقديرات دقيقة.

ثالثاً ــ مدى مقدرة المصانع الوطنية على تلبية سوق المشتريات الحكومية :

تسد المصانع الوطنية بعض احتياجات المشتريات الحكومية، وقد أصدرت وزارة الصناعة قائمة بالصناعات الوطنية التى حققت مستوى مناسباً من التشغيل ومن الجودة النوعية للمنتج والطاقة الإنتاجية، وقد بلغ عدد هذه الوحدات (٥٠٩) وحدات صناعية مصنفة على النحو التالى[٦] :

---

(٥) طلال الغريانى، وأمين عبدالعزيز حسن : المرجع السابق، صفحة ٧٢.

(٦) مبارك الخفرة : المرجع السابق، صفحة ١٥٠ ــ ١٥١.

جدول رقم ٢/٢

الوحدات الصناعية الوطنية

م	المجموعـــــــــة	عدد الوحدات
١	المواد الغذائية	٣٠
٢	المنسوجات والمنتجات الجلدية	١٥
٣	صناعة الأ ثاث	٤٦
٤	صناعة المنتجات البلاستيكية	٥٧
٥	منتجات الورق والطباعة والنشر	٢٠
٦	المنتجات الكيماو ية	٥٣
٧	مواد البناء	١١٠
٨	المنتجات الحديدية والألمونيوم	٩٩
٩	المعدات الكهر بائية	٤٤
١٠	وسائل ومعدات النقل	١٨
١١	صناعات أخرى	١٧
	المجموع	**٥٠٩**

ونلاحظ من الجدول السابق أن أكبر وحدات هى وحدات البناء ثم المنتجات الحديدية والألمونيوم والمنتجات البلاستيكية والكيميائية، وهذا أمر طبيعى نظراً لأن هذه الوحدات كانت تخدم مرحلة بناء التجهيزات الأساسية فى الأجهزة الحكومية.

وتسد بعض هذه الصناعات احتياجات الأجهزة الحكومية بنسب مختلفة، مثل: مواد البناء ٢٠,٧٪، والمنتجات البلاستيكية بنسبة ١٠,٣٪، ونفس النسبة للمنتجات

الغذائية والأثاث والتجهيزات المكتبية والمعدات الكهربائية بنسبة ٦,٩٪[٧].

ومن العرض السابق نستخلص انخفاض النسبة التى تقوم الصناعات الوطنية بتغطيتها لاحتياجات الأجهزة الحكومية. وهذا يرجع إلى مجموعة من الأسباب المشتركة بين المصانع الوطنية والأجهزة الحكومية.

رابعاً ــ الفجوة بين الإنتاج الوطنى وحجم الطلب الحكومى :

أكدت دراسة سعودية قامت بها الدار السعودية للدراسات الاستشارية حول التعاون بين المنتجين ودورهم فى تطوير التسويق الداخلى للمنتجات الصناعية الخليجية، على أن خيار التصنيع أصبح هو الأساس فى عملية التنمية الاقتصادية وفى نموها نمواً مطرداً [٧]، وأوضحت أن قيام القطاع الصناعى بهذا الدور ليس أمراً سهلاً.

وأشارت الدراسة إلى أن الصناعات الوطنية تواجه الكثير من الصعوبات من قبل المنتجات المستوردة والمنافسة للإنتاج الصناعى. كما كشفت الدراسة، التى قدمت فى ندوة دور المشتريات الحكومية فى تشجيع الصناعات الوطنية، مجموعة من الصعوبات والمعوقات التى تواجه شراء الأجهزة الحكومية من المصانع الوطنية، وهى[٨] :

- نقص المعلومات المتوفرة عن السلع الوطنية.
- عدم توفر الصنف لدى المصانع الوطنية.
- ارتفاع سعر السلعة مقارناً بسعر مثيلاتها الأجنبية.
- انخفاض جودة السلعة مقارنة بجودة مثيلتها الأجنبية.
- نقص الكميات اللازمة لتلبية الاحتياجات.
- تأخر بعض المصانع الوطنية فى التوريد.

---

(٧) جريدة الرياض، مقالة بعنوان **«دراسة اقتصادية سعودية عن السوق الخليجية»**، العدد رقم ٧١١٩ الصادر يوم الأحد الموافق ٢٩ ربيع الآخر ١٤٠٨هـ ــ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٧م. صفحة ١٠.

(٨) طلال الغريانى وأمين عبدالعزيز: **مرجع سبق ذكره**، صفحة ٤٥، ٤٦.

- بعض المصانع الوطنية تحتاج إلى وقت لتجهيز معدات الإنتاج .
- اختلاف مواصفات المكتب الاستشارى عن مواصفات الصناعة الوطنية .
- نقص مراقبة الجودة والتأكد من المواصفات .

ومن العرض السابق نستخلص أن هناك فجوة بين إنتاج المصانع الوطنية وبين الطلب الحكومى، ترجع إلى أسباب مشتركة بين البائع والمشترى.

خامساً ــ تحديد احتياجات الأجهزة الحكومية من المواد والأعمال :

تنبع احتياجات الأجهزة الحكومية أساساً من خطط التشغيل التى تضطلع بتنفيذها خلال فترة مقبلة من الزمن، ومن أهم عوامل نجاح الأجهزة الحكومية أن تخطط بدقة لاحتياجاتها من المواد والأعمال حتى يتم الشراء لهذه الاحتياجات على أساس علمى. ومن أهم أهداف وظيفة الشراء توفير احتياجات الأجهزة الحكومية من المواد الخام والأجزاء نصف المصنعة بالكمية المناسبة وفى الوقت المناسب.

و يعتمد كثير من المسئولين عن الشراء على خبرتهم فى تقرير الكميات المطلوبة والواجب شراؤها، وقد يكون ذلك فى حالة ما تكون الاحتياجات صغيرة حيث يقل عدد الأصناف التى يتعامل فيها وتقل أحجام شرائها. ولكن مع كثرة وتعدد الاحتياجات وتنوع الأصناف وكثرة الكميات فإن الخبرة وحدها لا تصلح فى تحديد الكميات المطلوبة.

ومن هنا يجب أن يتم تحديد احتياجات الأجهزة الحكومية من المواد والأعمال، على ضوء دراسات علمية لأداء الماضى وتوقعات المستقبل فى ظل الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالجهاز الحكومى. ثم وضع جداول الاحتياجات والتى على ضوئها تتولى إدارة المشتريات فى الجهاز تنفيذها.

وتتأثر الكميات التى تقوم إدارة المشتريات والعقود بتأمينها بعدة عوامل، من أهمها[9] :

١ ــ الوقت المناسب للتسليم حيث ترتبط الجهة وقت التسليم بظروف التشغيل لديها .

٢ ــ سياسة الشراء الخاصة بالجهة، والتى تتوقف على أرصدة المخزون والإمكانيات المالية للجهة وإتمام الشراء بأفضل الأسعار، مع الأخذ فى الاعتبار الجودة والوقت اللازم للتوريد .

٣ ــ معدلات استخدام الصنف، حيث تعتبر طريقة تقدير الاحتياجات وكذلك طريقة معدلات الاستخدام من العوامل الأساسية التى تؤثر فى تحديد الكميات الواجب شراؤها من كل صنف، فتربط معدلات الاستخدام المعتاد مع الفترات الزمنية اللازمة لإتمام الأعمال فى فترة تالية. وقد يتم تحديد الاحتياجات من كل صنف بناء على تجميع اقتراحات الشراء من الأقسام الإنتاجية المختلفة تبعاً لاحتياجاتها. وفى بعض الأحيان يكون تحديد الاحتياجات صادراً من إدارة المستودعات أو مراقبة المخزون، إذا كانت معدلات السحب منها تتسم بطابع الاستمرار والانتظام .

٤ ــ طبيعة الصنف المشترى : حيث إن الخصائص الطبيعية كالحجم والوزن ودرجة الصلابة والتركيب الكيميائى تؤثر على كمية الاحتياجات المطلوبة من الصنف، مما يدعو لأن تشترى مثل هذه المواد بكميات صغيرة .

٥ ــ مدى توفر الصنف وظروف الحصول عليه، يرجع هذا إلى ظروف السوق وتقلباته، وفى أحوال العرض والطلب قد يكون توفر الصنف مرتبطاً بظروف موسمية

---

(9) Stuart. F Heinritz / Paul V. Farrell; **Purchasing: Principles and Applications**, Sixth Edition, Prentice-Hall Inc., Englewood N.J, 1981, PP. 166 - 167 .

كالمنتجات الزراعية، مما يقتضى شراءها بكميات كبيرة فى موسم توافرها ثم تخزينها .

٦ ــ مدى وجود أصناف بديلة بحيث تتشابه فى المواصفات مع ظروف الإنتاج وخطط التشغيل، ففى حالة توفر أصناف بديلة وتكون أسعارها مستقرة فإنه من الأفضل عدم الالتجاء إلى شراء كميات كبيرة نسبياً من الصنف لتوفر الأصناف البديلة لها فى السوق. فيفضل الشراء على دفعات أكثر عدداً وأقل حجماً، خاصة إذا كانت تكاليف الشراء والنقل قليلة نسبياً بالقياس إلى تكاليف التخزين[١٠] .

٧ ــ المزايا التى يحصل عليها المشترى إذا اشترى بكمية أكبر مثل خصم الكمية أو خفض تكلفة النقل والشحن والتفريغ .

ومن هنا فإن تحديد الكميات المطلوبة يتوقف على العديد من العوامل التى تؤثر فى كل صنف من الأصناف التى تحتاج إليها الجهة. ولكن من الأهمية بمكان أن تستفيد المصانع الوطنية من تحديد احتياجات الأجهزة فى وقت مبكر وتطلع على طبيعة هذه الاحتياجات، ولذا يجب على الأجهزة الحكومية بعد تحديد احتياجاتها الفعلية بدقة أن تقوم بالإعلان عنها للمصانع الوطنية؛ لكى تقوم بترتيب ظروفها الإنتاجية على ضوء هذه الاحتياجات كمًّا ونوعاً وتوقيتاً .

سادساً ــ خصائص المواد المطلوبة وأثرها على الشراء من المنتجات الوطنية :

قد تكون الكميات المطلوبة للجهاز الحكومى من الأصناف شائعة الاستخدام متوفرة لدى المصانع الوطنية، إلا أن بعض الأصناف التى يطلبها الجهاز الحكومى قد

---

(١٠) د . أحمد سرور محمد : **إدارة المشتريات والمخازن**، الجزء الأول، مطبعة الاستقلال «بدون تاريخ» القاهرة، ص ٩٨، ٩٩.

تكون غير متوفرة لدى المصانع الوطنية ، ولذا فإن الخطوة الأولى فى تحديد مكان الحصول على الصنف هى دراسة الحقائق التالية :

١ ــ نوع الصناعة التى ينتمى إليها الصنف المطلوب شراؤه :

لابد أولاً من تحديد الصناعة التى تقوم بإنتاج الصنف المطلوب وحصر المصانع التى تتولى إنتاجه ، و يتم ذلك من واقع السجلات التجارية ودليل التجارة والتى تقسم على حسب أنواع الصناعة ، وهى تمكن من الوصول إلى قائمة أسماء المصانع التى يمكن الاتصال بها .

وتتوفر فى المملكة العربية السعودية مجموعة من المصانع أمكن تجميعها تحت المجموعة الرئيسية التالية[11] :

ــ الأثاث والتجهيزات المكتبية .
ــ المواد الكيميائية .
ــ المعدات الكهربائية .
ــ المعدات الهندسية .
ــ الورق ولوازم الطباعة .
ــ المنتجات الغذائية .
ــ مواد البناء .
ــ المنسوجات بأنواعها .
ــ المنتجات الجلدية .
ــ المنتجات البلاستيكية .

---

(١١) وزارة الصناعة والكهرباء ، وكالة الوزارة لشئون الصناعة : **قائمة المصانع الوطنية التى يجب أن تعطى الأولوية فى المشتريات الحكومية** ، بدون تاريخ ، ص ٣ .

ـ المنتجات المعدنية .

ـ معدات ولوازم النقل .

ومن هنا فإن نوع الصناعة التى تختص بإنتاج السلعة أو المادة المطلوبة هو الذى يحدد عدد المصادر الممكنة والمتوفرة والتى منها نستطيع أن نختار المورد . وطبيعى أن الصناعة تتكون من عدد من المشروعات التى تعمل فى هذا الميدان والتى تختلف فى حجمها وطاقتها الإنتاجية .

٢ ـ مدى توفر المادة المطلوبة لدى المصانع الوطنية [١٢] :

وتعنى توفر المادة أو السلعة المطلوبة إذا كانت تنتج فى المصانع الوطنية بصفة منتظمة وفى شكل نمطى ، وإذا كان الأمر كذلك فهل يتم الحصول عليها بوفرة من الموزع أو المصنع نفسه ؟ ويمكن عن طريق القوائم التى تصدرها المصانع ووزارة الصناعة والكهرباء معرفة الصناعات التى تنتج حسب الطلب والصناعات التى تنتج بشكل نمطى .

٣ ـ مدى تلبية المصانع الوطنية للكميات المطلوبة :

قد تطلب الجهات الحكومية كميات تزيد على إمكانيات المصانع الوطنية التى تتولى إنتاجها ، والتى عادة ما يكون عدم إمكانية إنتاج هذه الكميات بها نتيجة لضعف الإمكانيات الإنتاجية لديها . والأمر يختلف فى إنتاج الكميات النمطية التى عادة ما تكون متوفرة لدى المصنع فى مستودعاته وتكون معدة للتسليم السريع و بأى كمية .

٤ ـ عنصر الزمن وأثره على تلبية المصانع الوطنية للاحتياجات الحكومية :

إن الوقت المطلوب فيه توفير المواد مهم فى اختيار نوع المورد ، وإذا كان وقت الشراء

---

(١٢) د . محمد سعيد عبدالفتاح : **إدارة المشتريات والمخازن**، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ١٩٨٤ ، ص ١٢٢ .

المسموح به أقل من الوقت المناسب العادى وهو الحد الذى يسمح للمنتج بإنتاج هذه الكميات ، فلا يمكن إلا الالتجاء إلى المصنع الذى يملك فائضاً كبيراً من هذه المنتجات.

٥ ـ طبيعة المواد المطلوبة وأثرها على اختيار المورد المناسب :

يجب دراسة السلع التى سوف تطلب من المصانع الوطنية : هل يتكرر طلبها ، وهل هى مواد خام أو نصف مصنعة أو هى تجهيزات آلية ؟ فإذا كانت تجهيزات آلية فإنها تحتاج إلى منتجين يملكون طاقات إنتاجية كبيرة ومقومات الإنتاج التى تمكنهم من تخفيض نفقة الإنتاج فى المدى البعيد.

ومن العرض السابق لخصائص المواد المطلوبة وأثرها على الشراء من المنتجات الوطنية نستخلص أن نوع الصناعة ومدى توفر المادة المطلوبة ومدى توفر هذه الكميات لدى المصانع الوطنية والتسليم فى الوقت المحدد وطبيعة المادة وخصائصها ، كل هذه العوامل لها تأثير فى اختيار المصادر الوطنية لتلبية احتياجات الأجهزة الحكومية.

سابعاً ـ بعض الدراسات التطبيقية الميدانية ذات العلاقة بالصناعة الوطنية :

تعتبر الدراسات التطبيقية الميدانية المتعلقة بالجوانب التسويقية لمنتجات الصناعات الوطنية نادرة جداً قياساً إلى الدراسات الفنية المتعلقة بإنشاء المصانع الوطنية ، و يرجع ذلك إلى حداثة الصناعة الوطنية واهتمام المسئولين عن المصانع الوطنية بالجوانب الإنتاجية أكثر من الجوانب التسويقية.

ونظراً لأهمية استعراض الدراسات التطبيقية المنشورة التى لها علاقة بموضوع البحث ومجالاته ، فقد تم حصر الدراسات الميدانية التى لها علاقة بالجوانب التسويقية لمنتجات الصناعة الوطنية ، والتى تساعد على زيادة إقبال الأجهزة على شراء احتياجاتها من

الصناعة الوطنية لإمكانية الاستفادة من النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسات فى توضيح الأسس العامة للإطار النظرى للبحث .

ومن ثم فقد تم استبعاد بعض الدراسات عن الصناعة الوطنية ، التى ليست لها علاقة بموضوع البحث . وفيما يلى عرض لبعض الدراسات الميدانية ذات العلاقة بجودة وترويج منتجات الصناعة الوطنية :

١ ــ دراسة ميدانية عن أهمية الرقابة على الجودة فى الشركات والمؤسسات الصناعية :

تعتبر الجودة من العناصر الأساسية فى المفاضلة بين منتج وآخر، ولذا فإن الرقابة على جودة الإنتاج كامل الصنع من قبل الشركات والمؤسسات الصناعية تعتبر أمراً حيوياً ؛ للمحافظة على مستوى جودة مناسبة لاحتياجات المستهلكين فى السوق . الأمر الذى من أجله تمت دراسة ميدانية للأساليب المتبعة فى الرقابة على الجودة فى الشركات والمؤسسات الصناعية ، وقد قامت بهذه الدراسة إدارة البحوث بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض ونشرت هذه الدراسة فى رجب ١٤٠٥هـ[١٣] .

وكان الهدف من هذا البحث أولاً «تشخيص وتوصيف نظم الرقابة على الجودة المتبعة فى المؤسسات والشركات الصناعية السعودية ، وتقييم هذه النظم للتعرف على مدى كفايتها لإحكام عملية الرقابة على مستوى الجودة من خلال مسايرتها للأساليب العلمية فى هذا المجال . والهدف الثانى بعد هذا التوصيف هو وضع إطار علمى لنظام متكامل لمراقبة الجودة ، حتى يمكن الاستفادة منه عند معالجة المشاكل والصعوبات التى تواجه المؤسسات والشركات فى مجال ضبط ومراقبة جودة الإنتاج »[١٤] .

---

(١٣) الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، إدارة البحوث : **أهمية الرقابة على الجودة فى الشركات والمؤسسات الصناعية**، رجب ١٤٠٥هـ.

(١٤) الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، إدارة البحوث ، **المرجع السابق** ، صفحة ٧ .

وقد تمت هذه الدراسة على (٢٠٤) منشآت صناعية من بين المنشآت الصناعية فى الرياض، ومن أبرز النتائج التى توصلت إليها الدراسة الميدانية التطبيقية ما يلى :

أ ـ مدى تطبيق المواصفات القياسية على الإنتاج المحلى[١٥] :

ـ أوضحت نتائج الاستبيان أن الإنتاج التام يخضع لمواصفات قياسية فى معظم المنشآت، حيث بلغت نسبة المنشآت التى يخضع إنتاجها التام لمواصفات قياسية ٨٣٪ من إجمالى عدد المنشآت، بينما لم تخضع نسبة ١٤,٩٪ من إجمالى عدد المنشآت لأى مواصفات.

ـ تطبق معظم المنشآت نظام مراقبة الإنتاج التام، وقد بلغت نسبة هذه المنشآت ٩٣,٦٪ من إجمالى عدد المنشآت بينما نسبة ٤,٣٪ من إجمالى عدد المنشآت لايوجد بها نظام لمراقبة الجودة.

ـ بلغت نسبة المنشآت التى تخضع لمراقبة من جهات حكومية أو أهلية على جودة الإنتاج بها ٤٤,٧٪ من جملة المنشآت، وقد كانت أهم الجهات التى تقوم بمراقبة الجودة هى : الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، والبلديات، ووزارة الصناعة والكهرباء، كما بلغت نسبة المنشآت التى تخضع لإشراف بعض الشركات العالمية لمراقبة الجودة ٢١,٣٪ من جملة المنشآت.

ب ـ مدى المنافسة التى تواجهها الصناعات الوطنية من المنتجات الأجنبية[١٦] :

ـ نلاحظ من نتائج الاستبيان أن هناك منتجات أجنبية فى أسواق المملكة مثيلة لإنتاج ٨٥,١٪ من إجمالى عدد المنشآت، كما أن ٧٠,٢٪ من إجمالى عدد المنشآت تواجه صعوبات تسويقية بسبب منافسة المنتجات الأجنبية لها. وقد أرجعت هذه المنشآت شدة المنافسة إلى :

---

(١٥) الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، المرجع السابق، صحفة ٨١ ـ ٨٢.

(١٦) المرجع السابق، صفحة ٨٥ ـ ٨٦.

- عدم كفاية نظم الحماية للصناعات الوطنية .
- أنه رغم وجود قواعد لتفضيل المنتجات الوطنية فإنها لا توضع موضع التنفيذ فى كثير من الحالات .
- أن معظم الصناعات الوطنية مازالت ناشئة مما يتسبب فى ارتفاع تكاليف الإنتاج عن مثيلتها من المنتجات الأجنبية .

كما أرجعت معظم المنشآت الخصائص التى يعتمد عليها المنتج الأجنبى فى منافسته للإنتاج المحلى إلى ما يلى[١٧] :

- انخفاض أسعار المنتجات الأجنبية عن المنتجات المحلية نتيجة انخفاض الجودة أو استخدام تقنية حديثة .
- إجادة المنتجين الأجانب ترويج بضائعهم داخل المملكة عن طريق الدعاية والإعلان والخبرة السابقة .
- رغبة المستهلكين فى استهلاك المنتجات الأجنبية لعدم وجود الوعى الكافى لدى المواطنين لتشجيع المنتجات الوطنية .
- التجديد والتطوير المستمر فى المنتجات الأجنبية .
- انخفاض الرسوم الجمركية على المنتجات الأجنبية مما يهدد الصناعات الوطنية .
- أن مواصفات المكاتب الاستشارية غالباً ما تشجع المنتجات الأجنبية .

ومن تحليل نتائج الدراسة السابقة فيما يتعلق بمراقبة المنتجات كاملة الصنع ومدى المنافسة التى تواجهها الصناعات الوطنية من المنتجات الأجنبية، نلاحظ ما يلى :

- أهمية عنصر الجودة فى المفاضلة بين المنتج الوطنى والأجنبى كعامل مرجح لشراء الأجهزة الحكومية احتياجاتها من الصناعات ذات الجودة المناسبة .

---

(١٧) المرجع السابق، صفحة ١٢٥ .

ـــ أهمية الرقابة على جودة المنتجات الوطنية حتى تستطيع منافسة المنتجات الأجنبية .
ـــ أهمية عنصر السعر فى المنافسة بين الإنتاج الوطنى والأجنبى .
ـــ أهمية عملية الدعاية والإعلان فى المنافسة بين المنتج الوطنى والأجنبى .

٢ ـــ دراسة ميدانية عن دور الإعلان التليفزيونى فى زيادة الشراء الحكومى من الصناعة الوطنية :

تمت هذه الدراسة بواسطة أحد دارسى برنامج الرقابة المالية بمعهد الإدارة العامة بالرياض خلال العام الدراسى ١٤٠٧هـ، كجزء من متطلبات إكمال الدراسة للحصول على دبلوم الرقابة المالية[١٨] . وكان الهدف من الدراسة هو التعرف على :

ـــ أسباب إحجام المصانع الوطنية عن الاتجاه نحو الإعلان التليفزيونى .
ـــ المشكلات التى تواجه المنشآت الصناعية السعودية فيما يتعلق بترويج منتجاتها ، سواء أكانت تلك المشكلات اقتصادية أو إدارية أو فنية .
ـــ أثر الإعلان التليفزيونى السعودى على الشراء الحكومى .

وقد شملت الدراسة (٣٠) جهة حكومية كمشترية من الصناعة الوطنية و (٣٠) مصنعاً وشركة لإنتاج مختلف المنتجات الوطنية . وكان من أبرز النتائج التى توصلت إليها الدراسة ما يلى[١٩] :

ـــ عدم وجود إدارات متخصصة للإعلان والترويج فى الشركات الصناعية ، حيث اتضح من الدراسة أن نسبة ١٠٠٪ من الشركات الصناعية ترى أهمية الإعلان كجزء من الترويج للمنتجات الوطنية ، وعلى الرغم من هذه النظرة نجد أن نسبة ٤٣,٣٪ من هذه الشركات فقط هى التى يوجد فيها إدارات متخصصة للإعلان والترويج عن منتجاتها .

---

(١٨) معهد الإدارة العامة ، إدارة البرامج الإعدادية : **دور الإعلان التليفزيونى فى زيادة الشراء من الصناعة الوطنية «دراسة نظرية وميدانية»** إعداد سليمان عبدالله اللحم وإشراف أمين عبدالعزيز حسن ، الرياض ، ١٤٠٧هـ.

(١٩) المرجع السابق ، صفحة ٨٦ ـــ ٨٧ .

- عدم اهتمام الشركات الصناعية لتخطيط نشاطها الإعلانى، حيث كشفت الدراسة الميدانية عن عدم اهتمام الشركات الصناعية بتخطيط نشاطها الإعلانى والمتمثل فى تجميع وتحليل البيانات المتعلقة بمتطلبات الشراء الحكومى كجزء من الاستهلاك العام، حيث كانت نسبة ٥٦,٦٪ من عينة البحث لا تهتم بجمع البيانات المتعلقة بمتطلبات الشراء الحكومى وتحليلها، مما يؤدى إلى رسم هذه المنشآت لسياستها الإعلانية على أساس غير سليم.
- عدم اهتمام الشركات الصناعية بتقييم أثر الإعلان، حيث كشفت الدراسة الميدانية عن عدم اهتمام الشركات الصناعية بتقييم أثر الإعلان، حيث إن نسبة ٥٧,٧٪ من عينة البحث لم تقم بتقييم أثر الإعلان ومعرفة مدى فاعليته، حيث إنها تعتقد أنه بمجرد الإعلان عن السلعة فقد أدى الإعلان وظيفته.
- وجود مشكلات تسويقية تواجه المنتجات الوطنية عند ترويجها لدى الجهات الحكومية، حيث كشفت الدراسة الميدانية عن وجود مشكلات لدى الجهات الحكومية، وهذه المشكلات مرتبة حسب أهميتها النسبية هى[٢٠] :
  - عدم توفر صورة متكاملة لدى الجهات الحكومية عن الصناعة الوطنية.
  - تركيز الشركات الصناعية على المشكلات المتعلقة بالإنتاج دون العناية الكافية بالتسويق.
  - عدم كفاية أجهزة التسويق الإدارية الموجودة فى الشركات الصناعية.
  - عدم الاهتمام بالترويج والإعلان لمنتجات الشركة.
  - تهاون الأجهزة الحكومية فى تطبيق الأنظمة والقرارات الوزارية التى تعطى الأولوية للصناعات الوطنية.
- وجود بعض المعوقات التى تؤدى إلى إحجام المصانع الوطنية عن الإعلان

---

(٢٠) المرجع السابق، صفحة ٨٩، ٩٠.

التليفزيونى ، ومن أبرز هذه المعوقات ما يلى :

- ارتفاع أسعار الإعلان التليفزيونى .
- نقص وكالات الإعلان المتخصصة فى أعمال الدعاية والإعلان .
- ارتفاع تكاليف عمل المادة الإعلانية .
- ضعف الإمكانات المادية للشركات مقابل متطلبات الإعلان التليفزيونى .

ومن تحليل الدراسة السابقة نلاحظ أهمية الإعلان عن المنتجات الوطنية والتركيز على جوانب المنافسة للصناعة الوطنية مقابل المنتج الأجنبى ، مع أهمية تخطيط النشاط الترويجى لجذب الأجهزة الحكومية لشراء احتياجاتها .

٣ ـ دراسة ميدانية عن الترويج من وجهة نظر شركات تسويق الزيوت الوطنية بالسوق السعودى :

أعدت هذه الدراسة الميدانية بواسطة الدكتور الدسوقى حامد أبو زيد بقسم إدارة الأعمال ، كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود ، ونشرت فى مجلة الإدارة العامة الصادرة عن معهد الإدارة العامة بالرياض ، العدد (٥٥) محرم ١٤٠٨[٢١] . وقد حدد القائم بالدراسة هدف البحث بصفة أساسية فى تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين الترويج كعنصر تسويقى ، وبين زيادة انتشار زيوت بترومين فى السوق المحلى ، وفى حالة توافر تلك العلاقة : ماهو اتجاهها وقوتها ومدى الاعتماد عليها ؟

وقد أجريت الدراسة الميدانية على شركات بترومين وهى ثلاث شركات تتولى تسويق بترومين ، وقد تم جمع البيانات عن طريق قائمة أسئلة وجهت لمسئولى التسويق فى هذه الشركات . وكان من أبرز النتائج التى توصلت إليها الدراسة هى[٢٢] :

- أن الترويج عنصر قوى ومؤثر فى زيادة الإقبال على زيوت بترومين ، بل هو أكثر تأثيراً من بقية العناصر التسويقية الأخرى .

---

(٢١) د . الدسوقى حامد أبوزيد : **الترويج من وجهة نظر شركات تسويق الزيوت الوطنية بالسوق السعودى ،** مجلة الإدارة العامة العدد (٥٥) ، إدارة البحوث ، الرياض ، محرم ١٤٠٨هـ .

(٢٢) **المرجع السابق ،** ص ٤٨ ــ ٥٢ .

- أن هناك علاقة قوية بين الترويج وبين زيادة انتشار بترومين فى السوق المحلى .
- أن إدارة تلك الشركات تهدف من وراء نشاطها الترويجى إلى بناء سمعة طيبة للشركة المنتجة ، وبناء انطباع جيد عنها فى ذهن الجمهور .
- أن جهات عديدة تشترك فى إعداد الخطة الترويجية للزيوت .
- أن العناصر الترويجية الأخرى (الدعاية ، البيع الشخصى ، تنشيط المبيعات) لم تحظ بنفس الاهتمام الذى حظى به الإعلان .
- أن وسائل عديدة تستخدم لنقل الرسالة الإعلانية لزيوت بترومين ، وأهمها اللافتات المضيئة والمثبتة على مداخل المشاحم والطرق الرئيسية والمطارات .
- يمكن القول بأن الاستراتيجية المستخدمة بواسطة تلك الشركات لترويج زيوت بترومين هى استراتيجية جذب ، إذ تعتمد بدرجة كبيرة على الإعلان الموجه إلى الجمهور بصفة عامة (دون تحديد قطاع معين منه) ؛ لحثه على التحول إلى تلك الزيوت وتفضيلها على الزيوت الأجنبية ، ومحاولة إيجاد طلب عليها مما قد يؤدى إلى قيام محطات التشحيم بتوفيرها وتغييرها .

وبتحليل نتائج هذه الدراسة ومدى علاقتها بموضوع البحث نلاحظ التالى :

- وجود علاقة قوية بين نشاط الترويج وبين زيادة الإقبال على زيوت بترومين ، ولذا يمكن استفادة المصانع الوطنية من زيادة نشاطها الترويجى وفق خطة مدروسة لزيادة إقبال الأجهزة الحكومية على الشراء من مصانعها .
- تركيز نشاط الترويج من جانب المصانع الوطنية على العناصر الموضوعية فى الصناعة الوطنية لجذب الأجهزة الحكومية لتأمين احتياجاتها منها .

ومن العرض السابق للدراسات الميدانية ذات العلاقة بالصناعة الوطنية نستخلص أهمية الرقابة على جودة الإنتاج التام من قبل المصانع الوطنية ، حتى تستطيع منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة حيث إن عنصر الجودة يعتبر من العناصر الهامة فى المنافسة ، كما أن هناك علاقة بين نشاط ترويج بعض

المنتجات وزيادة الإقبال عليها. ومن ثم يمكن الاستفادة من عناصر التسويق لزيادة إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعة الوطنية.

خاتمة الفصل الثانى

من استعراض العناصر التى تم بحثها فى هذا الفصل نستخلص التالى :

- تزايد احتياجات الأجهزة الحكومية كمًّا ونوعاً خلال الفترة الماضية كما تطورت احتياجات الأجهزة الحكومية، من حيث نوع المواد والمعدات والأعمال المطلوبة؛ وذلك استجابة للتطور العالمى فى هذا المجال.
- دراسة حجم السوق الذى تتيحه المشتريات الحكومية، ويجب أن يخضع لدراسات تسويقية دقيقة، وذلك لتحديد مدى مساهمة المصانع الوطنية فى سد احتياجات الأجهزة الحكومية.
- نقص إمكانية المصانع الوطنية لتغطية احتياجات الأجهزة الحكومية كماً ونوعاً، وذلك لزيادة الاحتياجات عن طاقة المصانع الوطنية فى بعضها وعدم إنتاج بعض الأصناف المطلوبة. وهناك فجوة بين إنتاج المصانع الوطنية و بين الطلب الحكومى و يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل المشتركة بينهما.
- تؤثر خصائص المواد وكمياتها ووقت تسليمها على اختيار المصادر المحلية من المصانع الوطنية، ولذا كان من الأهمية بمكان أن تطلع المصانع الوطنية على الاحتياجات الحكومية من وقت مبكر حتى تعد نفسها لتلك الطلبيات.
- تؤثر العناصر التسويقية مثل : الترويج، والإعلان، وتنشيط المبيعات من خلال إبراز الجوانب الموضوعية فى السلعة، مثل : الجودة، والسعر، وكفاية الإنتاج ... فى زيادة الإقبال على شرائها. ولذا يمكن استغلال العناصر التسويقية فى زيادة إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعة الوطنية.

الفصل الثالث

قرارات وقواعد تشجيع الأجهزة الحكومية لتأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية

نبحث فى هذا الفصل القرارات والقواعد التى تحث الأجهزة الحكومية على إعطاء أفضلية لمنتجات الصناعات الوطنية على مثيلا تها من المنتجات الأجنبية ، والمنتجات ذات المنشأ الوطنى بدول مجلس التعاون الخليجى ، ثم دور الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية فى تطبيق قرارات تفضيل المنتجات الوطنية مع بيان مزايا الشراء من المنتجات الوطنية ، وذلك وفقاً للعناصر التالية :

أولاً : قرارات تشجيع الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية .
ثانياً : دور الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية فى تطبيق قرارات تفضيل المنتجات الوطنية .
ثالثاً : مزايا التأمين من المصانع الوطنية .

أولاً ــ قرارات تشجيع الأجهزة الحكومية لتأمين احتياجاتها من الصناعة الوطنية :

حرصت الدولة على تشجيع الأجهزة الحكومية لتأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية باعتبارها المشترى الأساسى ، وذلك عن طريق مجموعة من القرارات والإجراءات التى تعمل على تدعيم الصناعة الوطنية ، وسوف نستعرض عناصر التشجيع على النحو التالى :

١ ــ الأفضلية المطلقة للصناعة الوطنية على مثيلا تها الأجنبية متى كانت محققة للغرض :

أعطى نظام تأمين مشتريات الحكومة فى المادة الأ ولى فقرة (هـ) أفضلية مطلقة

للصناعات الوطنية حتى ولو كانت تقل فى المواصفات عن مثيلا تها الأجنبية[1] .

ومن تحليل هذه الفقرة نلاحظ أنه على الأجهزة الحكومية :

أ ـ أن تؤمن احتياجاتها من الصناعات الوطنية ولو كانت الصناعات الوطنية تقل فى المواصفات عن المثيل الأجنبى، بشرط أن تفى بالغرض الذى من أجله يتم التأمين .

ب ـ التأمين المباشر دون إجراء منافسة إذا كانت المنتجات الوطنية من إنتاج مصنع واحد .

جـ ـ إجراء منافسة بين المصانع الوطنية فقط فى حالة تعدد مصانع إنتاج السلعة من قبل المصانع الوطنية .

٢ ـ ضرورة الإعلان عن أفضلية المنتجات الوطنية على مثيلا تها الأجنبية :

صدر تعميم وزارة المالية والاقتصاد الوطنى رقم (٨٨٦/١٧) فى ١٤٠٥/٣/٢٦هـ بشأن ضرورة الإعلان عن إعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية على مثيلا تها الأجنبية فى حالة رغبة الأجهزة الحكومية فى الإعلان عن رغبتها فى تأمين بعض احتياجاتها من المواد[2] .

ومن تحليل تعميم وزارة المالية والاقتصاد الوطنى يتطلب الأمر :

أ ـ الإشارة فى الإعلان عن المنافسات الحكومية إلى أفضلية الصناعات الوطنية على مثيلا تها الأجنبية .

ب ـ الاستفادة من قوائم وزارة الصناعة والكهرباء الخاصة بمنتجات المصانع الوطنية عند تحديد احتياجاتها ، والاستفادة أيضاً من دليل الأصناف الشائعة الاستعمال ، الصادر من وزارة المالية والاقتصاد الوطنى .

---

(١) المادة الأولى ، الفقرة «هـ» من **نظام تأمين مشتريات الحكومة**، الصادر بالمرسوم الملكى رقم (١٤) فى ١٣٩٧/٤/٧هـ. انظر نص الفقرة بالملحق رقم (٣)، بند رقم (١).

(٢) يمكن الرجوع إلى نص التعميم فى ملحق رقم (٣) بند رقم (٢).

جـ ـ ضرورة التزام الجهات الحكومية والفروع التابعة لها ولجان المناقشات بتطبيق قواعد تشجيع الصناعة الوطنية والإعلان عن الأفضلية فى منافساتها المختلفة .

٣ ـ ضرورة مراعاة المواصفات الخاصة بالصناعة الوطنية عند وضع مواصفات المشروعات :

أصدرت وزارة المالية والاقتصاد الوطنى تعميمها رقم (٩٧/٣٣٥٨) وتاريخ ١٣٩٧/٨/١١هـ، بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٧٧ فى ١٣٩٦/١١/١٧هـ، بشأن ضرورة مراعاة المواصفات الخاصة بالصناعة الوطنية عند وضع مواصفات المشروعات[٣] .

٤ ـ وجوب النص فى أى عقد على مطابقة المواد المحلية أو المستوردة للمواصفات القياسية السعودية المعتمدة :

صدر تعميم وزارة المالية والاقتصاد الوطنى رقم (٣٠٨٠/١٧) وتاريخ ١٤٠٤/١٢/١٦هـ، والذى مفاده أن تتقيد الشركات الاستشارية بالمواصفات القياسية الوطنية فى مشترياتها وأعمالها، والتى تكون مطابقة للظروف السائدة فى المملكة[٤] .

٥ ـ إلزام الشركات العاملة مع الدولة بعدم الاستيراد مع وجود صناعة وطنية :

وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٧) وتاريخ ١٣٩٨/٤/١٨هـ بأن تتضمن جميع العقود التى تبرمها الجهات الحكومية نصًّا يلزم الشركة أو المؤسسة المتعاقد معها بأن تقوم بشراء احتياجاتها من المنتجات الوطنية، وذلك وفقاً للقوائم الصادرة من قبل وزارة الصناعة والكهرباء[٥] .

---

(٣) يمكن الرجوع إلى نص قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٧٧) وتاريخ ١٣٩٦/١١/١٧هـ فى هذا الشأن بالملحق رقم (٣) بند رقم (٣) .

(٤) يمكن الرجوع إلى تعميم وزارة المالية والاقتصاد الوطنى رقم (٣٠٨٠/١٧) وتاريخ ١٤٠٤/١٢/١٦هـ فى الملحق رقم (٣) بند رقم (٤) .

(٥) يمكن الرجوع إلى كل من قرار مجلس الوزراء بهذا الشأن رقم (٣٧٧) وتاريخ ١٣٩٨/٤/١٨هـ، والأمر السامى رقم (٢٤٨٥١) وتاريخ ١٣٩٧/١٠/٥هـ، فى الملحق رقم (٣) بند رقم (٥) .

٦ ـ إلزام جميع الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة بتأمين احتياجاتها من حديد التسليح من منتجات الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» :

وذلك وفقاً لما نص عليه قرار مجلس الوزراء رقم (م/٧/٥٠٧) وتاريخ ١٤٠٥/٣/٢٥هـ[٦].

٧ ـ إلزام الجهات الحكومية بشراء احتياجاتها من زيوت التشحيم من إنتاج «بترولوب» :

يجب أن تضمن عقود الجهات التى تبرم مع المتعهدين بتأمين المحروقات هذا الالتزام، حتى يتحقق الهدف من تشجيع وحماية المنتجات الوطنية، وذلك تطبيقاً لتعميم وزارة المالية والاقتصاد الوطنى رقم (١٣٩/٥/١٤٠٢) وتاريخ ١٤٠٢/٩/١٦هـ، والمتضمن إلزام جميع الأجهزة الحكومية بشراء احتياجاتها من زيوت التشحيم من إنتاج «بترولوب».

٨ ـ حث الأجهزة الحكومية على استخدام منتجات الشركة السعودية للطوب الرملى والجيرى :

تضمن تعميم وزارة المالية والاقتصاد الوطنى رقم (١٧/١١٨٨) وتاريخ ١٤٠٢/٤/١٢هـ حث الأجهزة الحكومية على استخدام منتجات الشركة ضمن مواد البناء المستخدمة فى مشروعات الأجهزة الحكومية.

٩ ـ حث الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الرخام السعودى :

صدر تعميم وزارة الصناعة والكهرباء رقم (١٥٤١) وتاريخ ١٣٩٩/١٢/١٧هـ بضرورة حث الأجهزة الحكومية على استخدام الرخام السعودى، إلا فى حالات الضرورة الفنية القصوى التى يتطلبها المشروع، على أن يرجع لمصلحة الأشغال العامة لأخذ موافقاتها على استعمال الرخام المستورد.

---

(٦) يمكن الرجوع إلى قرار مجلس الوزراء رقم (م/٧/٥٠٧) وتاريخ ١٤٠٥/٣/٢٥هـ بهذا الشأن فى الملحق رقم (٣) بند (٦).

١٠ ــ إلزام متعهدى تقديم الإعاشة للجهات الحكومية بتأمين احتياجاتهم من مادتى البيض والدجاج من الإنتاج المحلى :

أكد قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٥/٧/م) فى ١٤٠٥/٤/٣هـ على أنه على جميع الأجهزة الحكومية تأمين احتياجاتها من الإنتاج الوطنى مع إلزام الشركات التى تتعامل معها بذلك ... على أن يتم إعداد مواصفات المشروعات بشكل يسمح بقبول منتجات المصانع والمزارع الوطنية متى كانت محققة للغرض الذى تم التأمين من أجله.

*** عناصر تشجيع الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية من خلال الشركات التى تتولى تنفيذ المشروعات الحكومية :**

من ناحيه أخرى أعطى نظام تأمين مشتريات الحكومة أولوية لقطاع الأعمال السعودى فى تنفيذ الأعمال، مما سوف ينعكس أثره على تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعة الوطنية بواسطة قطاع الأعمال، ومن أبرز عناصر الأولوية ما يلى :

١ ــ أولوية التعامل مع الحكومة للأفراد والمؤسسات السعودية :

أعطى نظام تأمين مشتريات الحكومة أولوية فى التعامل للأفراد والمؤسسات السعودية المرخص لهم بالعمل طبقاً للأنظمة والقواعد المتبعة، ومن بعدهم تكون الأولوية للمؤسسات الحكومية من سعوديين وغير سعوديين متى بلغ نصيب الأولى (٥٠٪) فأكثر من رأس المال (نظام تأمين مشتريات الحكومة مادة ١/د).

٢ ــ قصر مقاولات الطرق والجسور العادية والمبانى الصغيرة والمتوسطة والمقاولات غير الإنشائية على المقاولين السعوديين فقط دون غيرهم :

وذلك وفقاً لما جاء فى الأمر السامى رقم (٧/و/٤٤٠١) فى ١٣٩٩/٢/٢٥هـ، والأمر السامى رقم (٣/و/٢٣٤٠١) وتاريخ ١٤٠١/١٠/١٨هـ[٧].

---

(٧) يمكن الرجوع إلى الأمر السامى رقم (٧/و/٤٤٠١) وتاريخ ١٣٩٩/٢/٢٥هـ والأمر السامى رقم (٣/و/٢٣٤٠١) وتاريخ ١٤٠١/١٠/١٨هـ فى الملحق رقم (٣) بند رقم (٧).

٣ ـ تنفيذ ما لا يقل عن (٣٠٪) من قيمة عقود الأشغال العامة وعقود الصيانة والتشغيل التى تبرم مع مقاولين غير سعوديين، بواسطة مقاولين سعوديين :

وفقاً لما نص عليه قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٤) وتاريخ ١٤٠٣/٥/٢٩هـ[٨].

هذا وقد وضع تعميم وزارة المالية والاقتصاد الوطنى رقم (١٤٠٤/٧٧٦٧هـ) ضوابط تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٤) وتاريخ ١٤٠٣/٧/٢٩هـ فى البند (ثالثاً) والإجراءات التى تساعد فى تطبيق ذلك القرار[٩].

٤ ـ العمل على تجزئة المشروعات إن أمكن ذلك، حتى يتمكن المقاولون السعوديون من التأهيل لها وتنفيذها :

وفقاً لما نصت عليه المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام تأمين المشتريات الحكومية من أنه «يجوز أن تتضمن المواصفات والشروط المتعلقة بالتأمين نصاً يقضى بتجزئة العروض متى ماكانت هذه التجزئة تحقق مصلحة الجهة الإدارية».

٥ ـ مراقبة التزام المقاولين الأجانب بالمادة التى تضمنتها العقود والتى تلزم المقاول بالرجوع إلى الجهة الإدارية المتعاقد معها للموافقة مقدماً على المتعاقد من الباطن، على بعض أعمال العقد ودفع المقاولين الأجانب لإعطاء المقاولين السعوديين فرصاً أفضل للعمل، وذلك تطبيقاً للأمر السامى رقم (٣/د/٢٣٤٠١) وتاريخ ١٤٠١/١٠/١٨هـ.

هذا بالإضافة إلى أنه قد صدرت قواعد موحدة لإعطاء الأولوية فى المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية ذات المنشأ الوطنى بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[١٠]

ومن العرض السابق لعناصر التشجيع غير المباشر ــ والتى تدعو الشركات المنفذة المحلية والأجنبية أن تشترى احتياجاتها عند تنفيذ المشروعات الحكومية من الصناعات

---

(٨) يمكن الرجوع إلى قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٤) وتاريخ ١٤٠٣/٥/٢٩هـ فى الملحق رقم (٣) بند (٨).

(٩) يمكن الرجوع إلى تعميم وزارة المالية والاقتصاد الوطنى رقم (١٤٠٤/٧٧٦٧) فى الملحق رقم (٣) بند (٩).

(١٠) يمكن الرجوع إلى قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٩) وتاريخ ١٤٠٧/٦/٢٥هـ فى الملحق رقم (٣) بند (١٠).

الوطنية ــ نجد أن ذلك يساهم بدرجة كبيرة فى تشجيع الصناعة الوطنية.

ثانياً ــ دور الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية فى تطبيق قرارات تفضيل المنتجات الوطنية :

تقوم الأجهزة الحكومية بدور هام فى زيادة مبيعات المصانع الوطنية إذا التزمت بتطبيق قرارات تشجيع الصناعة الوطنية، وحاولت تنفيذ القرارات من خلال العناصر التى تساهم فى إجراءات تأمين الاحتياجات الحكومية، وهذه العناصر هى :

ــ الجهة الحكومية صاحبة العطاء والإدارة الفنية بها.

ــ الاستشاريون الذين تتعاقد معهم الجهة الحكومية لوضع الشروط والمواصفات للإشراف على التنفيذ.

ــ المقاولون الذين يسند إليهم تنفيذ المشروعات.

ــ أصحاب المصانع (الموردون) الذين تتعاقد معهم الجهة الحكومية لتأمين مشترياتها، أو الذين يتعاقد معهم المقاولون لشراء ما تستلزمه المشروعات من مواد (منتجات).

وسوف نبحث دور كل عنصر من هذه العناصر فى تحقيق الأولوية لمنتجات الصناعة الوطنية ضمن إجراءات التأمين المتبعة فى الأجهزة الحكومية، سواء كانت طريقة التأمين عن طريق المنافسات العامة أو التأمين المباشر، وذلك على النحو التالى :

أ ــ دور الإدارات الفنية والاستشارية فى تطبيق قرارات تفضيل المنتجات الوطنية :

يتولى وضع المواصفات للمواد والأعمال المطلوبة لمختلف الأجهزة الحكومية إدارات فنية مرتبطة بالأجهزة الحكومية، أو استشاريون تتعاقد معهم الجهات الحكومية لوضع المواصفات. وفى حالة إذا كانت الأصناف المشتراة أو المطلوبة من الأصناف النمطية الشائعة الاستخدام فإن الجهاز الحكومى يتولى الحصول على المواصفات من خلال القائمين بالشراء لديه.

ومن ثم فإن المواصفات الخاصة بالمواد والأعمال إما أن توضع بمعرفة العاملين فى الجهاز الحكومى، أو من خلال جهات استشارية خارج الجهاز الحكومى، و يعتبر وضع المواصفات نقطة البداية فى تأمين الاحتياجات الحكومية والأساس الأول فى تطبيق قرارات تشجيع الصناعة الوطنية ووضعها موضع التنفيذ، وذلك بإلزام الجهات التى تتولى وضع المواصفات بالقرارات المنظمة لذلك، وهى :

١ ـ الالتزام بإعطاء الأولوية عند وضع المواصفات للصناعات الوطنية :

يجب أن تلتزم الإدارات الفنية فى الوزارات والمؤسسات العامة والشركات الاستشارية العاملة مع الدولة عند وضع مواصفات المشاريع الحكومية ـ بإعطاء الأولوية لمنتجات الصناعة الوطنية متى كانت تحقق الغرض المنشود. ولذلك فإن أول خطوة لتحقيق الأفضلية تبدأ عند وضع الشروط والمواصفات التى تقبل على أساسها العرض من المنافسين، حيث إنه ـ إذا تم وضع شرط أو مواصفة واحدة لا تتوافر فى المنتجات الوطنية ولا تستطيع تحقيقها على الأقل فى الوقت المطلوب ـ يحرم أصحاب المصانع الوطنية من قبول عروضهم أصلاً. إذ ينص نظام تأمين المشتريات الحكومية فى المادة الأولى فقرة «ز» على أنه «لايجوز قبول العروض والتعاقد بموجبها إلا طبقاً للشروط والمواصفات الموضوعة».

وعلى ذلك يتم استبعاد أى عرض مخالف لذلك ولو كانت هذه المخالفة فى مسائل لا تعتبر جوهرية، وحتى لو كانت للجهة الحكومية مصلحة للأخذ بهذا العطاء وكان يفى بالغرض وسعره معتدلاً، ومع هذا تعتبر الصعوبات المرتبطة بهذه الخطوة ـ خطوة وضع المواصفات ـ من أهم ما يعوق تنفيذ القرارات التشجيعية فكثيراً ما توضع المواصفات دون مراعاة للمنتجات الوطنية سواء قامت بوضعها الإدارة الفنية بالجهة الحكومية صاحبة العطاء أو أسندتها إلى الاستشاريين[11].

(١١) غرفة التجارة والصناعة بالمنطقة الشرقية : **قرارات تشجيع الصناعة الوطنية ومدى تطبيقها فى تأمين المشتريات الحكومية**، الدمام، بدون تاريخ، صفحة ٥.

وتتمثل المشكلة فى أن بعض الجهات الاستشارية الأجنبية تتحيز لغير صالح المنتجات الوطنية ، حيث تقوم بوضع مواصفات لا تنطبق إلا على مصنوعات أو منتجات أجنبية ، بهدف قصر الاستخدام على منتجات أجنبية معينة .

٢ ــ التزام الشركات الاستشارية بالمواصفات التى تصدرها الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس والخاصة بالصناعات الوطنية :

يجب على الجهات الاستشارية التى تتولى وضع مواصفات للمواد والأعمال التى تحتاج إليها الأجهزة الحكومية أن تلتزم عند وضع هذه المواصفات بمواصفات المنتجات الوطنية ، إلا أن البعض يحتج بعدم إلمام الجهات الاستشارية بمواصفات المنتجات الوطنية أو أن المعلومات الكافية عنها غير متوفرة[١٢] . ولذا يجب على الجهات الاستشارية فى الأجهزة الحكومية الإلمام بمواصفات الصناعات الوطنية عن طريق الا تصال بالمصانع الوطنية أو الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس ، وكذلك من خلال القوائم التى تصدرها وزارة الصناعة والكهرباء كل ستة أشهر عن المصانع الوطنية التى يجب أن تعطى الأولوية فى المشتريات الحكومية .

٣ ــ متابعة جهاز الإشراف على التنفيذ للمقاولين فى تأمين احتياجات المشروعات المنفذة :

يمتد دور الجهات الاستشارية من مرحلة وضع المواصفات والتصاميم إلى مرحلة التنفيذ ــ فى حالة قيامها بالإشراف على التنفيذ ــ و يتمثل دورها فى إلزام المقاول المنفذ للمشروع باتباع المواصفات المعتمدة وتأمين مشترياته من المنتجات الوطنية الواردة بالقوائم المصدرة من وزارة الصناعة والكهرباء ، حيث إن المقاول المنفذ يتقيد بالمواصفات الموضوعة من قبل الجهات الاستشارية ، وإلا لا توافق على الاستلام .

ب ــ دور شركات المقاولات المنفذة فى تطبيق قرارات تفضيل المنتجات الوطنية :

تلعب شركات المقاولات المنفذة للمشروعات الحكومية دوراً هامًّا فى تشجيع الصناعة الوطنية ، لكونها الطرف المنفذ للمشروعات الحكومية والتى تمثل النسبة

---

(١٢) غرفة تجارة وصناعة المنطقة الشرقية ، المرجع السابق ، صفحة ٧ .

الكبرى فى بنود الإنفاق الحكومى بميزانية الدولة (وصل ما خصص للمشاريع فى الموازنة لعام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ نسبة (٤٣٪) من إجمالى المصروفات)[١٣] . لذلك لم تغفل قرارات تشجيع الصناعة الوطنية ضرورة التزام الشركات المنفذة باستخدام المنتجات المحلية فى تنفيذ المشروعات وفقاً لما ورد فى قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٧) وتاريخ ١٨/٤/١٣٩٨هـ.

إلا أن هناك بعض المعوقات التى تحول دون تنفيذ القرارات السامية، والتى يمكن تلخيصها على النحو التالى[١٤] :

١ ــ يعتبر المقاول أن الفرق بين سعر المنتج الوطنى والمنتج الأجنبى استنزاف لجزء من أرباحه، ولايكفى ما قد يحصل عليه ــ فى بعض الحالات ــ من علاوات تشجيعية لتعويض هذا الفارق .

٢ ــ تعدد مقاولى الباطن يلزم المقاول الرئيسى عادة بمواصفات معينة مطابقة لتلك التى التزم هو بها، إلا أنه لايلزم مقاول الباطن باستعمال المنتجات الوطنية، وحتى فى حالة إلزامه يصعب على المقاول الرئيسى المتابعة والمراقبة.

وبما أن المقاول من الباطن يعرف ذلك، فإنه يستغل هذه الفقرة ويحاول تأمين المنتجات الأقل ثمناً بصرف النظر عن كونها محلية أو أجنبية حيث تصعب الرقابة وتتوزع الأرباح على أكثر من جهة .

٣ ــ تطرح بعض المشروعات على أساس تسليم مفتاح، وهذا النوع من المشروعات تنفذه فى العادة شركات المقاولات الأجنبية التى تحاول اختيار المنتجات الأقل سعراً بصرف النظر عن كونها وطنية أو أجنبية، بل إنها تتحيز لصالح المنتجات الأجنبية. إضافة إلى ذلك فإن اتباع هذا النوع من أساليب التنفيذ يضعف العلاقة

(١٣) غرفة تجارة وصناعة المنطقة الشرقية، المرجع السابق ص ٨.

(١٤) غرفة تجارة وصناعة الشرقية، المرجع السابق، ص ٩، ١٠.

بين صاحب المصنع والإدارة الحكومية، حيث إن المقاول يكون هو المسيطر على أسلوب استخدام الخامات والمنتجات، إذ إنه بمجرد إرساء العطاء عليه تعتبر الجهة الحكومية أن دورها قد انتهى فى هذه المرحلة وتترك له الحرية فى تأمين مشترياته. فيجد المصنع الوطنى أنه ــ فى أحسن الحالات ــ يعامل بمثل ما تعامل به المنتجات الأجنبية.

٤ ــ أن كثيراً من شركات المقاولات سواء كانت أجنبية أم سعودية يديرها مديرون أجانب، خاصة المسئولين عن المشتريات وعن توصيف السلع، وفى هذه الحالة نجد أن المسئول الأجنبى يميل لتفضيل منتجات بلده.

٥ ــ أن بعض الشركات المتعاقدة مع الوزارات والإدارات الحكومية لا تزال تقوم بإنشاء مصانع محلية لإنتاج بعض المواد الخاصة والسلع الوسيطة، بحجة استخدامها فى تنفيذ عقودها فى الأعمال المرتبطة بها مع الجهات الحكومية، وذلك دون ترخيص مسبق من وزارة الصناعة والكهرباء.

وقد صدر تعميم من ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم (٢٤٨٥١) وتاريخ ١٣٩٧/١٠/٥هـ إلى جميع الإدارات الحكومية بضرورة تضمين العقود والاتفاقات التى تبرم مع الشركات لتنفيذ المشروعات، عدم قيامها بإنشاء أى مصنع مهما كان حجمه إلا بإذن مسبق من وزارة الصناعة والكهرباء، وإلزامها باستخدام منتجات الصناعة الوطنية.

جـ ــ دور الجهة الحكومية فى تطبيق قرارات تفضيل المنتجات الوطنية:

يعتبر دور الجهة الحكومية أهم دور فى تنفيذ قرارات تشجيع الصناعة الوطنية فهى صاحبة العطاء، والإدارة الفنية التابعة لها هى التى تقوم بوضع الشروط والمواصفات، أو باعتماد ما يضعه الاستشاريون المتعاقد معهم، وهى صاحبة السلطة فى إلزام الاستشاريين والمقاولين بالمواصفات السعودية بإعطاء الأولوية لمنتجات الصناعة

الوطنية. والجهة الحكومية أيضاً هى التى تقوم بفحص العروض المقدمة وإصدار قرار الترسية، وهى التى تقوم بالاستلام النهائى طبقاً للشروط والمواصفات وتصدق على صرف المستخلصات. وتتبلور الصعوبات المتعلقة بدور الجهة الحكومية فى تنفيذ قرارات التشجيع فى عدة نقاط رئيسية، هى[١٥] :

١ ــ عند وضع المواصفات :

فى حالة قيام الإدارات الفنية بالجهة الحكومية بوضع الشروط والمواصفات، يكون الأيسر تحقيق الأولوية للمنتجات الوطنية بأخذ مواصفاتها فى الاعتبار مما لو استعانت بإحدى الشركات أو المكاتب الاستشارية. ومع الاستعانة بالاستشاريين تزداد أهمية إلمام الجهات الحكومية ــ الإدارات الفنية بها ــ بالمعلومات والمواصفات الخاصة بالمنتجات الوطنية، وأن تكون على مستوى عالٍ من الدراية الفنية كى يمكن لها دراسة ومناقشة ما يضعه الاستشاريون من شروط ومراجعتها قبل اعتمادها.

وإلى أن يتم تدعيم الإدارات بالكوادر الكافية، فإن الاستعانة ببعض الأجهزة الحكومية ذات الاختصاص كوزارة الأشغال العامة والإسكان والجامعات أو بعض الاستشاريين السعوديين فى هذا المجال، لها نتائجها الإيجابية من ناحيتين :

١ ــ مساعدة الاستشارى الأجنبى فى أخذ ظروف المملكة فى الاعتبار.

٢ ــ تسهيل اطلاع الاستشاريين السعوديين على التقنية الأجنبية وحصولهم عليها من خلال العمل المشترك مع نظرائهم الأجانب.

وهناك خطوة عملية فعالة فى سبيل ذلك هى تعميد الاستشارى بإعداد قائمة المنتجات الوطنية التى تفى بالغرض والممكن استخدامها فى المشروع، ومراجعة هذه القائمة بقوائم وزارة الصناعة وما لدى الجهة من معلومات عن الصناعات الوطنية ليلتزم بها المقاولون عند تنفيذ المشروعات.

---

(١٥) غرفة التجارة والصناعة، المنطقة الشرقية، المرجع السابق، صفحة ١١ ــ ٢١.

٢ ـ عند المفاضلة على أساس الأسعار:

لم يضع نظام تأمين المشتريات الحكومية حدوداً لإعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية من ناحية السعر، فلم يحدد نسبة معين كحد أقصى لارتفاع سعر المنتج الوطنى عن نظيره الأجنبى كما كان الحال فى ظل نظام المناقصات والمزايدات السابق، حيث كانت النسبة (١٠٪)، بل ترك للجهة الحكومية سلطة شراء المنتجات الوطنية والمصنوعات ذات المنشأ السعودى متى كانت محققة للغرض. وقد استفسرت وزارة الصحة بخطابها رقم (١٧/٥٤٢٠/٤٥٧٠) فى ١٣٩٩/٨/٢٢هـ عن مدى جواز تأمين المنتجات والصناعات الوطنية ولو كانت أسعارها تزيد بنسبة كبيرة على غيرها مما يصنع خارج المملكة، فأجابت وزارة المالية والاقتصاد الوطنى على ذلك بخطابها رقم (١٥٨٣٠/١٧) فى ١٣٩٩/٩/١٩هـ والمتضمن أن نص الفقرة (هـ) من المادة الأولى لايؤخذ على إطلاقه مهما كان اختلاف السعر عن المنتجات الأجنبية، وإنما يكون فى الحدود المقبولة منطقيًّا والتى يراعى فيها التوفيق بين صالح الخزينة العامة وتشجيع الصناعات الوطنية. وقد ترك للجهة صاحبة الدعوة أن تحدد هذا بنسب معقولة ومقبولة، كتحديد ذلك مثلاً بنسبة (١٠٪) أو (٢٠٪)، أما أن تكون الأسعار مرتفعة بشكل لافت للنظر فإنه لايتفق والهدف من التشجيع حسب نص الفقرة (هـ) من المادة الأولى.

كما نص نظام تأمين المشتريات الحكومية فى مادته الأولى فقرة (و) على أنه يجب أن يتم الشراء أو تأمين الأعمال بأسعار عادلة لا تزيد على الأسعار السائدة. وتعتبر المنافسة بين العاملين فى هذا المجال وفقاً للأنظمة، هى الوسيلة العملية للوصول إلى ذلك.

ومن ثم يجب على الجهة الحكومية عند مقارنة أسعار المنتجات الوطنية بمثيلاتها الأجنبية الرجوع إلى قوائم تسعير وزارة الصناعة والكهرباء ومستويات الأسعار السائدة فى السوق، على أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل التى تتعلق بظروف الصناعة بالمملكة

والظروف العالمية المؤثرة عليها.

٣ ـ إلزام المقاولين بالأولوية فى شراء منتجات الصناعات الوطنية :

تزداد أهمية دور الجهة الحكومية فى تنفيذ قرارات تشجيع الصناعة الوطنية مع دخول شركات المقاولات فى سلسلة إجراءات التأمين، حيث يمكنها إلزامها بإعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية عند قيامها بتأمين مشترياتها. ولكى يمكن إلزام المقاول بذلك يتطلب الأمر إلمام المقاول بالمعلومات اللازمة عنها، وتساعده فى ذلك الجهة الحكومية بتقديم ما لديها من معلومات وقوائم عن المصانع الوطنية.

٤ ـ أهمية دور الممثلين الماليين فى تنفيذ نظام تأمين المشتريات الحكومية :

للممثل المالى دور هام فى تنفيذ قرارات تفضيل المنتجات الوطنية، حيث إن الممثل المالى عضو فى لجنة فحص العروض وعليه أن يعاون الجهة الحكومية التى يعمل بها فى مناقشة العروض وتفسير التعليمات المالية المتبعة، وتنفيذ أحكام نظام تأمين المشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية، وما صدر بشأنهما من أوامر وقرارات. ولذا فإن دور الممثل المالى هام فى إلزام الجهة بالأوامر والقرارات التى تعطى أفضلية للصناعات الوطنية.

د ـ دور المصانع الوطنية فى تطبيق قرارات تفضيل المنتجات الوطنية :

لا تقتصر مهمة تنفيذ قرارات تشجيع الصناعة الوطنية على دور الجهات الحكومية والمتعاقدين معها من استشاريين ومقاولين فقط، ولكن للمصانع هى الأخرى دوراً هامًّا فى تحقيق ذلك، حيث إنها تقوم بالإنتاج، وعليها أيضاً التسويق والاتصال والتعامل مع جميع الأطراف، وهى التى تدافع عن حقها فى إعطاء منتجاتها الأولوية كمنتجات وطنية.

ويتبلور دور المصانع الوطنية فى الجوانب التالية :

١ ـ توفير المعلومات الكافية عن مواصفات منتجاتها حتى يتحقق أخذها فى الاعتبار.

٢ ـ تحديد الأسعار التنافسية للمنتجات بحيث لايبالغ فى هامش الربح وبحيث

تغطى فى نفس الوقت كافة التكاليف اللازمة .

٣ ــ زيادة الاهتمام بعمليات التسويق كمرحلة متممة لمراحل الإنتاج ، وتدعيم إداراتها وإيجاد الكوادر النشطة لبذل الجهد الكافى لتسويق المنتجات الوطنية .

٤ ــ شراء المصانع منتجات المصانع الوطنية الأخرى الممكن استخدامها فى صناعات كمنتجات وسيطة وأن تبذل الجهود الممكنة فى تحقيق ذلك .

٥ ــ ارتباط المصانع الوطنية بعقود توريد مع الجهات الحكومية تتناسب مع حجم طاقتها الإنتاجية القصوى .

ومن العرض السابق لدور الإدارات الفنية والاستشارية وشركات المقاولات والمصانع الوطنية والجهات الحكومية فى تطبيق قرارات تفضيل المنتجات الوطنية على مثيلاتها الأجنبية، نلاحظ أن الأمر يتطلب تكامل هذه الأدوار وتناسقها فى وضع قرارات تفضيل المنتجات الوطنية موضع التطبيق الفعال.

ثالثاً ــ مزايا التأمين من المصانع الوطنية :

يحقق الشراء من منتجات المصانع الوطنية مجموعة من المزايا ، من أبرزها ما يلى[١٦] :

١ ــ تقدم المصانع الوطنية خدمات بعد التوريد كالضمان والصيانة وتوفير قطع الغيار، وتكون حريصة على تقويمها بأرفع المستويات حتى تحافظ على سمعتها ومستوى جودة إنتاجها ، لأنها قائمة وباقية داخل البلاد .

٢ ــ تحقق بعض المصانع الوطنية سرعة فى التنفيذ تسبق بها الشركات الأجنبية .

٣ ــ تستطيع الجهة المشترية فحص واختبار المنتجات الوطنية والتأكد من سلامة سير العمليات الإنتاجية ، وترحب المصانع الوطنية بزيارتها للوقوف على مستويات الأداء وعمليات الاختبار بها .

٤ ــ تستطيع الجهة المشترية أن تطلب من المصنع إدخال بعض التعديلات الممكنة على

(١٦) غرفة تجارة وصناعة المنطقة الشرقية ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

المنتج كى يحقق الغرض المطلوب ، وتبدى المصانع مرونة كبيرة فى هذا السبيل عن طريق التشاور والدراسة المتبادلة .

٥ ــ توفر الجهة المشترية على نفسها المشكلات المتعلقة بالغش التجارى والاحتيال البحرى .

بإضافة المزايا السابقة فإن هناك مجموعة من المزايا تتحقق نتيجة الشراء من المصادر المحلية ، ومنها :

أ ــ قرب المورد من الجهة الحكومية يؤدى إلى وصول الأصناف بسرعة .

ب ــ يؤدى قرب المصانع الوطنية إلى الجهات الحكومية إلى تخفيض تكاليف النقل .

جـ ــ التعامل مع المصانع الوطنية يرفع من المستوى الاقتصادى للمنطقة التى تعمل فيها المصانع .

خاتمة الفصل الثالث

أكدت قرارات وقواعد تشجيع الأجهزة الحكومية على الشراء من المصانع الوطنية أهمية تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من المنتجات الوطنية ، باعتبار الأجهزة الحكومية المشترى الأكبر فى السوق الوطنى ، ومن ناحية أخرى شراء الأجهزة الحكومية من المصانع الوطنية يساعد هذه المصانع على زيادة إنتاجها وتطويره بما يتلاءم مع متطلبات الأجهزة الحكومية .

على المسئولين فى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية دور كبير فى وضع قرارات وقواعد تشجيع الصناعات الوطنية موضع التطبيق الفعلى ، عند الشراء من الأجهزة الحكومية وعند تقويم المنتجات الملائمة من قبل المصانع الوطنية .

إن إعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية على مثيلاتها الأجنبية يحقق مجموعة من المزايا للمصانع الوطنية وللأجهزة الحكومية ، وبالتالى للاقتصاد الوطنى ككل .

الفصل الرابع

معايير قياس اتجاهات الأجهزة الحكومية للشراء من منتجات المصانع الوطنية

نبحث فى هذا الفصل الأساس النظرى لمعايير قياس اتجاهات الأجهزة الحكومية للشراء من المصانع الوطنية، واستخدام هذه المعايير فى المقارنة بين المنتجات الوطنية والسلع الأجنبية المماثلة لها عند الشراء، وذلك وفقاً للعناصر التالية :

أولاً	:	معيار السعر.
ثانياً	:	معيار الجودة.
ثالثاً	:	معيار السرعة فى التوريد.
رابعاً	:	معيار كفاية الطاقة الإنتاجية.
خامساً	:	معيار تنوع الإنتاج الصناعى.
سادساً	:	معيار كفاية المعلومات عن المنتجات.

أولاً ــ معيار السعر :

للسعر أهمية كبرى فى أى صفقة شراء، ولكن ليس معنى ذلك إعطاء سعر السلعة أهمية أكثر من اللازم على حساب بقية العناصر الأخرى التى تؤثر فى قرار الشراء، مثل : الجودة، وسرعة التوريد، واختيار المورد، والكمية المطلوبة. ولكن من الضرورى الموازنة بين هذه العوامل عند اختيار صفقة الشراء المطلوبة.

وقبل بيان أهمية السعر كعامل من العوامل الأساسية فى اختيار صفقة الشراء، يتطلب الأمر تحديد مفهوم السعر :

١ ــ مفهوم سعر الشراء :

المقصود بالسعر «كمية النقود التى يتم على أساسها تبادل السلع» كما يعرّف أيضاً بأنه «المبلغ أو مقدار التضحية التى تقدم فى سبيل شراء سلعة أو شيء ما»[١] . و يعتبر السعر مقياساً للقيمة .

ونهتم هنا بمفهوم السعر لدى المشترى أكثر من الاهتمام بالسعر لدى البائع ، حيث يسعى المشترى إلى الحصول على السلعة التى يقبل أن يدفع فيها سعراً معيناً ، كما أن السعر يوضح قدرة المشترى على المساومة مع البائع .

٢ ــ السعر العادل (المعقول) :

يحتاج رجل المشتريات إلى التعرف على ما يسمى بالسعر العادل (Fair Price) حيث إنه الأساس الذى تقوم عليه عملية المفاوضة بين البائع والمشترى ، وكل منهما يحاول إقناع الآخر بأن سعر الشراء هو السعر العادل للطرفين . و يعرف معهد الشراء والتموين البريطانى السعر العادل بأنه «السعر الذى يسمح للمنتج أن يدفع أجوراً عادلة ويحصل على المواد الخام المناسبة و يقوم بالأبحاث المناسبة ويحتفظ بالاستثمارات المناسبة فى الآلات والتجهيزات ويحصل على عائد معقول على رأس المال المستثمر»[٢] .

وعلى الرغم من أن هذا التعريف قد يبدو معقولاً فإنه قد يدعو إلى الخلاف والجدل بين البائع والمشترى ، فكلاهما قد ينظر إلى السعر العادل من وجهة نظر تختلف عن وجهة نظر الجانب الآخر. وفى حالة السلع التى تحدد أسعارها طبقاً لظروف العرض والطلب فإن المشترى قد لا يجد صعوبة فى اختيار الأسعار، ولكن فى حالة شراء السلع طبقاً للطلبيات بالمواصفات الخاصة فإن تحديد السعر يتم على أساس دراسة وثيقة لمختلف عناصر التكاليف .

---

(١) د . بكرى طه عطية : **مقدمة فى نظم الإمدادات والتموين الصناعية**، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، صفحة ١٧٧ .

(٢) د . بكرى طه عطية ، **المرجع السابق** ، ص ١٧٨ .

٣ ــ سعر الشراء المناسب :

ليس السعر المناسب هو السعر الأقل ولا السعر الأعلى ، نظراً لأن السعر هو محصلة العوامل المؤثرة فى تحديده. «وقد يظن البعض أن سعر الشراء يحدده البائع ولكن هذا تفكير خاطىء لأن قرار تحديد السعر يتوقف على وجود مشترين لديهم استعداد للشراء بهذا السعر وإلا فإن البائع لن يستطيع تصريف ما يصنعه بهذا السعر. وقد يدفع الظن بأن المشترى هو الذى يحدد السعر، ولكن ذلك ليس صحيحاً أيضاً . ولما كانت التجارة تعنى البيع والشراء فى نفس الوقت فالمنتج يهمه تصريف سلعه والمشترى يهمه الحصول على احتياجاته ، فإن ذلك يجبرهما على الوصول إلى سعر فى صالح كليهما»[٣] .

وفى حالة الاحتكار يملك البائع القوة التى تعطيه الحق فى تحديد الأسعار، كما أنه فى بعض الظروف يملك المشترى المحتكر القوة التى تعطيه الحق فى تحديد السعر كذلك ، كما أن الحكومة قد تعمد إلى توخى أسعار محددة . وعادة ما يحدد المورد السعر المناسب فى ضوء مجموعة من العوامل التى لها تأثير على قرار تحديد السعر، وهى[٤] :

- الطلب المتوقع : حيث إنه كلما زاد الطلب على المنتجات التى يعرضها المورد فإنه يستطيع أن يرفع الأسعار إلى درجة قد تضطر معها المنشأة إلى البحث عن مورد جديد لاحتياجاتها .
- أسعار المنافسة : حيث لايجب أن تزداد أسعار المورد عن أسعار المنافسين للخامات والمستلزمات المشابهة ، إلا إذا كانت هناك مبررات مثل الجودة المرتفعة . و يتم الحصول على أسعار المنافسين من الموردين أنفسهم أو من قوائم الأسعار التى يعدها كل منهم .

(٣) د . أحمد سرور محمد : **إدارة المشتريات والمخازن**، الجزء الأول ، مطبعة الاستقلال ، القاهرة ، «بدون تاريخ» ، صفحة ١٠٥ .

(٤) د . يسرى خضر إسماعيل : **إدارة المشتريات والمخازن**، دار النهضة العربية ، القاهرة ، «بدون تاريخ» ، صفحة ١١٨ ــ ١٢٠ .

- الربح المستهدف : حيث يحدد كل مورد هدف الربح بالنسبة له على أساس العائد على الاستثمار الذى يجب تحقيقه من واقع رقم المبيعات المتوقع . وقد تلجأ المنشأة إلى رفع سعر بيع منتجاتها النهائية من أجل زيادة الربح ، إلا أن المشترى قد يفضل أن يحقق هدف الربح للمورد عن طريق خفض التكاليف وليس عن طريق زيادة الربح .
- تكاليف الإنتاج : حيث تعتبر تكاليف الإنتاج العامل الأساسى فى تحديد سعر البيع . و يقوم المورد بتحديد التكلفة وإضافة نسبة مقابل الربح مع أخذ أسعار المنافسين فى الاعتبار، وسواء كان السعر المحدد هو سعر السوق أو التكلفة مع إضافة الربح المستهدف . ولذلك فإن السعر يجب أن يمكن المورد من تغطية التكاليف الكلية .

وهناك مواصفات للسعر المناسب لكل من المشترى والبائع ، وهى[٥] :

- أن تكون هناك علاقة بين التكاليف وسعر البيع ؛ فالتكاليف تحدد الحد الأدنى لما يجب أن يكون عليه السعر. فالأسعار التى تعتمد على إضافة نسبة معقولة من الربح إلى التكاليف تعتبر أسعاراً عادلة أو مناسبة لكل من البائع والمشترى .
- أن يكون السعر مبنيًا على ظروف العرض والطلب ، أى أن نظرية العرض والطلب إحدى النظريات الاقتصادية التى تعتمد على وجود المنافسة الكاملة .
- أن يترجم السعر ظروف المنافسة ، حيث إنه مع وجود العرض والطلب فإن ذلك لايمنع من وجود اختلافات بين الأسعار التى يعرض بها الموردون الأصناف التى يتعاملون فيها .
- أن يكون السعر عادلاً من وجهة نظر البائع والمشترى معاً ، فإن القائم بالشراء يهمه الشراء بالسعر الأقل الذى يضمن استمرار توريد الكميات المطلوبة فى الوقت المطلوب وبمستوى الجودة المطلوب .

(٥) د . أحمد سرور محمد ، المرجع السابق ، صفحة ١٠٥ — ١٠٨ .

ومن العرض السابق نلاحظ أن السعر المناسب هو السعر العادل والذى يغطى التكاليف الكلية للمورد ويحقق له ربحاً معقولاً، وفى نفس الوقت هو السعر الذى يمكن المنشأة المشترية من شراء الخامات والمستلزمات اللازمة لها لتصنيع منتجاتها و بيعها بسعر معقول.

٤ ــ خصومات الشراء :

يعتبر السعر الأساسى القاعدة التى تستند إليها عملية المفاوضة عند تحديد السعر. ولكن عادة ما يستخدم البائع أساليب عديدة يشجع بها المشترى على الشراء، فيقدم له ظروفاً وشروطاً ملائمة، ومن هذه الظروف تخفيض السعر الأساسى بما يتفق والكميات المشتراة، أو شروط الدفع. ومن أنواع الخصومات التى يقدمها للمشترى ما يلى :

أ ــ خصم الكمية :

فى كثير من الحالات ولا سيما تلك التى تتسم فيها ظروف العرض بالاستقرار فإن البائع يقدم للمشترى خصماً فى السعر الأساسى يتناسب وكمية أو قيمة السلع المشتراة، فكلما زادت كمية أو قيمة الصفقة زادت نسبة الخصم إلى السعر الأساسى.

ب ــ الخصم النقدى :

عادة ما يغرى البائع المشترى لدفع قيمة مشترياته فوراً، خاصة إذا ما كان البائع تعوزه السيولة ويحرص على تجنب الديون المعدومة، ولذلك يشجع البائع المشترى على تعجيل الدفع و يقدم له مقابل ذلك خصماً معيناً، وفيه يشترط البائع أنه إذا ما تم السداد خلال مدة معينة فإن السعر الأساسى للشراء يخفض بنسبة معينة، وعادة ما تزيد هذه النسبة كلما قصرت المدة الواجب الدفع بعدها.

جـ ــ الخصم التجارى :

وهو الخصم الذى يعطى لبعض فئات العملاء. وعادة ما يرتبط هذا الخصم بالسياسة التسويقية للبائع، فكثيراً ما يجرى نظام التسويق على حفظ حق الوكلاء

المعتمدين لتوزيع منتجات البائع فى منطقة معينة فى عمولتهم عن مبيعات تلك المنطقة. و يهدف هذا النوع من الخصم إلى ترو يج مبيعات المشروع ويحقق أعلى فائض له.

وفى النهاية يجب تحليل العلاقة بين السعر الذى يدفعه المشترى والمنفعة التى يحصل عليها من السلع المشتراة. وهذا يقتضى التعرف على مكونات السعر الذى يطلبه البائع مما يساعد المشترى على التفاوض على أسس سليمة، وكلما حاول البائع تعديل السعر فإن تحليل القيمة يساعد المشترى على التعرف على عناصر التكلفة.

٥ ــ تأمين المواد وتنفيذ الأعمال الحكومية بأسعار عادلة:

نصت المادة الأولى فقرة (و) من نظام تأمين مشتريات الحكومة على أنه «يجب أن يتم الشراء أو تأمين الأعمال بأسعار عادلة لا تزيد عن الأسعار السائدة. وتعتبر المنافسة بين العاملين فى هذا المجال وفقاً للأنظمة الوسيلة العملية للوصول إلى ذلك».

كما نصت المادة (١٧) من اللائحة التنفيذية على أنه «يجب على لجنة فحص العروض أن تسترشد فى توصياتها بالأثمان الأخيرة السابق التعامل بها محليًّا أو خارجيًّا وأسعار السوق».

و يتطلب تنفيذ هذا النص من لجنة فحص العروض قبل عملية الترسية أن تسترشد بأسعار السوق السائدة وقت الشراء أو وقت تنفيذ الأعمال، و بالأثمان الأخيرة السابق التعامل بها محليًّا وخارجيًّا، مع بيان هذه الأسعار فى كشف التفريغ.

ومن العرض السابق لمعيار السعر فى الشراء الحكومى يتضح أن السعر وحده ليس كافياً فى اختيار صفقة الشراء المناسبة، إلا إذا ارتبط السعر بجودة مناسبة وميعاد تسليم مؤكد وخدمة مناسبة من جانب المورد. إن السعر العادل هو السعر الذى يحقق مصلحة كل من المشترى والبائع معاً.

ثانياً ــ معيار الجودة:

نبحث فى هذا العنصر مفهوم الجودة المناسبة والمواصفات ودور الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس فى توصيف الجودة، وأهمية عنصر المواصفات فى الشراء

الحكومى، وذلك على النحو التالى :

١ ــ مفهوم الجودة :

تعتبر الجودة من المسائل الصعبة التى تضاربت آراء الكتاب حول تعريفها، فمثلاً يعرفها البروفيسور لورانس أيوت بأنها «كل الصفات النوعية للسلعة مثل الحجم والشكل والتصميم والمواد المستخدمة فى إنتاجها وما شابه ذلك»[٦]. وعلى ذلك فإن تحديد مستويات الجودة يستدعى تحديد مكونات السلعة ووضع مواصفات دقيقة، بالإضافة إلى دراسة استعمالات السلعة المختلفة. ومن هذا التعريف نلاحظ أن للجودة جانبين، هما : الملاءمة (Reliability) وفترة الاستعمال (Durability) أو الاستمرار، وتعتبر الملاءمة قياساً للتأكد من أن المنتج هو بالضبط ما أعد لكى يؤدى الوظيفة التى تم تصنيعه من أجلها.

وتعرف الجودة من وجهة نظر المشترى بأنها «عبارة عن درجة ملاءمة السلعة المشتراة للغرض الذى تشترى من أجله، ومعنى هذا أنه إذا لم يكن الصنف ملائماً للقيام بالوظيفة التى اشترى من أجلها فإن مستوى جودته يعتبر غير مناسب بغض النظر عن سعره وإمكانية شرائه بسهولة»[٧].

ويرى بعض الكتاب أن اصطلاح الجودة (Quality) فى مجال المشتريات يحمل معنى مختلفاً عن المرتبط عادة بهذه الكلمة فى ميادين أخرى، ففى الاستعمال الشائع تشير الجودة إلى الملامح الممتازة للشىء، ولكن فى مجال المشتريات يشير اصطلاح الجودة إلى مدى مناسبة المنتج للوظيفة التى صمم من أجلها. وعلى ذلك فإن الجودة هى الجودة التى تخدم الوظيفة التى صممت المادة أو الخدمة لها بأقل تكلفة كلية[٨]. كما ربط

(٦) د. بكرى طه عطية، **مقدمة فى : نظم الإمدادات والتموين الصناعية**، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٣، صفحة ١٤٤.

(٧) د. أحمد سرور محمد : **إدارة المشتريات والمخازن**، الجزء الأول، صفحة ١١٧.

(٨) د. حسين حمادى : **إدارة المشتريات والمواد**، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨، صفحة ٤٠.

مفهوم الجودة فى لغة المشتريات بعنصرين أساسيين ، هما : الملاءمة والتكلفة ، وعلى ذلك فإن تعبير مستوى الجودة يرتبط بالاستخدام وليس بالمستوى العام للجودة المطلقة .

ومن العرض السابق نلاحظ أن هناك اختلافاً بين مفهوم الجودة بشكل مطلق و بين مفهوم الجودة المناسبة .

٢ ـ الجودة المناسبة :

إن تحديد المستوى المناسب للجودة يعتبر قيداً على وظيفة الشراء ، حيث يتضح أن مستوى الجودة المناسبة لايعنى بالضرورة المستوى الأعلى أو أحسن مستو يات الجودة ، ذلك لأن مستو يات الجودة تتأثر بطبيعة احتياجات الجهة ، ولذا فإن الجودة المناسبة هى المستوى الذى يتناسب مع الغرض الذى تشترى السلعة من أجله[٩] .

وتنطوى الجودة المناسبة على أخذ الكثير من العوامل فى الحسبان ، وضمن هذه العوامل : تكاليف التركيب ، وتكاليف الصيانة ، والعمر الإنتاجى . وعلى ذلك فإن الجودة المناسبة والأصناف المشتراة تتقرر بالموازنة بين اعتبارين رئيسيين ، هما :

الاعتبار الفنى لمدى الصلاحية والملاءمة الوظيفية المؤادة ، والاعتبار الاقتصادى الخاص بالتكلفة ومدى توافر المواد والأصناف[١٠] .

ومن هنا فإن الجودة المناسبة فى لغة المشتريات هى تلك التى يمكن شراؤها بأقل تكلفة ؛ لتفى بالحاجة أو لتلائم الوظيفة التى اشتريت المادة من أجلها .

وقد تسلك الجهة المشترية فى تحديد الجودة المناسبة عدة اتجاهات ، منها :

أ ــ قد يكون مستوى الجودة المناسب هو مستوى الجودة الشائع فى السوق ، وعلى ذلك لا تلاقى الجهة أية مشكلات فى الحصول على احتياجاتها المختلفة .

---

(٩) د . بكر طه عطية ، المرجع السابق ، صفحة ١٤٧ .

(١٠) د . حسين حادى ، المرجع السابق ، صفحة ٤٠ .

ب ــ قد يكون مستوى الجودة المطلوب أدنى مستو يات الجودة الشائعة فى السوق ، وقد تكون الجهة مضطرة إلى ذلك إذا كانت ظروفها لا تسمح بشراء مستو يات جودة أعلى ، أو أن هذا المستوى الأدنى هو الذى يحقق الغرض .

جـ ــ قد تكون مستو يات الجودة المناسبة أعلى مستو يات الجودة الموجودة فى السوق .

د ــ قد تكون مستو يات الجودة المناسبة أعلى من المستوى المتوفر فى السوق ، وفى هذه الحالة يكون على الجهة الحصول على الجودة المناسبة من الموردين وفق مواصفات خاصة .

ومن ثم فإن الجودة المناسبة للمواد هى التى تناسب الغرض الذى تشترى هذه المواد من أجله ، و يعنى ذلك أنه ليس من الضرورى دائماً البحث عن درجة عالية من الجودة إذا كانت درجة منخفضة من الجودة للأصناف المشتراة تناسب الغرض .

٣ ــ الجودة والمواصفات :

بعد تحديد الجودة المناسبة للمواد والأصناف المطلوبة فإنه يجب إعداد المواصفات (Specifications) والتى يستطيع المورد أن يفهمها و يورد على أساسها ، ولذلك «تعتبر المواصفات وصفاً تفصيليًّا للمواد والأجهزة وغيرها من العناصر التى تستخدم فى صنع المنتج»[١١] .

وتخدم عملية وصف الجودة والتعبير عنها ثلاثة أغراض ، أولها : إمكانية كتابتها بوضوح أو الشراء ، وثانيها : تمكن المورد من التوريد على أساسها ، وثالثها : تعتبر أساساً لعملية الفحص والاستلام وتحديد مدى مطابقة ما تم توريده لما سبق التعاقد عليه .

وتعتبر طريقة وصف الجودة بذكر المواصفات التفصيلية للمواد المطلوبة من أحسن الطرق المستخدمة فى التعبير عن الجودة ، وهى الطريقة الشائعة فى أغلب المشروعات

---

(١١) د . رشاد الحملاوى : **إدارة المشتريات الصناعية (مبادىء وحالات عملية)** ، مطبعة حسان ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٠٣ .

الصناعية، إلا أن اختلاف طريقة التوصيف يرجع إلى اختلاف السلع المشتراة واختلاف طبيعة الصناعة ذاتها. وعندما تطلب بعض الشركات الصناعية أصنافاً وتستخدم طريقة التوصيف فإنها تعتمد على النماذج أو القوائم التى تحتوى على تلك المواصفات، وذلك لتسهيل عملية الشراء[12].

ومن هنا تختلف المواصفات التى يجب أن تتكون منها الجودة باختلاف طبيعة المواد، إلا أن هناك بعض المواصفات التى يجب الاهتمام بها عند وضع مواصفات بنود المشتريات، وهى مجموعة من الصفات العامة بالنسبة لمجموعة السلع، وهى[13] :

أ ـــ بالنسبة للمواد والأجزاء التى تدخل ضمن السلعة المنتجة يجب أن تتميز بمجموعة من الصفات، من أبرزها :

- سهولة الاستخدام.
- توفير البساطة فى العمليات الإنتاجية.
- المشابهة فى الشكل والقياس والتركيب والتحليل.

ب ـــ بالنسبة للآلات والمعدات فإنها تتصف بـ :

- الاقتصاد والتوفير فى التشغيل.
- التوفير فى العمال والوقت.
- القوة الإنتاجية وقوة الاحتمال.

وليس من السهل أن تتوفر جميع هذه المواصفات فى سلعة من السلع، ولكن غالباً ما يركز المشترى على مجموعة من المواصفات التى تعتبر أهم من غيرها بالنسبة للغرض الذى تستخدم المشتريات من أجله.

---

(١٢) د. محمد سعيد عبدالفتاح : **إدارة المشتريات والمخازن**، المكتب العربى الحديث، الإسكندرية ١٩٨٧، ص ١٢٠.

(١٣) د. على عبدالمجيد عبده : **إدارة المشتريات والمخازن** (الطبعة الثانية)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، صفحة ٢٤٩، ٢٥٠.

٤ ــ طرق توصيف الجودة أو التعبير عن الجودة :

يـتـم وصـف الجـودة عـادة على طـلـبـات الـشراء وأوامر التوريد بواسطة مجموعة من الطرق، من أبرز هذه الطرق ما يلى :

أ ــ رتب السوق :

تـسـتـخـدم رتب السوق لوصف الجودة فى المنتجات الطبيعية، مثل : القطن والتبغ والـفـحـم والخـشـب، و يـتـم تقرير المرتبة بمقارنة السلع بمعيار محدد سبق الا تفاق عليه. وتـتـوقـف أهمـيـة هذه الطريقة وفاعليتها على مدى الدقة التى تم بها تقرير المرتبة ودرجة السهولة التى يمكن التعرف بها على المرتبة عند الفحص[١٤].

ب ــ الاسم التجارى أو العلامات التجارية :

فى بـعـض الأحـيـان يـكـون من السهولة بمكان تحديد مستوى جودة المشتريات التى تحـتـاج إلـيـهـا الجـهـة إذا كـانـت الـمـشـتـريـات ذات اسم تجارى، و يعنى هذا الاسم مـواصـفـات مـعـينة ومحددة. وتحديد المواصفات بواسطة الاسم التجارى له مزايا متعددة مـنـهـا سهولة إجراءات الشراء إذ عادة ما تكون السلع ذات الاسم التجارى سلعاً نمطية شـائـعـة الاسـتـخـدام يمـكن الحصول عليها من أكثر من مصدر، كما أن مستوى الجودة يكون معلوماً ومحدداً[١٥].

وقد أثبتت الدراسات أن المستهلكين يميلون إلى تفضيل العلامات التجارية المميزة، ولهـذا يـلاحـظ عادة أن المنتجات ذات العلامات المميزة تباع بأسعار أعلى من منتجات لها نفس الخصائص ولكن لاتحمل علامة تميزها[١٦].

جـ ــ العيّنة :

قد يلجأ المشترى إلى تقديم عينة من السلعة المطلوب شراؤها، وقد تكون العينة ليس لهـا اسـم مـعين أو رتـبـة مـعـيـنـة، وتمثل العينة نفسها التعريف الحقيقى لمستوى الجودة

---

(١٤) د. حسين حادى، **مرجع سابق ذكره**، ص ١٣٨، ١٣٩.

(١٥) د. سعد الدين عشماوى : **الشراء والتخزين**، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٩٣.

(١٦) د. حسين حادى، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٣٨ ــ ١٩٩.

المطلوب و يكون على الموردين تقديم شبيه للعينة التى يعدها المشترى، وذلك من خلال عملية الفحص التى يقوم بها المشترى.

واستخدام طريقة تحديد مستوى الجودة على أساس العينة يكون مناسباً فى حالة شراء طلبيات غير متكررة، وكذلك فى السلع التى يكون من الصعوبة بمكان تحديد مواصفاتها أو درجة جودتها.

د ـ الخواص الكيمياوية أو الطبيعية :

ليست كل السلع والمواد المستعملة مغطاة بواسطة مواصفات نمطية أو علامات تجارية مميزة، ولذلك فإن كثيراً من الأصناف يقوم المشترون بإعداد مواصفات خاصة بها، وهناك أنواع من المواد يتم وصفها باستعمال الخواص الكيميائية أو الطبيعية مثل المواد الخام المعدنية والزيوت ومواد الطلاء.

هـ ـ التوصيف بتحديد الأداء :

تقوم هذه الطريقة على أساس أن السلعة أو المادة يجب أن تمر على ا ختبارات تحدد قدرتها على الأداء فى ظروف معينة، وعن طريق اختبارات الأداء يستطيع المشترى أن يطمئن على جودتها. ولايتدخل المشترى فى التفاصيل عن المواد المكونة أو طريقة صنعها ولكن يهتم فقط بمدى قدرة تلك السلعة على أن تحقق النتائج المطلوبة.

و ـ مواصفات المواد وطريقة صنعها :

وتقع طريقة مواصفات المواد وطريقة صنعها على الطرف المقابل تماماً على محور طرق الوصف بالنسبة لطريقة التوصيف بتحديد الأداء، وتستعمل هذه الطريقة بصفة أساسية فى الصناعات الحربية وأجهزة الطاقة الذرية[١٧].

ز ـ الرسومات الهندسية :

غالباً ما تستخدم الرسومات الهندسية مع طريقة أخرى من وصف الجودة، و يفضل

---

(١٧) د . حسين حمادى، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٩.

استخدام الرسومات الهندسية عندما يكون من الأهمية بمكان تحديد الأبعاد. وتستعمل هذه الطريقة بكثرة فى مشروعات التشييد وفى شراء الأجزاء الميكانيكية.

ومن مزايا هذه الطريقة: الدقة، ووضع معايير واضحة للفحص.

ح ـ أنماط الصناعة:

المعيار أو النمط الصناعى ليس إلا وصفاً كاملاً للجودة بالنسبة لصنف نمطى، ويتضمن هذا الوصف شرحاً لجودة المواد، كما يتضمن الطريقة المستخدمة لفحص واختبار كل من المواد والمهارة فى صناعتها، وتقوم الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بإعداد مواصفات نمطية لكثير من المواد والأصناف المستخدمة فى الصناعة الوطنية.

٥ ـ دور الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس فى توصيف جودة منتجات المصانع الوطنية:

تؤدى الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس دوراً بارزاً فى توصيف الجودة خاصة منتجات المصانع الوطنية، وقد أصدرت الهيئة أكثر من ٨٥ مواصفة لمنتجات المصانع الوطنية[١٨].

كما أصدرت الهيئة نظام علامة الجودة وشهادة المطابقة. وعلامة الجودة هى علامة اعتمدت عليها الهيئة لتدل على مطابقة السلعة للمواصفات القياسية السعودية الخاصة بها، أما شهادة المطابقة فهى شهادة صادرة من الهيئة، تفيد مطابقة كمية محددة من السلعة للمواصفة القياسية السعودية الخاصة بها.

وطبقاً للمادة الخامسة من قرار مجلس إدارة الهيئة بالموافقة على لائحة علامة الجودة وشهادة المطابقة فى اجتماعه الثامن والخمسين بتاريخ ١٤٠٥/٩/١٧هـ، فإن شروط

---

(١٨) مبارك الخفرة: حوار بعنوان «الآمال معقودة على القطاع الخاص للقيام بدور كبير خلال الفترة القادمة»، مجلة بترومين، العدد ١٥١، السنة الثانية، المجلد الثانى، شوال ١٤٠٨هـ، مايو ١٩٨٨، ص ٢٣.

طلب الترخيص باستعمال العلامة وخطوات الحصول عليه كالتالى[١٩] :

- وجود مواصفة قياسية سعودية للسلعة .
- مطابقة السلعة التى تنتجها المنشأة للمواصفات القياسية السعودية .
- وجود إمكانيات الاختبار الكافية فى المنشأة لضمان استمرار جودة السلعة طبقاً لخطة مراقبة الجودة .
- وجود قسم مسئول عن ضبط جودة الإنتاج لدى المنشأة .
- التزام المنشأة بتقديم جميع التسهيلات اللازمة للهيئة عند إجراء التفتيش وتزويدها بكافة المعلومات عنها ، بما فيها طرق ضبط الجودة المتبعة فيها والسجلات الخاصة بالإنتاج والجودة عند طلبها فى أى وقت .
- التزام المنشأة بدفع نفقات زيارات التفتيش المبدئى وتكاليف اختبار العينات للهيئة .
- التزام المنشأة بتطبيق جميع بنود لائحة منح العلامة .
- صحة جميع البيانات التى تقدمها المنشأة للهيئة .

كما نصت المادة العاشرة من لائحة علامة الجودة على ما يلى :

- يوقف الترخيص للمنشأة باستعمال العلامة فى حالة مخالفتها لهذه اللائحة أو إنتاج سلع غير مطابقة للمواصفات القياسية السعودية الخاصة بها ، وللهيئة إلغاء هذا الإيقاف بعد تأكدها من قدرة المنشأة على تلافى أسباب هذا الإيقاف .
- يلغى الترخيص للمنشأة باستعمال العلامة إذا ثبت للهيئة عدم قدرة المنشأة على الاستمرار فى إنتاج سلع مطابقة للمواصفات القياسية السعودية وعدم التقيد بأحكام هذه اللائحة ، وفى هذه الحالة يعاد الترخيص بناء على طلب من المنشأة ، و بعد التأكد من تلافى أسباب الإلغاء . ولا تبدأ المنشأة فى استعمال العلامة إلا بعد إخطارها كتابة من الهيئة بذلك .

---

(١٩) الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس : **لائحة علامة الجودة وشهادة المطابقة.**

ـــ لا تؤثر فترة الإيقاف أو الإلغاء على تاريخ نهاية الترخيص .

ـــ يحق للهيئة إلغاء الترخيص باستعمال العلامة فى حالة عدم إمكان المنشأة تطبيق أية تعديلات تدخلها الهيئة على المواصفة القياسية المعتمدة .

كما تناول الباب الثالث من اللائحة المشار إليها شهادة المطابقة ، وقد نصت المادة الرابعة عشرة من هذه اللائحة على أن :

ـــ تمنح الشهادة بعد استيفاء متطلبات هذا الباب من اللائحة .

ـــ تقتصر صلاحية الشهادة على الرسالة الموضحة تفصيليًا فيها ولايجوز استخدامها لأ ية رسائل أخرى خلالها .

ـــ تنتهى صلاحية الشهادة بالتاريخ المحدد لها .

كما نصت المادة الخامسة عشرة من ذات اللائحة على منح الهيئة شهادة للمنشأة بمطابقة الرسالة للمواصفات القياسية عند توافر الشروط التالية :

ـــ وجود مواصفة قياسية خاصة بها .

ـــ أن تكون المنشأة مسجلة رسميًا ومسموحاً لها بالتعامل بما له علاقة بالرسالة حسب أنظمة الدولة المتبعة .

ـــ قيام المنشأة بتزويد الهيئة بأية بيانات تطلبها عن السلعة موضوع الشهادة ، وأن تسهل مهمة الحصول على العينات اللازمة .

ـــ أن تدفع المنشأة للهيئة النفقات والتكاليف المقررة .

ـــ فوائد علامة الجودة وشهادة المطابقة :

لعلامة الجودة وشهادة المطابقة فوائد عديدة لأطراف كثيرة ، مثل : المستهلك العادى ، والتاجر ، والموزع ، والمنتج ، ويمكن تفصيل بعض هذه الفوائد لكل طرف على النحو التالى[٢٠] :

---

(٢٠) الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس : **علامة الجودة المطابقة فى سطور**، مطابع الهيئة ، (بدون تاريخ) ، ص ٢ ، ٣.

١ ــ بالنسبة للمستهلك :

ــ تتيح له وسيلة عملية بسيطة لإرشاده إلى السلع المأمونة التى تحقق الغرض الذى يستهدفه، وتتلاءم مع متطلباته ولا تعرض صحته أو سلامته للمخاطر.

ــ تحمى المستهلك من الوقوع فى براثن الغش والخداع دون أن يتكبد نفقات اختبار، أو يحتاج إلى الدخول فى التفاصيل الفنية للمواصفات أو الاختبارات وغيرها والتى تتولاها الهيئة نيابة عنه.

٢ ــ بالنسبة للمنتج والتاجر والموزع :

ــ كسب ثقة المستهلك سواء كان من القطاع الخاص أو القطاع العام فى المنتجات التى تحمل علامة الجودة أو الحاصلة على شهادة المطابقة.

ــ زيادة قيمة وشهرة هذه المنتجات.

ــ زيادة فرص رواج المنتجات فى الأسواق المحلية والخارجية.

ــ الحصول على فوائد اقتصادية عديدة نتيجة تطبيق المواصفات القياسية السعودية.

ــ إتاحة الإلمام بالأساليب العلمية الحديثة لمراقبة الجودة وضبطها.

ــ إيجاد أسس ملائمة وسهلة لعقد اتفاقيات التصدير.

جـ ــ دور المواصفات القياسية فى السياسات الشرائية للأجهزة الحكومية :

ينص نظام الهيئة على أن المواصفات القياسية ملزمة للجهات الحكومية والخاصة، وقد كان الهدف الأساسى من ذلك هو أن تكون المواصفات القياسية الوطنية هى العنصر الأساسى فى رسم خطط رسومات الشراء للأجهزة الحكومية. حيث يعتبر الجهاز الحكومى بوجه عام أكبر استهلاكاً من القطاع الخاص، كما يتميز الجهاز الحكومى عن القطاع الخاص بسرعة التزامه بالنظم الصادرة ومن بينها المواصفات القياسية وعلامة الجودة وشهادة المطابقة. والتزام الجهاز الحكومى بالمواصفات القياسية الملزمة يشجع

الصناعة الوطنية على الالتزام بالمواصفات، و بالتالى يعود بمزايا مباشرة وغير مباشرة على الصناعة والتجارة[21].

وتساعد المواصفات القياسية الأجهزة الحكومية عند تخطيط السياسات الشرائية، حيث تساعدها فى التقليل من المنازعات وحسم ما يثور منها بسرعة، نظراً لوجود أساس واضح للاتفاق، وقيام الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بتفسير ما قد يكون غامضاً والتحكيم عند وقوع الاختلافات.

ولايقف دور المواصفات القياسية بالنسبة للأجهزة الحكومية عند ضمان مستوى جودة ملائم، إنما يمتد إلى تبسيط العمل عن طريق تقديم منتجات نمطية ذات مقاسات موحدة، وعلى سبيل المثال : فإن الأخذ بالمقاسات الوطنية الدولية للورق ومنتجاته قد أدى إلى كثير من التبسيط والوفر وسهولة الأعمال[22].

كما أن الأثاث المكتبى ذا المقاسات النمطية الموفقة التى تستبدل فيه القطع والأجزاء ويمكن توسيعه أو تضييقه بإضافة أجزاء أو حذف أجزاء ـ يقدم خدمات كبرى للأجهزة الحكومية.

ومن العرض السابق لدور الهيئة العربية فى المواصفات فى توصيف جودة منتجات المصانع الوطنية نلاحظ أن الهيئة تقوم بدور هام جدًّا فى تحسين وتطوير مواصفات مشتريات الحكومة.

٦ ـ أهمية المواصفات عند تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية :

يعتبر وضع الشروط والمواصفات فى الشراء الحكومى من العناصر الأساسية التى ترتكز عليها عملية تأمين الاحتياجات من المواد والأعمال، فقد نصت المادة الأولى

(٢١) د. خالد الخلف : بحث بعنوان **«مواصفات المواد والأعمال للأجهزة الحكومية»**، مقدم لندوة **«دور المشتريات الحكومية فى تشجيع الصناعات الوطنية»** والمنعقدة بمعهد الإدارة العامة، الرياض يومى ١٢ و ١٣ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ، ص ١١٦.

(٢٢) د. خالد الخلف، **مرجع سبق ذكره**، صفحة ١٦.

فقرة (ز) من نظام تأمين المشتريات الحكومية على أنه «لايجوز قبول العروض والتعاقد بموجبها إلا طبقاً للشروط والمواصفات الموضوعة» ، وترتبط الشروط والمواصفات ــ التى يتعين على الجهة الإدارية أن تضعها قبل قيامها بتأمين المواد أو تنفيذ الأعمال ــ بالعديد من النقاط ، التى من أهمها :

- تحديد مستوى الجودة المطلوب .
- ترجمة مستوى الجودة إلى مواصفات تفصيلية .
- تحديد الشروط الواجب توافرها فى المواصفات .
- الاستفادة من المنتجات الوطنية عند وضع المواصفات وتنفيذ الأعمال .

كما أنه لايجوز قبول العروض التى تخالف الشروط والمواصفات فى مسائل لا تعتبر جوهرية حتى ولو كان للجهة مصلحة فى الأخذ بهذا العطاء ، وذلك وفقاً لخطاب وزارة المالية والاقتصاد الوطنى رقم ١٠٠٠٩/٢١ فى ١٣٩٧/٦/٢٦هـ ، الموجه إلى وزارة البريد والبرق والهاتف .

كما نصت المادة الأولى فقرة (أ) من لائحة نظام تأمين المشتريات الحكومية على أنه «على الجهة الإدارية قبل طرح توريد الأصناف ومقاولات الأعمال أو غير ذلك مما ترغب فى تأمينه أن تضع مواصفات تفصيلية وافية له على أن تراعى تجنب الإشارة إلى النوع أو الوصف أو الرقم الوارد فى قوائم المنتجين (كتالوجات) أو ذكر علامات (ماركات) معينة أو وضع مواصفات ما تنطبق على ماركات معينة» .

ويجب أن يراعى عند وضع المواصفات إعطاء الأولوية لمنتجات الصناعة الوطنية وذلك تنفيذاً للأمر السامى رقم ١٨٣٠١ وتاريخ ١٣٩٧/٧/٢٧هـ .

ومن العرض السابق لأهمية المواصفات فى الشراء الحكومى نلاحظ أن وضع المواصفات التى تتلاءم مع ظروف الصناعة الوطنية من قبل الجهة الحكومية عند تأمين

احتياجاتها، يعتبر نقطة البداية فى تحديد احتاجاتها. كما أن وضع المواصفات يفيد الجهة الحكومية فى المفاضلة بين العروض واختيار العرض الأفضل، والقيام بعملية الفحص عند الاستلام.

ومن العرض السابق لمعيار الجودة يتضح أن الجودة المناسبة هى الأساس فى اختيار صفقة الشراء، ويجب أن ترتبط بالسعر المناسب وميعاد التسليم المناسب من مصدر التوريد المناسب. كما يجب أن يعبر عن الجودة بمواصفات دقيقة تفصيلية عند طرح الأعمال فى منافسات عامة من قبل الأجهزة الحكومية.

ثالثاً ـ معيار السرعة فى التوريد :

لايقتصر الأمر فى قياس الشراء الناجح على جودة المنتجات وأسعارها، بل يشمل أيضاً قدرة البائع على تسليم البضاعة بما يتفق مع ظروف المشترى وجداول إنتاجه وتشغيله، وعلى ذلك فإن التأخير فى التسليم يؤدى إلى زيادة تكاليف الشراء.

ولذا فإن عامل السرعة فى التوريد من العوامل الهامة بالنسبة للمشترى ومن معايير تقييم أداء الموردين، وإذا حدث تأخير من جانب المورد نتج عن ذلك مجموعة من المشكلات للمشترى، من أهمها :

- توقف أعمال و برامج الجهة المشترية مما ينعكس على أعمال الجهاز ككل.
- زيادة تكلفة الفحص ومطابقة التوريدات.
- زيادة تكلفة وحدة المنتج لدى المشترى أو زيادة تكلفة وحدة الخدمة.

ومن هنا تبرز أهمية تقييم أداء الموردين فى دقة مواعيد التسليم للأصناف المطلوبة منهم، و يعتبر معيار السرعة والدقة فى مواعيد التسليم من العوامل الهامة فى تقييم أداء الموردين.

١ ـ ترتيب الوفاء بالتسليم :

عند وضع نظام للمقارنة بين الموردين من حيث قدرتهم على الوفاء بالتوريد فى تواريخ محددة، فإن إدارة المشتريات تقوم بتحديد التكاليف المعيارية التى تنشأ نتيجة

عدم الدقة فى التوريد ، كذلك يتم إعداد معامل للتكاليف التى تنتج من التأخير فى التوريد والتى تشمل العناصر التالية :

أ ــ تكلفة الطاقات الإنتاجية المعطلة لفترة معينة بسبب تأخير وصول المواد .

ب ــ تكلفة إعادة التخطيط الناتجة من التأخير.

جـ ــ تكاليف الاتصال والانتقال .

ويمكن توضيح كيفية تطبيق هذه الفكرة من المثال العددى التالى[٢٣] :

٢ ــ ترتيب الوفاء بمواعيد التسليم :

ترتيب الجودة + (معامل الوفاء بالتسليم + معامل المتابعة) و يتم حساب معامل الوفاء بالتسليم ومعامل المتابعة كما يلى :

أ ــ معامل الوفاء بمواعيد التسليم وتشمل :

ــ أسبوعين أو أكثر قبل مواعيد التسليم	+٠١,٠
ــ من أسبوع لأسبوعين قبل موعد التسليم	-٠١,٠
ــ فى المواعيد المحددة أو أسبوع قبل الموعد	٠٠,
ــ أسبوع تأخير	+٠١,٠
ــ أسبوعين أو ثلاثة تأخير	+٠٥,٠
ــ من ٤ إلى ٦ أسابيع	+١٠,٠
ــ أكثر من ستة أسابيع	+٢٠,٠

ب ــ معامل المتابعة و يشمل العناصر التالية :

ــ عملية اتصال واحدة	٠٠,
ــ من ٢ إلى ٣ عمليات اتصال	٠١,
ــ من ٤ إلى ٥ عمليات اتصال	٠٢,

(٢٣) د . بكرى طه عطية ، مرجع سبق ذكره، صفحة ٢١٥ ، ٢١٦ .

و يلاحظ أن شحن البضائع لفترة أطول من أسبوعين قبل تاريخ التسليم المحدد قد لايكون أمراً مرغوباً فيه، نظراً لأنه يؤدى إلى زيادة تكاليف التخزين فى حين أن الشحن قبل أسبوع أو أسبوعين قبل التسليم أمر مفضل؛ لأنه يؤدى إلى استبعاد تكاليف المتابعة و يؤدى إلى مرونة فى فحص المواد قبل دخولها إلى مستودعات الجهة.

ويمكن تدعيم معامل التسليم بمعامل للمتابعة حتى يمكن تحديد تأثير التكاليف الإدارية التى تنشأ من التأخير.

وهناك طريقة أخرى لتقييم الموردين تعتمد على ثلاثة عناصر، هى: الجودة والسعر والخدمة، معبراً عنها بمواعيد التسليم. و يتم تحديد وزن لكل من تلك العناصر الثلاثة يتناسب مع أهمية كل منها والتى تختلف من صنف لآخر، وعلى سبيل المثال قد يعطى الجودة ٤٠ نقطة والسعر ٣٥ نقطة والخدمة ٢٥ نقطة. وتتلخص خطوات التقييم فيما يلى[٢٤]:

- بالنسبة للجودة يتم التعرف على عدد الشحنات (الطلبات) التى قام المورد بتوريدها للمنشأة وعدد الشحنات المرفوضة منها، واستخراج نسبة ما تم قبوله إلى إجمالى ما تم توريده.
- بالنسبة للسعر: يتم التعرف على نسبة أقل سعر تم التوريد على أساسه إلى السعر الذى تم التوريد به حاليًّا.
- بالنسبة للخدمة يتم حساب نسبة الطلبيات التى تم استلامها فى المواعيد المتفق عليها إلى نسبة إجمالى الطلبيات التى تم استلامها، وفى حالات أخرى قد يكون هناك نسبة مئوية متفق عليها يتم خصمها عن كل طلبية تتأخر تسليمها. فإذا

---

(٢٤) راجع فى ذلك:

Elnritz, S.F and Paul V. Farrell, **Purchasing: Principles and Application,** Prentice-Hall, Inc., New Jersy, 1971 P. 231.

كان سيتم تخفيض ٥٪ من كل طلبية يتأخر تسليمها وحدث أنه تأخر تسليم شحنة واحدة فإن النسبة التى يحصل عليها من الخدمة هى ١٠٠٪ -٥٪ = ٩٥٪ .

- يتم ضرب النسبة المئوية لكل عنصر من العناصر السابقة فى الوزن المحدد لكل عنصر وهو ٤٠ للجودة، ٣٥ للسعر، ٢٥ للخدمة .
- يتم استخراج مجموع النقاط التى حصل عليها كل عنصر وهى التى تمثل المستوى أو الدرجة التى يحصل عليها المورد .
- يتم تقييم باقى الموردين بهذه الطريقة و بالتالى يكون أفضل الموردين هو الذى يحصل على أعلى درجة أو مستوى من النقاط .

٣ ـ أهمية الالتزام بمواعيد التسليم فى الشراء الحكومى :

نظراً لأهمية التوريد المحددة لتوريد المواد فى الأجهزة الحكومية واستلام الأعمال المنفذة من قبل المقاولين فى المواعيد المحددة، فقد عالج النظام تأمين المشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية المشكلات الناتجة عن التأخير بفرض غرامة تأخير تختلف حسب طبيعة الأصناف ونوعية العقود، وذلك على النحو التالى :

أ ـ غرامة التأخير فى عقود التوريد: تقضى المادة (٣٤) من اللائحة التنفيذية لنظام تأمين مشتريات الحكومة أنه «فى عقود التوريد إذا تأخر المتعهد فى تنفيذ التزاماته يلتزم بغرامة بواقع ١٪ من قيمة ما تأخر فيه عن كل أسبوع بحيث لا تزيد الغرامة على ٤٪ من قيمة العقد» .

ب ـ غرامة التأخير فى الأعمال الاستشارية : تقضى المادة (٣٥) من اللائحة التنفيذية لنظام تأمين مشتريات الحكومة أنه «فى عقود الأعمال الاستشارية إذا تأخر المتعاقد عن تنفيذ التزاماته، يلتزم بغرامة بواقع ١٪ من قيمة ما تأخر فيه عن كل شهر، بحيث لا تزيد الغرامة عن ١٠٪ من قيمة العقد» .

جـ ـ غرامة التأخير فى عقود التشغيل والصيانة : نصت المادة (٣٦) من اللائحة المذكورة على أنه «فى عقود التشغيل والصيانة إذا قصر المتعاقد فى تنفيذ التزاماته يلتزم بغرامة دورية تقدر فى العقد بحيث لايجوز أن تزيد الغرامة عند نهاية التنفيذ على ١٠٪ من قيمة العقد» .

د ـ غرامة التأخير فى عقود الأشغال العامة : حددت المادة (٣٧) من اللائحة التنفيذية للنظام أنه «إذا تأخر المقاول عن إتمام العمل وتسليمه كاملاً فى المواعيد المحددة ، ولم تر الجهة الإدارية داعياً لسحب العمل منه يلتزم بغرامة عن المدة التى تأخر فيها إكمال العمل بعد الميعاد المحدد للتسليم ، تحتسب على أساس متوسط التكلفة اليومية للمشروع ، وذلك بقسمة قيمة العقد على مدته كما يلى :

- غرامة الجزء الأول من مدة التأخير بقدر ربع متوسط التكلفة اليومية عن كل يوم تأخير، حتى تبلغ أكثر المدتين خمسة عشر يوماً أو خمسة فى المائة من مدة العقد .
- غرامة عن الجزء الثانى من مدة التأخير بقدر نصف متوسط التكلفة اليومية عن كل يوم تأخير حتى يبلغ الجزءان أكثر المدتين ثلاثين يوماً أو نسبة عشرة فى المائة من مدة العقد .
- غرامة عن الجزء الثالث من مدة العقد بقدر كامل متوسط التكلفة اليومية عن كل يوم تأخير لأكثر المدتين المنصوص عليهما فى الفقرة (ب) .

كما نصت هذه المادة على أنه لايجوز فى جميع الأحوال أن يزيد مجموع الغرامات المفروضة على نسبة ١٠٪ من قيمة العقد .

ومن هنا نلاحظ أهمية الالتزام بالمواعيد المحددة للتوريد أو تسليم الأعمال ، وإلا تعرض المورد أو المقاول لغرامات تأخير، ولايجوز الإعفاء منها إلا فى الحالة التى وردت

فى المـادة الـتاسعة من النظام فى الفقرتين (ب ، جـ) اللتين تنصان على أن يكون للوزير أو رئيس الدائرة تمديد العقد إذا كان التأخير ناتجاً عن :

- تكـلـيـف المتعاقد مع الحكومة بأعمال جديدة إذا كان الأمر بها قد صدر فى وقت لايسمح بأدائها فى باقى المدة المتفق عليها فى العقد .
- أمر صـادر من الجـهـة الإدارية بإيقـاف الأعمال لأسباب لادخل للمتعاقد مع الحكومة فيها .

ونـصـت الـفـقـرة (جـ) مـن نـفـس المـادة على أنـه «إذا كان التأخير ناتجاً عن غير الأسـبـاب المشار إليها فى الفقرة السابقة فلا يجوز الإعفاء من غرامة التأخير المترتبة عليها إلا بالا تفاق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطنى» .

ومن العرض السابق لمعيار سرعة التوريد نستخلص أهمية هذا المعيار فى اختيار المورد المناسب فى تلبية احتياجات الأجهزة الحكومية فى الوقت المناسب ، وفى تقييم كفاءة الموردين مع الأخذ فى الاعتبار ظروف الجودة والسعر وخدمات مابعد البيع .

رابعاً ـ معيار كفاية الطاقة الإنتاجية :

تـؤثـر الـطـاقة الإنتاجية للمصانع على حجم المعروض من السلع خلال فترة معينة ، فكلما زادت الطاقة الإنتاجية للمصانع لإنتاج السلع زاد المعروض منها .

و يـقـصـد بالقدرة أو الطاقة الإنتاجية والفنية مدى التقدم التكنولوجى لدى المورد ، مـن حـيث قدرته على التصميم والنواحى الفنية والعوامل التى يمتلكها وخبرات البحث الـعـلـمـى لـديـه ، «و يـلاحظ أن المشترى يحتاج إلى التعرف على ذلك حيث إنها تحدد الاحـتـيـاجـات التسو يقية والإنتاجية للمشترى وتستلزم أن يحصل على المنتجات والمواد بمسـتـوى مـعـين مـن الـتكنولوجيا (الفن الإنتاجى) بحيث يتمكن من إنتاج سلع تتفق

واحتياجات السوق، حتى يتمكن من منافسة المنتجين الآخرين»[٢٥].

ومن ناحية أخرى قد ينخفض السعر عن طريق زيادة الإنتاج ما دامت الطاقة القصوى للمورد تسمح بذلك. فإحدى الطرق التى يلجأ إليها المورد لخفض سعر البيع لكسب مشترين جدد: زيادة الإنتاج حيث تؤدى إلى تخفيض نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة، ومن ثم استخدام الوفر فى التكاليف لتخفيض السعر إلا أن الطاقة الإنتاجية للمورد ليست مطلقة، وإنما هناك ظروف وقيود تؤثر فى استغلال الطاقة المستخدمة من جانبه فى إنتاج السلع.

١ ـ مجالات توسيع الطاقة الإنتاجية للقطاعات الإنتاجية فى المملكة:

تنوعت مجالات الإنتاج وتطورت خلال الفترة الماضية فى مختلف مجالات الإنتاج ونذكر منها الأنشطة والقطاعات الرئيسية، وذلك على النحو التالى[٢٦]:

أ ـ الزراعة:

- حافظ النشاط الزراعى على معدلات نموه العالية فزاد إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الثابتة لعام ١٣٩٩/٩٨هـ من نحو ٢٠٢٣ مليون ريال عام ١٤٠٣/١٤٠٢ إلى نحو ٢٢٦٥ مليون ريال سنة ١٤٠٤/١٤٠٣هـ، وزادت المخصصات الحكومية للزراعة من ٣٢ بليون ريال فى الخطة الثانية إلى ٦١ بليون ريال فى خطة التنمية الثالثة.
- زاد الزارعون من المساحة المزروعة من مساحة لا تتجاوز ١٥٠ (ألف هكتار) سنة ١٩٧٥م إلى ما يزيد على ٢١٣ مليون هكتار سنة ١٩٨٤م، كما زاد عدد مشروعات الدجاج اللاحم من ١٦٩ مشروعاً عام ١٩٨١م إلى ٢٤٧ مشروعاً عام

---

(٢٥) د. بكرى طه عطية، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٩.

(٢٦) الغرفة التجارية الصناعية بالرياض: من بحث بعنوان «دور الغرف التجارية فى تحفيز الأجهزة الحكومية للشراء من الصناعة الوطنية» مقدم لندوة «دور المشتريات الحكومية فى تشجيع الصناعات الوطنية»، كتاب الندوة، ص ١٧٣، ١٨١.

١٩٨٤م، فى حين زاد عدد مشروعات إنتاج البيض خلال نفس الفترة من ١٣٦ مشروعاً إلى ١٧٧ مشروعاً .

كما وجدت مئات المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة فى مختلف القطاعات التى ساهم فيها المواطنون .

- بلغ عدد المشروعات العاملة فى إنتاج الخضروات فى البيوت المحمية ٢٤ مشروعاً ومشروعات إنتاج الألبان العاملة ٢٣ مشروعاً حتى نهاية عام ١٩٨٣م، وذلك بخلاف مشروعات تسمين وتربية الأغنام والعجول التى بلغت ٢٨ مشروعاً فى نفس التاريخ .

وانعكس أثر كل هذه المشروعات الزراعية فى رفع معدل الناتج المحلى للقطاع الزراعى إلى ١٢٪ سنة ١٩٨٣م مقابل ١٠٪ سنة ١٩٨٢م.

ومن هنا فقد عكست الزيادة فى إجمالى الناتج الزراعى الزيادة الملحوظة فى المنتجات من المحاصيل الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية والسمكية، مما انعكس على ارتفاع درجة الاكتفاء الذاتى إلى حد التصدير فى كل من القمح والبيض و بعض أنواع الخضروات، كما تم إنتاج كميات وفيرة من الحليب ومنتجات الألبان التى غطت جزء كبيراً من السوق المحلى .

ب ــ الصناعة :

- زاد عدد التراخيص الصناعية حتى نهاية عام ١٤٠٣هـ إلى نحو ٢٩٣٢ ترخيصاً مقابل ٢٠٧ تراخيص صناعية فى سنة ١٣٩٠هـ، وبما يوازى ١٤ مثلاً خلال هذه الفترة. كما زادت رؤوس الأموال المصرح بها لهذه المشروعات من نحو ٢١٣ بليون ريال سنة ١٣٩٠هـ إلى نحو ١٢١,٨ بليون ريال فى نهاية عام ١٤٠٣هـ، و بنسبة زيادة تناهز ٥٣ مثلاً خلال هذه الفترة، فى حين بلغ عدد المصانع المنشأة بموجب نظام رأس المال الأجنبى نحو ٣٤٦ مصنعاً بلغ رأس مالها الإجمالى نحو

١٨,٨ بليون ريال بلغت نسبة المشاركة الأجنبية فيه نحو ٤٧٪ فى نهاية عام ١٤٠٣هـ.

- اتسعت خطة الاستثمار الصناعى فشملت: المواد الغذائية والمنسوجات والملابس الجاهزة، والصناعات الجلدية والمنتجات الخشبية وصناعة الورق، ومنتجات الطباعة والنشر وصناعة الصينى والخزف والفخار والزجاج، وصناعة مواد البناء والمنتجات الكيمياوية والبلاستيكية والمرطبات.

٢ ـ تعديل مسار اتجاهات حجوم الإنتاج [٢٧]:

تؤكد خطة التنمية الرابعة فى المملكة على ضرورة تعديل مسار اتجاهات حجوم الإنتاج الصناعى، نحو المشروعات المتوسطة والكبيرة الحجم نسبيًا بدلاً من الأحجام الصغيرة، فقد نصت الاستراتيجية على ضرورة تشجيع قيام المزيد من الشركات المساهمة بهدف الاستثمار فى المشروعات الكبيرة التى تتوفر لها مقومات اقتصادية أفضل ...» إذ برغم ما شهدته فترتا الثمانينيات والتسعينيات الهجرية وأوائل العقد الحالى من نمو سريع فى عدد المؤسسات الصناعية فى المملكة، واتجاه النسبة المئوية لمعدل الاستثمارات الصناعية فى المملكة نحو الارتفاع خلال هذه الفترة، فقد تميز حجم الاستثمارات الخاصة بصغره، وقد كان نمو حجم المشروعات الصغيرة نسبيًا متمشياً مع اتجاهات نمط الاستثمار الذى كان متوفراً فى المراحل السابقة وهو نمط الاستثمارات الفردية وليس الجماعية».

وحيث إن استراتيجية خطة التنمية الرابعة تدعو إلى الاستثمار فى المشروعات المتوسطة والكبيرة التى تتوفر فيها مقومات اقتصادية، فإنها بذلك تدعو إلى الدخول فى مرحلة الإنتاج الكبير، كما تشير إلى أن اتجاهات الصناعة فى المستقبل سوف تتخطى مرحلة المشروعات الفردية ذات الحجوم الصغيرة، وأن الحاجة فى الفترة القادمة هى إلى

---

(٢٧) الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٤، ١٨٥.

الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم نسبيًّا، وهى الاتجاهات التى لم تظهر بشكل ملموس فى القطاع الخاص الصناعى غير البترولى فى الفترة السابقة.

٣ ــ استغلال الطاقات الإنتاجية غير المستغلة[٢٨]:

قد تفرض الظروف الإنتاجية على المشروعات القائمة استخدام الطاقة غير المستغلة سواء كانت هذه الطاقة آلات ومعدات أو قوى عاملة، فمثلاً قد يجد المشروع أن لديه طاقة عاطلة يمكن استغلالها فى تصنيع بعض الأجزاء أو القطع شبه المصنعة التى اعتاد على شرائها، فقد يكون هناك مصنع لتجميع أجزاء السيارات يجد أنه من المستحسن له وفى قدرته تصنيع هذه الأجزاء. كما تؤدى بعض العمليات الصناعية إلى وجود بقايا خامات أو منتجات متصلة يمكن تصنيعها لكى تقابل احتياجات المشروع من المنتجات التى اعتاد شراءها من مشروعات أخرى. والملاحظ أن التقدم التكنولوجى الحديث يدفع دائماً إلى ضرورة استغلال المنتجات المتصلة (Joint Product) حتى يعمل المشروع على الإقلال من المخاطر الناجمة عن ضخامة رؤوس الأموال المستغلة فى الصناعة، بالإضافة إلى أن عملية تصنيع هذه المنتجات تؤدى إلى إنتاج سلع معينة بتكلفة أقل من تكلفة شرائها.

٤ ــ مزايا كفاية الطاقة الإنتاجية لدى القطاع الصناعى للمشترى الحكومى:

عندما تملك المصانع طاقة إنتاجية يمكن استغلالها فى إنتاج سلع جديدة أو زيادة حجم إنتاج السلعة الحالية، مع الأخذ فى الاعتبار العلاقة بين التكاليف والعائد، فإن ذلك يؤدى إلى زيادة المعروض فى السوق كمًّا ونوعاً فى فترة من الفترات. ولذا فإن لكفاية الطاقة الإنتاجية لدى القطاع الصناعى للمشترى بصفة عامة والمشترى الحكومى بصفة خاصة ــ مجموعة من المزايا، من أبرزها:

أ ــ ضمان توفر مجموعة من السلع والمواد بأسعار مناسبة وفى الوقت المناسب، مما يتيح

(٢٨) د. بكرى طه عطية، مرجع سبق ذكره، صفحة ١٢٩.

للمشترى مرونة أكثر فى اختيار السلع المناسبة لاحتياجاته الحالية والمستقبلية.

ب ــ الإقلال من مخاطر تأخر الموردين فى التوريد، حيث إن توفر السلع لدى المصانع بكميات كبيرة تؤدى إلى الإقلال من مخاطر عدم الانتظام فى توريد الدفعات المطلوبة من الموردين.

جـ ــ استغلال الطاقات الإنتاجية للمشروعات يزيد ظروف المنافسة، مما ينعكس أثره على الأسعار وتحسين الإنتاج، وهو الأمر الذى يكون دائماً فى صالح المشترى بصفة عامة عند المقارنة بين مواصفات وأسعار السلع.

د ــ كفاية الطاقة الإنتاجية تفيد المشترى الحكومى فى التعاقد على طلبات خاصة بمواصفات معينة غير شائعة، حيث إن لدى المصانع الطاقة الكافية لإنتاج هذه الطلبيات فى الوقت المحدد.

من العرض السابع لمعيار الطاقة الإنتاجية نستخلص أن كفاية الطاقة الإنتاجية فى صالح المشترى، وأن المصانع الوطنية سوف تتجه إلى توسيع طاقتها الإنتاجية فى ظل استراتيجية خطة التنمية الرابعة، للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وإمكانية تغطية احتياجات الأجهزة الحكومية.

خامساً ــ خامساً ــ معيار تنوع الإنتاج الصناعى :

قد تكون الطاقات الإنتاجية للمصانع الوطنية كافية لسد احتياجات السوق من سلع معينة، إلا أن هناك بعض السلع الناقصة التى لايستطيع القطاع الصناعى الوطنى أن ينتجها لمجموعة من الأسباب، منها : عدم تملك الجانب التكنولوجى لإنتاج هذه السلع، ونقص الإمكانيات الفنية والمادية فى هذا النوع من الإنتاج، وارتفاع تكاليف إنتاج هذا النوع من السلع.

ولذا نجد أن تنوع الإنتاج الصناعى فى أى بلد يسد جانباً كبيراً من احتياجات المشترى، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف إنتاج هذه الأنواع بتحليل العلاقات بين التكلفة والعائد.

ولذا فإن فكرة تنوع الإنتاج تعتمد على البحث والتطوير وعلى الآراء والأفكار الجديدة لتصميم وهندسة المنتجات. ولتحقيق ذلك فإن إدارة الإنتاج لا تكف عن البحث عن أساليب جديدة وطرق أفضل لنقل التكنولوجيا إلى المشروعات الإنتاجية، نظراً لأن احتياجات ورغبات المشترى تتطور باستمرار.

وعملية تنوع الإنتاج تدور حول إضافة سلع جديدة فى السوق لم تكن موجودة أصلاً من قبل، أو تطوير السلع الحالية على خطوط الإنتاج، أو إلغاء سلع حالية لم تعد ملائمة أصلاً ووضع سلع بديلة، وفى حالة وجود سلع جديدة قد تكون بواسطة مصانع جديدة لهذا النوع من الإنتاج، أو مصانع قائمة تصنف سلعاً جديدة على خطوط الإنتاج.

١ ـ البحث عن إنتاج سلع جديدة تفى باحتياجات السوق المحلى :

تتولى إدارة التطوير فى كل مشروع من المشروعات الصناعية البحث عن أفكار جديدة تهدف إلى تحسين وتطوير المنتجات التى يحتاج إليها السوق، مع دراسة متعمقة لحالة المنافسة فى السوق وموارد المشروع بالنسبة للسلعة الجديدة، والكفاءة الهندسية فى إنتاج السلعة الجديدة، ثم تحليل العلاقة بين العائد والتكاليف بين مختلف المنتجات المرشحة للإنتاج الجديد. و يتوقف رواج المنتج الجديد على قدرته على إشباع احتياجات السوق.

ولذا فإن إنتاج سلع جديدة يتوقف على مجموعة من المتغيرات والعوامل التى تحكم قرارات الاستثمار فى المنتجات الجديدة، وتخضع هذه القرارات لدراسات عميقة من كافة الجوانب الاقتصادية والإدارية والتسويقية.

وتتجه السياسة الصناعية فى المملكة فى الخطة الرابعة إلى إنشاء صناعات الإحلال محل الواردات، و يقصد بها السلع الصناعية التى كانت أصلاً تستورد من الخارج. ولا ترمى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى مجال إنتاج واستهلاك السلعة

الواحدة أو مجموعة السلع الصناعية، فهذا أمر غير ممكن فى كثير من الحالات للصعوبات التى عادة ما تواجهها الدول النامية، وحتى الدول المتقدمة، والتى لم تزل تستورد بعض احتياجاتها من هذه السلع لرخصها النسبى.

ومهما كان المبرر نحو الاتجاه إلى الإحلال الكامل للصناعات المحلية محل الواردات، من حيث توفر العملات الصعبة أو الفرص الوظيفية التى ستوفرها هذه الصناعات الجديدة، فإن مبررات الجدوى الذاتية لكل صناعة على حدة، من حيث توفر المواد الخام وحجم السوق وطبيعة التكاليف الأخرى، لابد أن تكون المبرر الرئيسى لإقامتها من عدمها[29].

٢ ـ إضافة استخدامات جديدة إلى السلع الحالية:

يحدث تنوع الإنتاج من جانب القطاع الصناعى إضافة استعمالات جديدة إلى السلع المتداولة حاليًا فى السوق، أو قد يحدث إلغاء بعض السلع التى لا تلائم احتياجات المستهلك. و يعتبر البحث عن استخدامات جديدة من الوسائل المهمة لإطالة حياة المنتج فى السوق، ولابد للإدارة أن تدرس بعناية استخدامات المنتج حاليًا، كما يجب الالتجاء إلى بحوث السوق من وقت لآخر لاكتشاف ذلك، ويمكن اكتشاف استخدامات جديدة باتباع الخطوات التالية[30]:

- دراسة الاستخدامات الممكنة المتصلة بالاستخدامات الحالية.
- دراسة مدى إمكانية تحويل استخدام منتج من سلعة لأخرى.
- دراسة مدى إمكان تحول المنتجات التى تستخدم حاليًا فى الصناعة إلى الاستخدام لأغراض الاستهلاك العائلى.

---

(٢٩) مبارك الحفرة، مرجع سبق ذكره، صفحة ١٣٦، ١٣٧.

(٣٠) د. بكرى طه عطية: **مقدمة فى التسويق الوصفى والتحليل، التنظيم والقرارات**، (الطبعة السادسة)، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٤٢٦.

ـــ دراسة طبيعة المكونات الكيميائية للمنتج بغرض الكشف عن استخدامات جديدة له.

ومن هنا فإن الاستعمالات الجديدة للسلعة الحالية يجب أن تدرس بعناية؛ حتى يتم تطوير هذه السلع بما يتلاءم مع احتياجات المستهلكين. ويتم تطوير هذه السلع فى ضوء تحليل العلاقة بين التكلفة والعائد؛ لأنه لايستطيع أى منتج أن يضيف استخدامات جديدة للسلع الحالية بدون الدراسات الاقتصادية والتسويقية التى تخدمه فى هذا الغرض.

٣ ـ فوائد الإنتاج المحلى للمشترى الحكومى :

يحقق تنوع الإنتاج المحلى سواء كان عن طريق إدخال سلع جديدة أو إضافة استخدامات جديدة للسلع الحالية ـ مجموعة من الفوائد، من أهمها ما يلى :

أ ـ توفر احتياجات الأجهزة الحكومية من الأنواع المختلفة من السلع مما يقلل إقبالها على السلع الأجنبية المثيلة لها.

ب ـ استفادة الأجهزة الحكومية من تطوير المنتجات الوطنية، نظراً لأنها تناسب الظروف المحلية فى التشغيل والصيانة.

جـ ـ استفادة الأجهزة الحكومية من خدمات بعد البيع، وهى الصيانة وقطع الغيار، نتيجة وجود النوع المطلوب لدى المصانع الوطنية.

د ـ تنفيذ العقود الخاصة لدى المصانع الوطنية مادام فى استطاعتها إنتاج هذه الطلبيات للجهات الحكومية.

ومن العرض السابق لمعيار تنوع الإنتاج الصناعى، نستخلص أنه باستطاعة المصانع الوطنية أن تدخل فى إنتاج سلع جديدة أو تضيف استعمالات جديدة للسلع الحالية، مادام ذلك يلبى احتياجات السوق المحلى، على أن يقوم ذلك وفق دراسات اقتصادية وتسويقية متعمقة لظروف السوق المحلى وظروف المنافسة للسلع الأجنبية.

سادساً ـ معيار كفاية المعلومات عن المنتجات :

يعتبر ترو يج المنتجات عنصراً هامًّا فى الاستراتيجيات التسو يقية ، حيث إن الخطوط الأولى فى التسو يق هى تحقيق التوافق بين السلعة ومواصفاتها من ناحية ، واحتياجات السوق ورغبات المستهلكين من ناحية أخرى ، حيث إن المشترين المرتقبين يجب أن يعلموا ما فيه الكفاية عن السلعة ومواصفاتها وتوافرها ، وعلى ذلك فإن تحقيق الاتصال بين شرائح السوق المختلفة هى الوظيفة الأساسية للنشاط الترويجى فى التسو يق .

وترتكز استراتيجية التسو يق على كفاية المعلومات عن المنتجات لدى المستهلكين المرتقبين للسلعة ، وذلك عن طريق مجموعة من عناصر الترو يج للسلع والمنتجات من جانب المنتج . و يعتبر الإعلان والبيع الشخصى من أهم عناصر الترو يج وأكثرها تأثيراً على السوق وأكثرها تكلفة وأكثرها شيوعاً .

١ ـ عناصر ترو يج المنتجات :

تتكون عملية الترو يج عن السلع من مجموعة من العناصر ، من أبرزها :

أ ـ الإعلان :

و يعتبر الإعلان وسيلة غير شخصية لنقل الرسالة للمشترين المتوقعين ، وهى تتضمن وصول الرسالة الخطية لعدد كبير من المشترين المحتملين[٣١] .

و يقوم المعلن باختيار عدد كبير من الرسائل المختلفة ، مثل : الصحف والمجلات والتلفزيون والراديو والملصقات فى الشوارع العامة وفى المحلات المختلفة .

ب ـ المعارض الوطنية :

تعتبر المعارض التى تقام بواسطة الغرف التجارية الصناعية عن الصناعات فى

---

(٣١) د . بكرى طه عطية : **مقدمة فى التسو يق الوصفى والتحليلى** ، مرجع سبق ذكره ، صفحة ٥١٠ .

المملكة، من الوسائل الهامة فى التعريف بالصناعة الوطنية فى السوق المحلية. وقد قامت الإدارة الصناعية فى الغرفة التجارية والصناعية بالرياض بحثّ المصانع الوطنية على المشاركة فى أربعة عشر معرضاً منها ستة معارض داخل المملكة[٣٢].

جـ ـ توزيع الهدايا من المنتجات الوطنية وعمل زيارات للمصانع الوطنية :

تقوم بعض المصانع الوطنية والإدارة الصناعية فى مناسبات عديدة بتوزيع هدايا على الأفراد من زوار المعارض أو المجمعات الخيرية، كما تقوم بتنظيم زيارات ميدانية لبعض المسئولين للمصانع الوطنية بغرض التعريف بالمصانع الوطنية ومنتجاتها.

د ـ إصدار الأدلة الصناعية :

تقوم الغرفة التجارية الصناعية بالتعاون مع المصانع الوطنية بإصدار بعض الأدلة عن المصانع الوطنية، وعلى سبيل المثال لا الحصر :

- دليل مصانع الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ والطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ.
- دليل مواصفات المنتجات الصناعية بالرياض.

وتعتبر هذه الأدلة من الوسائل الهامة للتعريف بالمنتجات الوطنية.

هـ ـ البيع الشخصى :

يعتبر البيع الشخصى من أهم عناصر الترويج وأكثرها تأثيراً على السوق وأكثرها تكلفة وشيوعاً. والبيع الشخصى عنصر هام فى معظم البرامج الترويجية، وعادة ما يكون مدعماً بالإعلان، ولايتمتع باقى عناصر الترويج بهذه الصفة، حيث إنه يمثل اتصالاً مباشراً بين البائع والمشترى مما يساعد على تحقيق التغذية العكسية فى عملية الاتصال.

ومن العرض السابق نستخلص أهمية تكامل عناصر ترويج المنتجات حتى تتحقق أهدافها.

---

(٣٢) د. بكرى طه عطية : **مقدمة فى التسويق الوصفى والتحليل**، مرجع سبق ذكره، صفحة ٥١٠.

٢ ــ تخفيض أسعار الإعلانات التلفزيونية للصناعات الوطنية :

يعتبر الإعلان فى التلفزيون عن الصناعات الوطنية من أكثر وسائل الإعلان تأثيراً وتعريفاً بالصناعات الوطنية ، وقد صدرت الموافقة بتخفيض أسعار إعلانات الصناعات والمنتجات الوطنية فقط بنسبة ٣٠٪ ، أما الإعلان عن الصناعات والمنتجات غير الوطنية فقد ظلت أسعاره كما هى .

وتشمل :[٣٣]

ــ الفترة الصباحية : فترة الصباح من بداية الإرسال وحتى الساعة الواحدة ظهراً .

ــ الفترة العادية : الفترة من الساعة الواحدة ظهراً وحتى بداية فترة الأخبار الرئيسية .

ــ الفترة الممتازة : تشمل الفترة التى تبدأ بعد نشرة الأخبار الرئيسية وحتى نهاية الإرسال .

ــ الفترة الخاصة : تشمل فترات النقل على الهواء مباشرة .

مدة الإعلان :

روعى عدم تقييد مدة الإعلان بالثانية أو أجزاء الثانية نظراً لأنه من الصعب تحقيق مثل هذا المطلب ، ومن ثم فقد حددت المدة على أساس الوحدات على النحو التالى :

اسم الوحدة	مدتها الزمنية
ربع دقيقة	١٢ ــ ١٨ ثانية
نصف دقيقة	٢٥ ــ ٣٥ ثانية
ثلاثة أرباع الدقيقة	٤٠ ــ ٥٠ ثانية
دقيقة واحدة	٥٥ ــ ٦٠ ثانية

ومن العرض السابق لأسعار الإعلان فى القناتين وارتباط السعر بنوع القناة والمدة وفترة البث ، نستخلص أن تخفيض أسعار الإعلان بالنسبة لمنتجات الصناعة الوطنية

(٣٣) وزارة الإعلام ، مكتب وكيل الوزارة المساعد لشؤون التلفزيون .

سوف يكون له أثر فى زيادة المعلومات عن الصناعات الوطنية و بالتالى زيادة التر و يج لها .

كما نلاحظ أهمية كفاية المعلومات عن المنتجات الوطنية لكى يعرف عنها المشترى بصفة عامة والمشترى الحكومى بصفة خاصة ، ما يجعله يقوم بالشراء منها ، وأهمية الوسائل المستخدمة فى زيادة المعلومات عن الصناعة الوطنية .

ومن ثم تبرز أهمية كفاية المعلومات كمعيار من المعايير التى يحتاج إليها المشترى، لكى يختار و يفاضل بين المنتجات الوطنية ومثيلاتها الأجنبية فى السوق المحلى أو خارجه.

جدول رقم (١/ ٤)

رسوم الإعلان التجارى فى القناتين للصناعات الوطنية

بالريال السعودى

الزمن بالدقيقة	فترة صباحية	فترة عادية	فترة ممتازة	فترة خاصة
ربع دقيقة	ق ١ ١٧٥٠ ريالاً ق ٢ ١٥٢٥ ريالاً	ق ١ ٢٥٠٠ ريال ق ٢ ٢٤٥٠ ريالاً	ق ١ ٥٢٥٠ ريالاً ق ٢ ٣١٥٠ ريالاً	ق ١ ٦٤٠٠ ريال ق ٢ ٤٢٠٠ ريال
نصف دقيقة	ق ١ ٢٨٠٠ ريال ق ٢ ١٧٥٠ ريالاً	ق ١ ٥٦٠٠ ريال ق ٢ ٣٥٠٠ ريال	ق ١ ٨٤٠٠ ريال ق ٢ ٥٢٥٠ ريالاً	ق ١ ١٠٥٠٠ ريال ق ٢ ٧٠٠٠ ريال
ثلاثة أرباع الدقيقة	ق ١ ٣٨٥٠ ريالاً ق ٢ ٢٤٥٠ ريالاً	ق ١ ٧٧١١ ريالاً ق ٢ ٤٩٠٠ ريال	ق ١ ١١٢٠٠ ريال ق ٢ ٧٠٠٠ ريال	ق ١ ١٤٠٠٠ريال ق ٢ ٨٤٠٠ ريال
دقيقة كاملة	ق ١ ٥٢٥٠ ريالاً ق ٢ ٣١٥٠ ريالاً	ق ١ ١٠٥٠٠ ريال ق ٢ ٦٣٠٠ ريال	ق ١ ١٤٠٠٠ ريال ق ٢ ٨٤٠٠ ريال	ق ١ ١٧٥٠٠ ريال ق ٢ ١٠٥٠٠ ريال

خاتمة الفصل الرابع

- تتكامل معايير المفاضلة لشراء المنتجات الوطنية أو لشراء الأجنبية المثيلة لها فى السوق المحلى أو خارجه، حيث إن سعر الشراء ليس كافياً لاختيار صفقة الشراء المناسبة إلا إذا ارتبط بجودة مناسبة وميعاد تسليم مؤكد وخدمة مناسبة من جانب المورد.

ومن ناحية أخرى ترتبط الجودة بالسعر المناسب دون مصدر التوريد المناسب، كما يجب أن يعبر عن الجودة المناسبة بمواصفات دقيقة تفصيلية عند طرح الأعمال فى منافسات عامة من قبل الأجهزة الحكومية.

- تظهر أهمية الوقت المناسب للتسليم لكل من المشترى والبائع، وكأساس للمقارنة بين المصانع الوطنية والمورد الأجنبى، وكذلك كفاية الطاقة الإنتاجية لكل منهما ومدى تنوع إنتاجه لإشباع احتياجات الجهاز الحكومى من السلع الجديدة أو السلع الحالية.

- ضرورة كفاية المعلومات عن السلع الوطنية؛ حتى يعرف عنها المشترى المحلى بصفة عامة والمشترى الحكومى بصفة خاصة ما يشجعه على الشراء منها، حيث إن كفاية المعلومات عن السلع الوطنية تعتبر من المعايير الهامة فى تأمينها.

الجـــزء الثانى

الإطار التطبيقى

مقدمة الإطار التطبيقى للبحث :

يرتكز الإطار التطبيقى فى إجراء الدراسة الميدانية على عينة الأجهزة الحكومية وعينة المصانع الوطنية، والحصول على المعلومات من خلال الاستبيانين المعدين لهذا الغرض، وعلى ضوء أسئلة وأهداف البحث، وبما يخدم فروضه، ثم تحليل البيانات التى تم جمعها واختبار الفروض والوصول إلى النتائج، ثم صياغة التوصيات وربط الإطار النظرى مع الإطار التطبيقى من خلال التحليل والاستنتاجات الهامة.

وقد احتوى الإطار التطبيقى للبحث على أربعة فصول، ولكل فصل مقدمة، وعناصر، وخاتمة، وهذه الفصول هى :

الفصل الخامس : مجتمع وعينة الدراسة الميدانية.

الفصل السادس : تحليل بيانات الدراسة الميدانية.

الفصل السابع : اختبار الفروض وتحليل النتائج.

الفصل الثامن : التوصيات.

الفصل الخامس

مجتمع وعينة الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل البيانات الخاصة بمجتمع وعينة الدراسة، والتى تمثل كلاً من الأجهزة الحكومية بصفتها الأجهزة المشترية والمصانع الوطنية بصفتها البائعة، عن طريق العناصر التالية :

أولاً : تحديد مجتمع الدراسة.
ثانياً : حجم عينة الدراسة.
ثالثاً : الجهات المستجيبة.
رابعاً : أسلوب جمع البيانات.
خامساً : تبويب البيانات.
سادساً : تحليل البيانات.
سابعاً : بعض المعلومات العامة عن عينة الدراسة.

أولاً ــ تحديد مجتمع الدراسة :

نظراً لطبيعة الدراسة التى تتركز حول معرفة اتجاهات الأجهزة الحكومية لشراء احتياجاتها من الصناعات الوطنية ، فإن مجتمع الدراسة يشتمل على :

أ ــ الأجهزة الحكومية المركزية وفروعها فى مختلف مناطق المملكة العربية السعودية ، والتى تتولى أعمال الشراء ، وقد بلغ عدد هذه الجهات (١٥٠) جهة *.

ب ــ المصانع الوطنية المشمولة بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٧) فى ١٣٩٨/٤/١٨ هـ والتى يجب أن تعطى الأولوية فى المشتريات الحكومية ، ويمنع المقاولون من استيراد ما يماثل منتجاتها .

وقد بلغ عدد هذه المصانع (٥١١) ** موزعة على (١١) نشاطاً صناعيًّا ، وهى :

١ ــ صناعة المرطبات والمواد الغذائية	٣٠ مصنعاً
٢ ــ صناعة المنسوجات ومنتجات الجلود	١٥ مصنعاً
٣ ــ صناعة الأثاث	٤٦ مصنعاً
٤ ــ صناعة منتجات البلاستيك	٥٧ مصنعاً
٥ ــ صناعة منتجات الورق والطباعة والنشر	٢٢ مصنعاً
٦ ــ صناعات كيمياوية مختلفة	٥٣ مصنعاً
٧ ــ صناعات مواد البناء	١١٠ مصانع

* معهد الإدارة العامة ، إدارة التخطيط والتطوير : **تقرير الإنجازات السنوى ١٤٠٦ / ١٤٠٧هـ** ، طبع بمطابع معهد الإدارة العامة ١٤٠٧هـ ، وكذلك كتاب : **أساسيات الإدارة العامة فى المملكة العربية السعودية** ، ثامر ملوح المطيرى ، مطابع دار اللواء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ .

** وزارة الصناعة والكهرباء ، وكالة الوزارة لشئون الصناعة : **قائمة المصانع الوطنية التى يجب أن تعطى الأولوية فى المشتريات الحكومية** ، مطابع القصيم ، بدون تاريخ ، ص٣ .

٨ ــ صناعة الأجهزة والمعدات الكهربائية والهندسية ٤٤ مصنعاً
٩ ــ صناعة المنتجات المعدنية ٩٩ مصنعاً
١٠ ــ صناعة معدات ولوازم النقل ١٨ مصنعاً
١١ ــ صناعات متنوعة ٧١ مصنعاً

ثانياً ــ حجم عينة الدراسة :

تم اختيار عينة الدراسة من المجتمع على مرحلتين :

المرحلة الأولى :

(أ) تم تحديد عدد الجهات الحكومية المركزية وفروعها فى مختلف مناطق المملكة العربية السعودية، بشكل تحكمى، والتى تتولى أعمال الشراء من خلال إدارة أو قسم أو وحدة أو لجنة أو موظف، وقد حددت هذه الجهات بعدد (١٣٠) جهة.

(ب) تم تحديد عدد المصانع الوطنية الممثلة لمختلف الصناعات ولها فروع فى مختلف مناطق المملكة بشكل تحكمى أيضاً، والتى تتولى أعمال البيع للجهات الحكومية، وقد حددت هذه المصانع بعدد (١٣٠) مصنعاً.

المرحلة الثانية :

(أ) تم سحب عينة الأجهزة الحكومية بشكل عشوائى وفقاً لترتيبها فى المصادر التى تم تحديدها فى مجتمع الدراسة، ممثلاً فيها الأجهزة الحكومية وفروعها فى مختلف مناطق المملكة.

(ب) تم إرسال الاستبيانات الخاصة بعينة المصانع الوطنية إلى مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بالرياض، وقد أرسلها بدوره إلى الغرف التجارية فى مختلف

مناطق المملكة وعددها (١٨) غرفة تجارية، لتوزيعها على المصانع الوطنية التابعة لها ممثلاً فيها طبيعة الصناعة. وقد تم ذلك بشكل عشوائى وذلك وفق قوائم تسجيل المصانع لدى كل غرفة، ولذا فإن عينة الدراسة تعتبر عينة طبقية عشوائية تتسم بأنها ممثلة للمجتمع تمثيلاً جيداً، نظراً لتجانس مفردات مجتمع الدراسة سواء كان ذلك فى الأجهزة الحكومية أو المصانع الوطنية.

ثالثاً ـــ الجهات المستجيبة :

(١) بلغ عدد الاستبيانات الواردة من عينة الأجهزة الحكومية (٧٣) من إجمالى (١٣٠) جهة، أى بنسبة ٥٦,١٥٪ (انظر قائمة الجهات الحكومية) وقد مثلت هذه العينة الأجهزة المركزية والفرعية وأجهزة الأمن والخدمات التعليمية والصحية وكذلك البلديات، كما مثل فى هذه العينة التمثيل الجغرافى لمختلف مناطق المملكة، ولذا تتسم العينة بأنها ممثلة لمجتمع الجهات الحكومية.

(٢) بلغ عدد الاستبيانات الواردة من المصانع الوطنية (٩٥) مصنعاً من إجمالى (١٣٠) مصنعاً أى بنسبة ٧٣,٠٧٪ (انظر قائمة المصانع الوطنية)، وقد غطت هذه العينة معظم مناطق المملكة ولذا اتسمت هذه العينة بأنها ممثلة لمجتمع المصانع الوطنية.

و بالتالى فإن إجمالى عدد الاستبيانات الواردة من الجهات الحكومية والمصانع الوطنية (١٦٨) مفردة، وتمثل نسبة ٦٤,٦٢٪ تقريباً من إجمالى عينة الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية وعددها (٢٦٠) مفردة، كما تمثل نسبة ٢٥,٤٢٪ من إجمالى مجتمع الدراسة وعدده (٦٦١) مفردة، وتعتبر هذه النسبة مقبولة لتجانس كل من مجتمع الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية، وتعتبر هذه النسبة مقبولة لإجراء الدراسة واختبار فروض البحث.

رابعاً ــ أسلوب جمع البيانات :

اتبع فى أسلوب جمع البيانات أداة واحدة وهى الاستبانة، وقد صمم نوعان من الاستبانات أحدهما للأجهزة الحكومية والآخر للمصانع الوطنية. وتم تصميم استبانة الأجهزة الحكومية بهدف معرفة اتجاهات الأجهزة الحكومية نحو شراء احتياجاتها من الصناعات الوطنية، و يتألف هذا النوع من الاستبانة من أربعة أجزاء مكونة من ستة عشر سؤالاً، بالإضافة إلى الإرشادات والتعاريف المذكورة بمقدمتها (فضلاً انظر الملاحق)، **فالجزء الأول** يتعلق بالمعلومات العامة عن مسئولى الشراء فى الأجهزة الحكومية، و **الجزء الثانى** يتعلق بمجموعات الأصناف التى تنتجها المصانع الوطنية، **والجزء الثالث** يتعلق بمعايير الشراء (السعر، الجودة، وسرعة التوريد، وكفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية، ومدى تنوع المنتجات الوطنية، وكذلك مدى كفاية المعلومات عن المنتجات الوطنية). أما **الجزء الرابع والأخير** فهو يتعلق بمعرفة نسبة تأمين الاحتياجات للأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية إلى الصناعات الأجنبية.

أما الاستبانة الثانية فهى خاصة بهدف معرفة اتجاهات مسئولى المبيعات فى المصانع الوطنية نحو تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية. وتتألف هذه الاستبانة من ثلاثة أجزاء مكونة من ستة عشر سؤالاً بالإضافة إلى الإرشادات والتعاريف المذكورة بمقدمتها (فضلاً انظر الملاحق)، **فالجزء الأول** يتعلق بالمعلومات العامة عن مسئولى المبيعات فى المصانع الوطنية، **والجزء الثانى** يتعلق بمجموعة الأصناف التى تقوم بإنتاجها المصانع الوطنية، **أما الجزء الثالث والأخير** فيتعلق بمعايير الشراء (من سعر، وجودة، وسرعة فى التوريد، وكفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية، ومدى تنوع المنتجات الوطنية، وكذلك مدى كفاية المعلومات عن المنتجات الوطنية).

وقد أشرف على إعداد أسئلة كل من الاستبانتين إخصائى متخصص فى الإحصاء والبحث العلمى فى الإدارة العامة للبحوث بمعهد الإدارة العامة، حيث طلب منه فحص

أداة البحث من حيث مناسبة العبارات وعمل اقتراحات بالإضافة أو الحذف أو التطوير، و بناء على اقتراحه تم التعديل. وقد روعى عند تصميم الاستبانتين أن تغطّى إلى حد كبير أسئلة البحث وما يتعلق بإثبات صحة أو رفض الفرضيات واختبارها. كما روعى أيضاً أن يتم توزيعها على أفراد العينة الممثلة على أن يتم اختبارها اختباراً تجريبيًّا على بعض الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية فى مدينة الرياض، وذلك بهدف التأكد من وضوح الأسئلة وما قد يكون لدى أفراد العينة من ملاحظات حول كل استبانة، وقد جرى بعض التعديلات بناء على الملاحظات الواردة.

ونظراً لأن بعض أسئلة البحث يتعلق بمسائل شخصية، فقد أخذ فى الاعتبار عند تصميم الاستبانتين عدم ذكر اسم المجيب أو جهة عمله؛ رغبة فى نزاهة الإجابة وارتفاع معدل الردود، لذا تجنبنا ذكر أسماء هؤلاء الأشخاص أو أسماء جهات عملهم أو الإشارة إليها، سواء من الأجهزة الحكومية أو المصانع الوطنية، بأية طريقة كانت خلال هذه الدراسة.

وقد استغرق جمع المعلومات ما يقارب مدة ثمانية أشهر و بعد محاولات عديدة من التعقيب على عينة الدراسة الممثلة عشوائيًّا.

خامساً ــ تبو يب البيانات :

تم تبو يب البيانات الخاصة بالبحث باستخدام الحاسب الآلى للأسئلة المحددة الإجابة، أما فيما يتعلق بالأسئلة المفتوحة فقد تم تبو يب البيانات تحت رؤوس موضوعات رئيسية وتحليلها فى ضوء الاتجاه العام لإجابات المستقصى منهم.

سادساً ــ تحليل البيانات :

لتحليل بيانات الاستبانات المذكورة قام الباحثان بإدخال تلك البيانات على الحاسب الآلى بمعهد الإدارة العامة، ثم استخدما نظام التحليل الإحصائى (SAS)

لتحليلها ، و باستخدام ذات النظام تم إجراء اختبار Chi square Test لاختبار صحة بعض الفرضيات نظراً لأن هذا النظام (الاختبار) يقارن العلاقة بين مجموعة من التكرارات النظرية بالعلاقة بين مجموعة مماثلة من التكرارات الفعلية ، وكذلك استخدما اختبار الفرق بين العينتين (T. Test) واختبار تحليل التباين .

سابعاً ــ بعض المعلومات العامة عن عينة الدراسة :

أ ــ معلومات عامة عن عينة الأجهزة الحكومية :

١ ــ مسمى الجهاز الحكومى الذى اشترك فى تعبئة الاستبانات :

هناك العديد من الأجهزة الحكومية ساهم فى تعبئة الاستبانات ، مثل بعض الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والشركات الحكومية والمديريات العامة ... إلخ ، فلو نظرنا إلى الجدول التالى رقم (١/٥) والذى يمثل السؤال الأول فى الاستبانة الخاصة بعينة الأجهزة الحكومية ، والذى يوضح عدد ومسميات الأجهزة الحكومية التى اشتركت فى تعبئة الاستبانات :

جدول رقم (٥/١)

عدد ومسميات الأجهزة الحكومية التى اشتركت فى تعبئة الاستبانات

مسلسل	مسمى الجهاز الحكومى	التكرار	النسبة	مجمع التكرار	مجمع النسبة
١	وزارة	٢١	٣٠,٩	٢١	٣٠,٩
٢	مؤسسة	١٠	١٤,٧	٣١	٤٥,٦
٣	هيئة	٣	٤,٤	٣٤	٥٠,٠
٤	شركة	١	١,٥	٣٥	٥١,٥
٥	مديرية عامة	١٥	٢٢,١	٥٠	٧٣,٥
٦	مسمى آخر	١٨	٢٦,٥	٦٨	١٠٠,٠
٧	غير مجيب *				

نجد أن نسبة كبيرة من الوزارات قد اشتركت فى تعبئة استبانات الدراسة، وتقدر بـ (٣٠,٩٪)، و يلى ذلك المديريات العامة بنسبة (٢٢,١٪) وهيئات أخرى بنسبة (٢٦,٥٪) ثم تأتى المؤسسات العامة بنسبة (١٤,٧٪) ثم الهيئات الحكومية بنسبة (٤,٤٪) ثم الشركات بنسبة (١,٥٪).

* يقصد بغير المجيب هنا وفى الجداول اللاحقة أن المفردة لم تجب على السؤال الوارد فى الاستبانة، ويمثل الفرق بين إجمالى المجيبين للعينة ومجموع التكرار فى هذا الجدول والجداول اللاحقة.

٢ ــ جنسية القائم بتعبئة الاستبانة، فى الجهات الحكومية :

جدول رقم (٢/٥)

جنسية القائم بتعبئة استبانة الأجهزة الحكومية

مسلسل	الجنسية	التكرار	النسبة	مجمع التكرار	مجمع النسبة
١	سعودى	٧٠	١٠٠	٧٠	١٠٠
٢	غير سعودى	—	—	—	—

من الجدول رقم (٢/ ٥) يتضح لنا أن جميع المستجيبين هم من السعوديين ويمثلون نسبة ١٠٠٪.

٣ ــ مسمى وظيفة القائم بتعبئة الاستبانة :

جدول رقم (٣/ ٥)

مسمى وعدد الوظائف التى اشتركت فى تعبئة الاستبانة

الخاصة بالأجهزة الحكومية

مسلسل	مسمى الوظيفة	التكرار	النسبة	مجمع التكرار	مجمع النسبة
١	مدير عام	١	١,٤	١	١,٤
٢	مدير إدارة	١٩	٢٧,١	٢٠	٢٨,٦
٣	رئيس قسم	٢٤	٣٤,٣	٤٤	٦٢,٩
٤	رئيس لجنة	٥	٧,١	٤٩	٧٠
٥	عضو لجنة	٥	٧,١	٥٤	٧٧,١
٦	مسمى آخر	١٦	٢٢,٩	٧٠	١٠٠

من التحليل للجدول رقم (٥/٣) نلاحظ أن نسبة (٣٤,٣٪) من أفراد العينة المستجيبة من إجمالى أفراد العينة هم فى وظيفة رئيس قسم مشتريات، و يلى ذلك بنسبة (٢٧,١٪) من هم فى وظيفة مدير إدارة، بينما هناك العديد من المسميات الأخرى، مثل : كاتب، مأمور مشتريات، محاسب... إلخ ويمثلون نسبة (٢٢,٩٪).

٤ ـــ عدد سنوات الخدمة بمجال الشراء :

جدول رقم (٥/٤)
عدد سنوات خدمة عينة العاملين فى مجال الشراء
فى الأجهزة الحكومية

مسلسل	عدد سنوات الخدمة	التكرار	النسبة	مجمع التكرار	مجمع النسبة
١	أقل من سنة	٤	٥,٧	٤	٥,٧
٢	من ١ ـــ ٣ سنوات	٢٣	٣٢,٩	٢٧	٣٨,٦
٣	من ٣ ـــ ٥ سنوات	١٥	٢١,٤	٤٢	٦٠,ـــ
٤	من ٥ ـــ ٧ سنوات	٧	١٠,ـــ	٤٩	٧٠,ـــ
٥	٨ سنوات فأكثر	٢١	٣٠,ـــ	٧٠	١٠٠,ـــ

و بالتحليل للجدول رقم (٥/٤) نرى أن نسبة (٣٢,٩٪) لديهم الخبرة فى مجال الشراء تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات ونسبة (٣٠٪) تتراوح خبراتهم فى نفس المجال بين ثمانى سنوات فأكثر، و يلى ذلك نسبة (٢١,٤٪) تتراوح خبراتهم بين ثلاث إلى خمس سنوات. وهذا يشير إلى أن أفراد العينة لديها الخبرة الكافية لتعبئة الاستبانات والإجابة عن المعلومات المطلوبة منهم.

٥ ـ المراتب الوظيفية للقائم بتعبئة الاستبانات فى الأجهزة الحكومية :

جدول رقم (٥/٥)
المراتب الوظيفية لعينة الأجهزة الحكومية

مسلسل	المراتب الوظيفية	التكرار	النسبة	مجمع التكرار	مجمع النسبة
١	المرتبة الرابعة	٤	٦,٢	٤	٦,٢
٢	المرتبة الخامسة	٥	٧,٧	٩	١٣,٨
٣	المرتبة السادسة	٥	٧,٧	١٤	٢١,٥
٤	المرتبة السابعة	٧	١٠,٨	٢١	٣٢,٣
٥	المرتبة الثامنة	١٥	٢٣,١	٣٦	٥٥,٤
٦	المرتبة التاسعة	٨	١٢,٣	٤٤	٦٧,٧
٧	المرتبة العاشرة	٨	١٢,٣	٥٢	٨٠,ـــ
٨	المرتبة الحادية عشرة فأعلى	١٢	١٨,٥	٦٤	

وبتحليل الجدول رقم (٥/٥) نجد أن نسبة (٢٣,١٪) من المستجيبين هم فى المرتبة الثامنة، ويلى ذلك من هم فى المرتب الحادية عشرة فما فوق حيث يمثلون نسبة (١٨,٥٪)، يلى ذلك من هم فى المرتبة التاسعة والمرتبة العاشرة حيث تبلغ النسبة فى كل منهما (١٢,٣٪).

وتشير هذه النسب إلى أن من قاموا بتعبئة الاستبانة هم فى مراتب عليا وعلى دراية وعلم بما يقدمونه من معلومات مطلوبة منهم.

٦ ـ المؤهل الدراسي لعينة الدراسة من الأجهزة الحكومية :

جدول رقم (٦/٥)

مؤهلات عينة الأجهزة الحكومية المستجيبة

مسلسل	المؤهل	التكرار	النسبة	مجمع التكرار	مجمع النسبة
١	بدون	—	—	—	—
٢	ابتدائية	٩	١٣,٠	٩	١٣,—
٣	متوسطة	١٠	١٤,٥	١٩	٢٧,٥
٤	ثانوية	١٦	٢٣,٢	٣٥	٥٠,٧
٥	جامعة فأعلى	٣٤	٤٩,٣	٦٩	١٠٠

بالنظر إلى الجدول رقم (٦/٥) نجد أن نسبة (٤٩,٣٪) من المستجيبين هم من حملة المؤهل الجامعي فأعلى ، و يلي ذلك نسبة (٢٣,٢٪) من حملة الثانوية العامة ، وهذا أيضاً مما يؤكد أن لديهم المعرفة والدراسة في مجال المشتريات و باستطاعتهم الإدلاء وإعطاء الإجابات المطلوبة منهم بدقة .

ب ــ معلومات عامة عن عينة المصانع الوطنية :

١ ــ جنسية القائم بتعبئة الاستبانة الخاصة بالمصانع الوطنية :

جدول رقم (٥/٧)

جنسية القائم بتعبئة استبانة المصانع الوطنية

مسلسل	الجنسية	التكرار	النسبة	مجمع التكرار	مجمع النسبة
١	سعودى	١٨	٢٠,٥	١٨	٢٠,٥
٢	غير سعودى	٥٥	٦٢,٥	٧٣	٨٣,ــ
٣	غير مجيب *	٢٢			

من تحليل الجدول رقم (٥/٧) نجد أن نسبة (٦٢,٥٪) من المستجيبين هم من غير السعوديين ، وأما السعوديون فيمثلون نسبة (٢٠,٥٪) ، وهذا يشير إلى أن القائمين بأعمال المبيعات فى المصانع الوطنية أغلبهم من غير السعوديين .

* يقصد بغير المجيب هنا وفى الجداول اللاحقة أن المفردة لم تجب على السؤال الوارد فى الاستبانة ، ويمثل الفرق بين إجمالى المجيبين ومجمع التكرار فى هذا الجدول والجداول اللاحقة .

٢ ــ مسمى وظيفة القائم بتعبئة الاستبانة الخاصة بالمصانع الوطنية :

جدول رقم (٨/٥)
مسمى وعدد الوظائف التى اشتركت فى تعبئة الاستبانة الخاصة
بالمصانع الوطنية

مسلسل	مسمى الوظيفة	التكرار	النسبة	مجمع التكرار	مجمع النسبة
١	مدير عام	٢٧	٣٠,٣	٢٧	٣٠,٣
٢	مدير إدارة	٢٢	٢٤,٧	٤٩	٥٥,١
٣	رئيس قسم	٢٨	٣١,٥	٧٧	٨٦,٥
٤	رئيس لجنة	١	١,١	٧٨	٨٧,٦
٥	عضو لجنة	٦	٦,٧	٨٤	٩٤,٤
٦	بائع	٥	٥,٦	٨٩	١٠٠
٧	مسمى آخر	—	—	—	—

من الجدول رقم (٨/٥) يتضح لنا أن من قام بتعبئة الاستبانة بنسبة (٣١,٥٪) هم فى وظيفة رئيس قسم ونسبة (٣٠,٣٪) هم فى وظيفة مدير عام للمصنع، و يلى ذلك نسبة (٢٤,٧٪) من هم فى وظيفة مدير إدارة.

وهذه النسب تشير إلى أن من قام بتعبئة الاستبانة على دراية بالمعلومات التى يدلى بها.

٣ ـ المؤهل الدراسى لعينة المصانع الوطنية :

جدول رقم (٩/٥)
مؤهلات عينة المصانع الوطنية المستجيبة

مسلسل	المؤهل	التكرار	النسبة	مجمع التكرار	مجمع النسبة
١	بدون	١	١,١	١	١,١
٢	ابتدائية	—	—	—	—
٣	متوسطة	٣	٣,٤	٤	٤,٥
٤	ثانوية	٨	٩,١	١٢	١٣,٦
٥	جامعى فأعلى	٧٦	٨٦,٤	٨٨	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٩/٥) أن من قام بتعبئة الاستبانة من عينة البحث بنسبة (٨٦,٤٪) هم من حملة المؤهل الجامعى فأعلى ، يلى ذلك حملة المؤهل الثانوى و يقدرون بنسبة (٩,١٪) ، ثم يلى ذلك من هم من حملة الكفاءة المتوسطة بنسبة (٣,٤٪) .

٤ ــ عدد سنوات الخدمة فى مجال المبيعات :

جدول رقم (١٠/٥)

عدد سنوات الخدمة للعاملين فى مجال المبيعات فى المصانع الوطنية

مسلسل	عدد سنوات الخدمة	التكرار	النسبة	مجمع التكرار	مجمع النسبة
١	أقل من سنة	١	١,١	١	١,١
٢	١ ــ* ٣ سنوات	٧	٨,ــ	٨	٩,٢
٣	٣ ــ ٥ سنوات	٢٦	٢٩,٩	٣٤	٣٩,١
٤	٥ ــ ٧ سنوات	١٦	١٨,٤	٥٠	٥٧,٥
٥	٨ سنوات فأكثر	٣٧	٤٢,٥	٨٧	١٠٠,ــ

بتحليل الجدول رقم (١٠/٥) يتضح لنا أن نسبة (٤٢,٥٪) من المستجيبين لديهم الخبرة فى مجال المبيعات تقدر بثمانى سنوات فأكثر، يلى ذلك نسبة (٢٩,٩٪) لديهم الخبرة بمدة تتراوح ما بين ثلاث إلى خمس سنوات، ثم نسبة (١٨,٤٪) لديهم الخبرة مابين خمس إلى سبع سنوات.

وهذا يشير إلى أن معظم المستجيبين لديهم الخبرة الكافية والكفيلة بإعطاء الإجابات المطلوبة منهم.

---

* إشارة (ــ) تعنى «أقل من» فى هذه الفئات.

٥ ـ سنوات بدء التشغيل الفعلى للمصنع :

جدول رقم (٥/١١)

عدد سنوات التشغيل الفعلى للمصانع الوطنية المستجيبة

مسلسل	عدد سنوات التشغيل	التكرار	النسبة	مجمع التكرار	مجمع النسبة
١	قبل سنة	٩	٩,٨	٩	٩,٨
٢	١ ـ* ٣ سنوات	٩	٩,٨	١٨	١٩,٦
٣	٣ ـ ٥ سنوات	٢٠	٢١,٧	٣٨	٤١,٣
٤	٥ ـ ٧ سنوات	١٩	٢٠,٧	٥٧	٦٢,ـ
٥	٧ ـ ٩ سنوات	١١	١٢,ـ	٦٨	٧٣,٩
٦	٩ سنوات فأكثر	٢٤	٢٦,١	٩٢	١٠٠,٠

بتحليل الجدول رقم (٥/١١) يتضح لنا أن نسبة (٢٦,١٪) من المستجيبين قد بدأ التشغيل الفعلى لمصانعهم منذ تسع سنوات فأكثر، ونسبة (٢١,٧٪) تتراوح مدة التشغيل الفعلى لمصانعهم ما بين ثلاث إلى خمس سنوات ، ونسبة (٢٠,٧٪) تتراوح سنوات التشغيل لمصانعهم ما بين خمس إلى سبع سنوات .

وهذا يشير إلى أن معظم العينة المستجيبة لديها فترة طويلة منذ بدء التشغيل الفعلى لمصانعها مما يعطى مؤشراً إلى أن هذه المصانع لها خبرة فى السوق ، وهذا يؤكد أنها تستطيع أن تجيب عن أسئلة الاستبانة بكل موضوعية .

* الإشارة (ـ) تعنى «أقل من» فى هذه الفئات.

٦ ــ نسبة المواد الأولية الوطنية فى إنتاج المصانع الوطنية :

جدول رقم (٥/١٢)

نسبة المواد الأولية الوطنية فى منتجات المصانع الوطنية المستجيبة

مسلسل	نسبة المواد الأولية الوطنية فى الإنتاج	التكرار	النسبة	مجمع التكرار	مجمع النسبة
١	أقل من ١٥٪	٢٨	٣٠,٤	٢٨	٣٠,٤
٢	١٥ ــ* ٢٥٪	١٥	١٦,٣	٤٣	٤٦,٧
٣	٢٥ ــ ٣٥٪	٧	٧,٦	٥٠	٥٤,٣
٤	٣٥ ــ ٤٥٪	٢	٢,٢	٥٢	٥٦,٥
٥	٤٥ ــ ٥٥٪	٦	٦,٥	٥٨	٦٣,ــ
٦	٥٥ ــ ٦٥٪	ــ	ــ	ــ	ــ
٧	٦٥ ــ ٧٥٪	٦	٦,٥	٦٤	٦٩,٦
٨	٧٥٪ فأكثر	٢٨	٣٠,٤	٩٢	١٠٠

بتحليل الجدول رقم (٥/١٢) نجد نسبة ٣٠,٤٪ من المستجيبين يشيرون إلى أن أقل من ١٥٪ من المواد الأولية الوطنية تدخل فى إنتاجهم، و بنفس النسبة ٣٠,٤٪ يشيرون إلى أن أكثر من ٧٥٪ من المواد الأولية الوطنية تدخل فى منتجاتهم، و يلى ذلك نسبة ١٦,٣٪ تتراوح نسبة المواد الأولية الوطنية فى منتجاتهم ما بين ١٥ ــ ٢٥٪ .

وتشير نسب المواد الأولية الوطنية إلى أن معظم الصناعات الوطنية تدخل فى بعضها المواد الأولية الوطنية فى الإنتاج، ولكن تتراوح نسبها بين أقل من ١٥٪ و ٧٥٪ فأكثر، كما تشير هذه النسب الكبيرة إلى أنه قد تكون هناك مواد خام محلية متوفرة فى الأسواق .

* الإشارة (ــ) تعنى «أقل من» فى هذه النسب .

٧ ــ نسبة القوى العاملة الوطنية فى المصانع الوطنية :

جدول رقم (٥/١٣)
نسبة العمالة الوطنية فى المصانع الوطنية المستجيبة

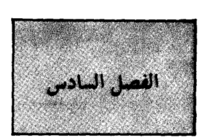
مسلسل	نسبة العمالة فى المصانع	التكرار	النسبة	مجمع التكرار	مجمع النسبة
١	أقل من ١٥٪	٦٨	٧٥,٦	٦٨	٧٥,٦
٢	١٥ ــ *٢٥٪	٨	٨,٩	٧٦	٨٤,٤
٣	٢٥ ــ ٣٥٪	٦	٦,٧	٨٢	٩١,١
٤	٣٥ ــ ٤٥٪	—	—	—	—
٥	٤٥ ــ ٥٥٪	٢	٢,٢	٨٤	٩٣,٣
٦	٥٥ ــ ٦٥٪	٤	٤,٤	٨٨	٩٧,٨
٧	٦٥ ــ ٧٥٪	—	—	—	—
٨	٧٥٪ فأكثر	٢	٢,٢	٩٠	١٠٠

بتحليل الجدول رقم (٥/١٣) يتضح لنا أن نسبة ٧٥,٦٪ من المستجيبين يشيرون إلى أن نسبة العمالة الوطنية فى المصانع الوطنية تقل عن (١٥٪)، يلى ذلك نسبة ٨,٩٪ تتراوح نسبة العمالة الوطنية لديهم ما بين ١٥ ــ ٢٥٪، ثم نسبة ٦,٧٪ تتراوح نسبة العمالة الوطنية لديهم ما بين ٢٥ ــ ٣٥٪.

وهذا يشير إلى أن هناك عدم إقبال من العمالة الوطنية على العمل فى المصانع الوطنية.

* الإشارة (ــ) تعنى «أقل من» فى هذه النسب.

- جميع القائمين بأعمال الشراء فى الأجهزة الحكومية من السعوديين .
- توفر المؤهل العالى والمرتبة المتقدمة والخبرة الكافية لدى مسئولى المشتريات فى الأجهزة الحكومية .
- القائمون بأعمال المبيعات فى المصانع الوطنية أغلبهم من غير السعوديين .
- توفر المؤهل العالى فى المركز الإدارى والخبرة الكافية لدى مسئولى المبيعات فى المصانع الوطنية .
- طول فترة التشغيل الفعلى لبعض المصانع الوطنية .
- قلة استخدام المواد الأ ولية الوطنية فى إنتاج المصانع الوطنية ، وقد يرجع ذلك لعدم توفر تلك النوعية من المواد الأ ولية فى السوق المحلية .
- قلة العمالة الوطنية فى المصانع الوطنية .



تحليل بيانات الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل تحليلاً كاملاً لبيانات الدراسة الميدانية التى تم جمعها من عينات الدراسة ــ من خلال الاستبانتين المعدتين لهذا الغرض ــ والتى قامت عليها الدراسة، وذلك وفقاً للعناصر التالية :

أولاً : مدى تكرار تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية.

ثانياً : النسبة المئوية التى تؤمنها الأجهزة الحكومية من احتياجاتها من منتجات الصناعات الوطنية.

ثالثاً : الأولويات التى تعتمدها الأجهزة الحكومية عند اختيار الصناعات الوطنية التى تفى بالاحتياجات.

رابعاً : تحليل عامل الجودة للمصنوعات الوطنية مقارنة بمثيلا تها الأجنبية.

خامساً : تحليل عامل الجودة للمصنوعات الوطنية مقارنة بمثيلا تها الأجنبية.

سادساً : تحليل عامل سرعة التوريد للمصانع الوطنية مقارنة بمثيلا تها الأجنبية.

سابعاً : تحليل عامل كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية مقارنة بمثيلا تها الأجنبية.

ثامناً : تحليل عامل تنوع الإنتاج فى منتجات المصانع الوطنية مقارنة بمثيلا تها الأجنبية.

تاسعاً : تحليل عامل كفاية المعلومات عن المنتجات الوطنية مقارنة بمثيلا تها الأجنية.

عاشراً : المعوقات العامة لإقبال الأجهزة الحكومية على شراء احتياجاتها من الصناعات الوطنية.

أولاً ـــ مدى تكرار تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية :

باستطلاع رأى عينتى الدراسة فيما يتعلق بمدى تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية لاحتياجاتها من الصناعات الوطنية خلال العام المالى ١٤٠٦/١٤٠٧ هـ، اتضح أن الأمر يختلف من صناعة لأخرى وذلك كما هو مبين فى الجدول التالى رقم (٦/١). (إجابة السؤال رقم ٧ لعينة الأجهزة الحكومية، والسؤال رقم ٨ لعينة المصانع).

جدول رقم (٦/١)
بيان رأى عينة الأجهزة الحكومية وعينة المصانع الوطنية
فى مدى تكرار تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من
الصناعات الوطنية خلال العام المالى ١٤٠٦/ ١٤٠٧ هـ

مسلسل	الصناعات	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		لم يحدث	
		الأجهزة*	المصانع**	الأجهزة	المصانع	الأجهزة	المصانع	الأجهزة	المصانع	الأجهزة	المصانع
١	الأثاث والتجهيزات المكتبية	١٣	٠	١٧	٣	٢٦	٣	٩	٠	١	٨
٢	المواد الكيمياوية	١٣	٠	٨	١	١٨	١	١٣	٠	١٦	٩
٣	المعدات الكهربائية	١٠	٠	١٠	٣	٢٩	٠	١٤	٠	٥	٨
٤	المعدات الهندسية	٤	٠	٧	٠	٧	٠	٢٨	٠	١٤	٩

* يقصد بها الأجهزة الحكومية، والتكرار الوارد أمام كل صناعة وأمام كل عنصر يمثل عدد التكرارات التى أجابت عن هذا العنصر من إجمالى العينة والبالغ عددها (٧٣) مفردة.

** يقصد بها المصانع الوطنية، والتكرار الوارد أمام كل صناعة هى التكرارات الخاصة بتلك الصناعة من إجمالى العينة والبالغ عددها (٩٥) مفردة.

٥	الورق ولوازم الطباعة	٣٣	٣	١٣	٢	١٤	١	٣	٠	٢	٨
٦	المنتجات الغذائية	١٠	٤	١	١	٤	٦	١٧	٢	٢٩	٩
٧	مواد البناء	٦	٤	٠	٧	١٤	٢	٢١	٤	٢٢	٤
٨	المنسوجات أنواعها	٣	١	٤	—	١٠	—	١٣	٠	٣٣	٩
٩	المنتجات الجلدية	٠	٠	١	٠	٦	٠	١٥	٠	٤٠	٧
١٠	المنتجات البلاستيكية	١	٦	٦	٧	١٥	٤	١٣	٤	٢٨	٥
١١	المنتجات المعدنية	٢	٤	٤	٧	٧	٢	١٩	٠	٣١	٤
١٢	معدات ولوزام النقل	٦	—	٨	—	١٨	٦	١١	—	٢٠	٧
١٣	صناعات أخرى	٩	—	٤	٤	٢	٢	٠	٠	١٠	١٠
١٤	صناعات أخرى	٩	٢	١	٢	٣	٥	٠	٢	١	٧

١٣ ـــ حددت عينات الدراسة أن الصناعات الأخرى فى هذا البند هى : الأسمدة المركبة، وزيوت التشحيم، والأدو ية، وأعمال التسليم.

١٤ ـــ يقصد بها : صناعة قطع الغيار، ومستلزمات طبية، وصناعة الكرتون، وأدوات السباكة، والحلقات المطاطية.

من تحليل الجدول نلاحظ التالى :

١ ـــ **الأصناف التى تقوم الأجهزة بتأمينها من الصناعات الوطنية بصفة دائمة :** تأتى منتجات الورق ولوازم الطباعة فى مقدمة الأصناف (٣٦) مفردة، ثم يليها المنتجات الغذائية (١٤) مفردة، ثم كل من الأثاث والتجهيزات المكتبية (١٣) مفردة والمواد الكيمياو ية (١٣) مفردة، ثم مواد البناء (١٠) مفردات، والمعدات الكهر بائية (١٠) مفردات.

٢ ـــ **الأصناف التى تقوم الأجهزة الحكومية ـــ غالباً ـــ بتأمينها من الصناعات الوطنية:**
يأتى فى مقدمة هذه الأصناف الأثاث والتجهيزات المكتبسية (٢٠) مفردة، ثم الورق ولوازم الطباعة (١٥) مفردة، ثم الورق ولوازم الطباعة (١٥) مفردة، والمنتجات البلاستيكية (١٣) مفردة.

٣ ـ الأصناف التى تقوم الأجهزة الحكومية أحياناً بتأمينها من الصناعات الوطنية : يأتى فى مقدمة هذه الأصناف الأثاث والتجهيزات المكتبية (٢٩) مفردة، والمعدات الكهربائية (٢٩) مفردة، والمنتجات البلاستيكية والمعدنية ومعدات ولوازم النقل ومواد البناء.

٤ ـ الأصناف التى لم تقبل عليها الأجهزة الحكومية لتأمينها من الصناعات الوطنية : أتى فى مقدمة هذه الأصناف المنتجات الجلدية (٤٧) مفردة، والمنسوجات بأنواعها (٤٢) مفردة، والمنتجات المعدنية (٣٥) مفردة، والمنتجات الغذائية.

ومن العرض السابق نستخلص أن :

- الورق ولوازم الطباعة والأثاث والتجهيزات المكتبية والمنتجات الغذائية والبلاستيكية والمواد الكيمياوية والمعدات الكهربائية هى الأصناف الأكثر شيوعاً، والتى تقوم الأجهزة الحكومية بتأمينها فى معظم الحالات من المصانع الوطنية.

- المنتجات الجلدية والمنسوجات بأنواعها والمعدات الهندسية هى الأصناف التى يقل و يندر أن تقوم الأجهزة الحكومية بتأمينها من المصانع الوطنية.

- تتراوح بقية الأصناف الأخرى بين التأمين بصفة دائمة أو عدم التأمين من الصناعات الوطنية، حسب الأحوال وطبقاً لظروف كل جهاز حكومى.

ومن ثم فإن تكرار تأمين الأصناف المطلوبة للأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية يتوقف على طبيعة الأصناف ويختلف من صناعة لأخرى، وطبقاً لظروف كل جهاز حكومى عند تأمين احتياجاته المطلوبة.

ثانياً ــ النسبة المئوية التى تؤمنها الأجهزة الحكومية من احتياجاتها من الصناعات الوطنية :

أسفر استطلاع رأى عينة الأجهزة الحكومية فى النسبة المئوية (التقريبية) لقيم البضائع الوطنية والأجنبية ، التى تم شراؤها من قبل الأجهزة الحكومية خلال السنة المالية ١٤٠٧/١٤٠٦ هـ لكل صنف من الأصناف التالية للإنتاج الوطنى والإنتاج الأجنبى ــ عما هو موضح بالجدول رقم (٦/٢) . «إجابة السؤال رقم (١٥) من استبانة الأجهزة الحكومية» .

جدول رقم (٦/٢)

تكرار النسبة المئوية التى تؤمنها الأجهزة الحكومية من احتياجاتها من الصناعات الوطنية والأجنبية خلال العام ١٤٠٧/١٤٠٦ هـ

مسلسل	الصناعات	٠ ــ ١٠٪		١١ ــ ٢٠٪		٢١ ــ ٣٠٪		٣١ ــ ٤٠٪		٤١ ــ ٥٠٪		٥١ ــ ٦٠٪		٦١ ــ ٧٠٪		٧١ ــ ٨٠٪		٨١ ــ ٩٠٪		٩١ ــ ١٠٠٪	
		وطني	أجنبي	وطني	أجنبي	وطني	أجنبي	وطني	أجنبي	وطني	أجنبي	وطني	أجنبي	وطني	أجنبي	وطني	أجنبي	وطني	أجنبي	وطني	أجنبي
١	الأثاث والتجهيزات المكتبية	٢٩	٣٠	٦	٦	٦	٦	٤	٥	٦	٢	١	٥	٥	٤	٦	٧	٤	٣	٦	٦
٢	المواد الكيماوية	٥٤	٤٣	٦	٢	١	٤	١	١	٢	١	٢	١	٢	٢	٢	٥	٢	٥	١	١٢
٣	المعدات الكهربائية	٤٧	٤٠	٥	١	٣	٣	٢	٥	٥	٣	٤	٢	٣	٣	٢	٥	٢	٣	٤	١١
٤	المعدات الهندسية	٦٣	٥١	٣	١	٥	٤	١	٢	٥	٤	٤	—	٣	—	٢	—	٦	٤	١	١١
٥	الورق ولوازم الطباعة	٣٤	٤٢	٣	٧	٢	٥	٢	٦	٥	٢	٢	١	٥	١	٧	١	٥	٢	١٠	٥
٦	المنتجات الغذائية	٥٢	٦٠	٢	٤	٣	١	١	٣	٤	٢	٤	٢	٤	١	٤	—	٤	١	٧	٢
٧	مواد البناء	٥٨	٥٨	١	٦	٣	٢	١	١	٣	٤	٣	١	٣	١	٤	١	٤	١	٨	٠
٨	المنسوجات بأنواعها	٥٦	٦٠	٣	١	٣	٢	٢	٢	١	٢	٣	٢	٣	٣	٢	١	٢	١	٥	٢
٩	المنتجات الجلدية	٦١	٥٦	١	٢	١	٣	٣	٢	٣	٢	٣	١	١	١	١	٠	١	٠	٢	٥
١٠	المنتجات البلاستيكية	٥١	٥٤	١	٣	٣	٢	٢	٢	٢	١	٢	٠	٢	٠	٢	٤	٣	٢	٦	٥
١١	المنتجات المعدنية	٥٥	٥٥	٢	١	٢	١	٣	٣	٣	٣	٣	٣	١	٣	١	٣	١	٢	١	٥
١٢	معدات ولوازم النقل	٦٢	٤٩	٣	١	٢	١	٢	٣	٢	٣	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١٢
١٣	الأسمدة والزيوت	٦٧	٦٣	٥	٣	٢	٣	١	٠	٢	٠	١	٠	١	٠	—	—	١	٠	٠	٧
١٤	معدات السباكة وقطع الغيار	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

من تحليل الجدول السابق نلاحظ التالى :

- أن معظم احتياجات الأجهزة الحكومية من الإنتاج الوطنى لكل الصناعات الوطنية يقع فى الفئة ١٠٪ فأقل، أى أن احتياجات الأجهزة الحكومية التى تقوم بتأمينها من المنتجات الوطنية تمثل فى أحسن الحالات ١٠٪ من احتياجاتها، والباقى تتولى تأمينه من المنتجات الأجنبية المثيلة وهذا هو المعدل العام، إلا أن الأمر قد يختلف من صناعة لأخرى ومن وقت لآخر، أى أنه فى بعض الحالات قد تزيد النسبة على هذا وخلال فترات زمنية لاحقة.

- تقوم معظم الأجهزة الحكومية بتأمين باقى احتياجاتها من الأصناف من الوكالات والمحلات القائمة فى السوق، والتى تكون لديها المنتجات الأجنبية المثيلة للمنتجات الوطنية، على اعتبار أن المنتجات الأجنبية تلبى احتياجاتها.

وعلى ذلك نستخلص أن المنتجات الوطنية لا تلبى إلا فى حدود ١٠٪ من احتياجات الأجهزة الحكومية، وقد يرجع ذلك إلى عوامل مشتركة بين الأجهزة الحكومية فى عدم الرغبة فى الشراء من الصناعات الوطنية أو عوامل نابعة من المصانع الوطنية، منها : تدنى الجودة، وارتفاع السعر، وعدم كفاية الطاقة الإنتاجية، وعدم تنوع إنتاجها، ونقص المعلومات لدى الأجهزة الحكومية عن المنتجات الوطنية، هذا بالإضافة إلى شدة المنافسة من الصناعات الأجنبية المثيلة لها.

ثالثاً ـ الأولويات التى تعتمدها الجهات الحكومية عند اختيار الصناعات التى تفى بالاحتياجات :

يعتمد مسئولو الشراء فى الأجهزة الحكومية على مجموعة من المعايير التى تحدد الأولويات عند اتخاذ قرار الشراء من الصناعات الوطنية، و باستطلاع وجهة نظر عينة

الأجهزة الحكومية وعينة المصانع الوطنية اتضح اختلاف المعايير من وجهة نظر كل منهما وطبقاً لنوع الصناعة، وذلك كما هو موضح فى الجدول رقم (٦/٣). «إجابة السؤال رقم (٨) فى الأجهزة الحكومية والسؤال رقم (٩) للمصانع الوطنية». كما هو موضح فى الجدول رقم (٦/٤).

جدول رقم (٦/٣)
بيان بالأولويات التى تعتمدها الأجهزة الحكومية
عند تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية

مسلسل	المعايير	الأولويات بالدرجة						التكرار*	غير مجيبين	إجمالى العينة
		١	٢	٣	٤	٥	٦			
١	تدنى سعر البضاعة	٢٠	٢٢	٩	٥	٠	٦	٦٢	١١	٧٣
٢	جودة البضاعة	٦٠	٨	٢	٠	٠	٠	٧٠	٣	٧٣
٣	سرعة توريد البضاعة	١٨	٢٢	١٨	٦	١	٢	٦٧	٦	٧٣
٤	تنوع الإنتاج	٥	١٠	١٨	٦	٩	٨	٥٦	١٧	٧٣
٥	كفاية الطاقة الإنتاجية للمصنع	١٣	٤	٦	١٠	٨	١٢	٥٣	٢٠	٧٣
٦	كفاية المعلومات	٢٦	١١	٦	١١	٢	٦	٦٢	١١	٧٣
٧**	عوامل أخرى	١٤	٣	٤	١	—	—	٢٢	٥١	٧٣

* يقصد بالتكرار مجموع افراد العينة الذين أجابوا عن هذا العنصر والباقى غير مجيبين.

**أبدت العينة بعض المعايير الأخرى والتى منها : وفاء البضاعة للغرض المطلوب، والضمان، والخدمة السريعة للآلات، ومدى التزام المصنع بالمواصفات والمواعيد.

كما أبدت العينة بعض المعايير مثل : سمعة المورد، وسهولة الإجراءات، والعلاقة بالمورد، وشروط الدفع وغيرها.

من تحليل الجدول السابق نلاحظ أن عينة الأجهزة الحكومية تعطى أولوية لجودة السلعة، ثم كفاية المعلومات عنها، ثم سعرها، ثم سرعة توريدها، ثم كفاية الطاقة الإنتاجية للمصنع، ثم يأتى المعايير الأخرى فى المراتب الأخرى.

جدول رقم (٤/٦)

بيان بالأولويات التى يعتمدها مسئولو الشراء فى شراء احتياجات الأجهزة الحكومية من وجهة نظر عينة المصانع الوطنية

مسلسل	المعايير	الأولويات بالدرجة						التكرار*	غير مجيبين	إجمالى العينة
		١	٢	٣	٤	٥	٦			
١	تدنى سعر البضاعة	٤٤	١٦	١٣	٥	—	—	٧٨	١٧	٩٥
٢	جودة البضاعة	٤٠	٢٥	٨	٠	١	٦	٨٠	١٥	٩٥
٣	سرعة توريد البضاعة	٢٣	٢٩	٢٥	٤	—	—	٨١	١٤	٩٥
٤	تنوع الإنتاج	٧	٥	١٧	٨	٣	٥	٤٥	٥٠	٩٥
٥	كفاية الطاقة الإنتاجية للمصنع	٨	٦	٩	٧	٦	١٢	٤٨	٤٧	٩٥
٦	كفاية المعلومات	٨	١١	٧	٧	٩	٦	٤٨	٤٧	٩٥
٧ **	عوامل أخرى	١٠	٣	—	٣	—	—	١٦	٧٩	٩٥

* يقصد بالتكرار هنا عدد الأفراد الذين أجابوا على هذا العنصر طبقاً للأولويات المطلوبة من عينة الدراسة.

** ذكرت عينة الدراسة أن العوامل فى هذا البند هى: الخبرة التقنية للمصنع، ومطابقة البضاعة للمواصفات المطلوبة، وتوفر الأصناف المطلوبة، فضلاً عن عوامل شخصية، وسهولة الإجراءات، والعلاقة بالمورد، وشروط الدفع.

من تحليل الجدول السابق نلاحظ أن عينة المصانع الوطنية تعطى أولوية لسعر البضاعة ثم جودتها وسرعة التوريد، ثم تأتى بقية المعايير فى درجات متفاوتة بعد ذلك.

- ومن العرض السابق لما جاء بجدول رقم (٣/ ٦)، وجدول (٤/٦) نستخلص أن :

السعر، والجودة، وسرعة التوريد، وكفاية المعلومات، وكفاية الطاقة الإنتاجية، تأتى فى مقدمة المعايير التى على أساسها يقوم المسئولون فى الأجهزة الحكومية باعتمادها فى شراء الاحتياجات.

- تأتى المعايير الأخرى، ومنها : تنوع الإنتاج، والخبرة التقنية للمصنع، وسهولة الإجراءات، وشروط الدفع، وعلاقة الجهة بالمورد فى المراتب الثانية، وما بعدها من حيث الأهمية، ولذا فإن المعايير الأولى هى التى يجب التركيز عليها عند تحليل عوامل الشراء من الصناعات الوطنية.

رابعاً - تحليل عامل السعر للمصنوعات الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية* :

عند استطلاع رأى كل من عينة الأجهزة الحكومية وعينة المصانع الوطنية فى تقييم أسعار المنتجات الوطنية، مقارنةً بأسعار مثيلاتها الأجنبية لمختلف الصناعات محل الدراسة، تبين اختلاف وجهات النظر فى أهمية عامل السعر فى رأى كل من عينة الأجهزة الحكومية وعينة المصانع الوطنية، وذلك على النحو التالى :

٤/ ١ الأثاث والتجهيزات المكتبية :

يختلف أهمية عامل السعر فى صناعة الأثاث والتجهيزات المكتبية مقارنة بأسعار السلع المثيلة من الصناعات الأجنبية، من وجهة نظر كل من العاملين فى الأجهزة الحكومية والعاملين فى المصانع الوطنية، وذلك كما هو موضح فى الجدول رقم (٥/٦).

---

* إجابة السؤال رقم ٩ لعينة الأجهزة الحكومية، والسؤال رقم ١٠ لعينة المصانع الوطنية.

جدول رقم (٦/٥)

أهمية السعر بالنسبة لصناعة الأثاث والتجهيزات المكتبية الوطنية فى نظر عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية مقارنةً بأسعار نظيراتها من المصنوعات الأجنبية.*

م	العناصر	التكرار		النسبة **		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أغلى بكثير	٥	—	٧,٩	—	٥	—	٧,٩	—
٢	الوطنى أغلى	٢٤	—	٣٨,١	—	٢٩	—	٤٦	—
٣	الوطنى والأجنبى متساويان	٨	٢	١٢,٧	٤٠	٣٧	٢	٥٨,٧	٤٠
٤	الوطنى أرخص	٢٤	٣	٣٨,١	٦٠	٦١	٥	٩٦,٨	٦٠
٥	الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى بكثير	٢	—	٣,٢	—	٦٣	—	١٠٠,٠	١٠٠
	مجموع الإجابات	٦٣	٥						
	غير مجيبين	١٠	٩٠						
	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

بتحليل الجدول السابق نلاحظ التالى :

- أبدت نسبة ٣٨,١٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن سعر الأثاث والتجهيزات المكتبية الوطنية سعرها أغلى من مثيلاتها الأجنبية، وبنسبة ٧,٩٪ أغلى بكثير، فى حين لم تؤيد ذلك عينة المصانع الوطنية.
- ترى نسبة ٤٠٪ من عينة المصانع الوطنية مقابل ١٧,٢٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن سعر الوطنى والأجنبى متساويان فى هذه الصناعة.

* إجابة السؤال رقم ٩ لعينة الأجهزة الحكومية، والسؤال رقم ١٠ لعينة المصانع الوطنية.

** حسبت هذه النسب لكل عنصر على أساس إجمالى عدد المجيبين لكل عينة.

- ترى نسبة ٦٠٪ من عينة المصانع الوطنية مقابل ٣٨,١٪ من الأجهزة الحكومية أن سعر المنتج الوطنى أرخص من سعر الأجنبى.

- ترى نسبة ٣,٢٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن سعر المنتج الوطنى أرخص من الأجنبى بكثير.

ومن العرض السابق نستخلص اختلاف وجهات نظر المجيبين من عينة الأجهزة الحكومية عن وجهة نظر عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية حول عناصر السعر الوطنى مقارنة بالأجنبى، وهذا أمر طبيعى بين البائع والمشترى فى عنصر السعر، وأن الاتجاه يميل إلى أن سعر الوطنى أقل من الأجنبى فى هذه الصناعة.

٢/٤ المواد الكيمياوية :

تختلف وجهات نظر كل من عينة الأجهزة وعينة المصانع الوطنية حول أسعار هذه الصناعة مقارنة بأسعار مثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح فى الجدول رقم (٦/٦).

جدول رقم (٦/٦)
أهمية السعر بالنسبة لصناعة المواد الكيمياو ية الوطنية
فى نظر عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية،
مقارنةً بأسعار نظيراتها من المصنوعات الأجنبية.

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أغلى بكثير	٤	—	١٠,٥	—	٤	—	١٠,٥	—
٢	الوطنى أغلى	١٠	—	٢٦,٣	—	١٤	—	٣٦,٨	—
٣	الوطنى والأجنبى متساو يان	٩	١	٢٣,٧	—	٢٣	١	٦٠,٥	٥٠
٤	الوطنى أرخص	١٣	١	٣٤,٢	—	٣٦	٢	٩٤,٧	١٠٠
٥	الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى بكثير	٢	—	٣٨,٠	—	٣٨	—	١٠٠,٠	—
	مجموع الإجابات	٣٨	٢						
	غير مجيبين	٣٥	٩٣						
	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من تحليل الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٢٦,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أغلى سعراً من الأجنبى بالنسبة للمواد الكيمياو ية و بنسبة ١٠,٥٪ أغلى بكثير، ولم تؤيد نسبة عدد المجيبين من عينة المصانع ذلك.

— ترى نسبة ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٢٣,٧٪ فى عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى والأجنبى متساو يان فى السعر.

— ترى نسبة ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع مقابل ٣٤,٢٪ من عدد المجيبين

فى عـينة الأجهزة أن الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى، بينما ترى نسبة ٣٨٪ من عينة المصانع الوطنية أن الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى بكثير.

ومن العرض السابق يختلف اتجاه السعر بين عدد المجيبين فى عينة الأجهزة مقابل عدد المجيبين فى عينـة المصانع بين الارتفاع والانخفاض لسعر الوطنى عن الأجنبى. هذا ما يجب التركيز عليه حيث إن نسبة ٧٤,٢٪ من عينة الأجهزة ترى أن سعر الوطنى أرخص من الأجنبى.

٣/٤ المعدات الكهربائية :

تظهر أهمية السعر لهذه الصناعة من وجهة نظر عينة الأجهزة الحكومية وعينة المصانع الوطنية مقارنة بنظيرتها من المنتجات الأجنبية، كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٧).

جدول رقم (٦/٧)

أهمية السعر بالنسبة للمعدات الكهربائية من وجهة نظر المصانع الوطنية والأجهزة الحكومية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أغلى بكثير	٢	—	٣,٨	—	٢	—	٣,٨	—
٢	الوطنى أغلى	١٧	٢	٣٢,١	٥٠	١٩	٢	٢٥,٨	٥٠
٣	الوطنى والأجنبى متساويان	١٣	١	٢٤,٥	٧٥	٣٢	٣	٦٠,٤	٧٥
٤	الوطنى أرخص	٢٠	١	٣٧,٦	٢٥	٥٢	٤	٩٨,١	١٠٠
٥	الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى بكثير	١	—	١,٩	—	٥٣	—	١٠٠,٠	—
	مجموع الإجابات	٥٣	٤						
	غير مجيبين	٢٠	٩١						
	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من تحليل الجدول السابق نلاحظ التالى :

— تؤيد نسبة ٣٢,١٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة مقابل ٥٠٪ فى عينة المصانع الوطنية أن سعر المعدات الكهربائية أغلى من الأجنبى، ونسبة ٢٤,٥٪ من عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٧٥٪ من عينة المصانع ترى أن سعر الأجنبى والوطنى متساويان فى هذه الصناعة.

— تؤيد نسبة ٣٧,٦٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٢٥٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن سعر الوطنى أرخص من الأجنبى، ونسبة ١,٩٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية ترى أن سعر الوطنى أرخص بكثير من الأجنبى.

— من العرض السابق نلاحظ أن هناك اختلافاً بين الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية حول سعر الوطنى مقارناً بمثيله الأجنبى.

٤/٤ المعدات الهندسية :

تظهر أهمية المعدات الهندسية فى بناء التجهيزات الأساسية، ولعامل السعر أثر فى المفاضلة بين الصناعات الوطنية فيها و بين الصناعات الأجنبية المثيلة لها، و يوضح الجدول التالى رقم (٦/٨) رأى عينتى الدراسة فى ذلك.

جدول رقم (٨/٦)
أهمية السعر بالنسبة للمعدات الهندسية من وجهة نظر عينتى
الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أغلى بكثير	٥	—	١٦,٧	—	٥	—	١٦,٧	—
٢	الوطنى أغلى	٩	—	٣٠,٠	—	١٤	—	٤٦,٧	—
٣	الوطنى والأجنبى متساو يان	٧	—	٢٣,٣	—	١١	—	٧٠,٠	—
٤	الوطنى أرخص سعراً	٨	—	٢٦,٧	—	٢٩	—	٩٦,٧	—
٥	الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى بكثير	١	—	٣,٣	—	٣٠	—	١٠٠,٠	—
	مجموع الإجابات	٣٠	—						
	غير مجيبين	٤٣	٩٥						
	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من تحليل الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٣٠٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن سعر الوطنى أغلى من سعر الأجنبى ونسبة ١٦,٧٪ أنه أغلى بكثير من الأجنبى.
- تؤيد نسبة ٢٣,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن سعرى الوطنى والأجنبى للمعدات الهندسية متساو يان، كما ترى نسبة ٢٦,٧٪ أن سعر الوطنى أرخص من الأجنبى.
- لم تجب أى مفردة من عينة المصانع الوطنية عن عناصر الأسعار لهذه الصناعة، وقد يرجع ذلك إلى عدم قدرة بعضها على تحديد عناصر السعر مقارنة بأسعار الأجنبى فى هذه الصناعة.

٥/٤ الورق ولوازم الطباعة :

الورق من الأصناف الشائعة الاستخدام فى الأجهزة الحكومية وكذلك لوازم الطباعة، و بأخذ رأى عينتى الدراسة فى أهمية السعر يتضح التالى :

جدول رقم (٦/٩)

أهمية السعر بالنسبة للورق ولوازم الطباعة الوطنية فى نظر
عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أغلى بكثير	—	—	—	—	—	—	—	—
٢	الوطنى أغلى	١٢	٤	٢٣,١	٦٦,٧	١٢	٤	٢٣,١	٦٦,٧
٣	الوطنى والأجنبى متساويان	١٤	٢	٢٦,٩	٣٣,٣	٢٦	٦	٥٠,٠	١٠٠,٠
٤	الوطنى أرخص سعراً	٢٤	—	٤٦,٢	—	٥٠	—	٩٦,٢	—
٥	الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى بكثير	٢	—	٣,٨	—	٥٢	—	١٠٠,٠	—
	مجموع الإجابات	٥٢	٦						
	غير مجيبين	٢١	٨٩						
	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من تحليل الجدول السابق نلاحظ التالى :

- تؤيد نسبة ٢٣,١٪ فى عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٦٦,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن سعر الورق ولوازم الطباعة الوطنى أغلى من مثيله الأجنبى.

- ترى نسبة ٢٦,٩٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٣٣,٣٪ من

عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن سعرى الأجنبى والوطنى متساو يان فيما يتعلق بهذه السلعة.

- ترى نسبة ٤٦,٢٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أرخص من الأجنبى، ونسبة ٣,٨٪ من هذه الفئة تؤيد أن الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى بكثير.

- بالنظر إلى عدد تكرارات عدد المجيبين فى الأجهزة الحكومية لفئات السعر أرخص مقارنة بعدد التكرارات لفئات السعر أغلى، نستخلص أن الاتجاه إلى أن سعر الوطنى أرخص فى هذه الصناعة من الأجنبى هو الاتجاه الغالب.

٦/٤ المنتجات الغذائية :

تعتبر المنتجات الغذائية من الصناعات الشائعة فى المملكة من السلع الاستهلاكية، وتظهر أهمية السعر فى المقارنة بين المنتج الوطنى والأجنبى حسب رأى عينتى الدراسة على النحو التالى :

جدول رقم (٦/١٠)

أهمية السعر بالنسبة للمنتجات الغذائية الوطنية من وجهة نظر عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أغلى بكثير	٢	١	٥,٨	٧,٧	٢	١	٥,١	٧,٧
٢	الوطنى أغلى	٥	٦	١٢,٨	٤٦,٢	٧	٧	١٧,٩	٥٣,٧
٣	الوطنى والأجنبى متساويان	٦	٣	١٥,٤	٢٣,١	١٣	١٠	١٣,٣	٦٤,٩
٤	الوطنى أرخص سعراً	٢٢	٢	٥٦,٤	١٥,٤	٣٥	١٢	٨٩,٧	٩٢,٣
٥	الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى بكثير	٤	١	١٠,٣	٧,٧	٣٩	١٣	١٠٠	١٠٠
	مجموع الإجابات	٣٩	١٣						
	غير مجيبين	٣٤	٨٢						
	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من تحليل الجدول السابق نلاحظ التالى :

— تؤيد نسبة ١٢,٨٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٤٦,٢٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية، أن الوطنى أغلى فى المنتجات الغذائية من سعر الأجنبى.

- تختلف نسبة المؤيدين أن الوطنى والأجنبى متساو يان سعراً ، بين المجيبين من مفردات العينتين .

- تؤيد نسبة ٥٦,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ١٥,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية ، أن سعر الوطنى أرخص من الأجنبى .

- وبجمع نسب فئات الأرخص (٦٦,٧٪ ، ٢٣,١٪) نراها تفوق نسب الأغلى (١٨,٦٪ ، ٥٣,٩٪) مما يشير إلى أن اتجاه السعر الأرخص للمنتجات الغذائية الوطنية عن مثيلاتها الأجنبية هو السائد .

٧/٤ مواد البناء :

مواد البناء من الصناعات الهامة التى ساعدت فى تأسيس البنية الأساسية للمشروعات الحكومية ، وتظهر أهمية السعر فى المقارنة بين المنتجات الوطنية والسلع الأجنبية المثيلة لها من هذه الصناعة ، وذلك كما هو موضح فى الجدول التالى :

جدول رقم (٦/١١)

أهمية السعر بالنسبة لمواد البناء الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية من وجهة نظر عينتى المصانع الوطنية والأجهزة الحكومية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أغلى بكثير	١	—	٢,٤	—	١	—	٢,٤	—
٢	الوطنى أغلى	٨	٢	١٩	١١,٨	٩	٢	٢١,٤	١١,٨
٣	الوطنى والأجنبى متساويان	٦	١٥	١٤,٣	٨٨,٢	١٥	١٧	٣٥,٧	١٠٠
٤	الوطنى أرخص سعراً	٢٢	—	٥٢,٤	—	٣٧	—	٨٨,١	—
٥	الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى بكثير	٥	—	١١,٩	—	٤٢	—	١٠٠	—
	مجموع الإجابات	٤٢	١٧						
	غير مجيبين	٣١	٧٨						
	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من تحليل الجدول السابق نلاحظ التالى :

- تؤيد نسبة ١٩٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ١١,٨٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية ، أن سعر المنتج الوطنى من مواد البناء أغلى من الأجنبى .

- ترى نسبة ٨٨,٢٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ١٤,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، أن سعرى الأجنبى والوطنى متساو يان.

- ترى نسبة ٥٢,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، أن سعر الوطنى أرخص من الأجنبى.

- بجمع نسبتى عينة المجيبين فى الأجهزة الحكومية للسعر الأغلى ٢١,٤٪ ونسبتى السعر الأرخص ٦٤,٣٪ نلاحظ أن الاتجاه إلى السعر الأرخص هو الغالب لدى الأجهزة الحكومية.

٨/٤ المنسوجات بأنواعها :

المنسوجات من الصناعات الاستهلاكية والهامة، وللسعر أهمية فى المقارنة بين المنتج الوطنى ومثيله الأجنبى، كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦/١٢).

جدول رقم (٦/١٢)
أهمية السعر بالنسبة للمنسوجات الوطنية بأنواعها
مقارنة بأسعار مثيلاتها الأجنبية من وجهة
نظر عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أغلى بكثير	٣	٢	٩,٤	٦٦,٧	٣	٢	٩,٤	٦٦,٧
٢	الوطنى أغلى	٩	١	٢٨,١	٣٣,٣	١٢	٣	٣٧,٥	١٠٠,٠
٣	الوطنى والأجنبى متساويان	٢	—	٦,٣	—	١٤	—	٣٥,٨	—
٤	الوطنى أرخص سعراً	١٧	—	٥٣,١	—	٣١	—	٩٦,٩	—
٥	الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى بكثير	١	—	٣,١	—	٣٢	—	١٠٠	—
	مجموع الإجابات	٣٢	٣						
	غير مجيبين	٤١	٩٢						
	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من تحليل الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٢٨,١٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٣٣,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية، أن سعر الوطنى أغلى من الأجنبى للمنسوجات بأنواعها، كما تؤيد نسبة ٦٦,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع أن سعر الوطنى أغلى من الأجنبى بكثير.

- ترى نسبة ٥٣,١٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى.

- بجمع نسبة الذين يرون أن السعر أرخص من عدد المجيبين فى الأجهزة الحكومية نجد أنها ٥٦,٢٪ وهى تفوق نسبة الذين أجابوا بأنها أغلى ٣٧,٥٪، مما يشير إلى أن الاتجاه إلى أن الوطنى أرخص من وجهة نظر المشترين هو الاتجاه السائد.

٩/٤ المنتجات الجلدية :

تعتبر المنتجات الجلدية من المنتجات الحديثة ، وتتضح أهمية السعر عند مقارنة السلع الوطنية بالسلع الأجنبية فى رأى عينتى الدراسة من الجدول التالى رقم (٦/١٣) .

جدول رقم (٦/١٣)
أهمية السعر بالنسبة للمنتجات الجلدية الوطنية
مقارنة بأسعار مثيلاتها الأجنبية من وجهة
نظر عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أغلى بكثير	٣	—	١٠	—	٣	—	١٠	—
٢	الوطنى أغلى	٩	١	٣٠	٥٠	١٢	١	٤٠	٥٠
٣	الوطنى والأجنبى متساو يان	٢	١	٦,٧	٥٠	١٤	٢	٤٦,٧	١٠٠
٤	الوطنى أرخص سعراً	١٥	—	٥٠	—	٢٩	—	٩٦,٧	—
٥	الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى بكثير	١	—	٣,٣	—	٣٠	—	١٠٠	—
	مجموع الإجابات	٣٠	٢						
	غير مجيبين	٤٣	٩٣						
	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من تحليل الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٣٠٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية ، أن سعر الوطنى أغلى من الأجنبى للمنتجات الجلدية .

- تؤيد نسبة ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٦,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة، أن سعرى الأجنبى والوطنى متساو يان.

- ترى نسبة ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، أن سعر الوطنى أرخص من سعر الأجنبى.

- بجمع نسبتى عينة الأجهزة الحكومية ٥٣,٣٪ الذين أبدوا أن السعر الوطنى أرخص مقابل ٤٠٪ للذين أيدوا أن السعر الوطنى أغلى من الأجنبى، نجد أن الاتجاه إلى الأ رخص هو الاتجاه السائد بين عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية.

١٠/٤ المنتجات البلاستيكية :

صناعة البلاستيك من الصناعات المنتشرة فى المملكة والتى تقوم على مشتقات البترول، و يعتبر السعر من العوامل التى يقارن بها المستهلك بين المنتج الوطنى والأجنبى، والجدول التالى يوضح رأى عينتى الدراسة بالنسبة لهذا العامل.

جدول رقم (٦/١٤)

رأى عينتى الدراسة فى سعر المنتجات البلاستيكية الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أغلى بكثير	—	٢	—	١١,٨	—	٢	—	١١,٨
٢	الوطنى أغلى	٤	—	١٠	—	٤	—	١٠	—
٣	الوطنى والأجنبى متساويان	١١	٤	٢٧,٥	٢٣,٥	١٥	٦	٣٧,٥	٣٥,٣
٤	الوطنى أرخص سعراً	١٨	١١	٤٥	٦٤,٧	٣٣	١٧	٨٢,٥	١٠٠,٠
٥	الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى بكثير	٧	—	١٧,٥	—	٤٠	—	١٠٠	—
	مجموع الإجابات	٤٠	١٧						
	غير مجيبين	٣٣	٧٨						
	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من تحليل الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٤٥٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزةالحكومية مقابل ٦٤,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن سعر المنتجات البلاستيكية الوطنية أرخص من الأجنبى.

- تؤيد نسبة ٢٧,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٢٣,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية، أن سعرى الأجنبى والوطنى متساو يان.

- ترى نسبة ١١,٨٪ من عدد المجيبين فى عينةالمصانع الوطنية أن الوطنى أغلى من الأجنبى بكثير، بينما ترى نسبة ١٠٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة أن سعر الوطنى أغلى من الأجنبى.

- يسود الاتجاه بين كل من عينة الأجهزة الحكومية بنسبة ٦٢,٥٪ وعينة المصانع الوطنية بنسبة ٦٤,٧٪، أن سعر الوطنى أرخص من الأجنبى فى هذه الصناعة.

١١/٤ المنتجات المعدنية :

تظهر أهمية السعر فى مقارنة أسعار المنتجات المعدنية الوطنية بمثيلاتها الأجنبية من وجهة نظر عينتى الدراسة على النحو التالى :

جدول رقم (٦/١٥)
أهمية السعر بالنسبة للمنتجات المعدنية الوطنية
مقارنة بأسعار مثيلاتها الأجنبية
من وجهة نظر عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أغلى بكثير	٢	—	٦,١	—	٢	—	٦,١	—
٢	الوطنى أغلى	٥	٤	١٥,٢	٢٦,٧	٧	٤	٢١,٢	٢٦,٧
٣	الوطنى والأجنبى متساويان	٩	٣	٢٧,٣	٢٠	١٦	٧	٤٨,٥	٤٦,٧
٤	الوطنى أرخص سعراً	١٤	٧	٤٢,٤	٤٦,٧	٣٠	١٤	٩٠,٩	٩٣,٣
٥	الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى بكثير	٣	١	٩,١	٦,٧	٣٣	١٥	١٠٠	١٠٠,٠
	مجموع الإجابات	٣٣	١٥						
	غير مجيبين	٤٠	٨٠						
	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من تحليل الجدول السابق نلاحظ التالى :

— تؤيد نسبة ٤٢,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٤٦,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية، أن الوطنى أرخص من الأجنبى فى المنتجات المعدنية. ونسبة ٩,١٪ من الأجهزة الحكومية مقابل ٦,٧٪ من المصانع الوطنية تؤيد أن الوطنى أرخص سعراً بكثير من الأجنبى.

- تؤيد نسبة ٢٧,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٢٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية، أن سعرى الوطنى والأجنبى متساو يان.

- ترى نسبة ١٥,٢٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية فى مقابل ٢٦,٧٪ من عدد المجيبين فى المصانع الوطنية، أن الوطنى أغلى من الأجنبى.

- يسود اتجاه بين كل من عدد المجيبين فى الأجهزة الحكومية بنسبة ٥١,٥٪، ومن عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية بنسبة ٥٣,٤٪، أن سعر المنتجات المعدنية الوطنية أرخص من الأجنبى.

١٢/٤ معدات ولوازم النقل :

عنـد مقارنة أهمية عامل السعر فى المنتجات الخاصة بمعدات النقل الوطنية بمثيلا تها الأجنبية اتضح التالى :

جدول رقم (٦/١٦)

أهمية السعر بالنسبة للمنتجات الوطنية الخاصة بمعدات
ولوازم النقل مقارنة بأسعار مثيلا تها
الأجنبية حسب رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أغلى بكثير	٢	—	٥,٩	—	٢	—	٥,٩	—
٢	الوطنى أغلى	٨	٢	٢٣,٥	٣٣,٣	١٠	٢	٢٩,٤	٣٣,٣
٣	الوطنى والأجنبى متساو يان	١١	١	٣٢,٤	١٦,٧	٢١	٣	٦٦,٨	٥٠,٠
٤	الوطنى أرخص سعراً	١١	٣	٣٢,٤	٥٠	٣٢	٦	٩٤,٠	١٠٠,
٥	الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى بكثير	٢	—	٥,٩	—	٣٤	—	١٠٠	—
	مجموع الإجابات	٣٤	٦						
	غير مجيبين	٣٩	٨٩						
	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من تحليل الجدول السابق نلاحظ التالى :

— تـرى نـسـبـة ٣٢,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن سعر الوطنى أرخص من الأجنبى.

- تؤيد نسبة ٣٢,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ١٦,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية ، أن سعرى الأجنبى والوطنى متساو يان .

- ترى نسبة ٢٣,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية فى مقابل ٣٣,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية ، أن سعر الوطنى أغلى من الأجنبى .

- يغلب الاتجاه بين كل من العينتين إلى أن الوطنى أرخص من الأجنبى بنسبة ٣٨,٣٪ للأجهزة و ٥٠٪ للمصانع .

١٣/٤ الأسمدة المركبة والزيوت وما يماثلها *:

تظهر أهمية السعر كعامل لمقارنة أسعار منتجات المصانع الوطنية من الأسمدة والزيوت وما يماثلها بأسعار مثيلاتها الأجنبية من وجهة نظر عينتى الدراسة. وذلك كما هو موضح فى الجدول التالى رقم (٦/١٧).

جدول رقم (٦/١٧)

أهمية السعر بالنسبة للأسمدة والزيوت وما يماثلها من وجهة نظر عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أغلى بكثير	١	—	١٦,٧	—	١	—	١٦,٧	—
٢	الوطنى أغلى	١	١	١٦,٧	٩,١	٢	١	٣٣,٣	٩,١
٣	الوطنى والأجنبى متساو يان	١	١	١٦,٧	٩,١	٣	٢	٥٠	١٨,٢
٤	الوطنى أرخص سعراً	٣	٩	٥٠	٨١,٨	٦	١١	١٠٠	١٠٠,
٥	الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى بكثير	—	—	—	—	—	—	—	—
	مجموع الإجابات	٦	١١						
	غير مجيبين	٦٧	٨٤						
	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من تحليل الجدول السابق نلاحظ التالى:

— ترى نسبة ٨١,٨٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٥٠٪ من عدد

* يقصد بها الصناعات التى وردت فى البند رقم (١٣) تحت «صناعات أخرى» فى إجابة السؤال رقم (٨،٧) من استبانة الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية.

المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، أن سعر الأسمدة والزيوت الوطنية وما يماثلها أرخص من مثيلاتها الأجنبية.

- تؤيد نسبة ١٦,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة ونسبة ٩,١٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية، أن سعرى الأجنبى والوطنى متساويان.

- ترى نسبة ١٦,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٩,١٪ من عينة المصانع الوطنية، أن سعر الوطنى أغلى من الأجنبى.

- يسود الاتجاه إلى أن الوطنى أرخص فى كل من عينة الأجهزة والمصانع الوطنية.

١٤/٤ معدات السباكة وقطع الغيار *:

باستطلاع رأى عينتى الدراسة فى عامل السعر لهذه المجموعة من الصناعات لمنتجاتها الوطنية مقارنة بأسعار مثيلاتها الأجنبية، اتضح التالى :

جدول رقم (٦/١٨)
أهمية عامل السعر لمجموعة صناعة قطع الغيار
فى رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أغلى بكثير	١	—	٢٠	—	١	—	٢٠	—
٢	الوطنى أغلى	١	٣	٢٠	٢٠	٢	٣	٤٠	٢٠
٣	الوطنى والأجنبى متساويان	١	—	٢٠	—	٣	—	٦٠	—
٤	الوطنى أرخص سعراً	٢	١٢	٤٠	٨٠	٥	١٥	١٠٠	١٠٠
٥	الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى بكثير	—	—	—	—	—	—	—	—
	مجموع الإجابات	٥	١٥						
	غير مجيبين	٦٨	٨٠						
	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من تحليل الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٨٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٤٠٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، أن سعر المعدات الخاصة بالسباكة وقطع الغيار الوطنية أرخص من سعر مثيلاتها الأجنبية.

---

* يقصد بها الصناعات التى وردت فى إجابات السؤال رقم (٧، ٨) فى استبانات الدراسة وصنفت تحت رقم (١٤) صناعات أخرى.

- تؤيد نسبة ٢٠٪ من عدد المجيبين فى كل من العينتين أن سعر الوطنى أغلى .

- يوجد اختلاف فى الرأى بين كل من عينة المصانع وعينة الأجهزة حول ارتفاع وانخفاض سعر الوطنى عن الأجنبى .

ومن العرض السابق لتحليل عامل السعر للمصنوعات الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية ، **نستخلص التالى :**

ترى عينتا الدراسة أن هناك صناعات أسعارها مرتفعة وأخرى أقل أو مساوية ، وهى :

أ ــ بعض الصناعات التى يغلب اتجاه عينتى الدراسة إلى أنها أرخص من الأجنبى ، وهى :

- الأثاث والتجهيزات المكتبية .
- المواد الكيمياوية .
- الورق ولوازم الطباعة .
- المنتجات الغذائية .
- مواد البناء .
- المنتجات البلاستيكية .
- المنتجات المعدنية .
- معدات ولوازم النقل .
- الأسمدة المركبة والزيوت .

ب ـ بعض الصناعات التى يوجد اختلاف بين كل من عينتى الدراسة حول أسعارها مقارنة بأسعار مثيلا تها الأجنبية :

ـ المعدات الهندسية .

ـ المنسوجات بأنواعها .

ـ المنتجات الجلدية .

ـ معدات السباكة وقطع الغيار.

• إجابة السؤال رقم (١٠) لعينة الأجهزة الحكومية والسؤال رقم (١١) لعينة المصانع الوطنية .

خامساً ـ تحليل عامل الجودة للمصنوعات الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية *:

عند استطلاع رأى كل من عينة الأجهزة الحكومية وعينة المصانع الوطنية فى تقييم مستوى جودة المنتجات الوطنية مقارنة بجودة مثيلاتها الأجنبية لمختلف الصناعات محل الدراسة، تبين اختلاف وجهات النظر فى أهمية عامل الجودة بين العينتين، وذلك على النحو التالى :

١/٥ الأثاث والتجهيزات المكتبية :

تختلف أهمية عامل الجودة فى صناعة الأثاث والتجهيزات المكتبية الوطنية مقارنة بمستوى جودة المنتجات الأجنبية المماثلة لها من وجهة نظر كل من العاملين فى الأجهزة الحكومية والعاملين فى المصانع الوطنية، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦/١٩).

جدول رقم (٦/١٩)

أهمية الجودة بالنسبة لصناعة الأثاث والتجهيزات المكتبية الوطنية فى نظر عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية مقارنة بمستوى جودة مثيلاتها من الصناعات الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أجود بكثير	٥	—	٨,٢	—	٥	—	٨,٢	—
٢	الوطنى أجود	٢٥	—	٤١,٠	—	٣٠	—	٦٩,٢	—
٣	الجودة متساوية	١٠	٦	١٦,٤	١٠٠	٤٠	٦	٦٥,٦	١٠٠
٤	الوطنى أقل جودة	١٩	—	٣١,١	—	٥٩	—	٩٦,٧	—
٥	الوطنى أقل جودة من الأجنبى بكثير	٢	—	٣,٣	—	٦١	—	١٠٠,	—
—	مجموع الإجابات	٦١	٦						
—	غير مجيبين	١٢	٨٩						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ١٠٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ١٦,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة أن جودتى الوطنى والأجنبى متساو يتان.

- ترى نسبة ٤١٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أجود من الأجنبى، ونسبة ٨,٢٪ أن الوطنى من هذه الصناعة أجود من الأجنبى بكثير.

- ترى نسبة ٣١,١٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل جودة من الأجنبى، ونسبة ٣,٣٪ من هذه العينة ترى أن الوطنى أقل جودة من الأجنبى بكثير.

- ومن العرض السابق نلاحظ أن هناك اختلافاً بين كل من العينتين حول مستوى الجودة لكل من المنتج الوطنى والأجنبى.

٢/٥ المواد الكيماوية :

تختلف جودة المواد الكيمياوية للمنتجات الوطنية عن جودة منتجات الصناعات الأجنبية ، وهذا الاختلاف يؤثر على قرار المشترى من الأجهزة الحكومية فى تأمين احتياجاتها من تلك الصناعة . والجدول التالى رقم (٦/٢٠) يوضح وجهات النظر لكل من عينتى الدراسة .

جدول رقم (٦/٢٠)
رأى عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية فى
مستوى جودة المصنوعات الوطنية من المواد
الكيماوية مقارناً بمستوى جودة مثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أجود بكثير	٤	١	٩,٨	٣٣,٣	٤	١	٩,٨	٣٣,٣
٢	الوطنى أجود	٨	٢	١٩,٥	٦٦,٧	١٢	٣	٢٩,٣	١٠٠,
٣	الجودة متساوية	١٦	—	٣٩	—	٢٨	—	٦٨,٣	—
٤	الوطنى أقل جودة	١١	—	٢٦,٨	—	٣٩	—	٩٥,١	—
٥	الوطنى أقل جودة من الأجنبى بكثير	٢	—	٤,٩	—	٤١	—	١٠٠,	—
—	مجموع الإجابات	٤١	٣						
—	غير مجيبين	٣٢	٩٢						
—	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٦٦,٧٪ من عينة المصانع الوطنية مقابل ١٩,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية ، أن الوطنى أجود من الأجنبى فى المواد الكيمياوية .

- تؤيد نسبة ٢٦,٨٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل جودة من الأجنبى، ونسبة ٤,٩٪ تؤيد أن الوطنى أقل جودة من الأجنبى بكثير، ونسبة ٣٩٪ من عدد المجيبين فى هذه العينة ترى أن الجودة متساوية.

- هناك اختلاف واضح فى مستوى جودة الوطنى مقارنة بمثيله الأجنبى فى صناعة المواد الكيمياوية، فى رأى كل من العينتين.

٣/٥ المعدات الكهربائية :

تختلف وجهات نظر عينتى الدراسة حول مستوى جودة المنتجات الكهربائية للمنتجات الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦/٢١).

جدول رقم (٦/٢١)
رأى عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية
فى مستوى جودة المصنوعات الوطنية من المعدات
الكهربائية مقارناً بمستوى جودة مثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أجود بكثير	٢	—	٤,١	—	٢	—	٤,١	—
٢	الوطنى أجود	١٢	—	٢٤,٥	—	١٤	—	٢٨,٦	—
٣	الجودة متساوية	١٥	٣	٣٠,٦	١٠٠	٢٩	١٠٠	٥٩,٩	١٠٠
٤	الوطنى أقل جودة	١٧	—	٣٤,٧	—	٤٦	—	٩٣,٩	—
٥	الوطنى أقل جودة من الأجنبى بكثير	٣	—	٦,١	—	٤٩	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٤٩	٣						
—	غير مجيبين	٢٤	٩٢						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

- من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :
- ترى نسبة ١٠٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن الجودة متساوية بين الوطنى والأجنبى مقابل ٣٠,٦٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية .

- يغلب الاتجاه فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل جودة بكثير بنسبة ٤٠,٨٪.

- يوجد اختلاف فى مستويات جودة المعدات الكهربائية فى عينة المصانع الوطنية وعينة الأجهزة الحكومية، وإن كانت تميل الأجهزة الحكومية إلى أن الوطنى أقل جودة من الأجنبى فى هذه الصناعة.

٤/٥ المعدات الهندسية :

ترى عينة الأجهزة الحكومية أن هناك اختلافاً فى مستويات جودة المعدات الهندسية، فى حين لم تجب عينة المصانع الوطنية عن هذا العنصر، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٢٢).

جدول رقم (٦/٢٢)
رأى عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية فى
مستوى جودة المنتجات الوطنية للمعدات
الهندسية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية.

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أجود بكثير	—	—	—	—	—	—	—	—
٢	الوطنى أجود	٤	—	٧,٤	—	٤	—	٧,٤	—
٣	الجودة متساوية	١١	—	١٠,٤	—	١٥	—	٢٨,٨	—
٤	الوطنى أقل جودة	٢٧	—	٥٠,٠	—	٤٢	—	٧٧,٨	—
٥	الوطنى أقل جودة من الأجنبى بكثير	١٢	—	٢٢,٢	—	٥٤	—	١٠٠,	—
—	مجموع الإجابات	٣٣	—						
—	غير مجيبين	٤٠	٩٥						
—	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- لم تجب أى مفردة من مفردات عينة المصانع الوطنية عن هذا العنصر، مما لانستطيع معه المقارنة بين رأيها ورأى عينة الأجهزة الحكومية فى هذا الشأن.

- ترى نسبة ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل جودة من الأجنبى، وترى نسبة ٢٢,٢٪ منها أن الوطنى أقل جودة بكثير من الأجنبى، وتفوق نسبة الأقل جودة فى رأى هذه العينة نسبة الأكثر جودة، مما يشير إلى أن المعدات الهندسية الوطنية أقل جودة من مثيلاتها الأجنبية فى رأى الأجهزة الحكومية.

٥/٥ الورق ولوازم الطباعة :

تختلف وجهات نظر عينتى الدراسة حول مستوى جودة الورق للمصنوعات الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦/٢٣).

جدول رقم (٦/٢٣)
رأى عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية فى
مستوى جودة المصنوعات الوطنية من الورق
ولوازم الطباعة مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أجود بكثير	٤	١	٧,٤	١٦,٧	٤	١	٣,٤	١٦,٧
٢	الوطنى أجود	١١	٣	٢٠,٤	٥٠,٠	١٥	٤	٢٧,٨	٦٦,٧
٣	الجودة متساوية	٢٧	٢	٥٠,٠	٣٣,٣	٤٢	٦	٧٧,٨	١٠٠,
٤	الوطنى أقل جودة	١٢	—	٢٢,٠	—	٢٤	—	١٠٠,	—
٥	الوطنى أقل جودة من الأجنبى بكثير	—	—	—	—	—	—	—	—
—	مجموع الإجابات	٥٤	٦						
—	غير مجيبين	١٩	٨٩						
—	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- تؤيد نسبة ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن الورق ولوازم الطباعة أجود من مثيلاتها الأجنبية، مقابل ٢٠,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، بينما نسبة ١٦,٧٪ من عينة المصانع مقابل ٧,٤٪ من عينة الأجهزة ترى أنها أجود بكثير.

- تؤيد نسبة ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٣٣,٣٪ من عينة المصانع الوطنية أن الجودة متساوية فى الوطنى والأجنبى.

- تؤيد نسبة ٢٢٪ فقط من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن جودة الوطنى أقل من الأجنبى.

- يسود اعتقاد بين كل من عينة الأجهزة الحكومية وعينة المصانع الوطنية بأن الورق ولوازم الطباعة الوطنية أجود من مثيلاتها الأجنبية.

٦/٥ المنتجات الغذائية :

باستطلاع رأى عينتى الدراسة حول مستوى جودة المنتجات الغذائية التى قامت بإنتاجها المصانع الوطنية، مقارنة بمثيلاتها من المنتجات الأجنبية، يتضح أن هناك اختلافاً بين رأى كل عينة، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٢٤).

جدول رقم (٦/٢٤)
رأى عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية فى
مستوى جودة المنتجات الغذائية الوطنية مقارنة
بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أجود بكثير	١٠	٢	٢٥,٦	١٦,٧	١٠	٢	٢٥,٦	١٦,٧
٢	الوطنى أجود	٢٢	٧	٥٦,٤	٥٨,٣	٣٢	٩	٨٢	٧٥,٠
٣	الجودة متساوية	٦	٣	١٥,٤	٢٥,٠	٣٨	١٢	٩٧,٤	١٠٠,
٤	الوطنى أقل جودة	١	—	٢,٦	—	٣٩	—	١٠٠	—
٥	الوطنى أقل جودة من الأجنبى بكثير	—	—	—	—	—	—	—	—
—	مجموع الإجابات	٣٩	١٢						
—	غير مجيبين	٣٤	٨٣						
—	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— تؤيد نسبة ٥٦,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٥٨,٣٪ من عدد المجيبين فى المصانع الوطنية، أن الوطنى أجود من الأجنبى فى الصناعات

الغذائية. كما ترى نسبة ٢٥,٦٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ١٦,٧٪ من عينة المصانع الوطنية، أن الوطنى أجود بكثير من الأجنبى.

— ترى نسبة بسيطة ٢,٦٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل جودة من الأجنبى.

— تؤيد نسبة ١٥,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٢٥٪ من عينة المصانع، أن جودتى الوطنى والأجنبى متساويتان.

— بمقارنة نسبة الأجود بنسبة الأقل جودة نلاحظ أنه يغلب الاتجاه بين كل من العينتين إلى أن الوطنى أجود من الأجنبى فى المنتجات الغذائية.

٧/٥ مواد البناء :

اختلفت وجهات نظر عينتى الدراسة حول مستوى جودة المنتجات الوطنية من مواد البناء مقارنة بمثيلا تها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦/٢٥) .

جدول رقم (٦/٢٥)
رأى عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية فى
مستوى جودة مواد البناء الوطنية مقارنة
بمثيلا تها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أجود بكثير	٧	٢	١٦,٧	١١,١	٧	٢	١٦,٧	١١,١
٢	الوطنى أجود	٢٣	١٣	٥٤,٨	٧٢,٢	٣٠	١٥	٧١,٥	٨٣,٣
٣	الجودة متساوية	٨	٣	١٩	١٦,٧	٣٨	١٨	٩٠,٥	١٠٠,
٤	الوطنى أقل جودة	٤	—	٩,٥	—	٤٢	—	١٠٠,٠	—
٥	الوطنى أقل جودة من الأجنبى بكثير	—	—	—	—	—	—	—	—
—	مجموع الإجابات	٤٢	١٨						
—	غير مجيبين	٣١	٧٧						
—	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٥٤,٨٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٧٢,٢٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية ، أن مواد البناء الوطنية أجود من مثيلا تها الأجنبية ، بينما ترى نسبة ١٦,٧٪ من الأولى مقابل ١١,١٪ من الثانية أنها أجود بكثير.

- تؤيد نسبة ١٩,٠٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ١٦,٧٪ من عينة المصانع أن الجودة متساو ية .

- ترى نسبة ٩,٥٪ فقط من عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل جودة من الأجنبى فى هذه الصناعة .

- بمقارنة نسبة الأكثر جودة بنسبة الأقل جودة نلاحظ أن الاتجاه يغلب أن الوطنى أكثر جودة من الأجنبى فى رأى عينتى الدراسة .

٨/٥ المنسوجات بأنواعها :

تختلف وجهات نظر عينتى المصانع الوطنية والأجهزة الحكومية حول مستوى جودة المنسوجات بأنواعها للمنتجات الوطنية ، مقارنة بمستوى جودة مثيلاتها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦/٢٦) .

جدول رقم (٦/٢٦)
رأى عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية فى مستوى جودة المصنوعات الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية فيما يتعلق بالمنسوجات بأنواعها المختلفة .

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أجود بكثير	٣	١	٩,٧	٥٠	٣	١	٩,٧	٥٠,
٢	الوطنى أجود	١٠	—	٣٢,٣	—	١٣	—	٤٢	—
٣	الجودة متساو ية	١٣	١	٤٢	٥٠	٢٦	٢	٨٤	١٠٠
٤	الوطنى أقل جودة	٥	—	٦١,١	—	٣١	—	١٠٠	—
٥	الوطنى أقل جودة من الأجنبى بكثير	—	—	—	—	—	—	—	—
—	مجموع الإجابات	٣١	٢						
—	غير مجيبين	٤٢	٩٣						
—	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٤٢٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن جودتى الأجنبى والوطنى متساو يتان فى مجال المنسوجات بأنواعها .

- وترى نسبة ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٩,٧٪ من عينة الأجهزة الحكومية، أن الوطنى أجود بكثير من الأجنبى، فى حين ترى نسبة ٣٢,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أجود من مثيله الأجنبى.

- ترى نسبة ٦١,١٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل جودة من الأجنبى.

- من مقارنة النسب المختلفة نلاحظ أن هناك اختلافاً بين رأى كل من العينتين فى مستو يات جودة المنسوجات بأنواعها.

٩/٥ المنتجات الجلدية :

يختلف رأى الأجهزة الحكومية حول مستوى جودة المنتجات الجلدية للمصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح فى الجدول التالى رقم (٦/٢٧).

جدول رقم (٦/٢٧)
رأى عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية فى مستوى جودة المنتجات الجلدية الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية.

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أجود بكثير	٣	—	١٠,٣	—	٣	—	١٠,٣	—
٢	الوطنى أجود	٨	—	٢٧,٦	—	١١	—	٢٧,٩	—
٣	الجودة متساوية	١٠	—	٣٤,٥	—	٢١	—	٧٢,٤	—
٤	الوطنى أقل جودة	٨	—	٢٧,٦	—	٢٩	—	١٠٠,	—
٥	الوطنى أقل جودة من الأجنبى بكثير	—	—	—	—	—	—	—	—
—	مجموع الإجابات	٢٩	—						
—	غير مجيبين	٤٤	٩٥						
—	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- لم تجب أى مفردة من مفردات المصانع الوطنية عن مستويات جودة المنتجات الجلدية.

- ترى نسبة ٢٧,٦٪ من عدد المجيبين فى الأجهزة الحكومية أن الوطنى أجود، وترى نسبة ١٠,٣٪ أن الوطنى أجود من الأجنبى بكثير.

- ترى نسبة ٣٤,٥٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى والأجنبى متساو يان فى الجودة، ونسبة ٢٧,٦٪ من هذه العينة ترى أن جودة الوطنى تقل عن جودة الأجنبى.

- بمقارنة النسب نلاحظ أن هناك اختلافاً بين مفردات عينة الأجهزة الحكومية فيما يتعلق بمستو يات جودة المنتجات الجلدية.

١٠/٥ المنتجات البلاستيكية :

تختلف وجهات نظر عينتى الدراسة حول مستوى جودة المنتجات البلاستيكية المنتجة من المصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦/٢٨).

جدول رقم (٦/٢٨)
رأى عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية حول
مستوى جودة المنتجات البلاستيكية الوطنية مقارنة
بمثيلاتها الأجنبية.

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أجود بكثير	٨	٧	١٩,٥	٤٣,٨	٨	٧	١٩,٥	٤٣,٨
٢	الوطنى أجود	١٨	٧	٤٣,٩	٤٣,٨	٢٦	١٤	٦٣,٤	٨٧,٦
٣	الجودة متساوية	١١	٢	٢٦,٨	١٢,٤	٣٧	١٦	٩٠,٢	١٠٠,
٤	الوطنى أقل جودة	٤	—	٩,٨	—	٤١	—	١٠٠,	—
٥	الوطنى أقل جودة من الأجنبى بكثير	—	—	—	—	—	—	—	—
—	مجموع الإجابات	٤١	١٦						
—	غير مجيبين	٣٢	٧٩						
—	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٤٣,٩٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية و٤٣,٨٪ من عينة المصانع الوطنية ، أن الوطنى أجود من الأجنبى فى المنتجات البلاستيكية ، بينما

- ترى نسبة ١٩,٥٪ من عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٤٣,٨٪ من عينة المصانع الوطنية أن المنتجات البلاستيكية الوطنية أجود بكثير عن مثيلا تها الأجنبية .

- تؤيد نسبة ٢٦,٨٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ١٢,٤٪ من عينة المصانع الوطنية ، أن جودتى الوطنى والأجنبى متساو يتان .

- ترى نسبة ٩,٨٪ فقط من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل جودة من الأجنبى فى هذه الصناعة .

- تشير نسبة الأكثر جودة إلى أن هناك اتجاهاً بين العينتين إلى أن المنتج الوطنى من مواد البلاستيك أكثر جودة من مثيله الأجنبى .

١١/٥ المنتجات المعدنية :

اختلفت وجهات نظر عينتى الدراسة حول مستوى جودة المنتجات المعدنية من المصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦/٢٩) .

جدول رقم (٦/٢٩)
رأى عينتى الدراسة فى مستوى جودة المصنوعات
المعدنية الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أجود بكثير	٥	٥	١٤,٧	٤١,٧	٥	٥	١٤,٧	٤١,٧
٢	الوطنى أجود	١٣	٤	٣٨,٢	٣٣,٣	١٨	٩	٥٢,٩	٧٥
٣	الجودة متساوية	١٤	٣	٤١,٢	٢٥,٠	٣٢	١٢	٩٤,١	١٠٠,٠
٤	الوطنى أقل جودة	٢	=	٥,٩	=	٣٤	=	١٠٠,٠	=
٥	الوطنى أقل جودة من الأجنبى بكثير	=	=	=	=	=	=	=	=
=	مجموع الإجابات	٣٤	١٢						
=	غير مجيبين	٣٩	٨٣						
=	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٣٨,٢٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٣٣,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية ، أن الوطنى أجود من الأجنبى بالنسبة للمنتجات المعدنية ، كما ترى نسبة ٤١,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع

الوطنية مقابل ١٤,٧٪ من عينة الأجهزة أن الوطنى أجود بكثير من الأجنبى .

- تزيد نسبة ٤١,٢٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل نسبة ٢٥٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع ، أن الجودة متساوية .

- ترى نسبة ٥,٩٪ فقط من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل جودة من الأجنبى .

- رغم اختلاف وجهات نظر عينتى الدراسة فإن الاتجاه الغالب يرجح أن الوطنى أجود من الأجنبى فى هذه الصناعة .

١٢/٥ معدات ولوازم النقل :

تختلف وجهات نظر عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية حول مستوى جودة معدات ولوازم النقل الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٣٠).

جدول رقم (٦/٣٠)

رأى عينتى الدراسة فى مستوى جودة المنتجات الخاصة

بمعدات ولوازم النقل الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أجود بكثير	٢	=	٦,٣	=	٢	=	٦,٣	=
٢	الوطنى أجود	٦	٢	١٨,٨	٣٣,٣	٨	٢	٢٥,١	٣٣,٣
٣	الجودة متساوية	١٣	٤	٤٠,٦	٦٦,٧	٢١	٦	٦٥,٧	١٠٠
٤	الوطنى أقل جودة	٩	=	٢٨,١	=	٣٠	=	٩٣,٨	=
٥	الوطنى أقل جودة من الأجنبى بكثير	٢	=	٦,٣	=	٣٢	=	١٠٠,	=
=	مجموع الإجابات	٣٢	٦						
=	غير مجيبين	٤١	٨٩						
=	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- تؤيد نسبة ٦٦,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن الجودة متساوية فى المنتج الوطنى والأجنبى لمعدات النقل، مقابل ٤٠,٦٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية.

- ترى نسبة ٣٣,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ١٨,٨٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أجود من الأجنبى.

- ترى نسبة ٢٨,١٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل جودة من الأجنبى، كما ترى نسبة ٦,٣٪ منها أن الوطنى أقل جودة من الأجنبى بكثير.

- يسود الاعتقاد بين كل من العينتين أن الجودة متساوية إلى حد ما، وذلك كما تشير إليه النسب السابقة.

١٣/٥ منتجات أخرى (الأسمدة المركبة والزيوت) : *

اختلفت وجهات النظر حول مستوى جودة المنتجات الوطنية الأخرى وهى الأسمدة المركبة والزيوت وما يماثل هذه المنتجات مقارنة بمثيلاتها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦/٣١).

جدول رقم (٦/٣١)
رأى عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية
فى مستوى جودة منتجات الأسمدة المركبة والزيوت
الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أجود بكثير	=	١	=	١٤,٣	=	١	=	١٤,٣
٢	الوطنى أجود	=	٥	=	٧١,٤	=	٦	=	٨٥,٧
٣	الجودة متساوية	٦	١	٧٥	١٤,٣	٦	٧	٧٥,٠	١٠٠,٠
٤	الوطنى أقل جودة	٢	=	٢٥	=	٨	=	١٠٠,٠	=
٥	الوطنى أقل جودة من الأجنبى بكثير	=	=	=	=	=	=	=	=
=	مجموع الإجابات	٨	٧						
=	غير مجيبين	٦٥	٨٨						
=	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

= ترى نسبة ٧٥٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ١٤,٣٪ من

* هى المنتجات الأخرى التى ذكرتها عينتا الدراسة بهذه المسميات فى إجابة الأسئلة الخاصة بهذا العنصر.

عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن الجودة لمنتجات الأسمدة والزيوت متساوية .

- ترى نسبة ٧١,٤٪ من عينة المصانع الوطنية أن الوطنى أجود ، كما ترى نسبة ١٤,٣٪ من هذه العينة أن الوطنى أجود بكثير من الأجنبى .
- ترى نسبة ٢٥٪ من عدد المجيبين فى الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل جودة من الأجنبى .
- بدراسة النسب السابقة نلاحظ أن هناك اختلافاً بين رأى كل من العينتين فى مستويات الجودة .

٥/١٤ منتجات أخرى (معدات السباكة وقطع الغيار) *:

اختلفت وجهات نظر عينتى الدراسة حول المنتجات الأخرى ومنها معدات السباكة وقطع الغيار للمصانع الوطنية ومثيلاتها من المنتجات الأجنبية، وذلك حسب ما هو موضح بالجدول رقم (٦/٣٢).

جدول رقم (٦/٣٢)

رأى عينتى الدراسة حول مستوى جودة معدات السباكة وقطع الغيار

وما يماثلها من منتجات المصانع الوطنية مقارنة

بمثيلاتها من الصناعات الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		جمع التكرار		جمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أجود بكثير	=	١	=	٩,١	=	١	=	٩,١
٢	الوطنى أجود	١	٧	١٦,٧	٦٣,٦	١	٨	١٦,٧	٧٢,٧
٣	الجودة متساوية	٤	٣	٦٦,٦	٢٧,٣	٥	١١	٨٣,٣	١٠٠
٤	الوطنى أقل جودة	١	=	١٦,٧	=	٦	=	١٠٠	=
٥	الوطنى أقل جودة من الأجنبى بكثير	=	=	=	=	=	=	=	=
-	مجموع الإجابات	٦	١١						
-	غير مجيبين	٩٧	٨٤						
-	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- تؤيد نسبة ٦٦,٦٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن جودة منتجات

* هى المنتجات الذى ذكرتها عينتا الدراسة بهذه المسميات فى إجابة الأسئلة الخاصة بهذا العنصر.

معدات السباكة وقطع الغيار متساوية، مقابل ٢٧,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية .

- ترى نسبة ٦٣,٦٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ١٦,٧٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أجود من الأجنبى، وترى نسبة ٩,١٪ من المصانع الوطنية أن الوطنى أجود بكثير من الأجنبى .

- ترى نسبة ١٦,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل جودة .

- بمقارنة النسب السابقة نجد أن هناك اختلافاً فى رأى كل من عينتى الدراسة حول مستويات الجودة .

من العرض السابق لتحليل عامل جودة المصنوعات الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، نستخلص التالى :

ترى عينتا الدراسة أن هناك صناعات وطنية أجود وأخرى أقل وثالثة مساوية للأجنبية فى جودتها، وذلك على النحو التالى :

أ - الصناعات الوطنية التى تكاد تتفق عينتا الدراسة على أنها أجود من مثيلاتها الأجنبية:

- الورق ولوازم الطباعة .
- المنتجات الغذائية .
- مواد البناء .
- المنتجات البلاستيكية .

ب ـ الصناعات الوطنية التي تكاد تتفق عينتا الدراسة على أن جودتها متساوية :

= المنسوجات بأنواعها .

= معدات ولوازم النقل .

جـ ـ الصناعات الو[illegible] تكاد تتفق عينتا الدراسة على أنها أقل جودة من مثيلاتها الأجنبية :

= المعدات الكهربائية .

= المعدات الهندسية .

د ـ الصناعات الوطنية التي يوجد اختلاف بين عينتي الدراسة حول مستويات جودتها بالنسبة لمثيلاتها الأجنبية :

= الأثاث والتجهيزات المكتبية .

= المواد الكيماوية .

= المنتجات الجلدية .

= المنتجات المعدنية .

= الأسمدة والزيوت وما يماثلها .

= معدات السباكة وقطع الغيار .

سادساً ـ تحليل عامل سرعة التوريد للمصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية[*] :

باستطلاع رأي كل من عينة الأجهزة الحكومية وعينة المصانع الوطنية في تقييم مدى سرعة توريد المصانع الوطنية للطلبات المطلوبة من قبل الأجهزة الحكومية ، مقارنة

---

* إجابة السؤال رقم (١١) في استبانة الأجهزة ، وإجابة السؤال رقم (١٢) في استبانة المصانع الوطنية .

بعامل السرعة للموردين الأجانب لمختلف الصناعات، اتضح التالى :

٦/١ الأثاث والتجهيزات المكتبية :

تختلف أهمية سرعة التوريد فى صناعة الأثاث والتجهيزات المكتبية الوطنية، مقارنة بسرعة التوريد للمنتجات الأجنبية المثيلة، حسب رأى عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦/٣٣).

جدول رقم (٦/٣٣)

أهمية عامل سرعة التوريد بالنسبة لصناعات الأثاث والتجهيزات المكتبية الوطنية، فى نظر عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية، مقارنة بسرعة توريد مثيلا تها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أسرع بكثير	١٧	=	٢٨,٨	=	١٧	=	٢٨,٨	=
٢	الوطنى أسرع	٢٤	٣	٤٠,٧	٥٠	٤١	٣	٦٩,٥	٥٠
٣	السرعة متساو ية	٥	٣	٨,٥	٢٠	٤٦	٦	٧٨,٠	١٠٠,٠
٤	الوطنى أقل سرعة	٩	=	١٥,٢	=	٥٥	=	٩٣,٢	=
٥	الوطنى أقل سرعة من الأجنبى بكثير	٤	=	٦,٨	=	٥٩	=	١٠٠,٠	=
=	مجموع الإجابات	٥٩	٦						
=	غير مجيبين	١٤	٨٩						
=	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

= ترى نسبة ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٤٠,٧٪ من عدد

المجيبين فى عينة المصانع الوطنية، أن الوطنى أسرع فى التوريد من منتجات الأثاث والتجهيزات المكتبية، كما ترى نسبة ٢٨,٨٪ من الأجهزة أنها أسرع بكثير.

- تؤيد نسبة ٢٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٨,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة أن السرعة متساوية فى المصانع الوطنية والأجنبية.

- ترى نسبة ١٥,٢٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل سرعة، ونسبة ٦,٨٪ منها ترى أنها أقل سرعة من الأجنبى بكثير.

- بمقارنة النسب بين العينتين نلاحظ أن هناك اختلافاً بين آراء كل منهما فى مستوى سرعة توريد المصانع الوطنية والأجنبية لمنتجات الأثاث والتجهيزات المكتبية.

٢/٩ المواد الكيمياوية :

هناك اختلاف بين عينة الأجهزة الحكومية وعينة المصانع الوطنية حول سرعة توريد الأصناف الخاصة لمنتجات الصناعة الوطنية من المواد الكيمياوية وسرعة التوريد لمثيلاتها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٣٤).

جدول رقم (٦/٣٤)

رأى عينتى الدراسة فى مدى تلبية المصانع الوطنية للمواد الكيمياوية الوطنية عند طلبها مقارنة بالمنتجات الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أسرع بكثير	٨	٣	١٩,٥	١٠٠	٨	٣	١٩,٥	١٠٠
٢	الوطنى أسرع	١٧	=	٤١,٥	=	٢٠	=	٦١	=
٣	السرعة متساوية	٨	=	١٩,٥	=	٣٣	=	٨٠,٥	=
٤	الوطنى أقل سرعة	٥	=	١٢,٢	=	٣٦	=	٩٢,٧	=
٥	الوطنى أقل سرعة من الأجنبى بكثير	٣	=	٧,٣	=	٤١	=	١٠٠,٠	=
=	مجموع الإجابات	٤١	٣						
=	غير مجيبين	٣٢	٩٢						
=	الإجمالى	٧٣	٩٥						

بدراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ١٠٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أنها أسرع بكثير من المصانع الأجنبية فى تلبية احتياجات الأجهزة من المواد الكيمياوية .

- ترى نسبة ٤١,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن المصانع

الوطنية أسرع من مثيلاتها الأجنبية، ونسبة ١٩,٥٪ من هذه العينة ترى أنها أسرع بكثير.

- ترى نسبة ١٢,٢٪ من عدد المجيبين فى الأجهزةالحكومية أن المصانع الوطنية أقل سرعة، ونسبة ٧,٣٪ من هذه العينة ترى أنها أقل سرعة بكثير من الأجنبية.

- بمقارنة النسب نجد أنه يكاد يكون هناك اتجاه بين العينتين إلى أن المصانع الوطنية أسرع فى التوريد من مثيلاتها الأجنبية فى هذه الصناعة.

٣/٩ المعدات الكهربائية :

اختلفت وجهات نظر عينة الأجهزة الحكومية وعينة المصانع الوطنية فيما يتعلق بسرعة التوريد لمنتجات المصانع الوطنية من المعدات الكهربائية ومثيلاتها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٣٥) .

جدول رقم (٦/٣٥)
رأى عينتى الدراسة فيما يتعلق بسرعة التوريد للمعدات الكهربائية الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أسرع بكثير	٩	=	١٨,٤	=	٩	=	١٨,٤	=
٢	الوطنى أسرع	١٧	=	٣٤,٧	٣٣,٣	٢٦	١	٥٣,١	٣٣,٣
٣	السرعة متساوية	٩	٢	١٨,٣	٦٦,٧	٣٥	٣	٧١,٤	١٠٠
٤	الوطنى أقل سرعة	١٢	=	٢٤,٥	=	٤٧	=	٩٥,٩	=
٥	الوطنى أقل سرعة من الأجنبى بكثير	٢	=	٤,١	=	٤٩	=	١٠٠,	=
=	مجموع الإجابات	٤٩	٣						
=	غير مجيبين	٢٤	٩٢						
=	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٦٦,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ١٨,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية ، أن السرعة متساوية بين المصانع الوطنية والأجنبية بالنسبة للمعدات الكهربائية .

- ترى نسبة ٣٤,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة مقابل ٣٣,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن الوطنى أسرع من الأجنبى .

- ترى نسبة ٢٤,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة أن الوطنى أقل سرعة من الأجنبى .

- وبمقارنة النسب نجد أن هناك اختلافاً واضحاً بين رأى عينتى الدراسة حول مستو يات سرعة التوريد من الأجنبى والوطنى .

٦/٤ المعدات الهندسية :

اختلفت وجهات النظر فيما يتعلق بالمعدات الهندسية الوطنية فى سرعة التوريد مقارنة بمثيلاتها من الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦/٣٦).

جدول رقم (٦/٣٦)

رأى عينتى الدراسة فيما يتعلق بسرعة التوريد للمعدات الهندسية الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أسرع بكثير	٥	=	١٣,٩	=	٥	=	١٣,٩	=
٢	الوطنى أسرع	٨	=	٢٢,٢	=	١٣	=	٣٦,١	=
٣	السرعة متساوية	١١	=	٣٠,٦	=	٢٤	=	٦٦,٧	=
٤	الوطنى أقل سرعة	٩	=	٢٥	=	٣٣	=	٩١,٧	=
٥	الوطنى أقل سرعة من الأجنبى بكثير	٣	=	٨,٣	=	٣٦	=	١٠٠,	=
=	مجموع الإجابات	٣٦	=						
=	غير مجيبين	٣٧	٩٥						
=	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- لم تجب عينة المصانع الوطنية عن أى عنصر من هذه العناصر، ولذا فإن الرأى يختص بالأجهزة الحكومية فقط.

- ترى نسبة ٣٠,٦٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، أن السرعة متساوية، ونسبة ٢٥٪ منها ترى أن سرعة الوطنى أقل، وترى نسبة ٢٢,٢٪ أن الوطنى أسرع من الأجنبى.

- ترى نسبة ١٣,٩٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أسرع بكثير، فى حين ترى نسبة ٨,٣٪ أن الوطنى أقل سرعة من الأجنبى بكثير.

- بمقارنة نسب السرعة نلاحظ أن هناك اختلافاً بين مفردات عينة الأجهزة الحكومية حول مستويات سرعة التوريد للمعدات الهندسية .

٦/٥ الورق ولوازم الطباعة :

اختلفت وجهات نظر عينتى المصانع الوطنية والأجهزة الحكومية حول مدى تلبية المصانع الوطنية احتياجات الأجهزة الحكومية من هذه المنتجات بسرعة ، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦/٣٧) .

جدول رقم (٦/٣٧)
مدى السرعة فى توريد الأصناف الخاصة بمنتجات الورق ولوازم الطباعة حسب رأى عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أسرع بكثير	١٣	٧	٢٤,٥	١٠٠	١٣	١٠٠	٢٤,٥	١٠٠
٢	الوطنى أسرع	١٩	=	٣٥,٨	=	٣٢	=	٦٠,٣	=
٣	السرعة متساوية	١٣	=	٢٤,٥	=	٤٥	=	٨٤,٨	=
٤	الوطنى أقل سرعة	٦	=	١١,٣	=	٥١	=	٩٦,١	=
٥	الوطنى أقل سرعة من الأجنبى بكثير	٢	=	٣,٨	=	٥٣	=	١٠٠	=
=	مجموع الإجابات	٥٣	٧						
=	غير مجيبين	٢٠	٨٨						
=	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ١٠٠٪ من عينة المصانع الوطنية أن التوريد للورق ولوازم الطباعة من جانب المصانع الوطنية أسرع بكثير من الأجنبى، وذلك مقابل نسبة ٢٤,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية.

- ترى نسبة ٣٥,٨٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أسرع من الأجنبى، ونسبة ٢٤,٥٪ ترى أن السرعة متساو ية.

- ترى نسبة ١١,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل سرعة، وترى نسبة ٣,٨٪ من هذه العينة أن الوطنى أقل سرعة من الأجنبى بكثير.

- بمقارنة النسب السابقة نلاحظ أنه يكاد يكون هناك اتفاق فى وجهات نظر العينتين على أن المصانع الوطنية أسرع فى التوريد لاحتياجات الأجهزة الحكومية من الورق ولوازم الطباعة.

٩/٩ المنتجات الغذائية :

اختلفت وجهات نظر عينة الأجهزة الحكومية عن عينة المصانع الوطنية فى مدى السرعة فى توريد الأصناف المطلوبة من المنتجات الوطنية من المواد الغذائية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٩/٣٨).

جدول رقم (٩/٣٨)
رأى عينتى الدراسة فى مدى السرعة فى تلبية احتياجات
الأجهزة الحكومية من منتجات المواد الغذائية الوطنية مقارنة
بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أسرع فى التوريد بكثير	١٣	٩	٣٥,١	٧٥	١٣	٩	٣٥,١	٧٥
٢	الوطنى أسرع	١٥	٣	٤٠,٥	٢٥	٢٨	١٢	٧٥,٩	١٠٠
٣	السرعة متساوية	٧	=	١٨,٩	=	٣٥	=	٩٤,٥	=
٤	الوطنى أقل سرعة	=	=	=	=	=	=	=	=
٥	الوطنى أقل سرعة من الأجنبى بكثير	٢	=	٥,٤	=	٣٧	=	١٠٠	=
=	مجموع الإجابات	٣٧	١٢						
=	غير مجيبين	٣٦	٨٣						
=	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٧٥٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٣٥,١٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أسرع بكثير فى توريد المنتجات

الغذائية من الأجنبى ، كما تؤيد نسبة ٤٠,٥٪ من عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٢٥٪ من عينة المصانع الوطنية ، أن الوطنى أسرع فى التوريد من الأجنبى .

- ترى نسبة ١٨,٩٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن السرعة متساوية بين الوطنى والأجنبى ، ونسبة ٥,٤٪ من هذه العينة ترى أن الوطنى أقل سرعة من الأجنبى بكثير.

- بمقارنة نسب التحليل نلاحظ أنه يكاد أن يكون هناك اتفاق بين عينتى الدراسة على أن المنتجات الغذائية التى تورد من المصانع الوطنية أسرع من مثيلاتها الأجنبية .

٧/٩ مواد البناء :

اختلفت وجهات نظر عينة الأجهزة الحكومية عن وجهات نظر عينة المصانع الوطنية فى مدى السرعة فى تلبية احتياجات الأجهزة الحكومية من منتجات مواد البناء الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية ، وذلك كما هو مبين بالجدول التالى رقم (٦/٣٩) .

جدول رقم (٦/٣٩)
مدى السرعة فى توريد مواد البناء الوطنية من وجهتى نظر الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها من المصانع الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أسرع بكثير	١٢	١٠	٣٠	٥٢,٦	١٢	١٠	٣٠	٥٢,٦
٢	الوطنى أسرع	٢٠	٩	٥٠	٤٧,٤	٣٢	١٩	٨٠	١٠٠
٣	السرعة متساوية	٦	=	١٥	=	٣٨	=	٩٥	=
٤	الوطنى أقل سرعة	=	=	=	=	=	=	=	=
٥	الوطنى أقل سرعة من الأجنبى بكثير	٢	=	٥	=	٤٠	=	١٠٠	=
=	مجموع الإجابات	٤٠	١٩						
=	غير مجيبين	٣٣	٧٦						
=	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٥٢,٦٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٣٠٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أسرع بكثير فى توريد مواد البناء .

كما تؤيد نسبة ٤٧,٤٪ من العينة الأولى ونسبة ٥٠٪ من العينة الثانية أن الوطنى أسرع من الأجنبى .

= ترى نسبة ١٥٪ فقط من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن السرعة متساوية فى الأجنبى والوطنى ، ونسبة ٥٪ من هذه العينة ترى أن الوطنى أقل سرعة بكثير من الأجنبى .

= وبمقارنة النسب السابقة نجد أنه يكاد أن يكون هنالك اتفاق بين عينتى الدراسة على أن الوطنى أسرع فى توريد مواد البناء من الأجنبى بالنسبة لاحتياجات الأجهزة الحكومية .

٨/٦ المنسوجات بأنواعها :

اختلفت وجهات نظر عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية حول مدى السرعة فى توريد المنسوجات بأنواعها ، إذا طلبت من المصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٤٠) .

جدول رقم (٦/٤٠)
وجهات نظر عينتى الدراسة حول السرعة فى توريد المنسوجات الوطنية بأنواعها مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أسرع بكثير	٥	=	١٥,٦	=	٥	=	١٥,٦	=
٢	الوطنى أسرع	٩	١	٢٨,١	١٠٠	١٤	١	٤٣,٧	١٠٠
٣	السرعة متساوية	١٠	=	٣١,٣	=	٢٤	=	٧٥,٠	=
٤	الوطنى أقل سرعة	٧	=	٢١,٩	=	٣١	=	٩٦,٩	=
٥	الوطنى أقل سرعة بكثير من الأجنبى	١	=	٣,١	=	٣٢	=	١٠٠	=
=	مجموع الإجابات	٣٢	١						
=	غير مجيبين	٤١	٩٤						
=	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- **ترى نسبة ١٠٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية ، مقابل ٢٨,١٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية ، أن المصانع الوطنية أسرع فى توريد المنسوجات عن مثيلاتها الأجنبية ، وتؤيد نسبة ١٥,٦٪ من الأجهزة الحكومية أن الوطنى أسرع بكثير.**

- ترى نسبة ٣١,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن السرعة متساوية فى الوطنى والأجنبى، كما ترى نفس العينة بنسبة ٢١,٩٪ أن الوطنى أقل سرعة، ونسبة ٣,١٪ منها أيضاً ترى أن الوطنى أقل سرعة من الأجنبى بكثير.

- تدل النسب السابقة أن هناك اختلافاً فى وجهات النظر فى عينتى الدراسة حول مدى سرعة توريد مصانع المنسوجات الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية.

٩/٩ المنتجات الجلدية :

باستطلاع رأى عينتى الدراسة حول مدى السرعة فى توريد احتياجات الأجهزة الحكومية من المنتجات الجلدية من المصانع الوطنية، مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وجد أن هناك اختلافاً فى وجهات النظر، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٤١/٦).

جدول رقم (٤١/٦)

وجهات نظر عينتى الدراسة حول السرعة فى توريد المنتجات الجلدية الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		جمع التكرار		جمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أسرع بكثير	٤	=	١٣,٨	=	٤	=	١٣,٨	=
٢	الوطنى أسرع	٨	=	٢٧,٦	=	١٢	=	٤١,٤	=
٣	السرعة متساوية	٩	=	٣١	=	٢١	=	٧٢,٤	=
٤	الوطنى أقل سرعة	٦	=	٢٠,٧	=	٢٧	=	٩٣,١	=
٥	الوطنى أقل سرعة بكثير من الأجنبى	٢	=	٦,٩	=	٢٩	=	١٠٠	=
=	مجموع الإجابات	٢٩	=						
=	غير مجيبين	٤٤	١٥						
=	المجموع الكلى	٧٣	١٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- لم تجب أى مفردة من مفردات عينة المصانع الوطنية عن هذا البند، ولذا فإن الرأى يكون لعينة الأجهزة الحكومية وحدها.

- ترى نسبة ٣١٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن سرعة التوريد متساوية فى المصانع الوطنية والأجنبية .

- ترى نسبة ٢٧,٦٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أسرع ، ونسبة ١٣,٨٪ من نفس العينة ترى أن الوطنى أسرع بكثير.

- تؤيد نسبة ٢٠,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل سرعة من الأجنبى ، ونسبة ٦,٩٪ من نفس العينة ترى أن الوطنى أقل سرعة من الأجنبى بكثير.

- تدل النسب السابقة أن هناك اختلافاً واضحاً بين مفردات عينة الأجهزة الحكومية حول ما يتعلق بسرعة توريد المصانع الوطنية لهذه الصناعة .

٩/١٠ المواد البلاستيكية :

اختلفت وجهة نظر عينة الأجهزة الحكومية عن وجهة نظر عينة المصانع الوطنية، فيما يتعلق بسرعة توريد المواد البلاستيكية من المصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٤٢).

جدول رقم (٦/٤٢)

وجهات نظر عينتي الدراسة في مدى سرعة توريد المواد البلاستيكية الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطني أسرع بكثير	٨	١١	٢٠,٥	٧٣,٣	٨	١١	٢٠,٥	٧٣,٣
٢	الوطني أسرع	١٨	٤	٤٦,٢	٢٦,٧	٢٦	١٥	٦٦,٧	١٠٠
٣	السرعة متساوية	٦	=	١٥,٤	=	٣٢	=	٨٢,١	=
٤	الوطني أقل سرعة	٤	=	١٠,٣	=	٣٦	=	٩٢,٤	=
٥	الوطني أقل سرعة بكثير من الأجنبي	٣	=	٧,٧	=	٣٩	=	١٠٠	=
=	مجموع الإجابات	٣٩	١٥						
=	غير مجيبين	٣٤	٨٠						
=	المجموع الكلي	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالي :

- ترى نسبة ٧٣,٣٪ من عدد المجيبين في عينة المصانع الوطنية مقابل ٢٠,٥٪ من عدد المجيبين في عينة الأجهزة الحكومية، أن الوطني أسرع بكثير من الأجنبي بالنسبة لتوريد المواد البلاستيكية. وتؤيد نسبة ٢٦,٧٪ من العينة الأولى ونسبة ٤٦,٢٪ من العينة الثانية أن الوطني أسرع من الأجنبي.

- ترى نسبة ١٥,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن السرعة متساوية فى الأجنبى والوطنى، وترى نسبة ١٠,٣٪ من نفس العينة أن الوطنى أقل سرعة، ونسبة ٧,٧٪ منها أيضاً ترى أن الوطنى أقل سرعة من الأجنبى بكثير.

- تدل النسب السابقة على أنه يوجد شبه اتفاق بين عينتى الدراسة على أن المصانع الوطنية أسرع فى توريد المواد البلاستيكية من المصانع الأجنبية.

١١/٩ المواد المعدنية :

تختلف وجهات نظر عينة الأجهزة الحكومية عن عينة المصانع الوطنية ، فيما يتعلق بسرعة توريد المواد المعدنية الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح الجدول رقم (٦/٤٣) .

جدول رقم (٦/٤٣)
وجهات نظر عينتي الدراسة فيما يتعلق بسرعة توريد المواد المعدنية الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		تجميع التكرار		تجميع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطني أسرع بكثير	٤	٣	١١,٨	٢٧,٣	٤	٣	١١,٨	٢٧,٣
٢	الوطني أسرع	١٣	٤	٣٨,٢	٣٦,٤	١٧	٧	٥٠,٠	٦٣,٧
٣	السرعة متساوية	١١	١	٣٢,٤	١.١	٢٨	٨	٨٢,٤	٧٢,٨
٤	الوطني أقل سرعة	٣	٣	٨,٨	٢٧,٣	٣١	١١	٩١,٢	١٠٠,
٥	الوطني أقل سرعة بكثير من الأجنبي	٣	=	٨,٨	=	٣٤	=	١٠٠	=
=	مجموع الإجابات	٣٤	١١						
=	غير مجيبين	٣٩	٨٤						
=	المجموع الكلي	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالي :

— ترى نسبة ٣٨,٢٪ من عدد المجيبين في عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٣٦,٤٪ من عدد المجيبين في عينة المصانع الوطنية ، أن الوطني أسرع ، وتؤيد نسبة ١١,٨٪ من العينة الأولى ونسبة ٢٧,٣٪ من العينة الثانية أن الوطني أسرع بكثير من الأجنبي في توريد المواد المعدنية .

- ترى نسبة ٣٢,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٩,١٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية ، أن السرعة متساوية .

- ترى نسبة ٢٧,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٨,٨٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة، أن السرعة أقل فى المصانع الوطنية .

- تدل النسب السابقة على أنه يوجد اختلاف واضح بين وجهة نظر كل من عينة الأجهزة الحكومية وعينة المصانع الوطنية .

٦/١٢ معدات ولوازم النقل :

اختلفت وجهات نظر عينتى الدارسة حول مدى السرعة فى توريد معدات ولوازم النقل من المصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح فى الجدول رقم (٦/٤٤) .

جدول رقم (٦/٤٤)

وجهات نظر عينتى الدراسة حول سرعة التوريد فيما يتعلق بمعدات ولوازم النقل الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أسرع بكثير	٥	٢	١٤,٣	٣٣,٣	٥	٢	١٤,٣	٣٣,٣
٢	الوطنى أسرع	٦	٤	١٧,١	٦٦,٧	١١	٦	٣١,٤	١٠٠,٠
٣	السرعة متساوية	١٤	=	٤٠,٠	=	٢٥	=	٧١,٤	=
٤	الوطنى أقل سرعة	٧	=	٢٠,٠	=	٣٢	=	٩١,٤	=
٥	الوطنى أقل سرعة من الأجنبى بكثير	٣	=	٨,٦	=	٣٥	=	١٠٠	=
=	مجموع الإجابات	٣٥	٦						
=	غير مجيبين	٣٨	٨٩						
=	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٦٦,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ١٧,١٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن المصانع الوطنية أسرع فى توريد معدات ولوازم النقل ، وتؤيد نسبة ٣٣,٣٪ من العينة الأولى ونسبة ١٤,٣٪ من العينة الثانية أن الوطنى أسرع بكثير من الأجنبى .

- ترى نسبة ٤٠٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن السرعة متساوية، ونسبة ٢٠٪ من هذه العينة ترى أن الوطنى أقل سرعة من الأجنبى، ونسبة ٨,٦٪ من هذه العينة أيضاً ترى أن الوطنى أقل سرعة من الأجنبى بكثير.

- تدل النسب السابقة على أن هناك اختلافاً واضحاً فى الرأى بين عينتى الدراسة حول سرعة توريد معدات ولوازم النقل من المصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية.

١٣/٦ منتجات أخرى (الأسمدة المركبة والزيوت وما يماثلها) :

اختلفت وجهات نظر عينتى الدراسة فيما يتعلق بسرعة التوريد لمنتجات الأسمدة المركبة والزيوت وما يماثل تلك المنتجات، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٤٥).

جدول رقم (٦/٤٥)

وجهات نظر عينتى الدراسة فيما يتعلق بسرعة توريد الأسمدة المركبة والزيوت الوطنية وما يماثلها، مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أسرع بكثير	٢	٤	٣٣,٣	٥٧,١	٢	٤	٣٣,٣	٧٥,١
٢	الوطنى أسرع	١	١	١٦,٧	١٤,٣	٣	٥	٥٠,٠	٧١,٤
٣	السرعة متساوية	١	٢	١٦,٧	٢٨,٦	٤	٧	٦٦,٧	١٠٠,٠
٤	الوطنى أقل سرعة	—	—	—	—	—	—	—	—
٥	الوطنى أقل سرعة بكثير من الأجنبى	٢	—	٣٣,٣	—	٦	—	١٠٠	—
—	مجموع الإجابات	٦	٧						
—	غير مجيبين	٦٧	٨٨						
—	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٥٧,١٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٣٣,٣٪ من عينة الأجهزة أن المصانع الوطنية أسرع بكثير من الأجنبية فى توريد الأسمدة المركبة والزيوت وما يماثلها. وتؤيد نسبة ١٤,٣٪ من العينة الأولى ونسبة ١٦,٧٪ من العينة الثانية أن الوطنى أسرع من الأجنبى.

- ترى نسبة ٢٨,٦٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ١٦,٧٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن السرعة متساو ية ، فى حين ترى نسبة ٣٣,٣٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل سرعة من الأجنبى بكثير.

- تشير النسب السابقة إلى أن هناك اختلافاً واضحاً فى الرأى بين عينتى الدراسة حول سرعة التوريد لهذه الصناعة الوطنية ، مقارنةً بمثيلا تها الأجنبية .

٦/ ١٤ معدات السباكة وقطع الغيار وما يماثلها :

اختلفت وجهات عينتى الدراسة فيما يتعلق بسرعة توريد معدات السباكة وقطع الغيار وما يماثلها فى حالة تأمينها من المصانع الوطنية، مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٤٦).

جدول رقم (٦/٤٦)
وجهات نظر عينتى الدراسة فيما يتعلق بسرعة التوريد
لمعدات السباكة وقطع الغيار

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى أسرع بكثير	٢	٧	٥٠	٥٨,٣	٢	٧	٥٠	٥٨,٣
٢	الوطنى أسرع	١	٥	٢٥	٤١,٧	٣	١٢	٧٥	١٠٠,٠
٣	السرعة متساوية	—	—	—	—	—	—	—	—
٤	الوطنى أقل سرعة	—	—	—	—	—	—	—	—
٥	الوطنى أقل سرعة بكثير من الأجنبى	١	—	٢٥	—	١	—	١٠٠	—
—	مجموع الإجابات	٤	١٢						
—	غير مجيبين	٦٩	٨٣						
—	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٥٨,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٥٠٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن توريد معدات السباكة وقطع الغيار من المصانع الوطنية أسرع

بكثير من الأجنبية. وتؤيد نسبة ٤١,٧٪ من العينة الأولى ونسبة ٢٥٪ من العينة الثانية أن الوطنى أسرع من الأجنبى.

- ترى نسبة ٢٥٪ فقط من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل سرعة من الأجنبى بكثير.

- تشير النسب السابقة إلى أن هناك شبه اتفاق بين عينتى الدراسة على أن المصانع الوطنية أسرع فى توريد معدات السباكة وقطع الغيار وما يماثلها من الأجنبية.

ومن العرض السابق لتحليل عامل السرعة فى توريد الأصناف من المصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، نستخلص التالى:

ترى عينات الدراسة أن هناك صناعات وطنية أسرع فى التوريد وأخرى أقل سرعة وثالثة متساوية فى السرعة مع الأجنبى، وهى:

أ - الصناعات التى يكاد أن تتفق عينتا الدراسة على أنها أسرع فى التوريد من مثيلاتها الأجنبية:

- المواد الكيمياوية.
- الورق ولوازم الطباعة.
- المنتجات الغذائية.
- مواد البناء.
- المواد البلاستيكية.
- معدات السباكة وقطع الغيار وما يماثلها.

ب ـ الصناعات التي يكاد أن تتفق عينتا الدراسة على أنها أقل سرعة فى التوريد من مثيلاتها الأجنبية :

ـ المواد المعدنية .

جـ ـ الصناعات التى تتدرج فيها وجهات النظر بين عينتى الدراسة فى مستويات سرعة التوريد :

ـ الأثاث والتجهيزات المكتبية .

ـ المعدات الكهربائية .

ـ المعدات الهندسية .

ـ المنسوجات بأنواعها .

ـ المنتجات الجلدية .

ـ معدات ولوازم النقل .

ـ الأسمدة المركبة والزيوت وما يماثلها .

سابعاً ـ تحليل عامل كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية:*

باستطلاع رأى عينة الأجهزة الحكومية وعينة المصانع الوطنية فى مدى كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية مقارنةً بمثيلاتها الأجنبية ، اتضح أن هناك اختلافاً بين رأى

---

* إجابة السؤال رقم (١٢) من استبانة الأجهزة الحكومية ، والسؤال رقم (١٣) من استبانة المصانع الوطنية .

كل من العينتين على مستوى الصناعات ككل وعلى مستوى الصناعة الواحدة ذاتها، وذلك على النحو التالى :

١/٧ الأثاث والتجهيزات المكتبية :

تفيد كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية فى صناعة الأثاث فى تحديد الطلبيات التى تطلبها الأجهزة الحكومية من تلك الصناعة، وبمقارنة رأى الأجهزة الحكومية فى كفاية الطاقة الإنتاجية برأى عينة المصانع الوطنية، تبين أن هناك اختلافاً بينهما فى كفاية الطاقة الإنتاجية، وذلك كما موضح بالجدول رقم (٦/٤٧).

جدول رقم (٦/٤٧)
وجهات نظر عينتى الدراسة فيما يتعلق بكفاية
الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية مقارنة
بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٤	—	٦,٣	—	٤	—	٦,٦	—
٢	الوطنى أكثر كفاية	١٦	٣	٢٦,٤	٦٠	٢٠	٣	٣١,٨	٦٠
٣	الكفاية متساوية	١٥	٢	٢٤,٦	٤٠	٣٥	٥	٥٧,٤	١٠٠
٤	الوطنى أقل كفاية	٢٣	—	٣٧,٧	—	٥٨	—	٩٥,١	—
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٣	—	٤,٩	—	٦١	—	١٠٠	—
—	مجموع الإجابات	٦١	٥						
—	غير مجيبين	١٢	٩٠						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٦٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٦٢,٢٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، أن طاقة المصانع الوطنية أكثر كفاية فيما يتعلق بإنتاج الأثاث والتجهيزات المكتبية من مثيلاتها الأجنبية، وتؤيد نسبة ٦,٣٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن طاقة المصانع الوطنية تفوق الأجنبية بكثير.

— ترى نسبة ٣٧,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية أقل كفاية من مثيلاتها الأجنبية، وتؤيد نسبة ٤,٩٪ من هذه العينة أن الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير.

— تشير النسب السابقة إلى أن هناك اختلافاً واضحاً بين رأى كل من العينتين حول مدى كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية التى تنتج الأثاث والتجهيزات المكتبية.

٢/٧ المواد الكيمياو ية :

تختلف وجهات نظر عينتى الدراسة حول كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية عند طلب الأجهزة الحكومية لاحتياجاتها ، مقارنةً بكفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الأجنبية ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٤٨) .

جدول رقم (٦/٤٨)
وجهات نظر عينتى الدراسة حول كفاية الطاقة
الإنتاجية للمصانع من المواد الكيمياو ية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	—	١	—	١٠٠	—	١	—	١٠٠
٢	الوطنى أكثر كفاية	٧	—	١٧,٥	—	٧	—	١٧,٥	—
٣	الكفاية متساو ية	١٦	—	٤٠,٠	—	٢٣	—	٥٧,٥	—
٤	الوطنى أقل كفاية	١٢	—	٣٠,٠	—	٣٥	—	٨٧,٥	—
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٥	—	١٢,٥	—	٤٠	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٤٠	١						
—	غير مجيبين	٣٣	٩٤						
—	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ١٠٠٪ من عينة المصانع الوطنية أن طاقة مصانع المواد الكيمياو ية الوطنية تفوق الأجنبية بكثير، فى حين ترى نسبة ١٧,٥٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أكثر كفاية من الأجنبى .

- ترى نسبة ٤٠٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الكفاية متساو ية فى كل من الوطنى والأجنبى فى هذا المجال.

- وترى نسبة ٣٠٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل كفاية فى هذا المجال، وتؤيد نسبة ١٢,٥٪ من نفس العينة أن الوطنى أقل كفاية بكثير من الأجنبى.

- تشير النسب السابقة إلى أن هناك اختلافاً واضحاً بين وجهتى نظر العينتين فيما يتعلق بمعدل كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية فى المواد الكيمياو ية عند تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية.

٣/٧ المعدات الكهربائية :

اختلفت وجهات نظر عينتى الدراسة حول كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية فيما يتعلق بالمعدات الكهربائية، مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٤٩).

جدول رقم (٦/٤٩)

كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية لإنتاج المعدات الكهربائية حسب رأى عينتى الدراسة مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٢	—	٤,٢	—	٢	—	٤,٢	—
٢	الوطنى أكثر كفاية	٧	١	١٤,٦	٣٣,٣	٩	١	١٨,٨	٣٣,٣
٣	الكفاية متساوية	١٠	٢	٢٠,٨	٦٦,٣	١٩	٣	٣٩,٦	١٠٠,٠
٤	الوطنى أقل كفاية	٢٢	—	٤٥,٨	—	٤١	—	٨٥,٤	—
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٧	—	١٤,٦	—	٤٨	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٤٨	٣						
—	غير مجيبين	٢٥	٩٢						
—	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٣٣,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن الوطنى أكثر كفاية من الأجنبى مقابل ١٤,٦٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية.

- ترى نسبة ٦٦,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٢٠,٨٪ من عينة الأجهزة أن الكفاية متساو ية فى الأجنبى والوطنى.

- ترى نسبة ٤٥,٨٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل كفاية فى الطاقة الإنتاجية، وتؤيد نسبة ١٤,٦٪ من نفس العينة أن الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير.

- تشير النسب السابقة إلى أن هناك اختلافاً واضحاً فى الرأى بين عينتى الدراسة فيما يتعلق بالكفاية الإنتاجية للمعدات الكهر بائية فى كل من الوطنى والأجنبى.

٤/٧ المعدات الهندسية :

تختلف وجهات نظر عينتى الدراسة حول مدى كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية التى تنتج المعدات الهندسية، مقارنةً بمثيلاتها الأجنبية عند طلب الأجهزة الحكومية لاحتياجاتها، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٥٠).

جدول رقم (٦/٥٠)
وجهات نظر عينتى الدراسة فيما يتعلق
بكفاية الطاقة الإنتاجية للمعدات الهندسية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٢	—	٤,٢	—	٢	—	٤,٢	—
٢	الوطنى أكثر كفاية	٧	—	١٤,٦	—	٩	—	١٨,٧	—
٣	الكفاية متساوية	١٠	—	٢٠,٨	—	١٩	—	٣٩,٦	—
٤	الوطنى أقل كفاية	٢٢	—	٤٥,٨	—	٤١	—	٨٥,٤	—
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٧	—	١٤,٦	—	٤٨	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٤٨	—						
—	غير مجيبين	٢٥	٩٥						
—	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- لم تجب أى مفردة من مفردات المصانع الوطنية عن أى عنصر من عناصر الكفاية الإنتاجية.

- ترى نسبة ٤٥,٨٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل كفاية من الأجنبى، وتؤيد نسبة ١٤,٦٪ من نفس العينة أن الوطنى أقل كفاية بكثير من الأجنبى.

- تؤيد نسبة ١٤,٦٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أكثر كفاية ونسبة ٢٠,٨٪ ترى أن الكفاية متساوية.

- تشير النسب السابقة إلى أن الوطنى أقل كفاية من الأجنبى فى طاقته الإنتاجية من مثيله الأجنبى.

٥/٧ الورق ولوازم الطباعة :

تختلف وجهات نظر عينتى الدراسة فى مدى كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية من الورق ولوازم الطباعة ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٥١/٦) .

جدول رقم (٥١/٦)
كفاية الطاقة الإنتاجية لمصانع الورق ولوازم الطباعة الوطنية حسب رأى عينتى الدراسة، مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٦	٣	١١,١	٤٢,٩	٦	٣	١١,١	٤٢,٩
٢	الوطنى أكثر كفاية	١٦	٤	٢٩,٦	٥٧,١	٢٢	٧	٤٠,٧	١٠٠,٠
٣	الكفاية متساو ية	٢٠	—	٣٧,٠	—	٤٢	—	٧٧,٧	—
٤	الوطنى أقل كفاية	١٠	—	١٨,٥	—	٥٢	—	٩٦,٢	—
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٢	—	٣,٧	—	٥٤	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٥٤	٧						
—	غير مجيبين	١٩	٨٨						
—	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٥٧,١٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٢٩,٦٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، أن المصانع الوطنية أكثر كفاية فى طاقتها الإنتاجية للورق ولوازم الطباعة من مثيلاتها الأجنبية . وتؤيد نسبة ٤٢,٩٪

من العينة الأولى ونسبة ١١,١٪ من العينة الثانية أن الوطنى يفوق الأجنبى بكثير.

- ترى نسبة ١٨,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل كفاية، وترى نسبة ٣,٧٪ من نفس العينة ترى أن الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير.

- تشير النسب السابقة إلى أنه يوجد شبه اتفاق بين العينتين على أن الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية للورق ولوازم الطباعة أكثر كفاية من الأجنبى.

٦/٧ المنتجات الغذائية :

اختلفت وجهات نظر عينتى الدراسة حول كفاية الطاقة الإنتاجية لمصانع المنتجات الغذائية الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٥٢).

جدول رقم (٦/٥٢)
مدى كفاية الطاقة الإنتاجية لمصانع المنتجات الغذائية الوطنية مقارنةً بمثيلاتها الأجنبية.

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٦	٧	١٥,٨	٥٨,٣	٦	٧	١٥,٨	٥٨,٣
٢	الوطنى أكثر كفاية	٢٠	٤	٥٢,٦	٣٣,٣	٢٦	١١	٦٨,٤	٩١,٧
٣	الكفاية متساوية	٩	١	٢٣,٧	٨,٣	٣٥	١٢	٩٢,١	١٠٠,٠
٤	الوطنى أقل كفاية	١	—	٢,٦	—	٣٦	—	٩٤,٧	—
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٢	—	٥,٣	—	٣٨	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٣٨	١٢						
—	غير مجيبين	٣٥	٨٣						
—	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٥٨,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ١٥,٨٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة أن الطاقة الإنتاجية لمصانع المنتجات الغذائية الوطنية تفوق بكثير المصانع الأجنبية، وتؤيد نسبة ٣٣,٣٪ من العينة الأولى مقابل

نسبة ٥٢,٦٪ من العينة الثانية أن الوطنى أكثر كفاية من الأجنبى.

- ترى نسبة ٢٣,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٨,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن الكفاية متساو ية.

- ترى نسبة ٢,٦٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، ونسبة ٥,٣٪ من نفس العينة أن الوطنى أقل كفاية وأقلها بكثير على التوالى.

- تشير النسب السابقة إلى أن هناك شبه اتفاق بين عينتى الدراسة على أن طاقة المصانع الوطنية من المنتجات الغذائية أكثر كفاية من مثيلا تها الأجنبية فى تلبية احتياجات الأجهزة الحكومية.

٧/٧ مواد البناء :

تختلف وجهات نظر عينتى الدراسة حول كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٥٣) .

جدول رقم (٦/٥٣)
مدى كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية
مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٦	٤	١٤,٦	٢٣,٥	٦	٤	١٦,٤	٢٣,٥
٢	الوطنى أكثر كفاية	١٦	٨	٣٩,٠	٤٧,١	٢٢	١٢	٥٣,٧	٧٠,٦
٣	الكفاية متساوية	١٠	١	٢٤,٤	٥,٩	٣٢	١٣	٧٨,٠	٧٦,٥
٤	الوطنى أقل كفاية	٧	٤	١٧,١	٢٣,٥	٣٩	١٧	٩٥,١	١٠٠,٠
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٢	—	٤,٩	—	٤١	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٤١	١٧						
—	غير مجيبين	٣٢	٧٨						
—	الإجمالى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٤٧,١٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٣٩٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الطاقة الإنتاجية لمصانع مواد البناء الوطنية أكثر كفاية من مثيلاتها الأجنبية ، وتؤيد نسبة ٢٣,٥٪ من العينة الأولى مقابل نسبة ١٤,٦٪ من العينة الثانية أن الوطنى يفوق الأجنبى بكثير فى هذا المجال .

- ترى نسبة ٢٣,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ١٧,١٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل كفاية من الأجنبى.

- ترى نسبة ٢٤,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٥,٩٪ من عينة المصانع الوطنية أن الكفاية الإنتاجية متساو ية.

- تشير النسب السابقة إلى أن الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية من مواد البناء أكثر كفاية من مثيلا تها الأجنبية عند تلبية احتياجات الأجهزة الحكومية.

٨/٧ المنسوجات بأنواعها :

اختلفت وجهات نظر عينتى الدراسة حول مدى كفاية الطاقة الإنتاجية لمصانع المنسوجات الوطنية بأنواعها مقارنة بمثيلا تها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٥٤/٦) .

جدول رقم (٥٤/٦)
مدى كفاية الطاقة الإنتاجية لمصانع المنسوجات الوطنية
بأنواعها المختلفة مقارنة بمثيلا تها الأجنبية
من وجهة نظر عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	١	١	٣,٠	١٠٠	١	١	٣,٠	١٠٠
٢	الوطنى أكثر كفاية	٩	—	٢٧,٣	—	١٠	—	٣٠,٣	—
٣	الكفاية متساوية	١٠	—	٣٠,٣	—	٢٠	—	٦٠,٦	—
٤	الوطنى أقل كفاية	١٠	—	٣٠,٣	—	٣٠	—	٩٠,٩	—
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٣	—	٩,١	—	٣٣	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٣٣	١						
—	غير مجيبين	٤٠	٩٤						
	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ١٠٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن الطاقة الإنتاجية لمصانع المنسوجات الوطنية تفوق الأجنبى بكثير، وتؤيد ذلك نسبة ٣٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية .

- ترى ٢٧,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن طاقة المصانع الوطنية أكثر كفاية من مثيلاتها الأجنبية، كما ترى نفس العينة بنسبة ٣٠,٣٪ أنها متساوية، وبنفس النسبة ترى أنها أقل كفاية.

- تشير النسب السابقة إلى أن هناك اختلافاً فى وجهات النظر بين عينتى الدراسة، فيما يتعلق بمدى كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية من المنسوجات عند تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية.

٩/٧ المنتجات الجلدية :

تختلف وجهات نظر عينة الأجهزة الحكومية حول مدى كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية التى تتولى إنتاج المنتجات الجلدية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٥٥).

جدول رقم (٦/٥٥)
مدى كفاية الطاقة الإنتاجية لمصانع المنتجات
الجلدية الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية.

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٢	—	٦,٩	—	٢	—	٦,٩	—
٢	الوطنى أكثر كفاية	٧	—	٢٤,١	—	٩	—	٣١	—
٣	الكفاية متساوية	٧	—	٢٤,١	—	١٦	—	٥٥,١	—
٤	الوطنى أقل كفاية	١١	—	٣٧,٩	—	٢٧	—	٩٣	—
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٢	—	٦,٩	—	٢٩	—	١٠٠	—
—	مجموع الإجابات	٢٩	—						
—	غير مجيبين	٤٤	٩٥						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- لم تجب أى مفردة من مفردات عينة المصانع الوطنية عن هذا العنصر، ولذا ينحصر الرأى فى عينة الأجهزة الحكومية فقط.

- ترى نسبة ٣٧,٩٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن طاقة مصانع المنتجات الجلدية الوطنية أقل كفاية من مثيلاتها الأجنبية، فى حين ترى نسبة ٢٤,١٪ أن الكفاية متساوية، ونفس النسبة ترى أن الوطنى أكثر كفاية.

- ترى نسبة ٦,٩٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة أن الوطنى يفوق الأجنبى بكثير، ونفس النسبة ترى أن الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير.

- تدل نسب التحليل السابقة على أن المصانع الوطنية أقل كفاية فى طاقتها الإنتاجية من الجلود مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، حسب رأى عينة الأجهزة الحكومية.

٧/١٠ المنتجات البلاستيكية :

اختلفت وجهات نظر عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية حول كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية من المنتجات البلاستيكية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٥٦).

جدول رقم (٦/٥٦)
مدى كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية
من المنتجات البلاستيكية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٣	٥	٧,٧	٣٥,٧	٣	٥	٧,٧	٣٥,٧
٢	الوطنى أكثر كفاية	١٨	٧	٤٦,٢	٥٠	٢١	١٢	٥٣,٩	٨٥,٧
٣	الكفاية متساوية	١١	٣	٢٨,٢	١٤,٣	٣٢	١٤	٨٢,١	١٠٠,٠
٤	الوطنى أقل كفاية	٤	—	١٠,٣	—	٣٦	—	٩٢,٤	—
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٣	—	٧,٧	—	٣٩	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٣٩	١٤						
—	غير مجيبين	٣٤	٨١						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٤٦,٢٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن طاقة المصانع الوطنية من منتجات

البلاستيك أكثر كفاية من الأجنبية ، وتؤيد نسبة ٣٥,٧٪ من العينة الأولى ونسبة ٧,٧٪ من العينة الثانية أن الوطنى يفوق بكثير الأجنبى .

— ترى نسبة ٢٨,٢٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ١٤,٢٪ من عينة المصانع الوطنية أن الكفاية متساوية .

— ترى نسبة ١٠,٣٪ ونسبة ٧,٧٪ من عينة الأجهزة أن الكفاية الإنتاجية للوطنى أقل وأقل بكثير من الأجنبى .

— تشير النسب السابقة إلى أن طاقة مصانع المنتجات البلاستيكية الوطنية أكثر كفاية من الأجنبية عند تلبية احتياجات الأجهزة الحكومية .

١١/٧ المنتجات المعدنية :

اختلفت وجهات نظر عينتى المصانع الوطنية والأجهزة الحكومية حول مدى كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية من المنتجات المعدنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٥٧).

جدول رقم (٦/٥٧)
مدى كفاية الطاقة الإنتاجية لمصانع المنتجات
المعدنية الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	١	٣	٢,٩	١٧,٦	١	٣	٢,٩	١٧,٦
٢	الوطنى أكثر كفاية	١٢	٦	٣٥,٣	٣٥,٣	١٣	٩	٣٨,٢	٥٢,٩
٣	الكفاية متساوية	٨	٥	٢٣,٥	٢٩,٤	٢١	١٤	٦١,٨	٨٢,٣
٤	الوطنى أقل كفاية	٩	٣	٢٦,٥	١٧,٦	٣٠	١٧	٨٨,٢	١٠٠,٠
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٤	—	١١,٨	—	٣٤	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٣٤	١٧						
—	غير مجيبين	٣٩	٧٨						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٣٥,٣٪ من عدد المجيبين فى كل من عينة المصانع الوطنية وعينة الأجهزة الحكومية أن طاقة المصانع الوطنية التى تنتج المنتجات المعدنية أكثر كفاية من الأجنبية، وتؤيد نسبة ١٧,٦٪ من عينة المصانع ونسبة ٢,٩٪ من عينة

الأجهزة الحكومية أن الوطنى يفوق الأجنبى بكثير فى هذا المجال.

- ترى نسبة ٢٩,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٢٣,٥٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الكفاية متساو ية.

- ترى نسبة ٢٦,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ١٧,٦٪ من عينة المصانع الوطنية أن الوطنى أقل كفاية من الأجنبى.

- تشير النسب السابقة إلى أن هناك اختلافاً واضحاً فى وجهة نظر كل من عينتى الدراسة حول مدى كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية التى تنتج المنتجات المعدنية.

١٢/٧ معدات ولوازم النقل :

اختلفت وجهات نظر عينة المصانع الوطنية وعينة الأجهزة الحكومية حول كفاية الطاقة الإنتاجية لمعدات ولوازم النقل الوطنية، مقارنةً بطاقة مثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٥٨).

جدول رقم (٦/٥٨)
كفاية الطاقة الإنتاجية لمعدات ولوازم النقل
للمصانع الوطنية، مقارنةً بمثيلاتها الأجنبية
حسب وجهة نظر كل من عينتي الدراسة.

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	١	٢	٢,٧	٤٠	١	٢	٢,٧	٤٠
٢	الوطنى أكثر كفاية	٤	٣	١٠,٨	٦٠	٥	٥	١٣,٥	١٠٠
٣	الكفاية متساوية	١١	—	٢٩,٧	—	١٦	—	٤٣,٢	—
٤	الوطنى أقل كفاية	١٥	—	٤٠,٥	—	٣١	—	٨٣,٨	—
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٦	—	١٦,٢	—	٣٧	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٣٧	٥						
—	غير مجيبين	٣٦	٩٠						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٤٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٢,٧٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الإنتاج الوطنى من معدات ولوازم النقل يفوق الأجنبى فى

الطاقة الإنتاجية بكثير، وتؤيد نسبة ٦٠٪ من العينة الأولى مقابل ١٠,٨٪ من العينة الثانية أن الوطنى أكثر كفاية.

- ترى نسبة ٤٠,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل كفاية من الأجنبى، كما ترى نسبة ١٦,٢٪ من نفس العينة أن الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير.

- ترى نسبة ٢٩,٧٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الكفاية متساوية.

- تشير النسب السابقة إلى أن هناك اختلافاً فى الرأى بين العينتين فى هذا المجال.

١٣/٧ منتجات أخرى (الأسمدة المركبة والزيوت وما يماثلها):

اختـلفت وجهات نظر عينتى المصانع الوطنية والأجهزة الحكومية حول مدى كفاية الطاقة الإنتاجية فى مصانع الأسمدة والزيوت الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦/٥٩).

جدول رقم (٦/٥٩)
مدى كفاية الطاقة الإنتاجية لمصانع الأسمدة
والزيوت الوطنية وما يماثلها، مقارنةً بمثيلاتها الأجنبية
حسب رأى عينتى الدراسة.

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	١	٤	٢٠	٥٠	١	٤	٦٠	٥٠
٢	الوطنى أكثر كفاية	١	٣	٢٠	٣٧,٥	٢	٧	٦٠	٨٧,٥
٣	الكفاية متساوية	٢	١	٤٠	١٢,٥	٤	٨	٨٠	١٠٠,٠
٤	الوطنى أقل كفاية	—	—	—	—	—	—	—	—
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	١	—	٢٠	—	٥	—	١٠٠	—
—	مجموع الإجابات	٥	٨						
—	غير مجيبين	٦٨	٨٧						
	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٣٧,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل نسبة ٢٠٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أكثر كفاية فى صناعة الأسمدة

والزيوت، وتؤيد نسبة ٥٠٪ من العينة الأولى ونسبة ٢٠٪ من العينة الثانية أن الوطنى يفوق الأجنبى بكثير فى كفاية الطاقة الإنتاجية.

- ترى نسبة ٤٠٪ من عينة الأجهزة الحكومية مقابل ١٢,٥٪ من عينة المصانع أن الكفاية متساوية، فى حين ترى نسبة ٢٠٪ من الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير.

- تدل النسب السابقة على أن هناك شبه اتفاق على أن الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية لهذه الصناعة أكثر كفاية من مثيلاتها الأجنبية.

١٤/٧ منتجات أخرى (معدات السباكة وقطع الغيار) :

اختلفت وجهات نظر عينتى الدراسة حول مدى كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية التى تنتج معدات السباكة وقطع الغيار الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦/٦٠).

جدول رقم (٦/٦٠)
مدى كفاية الطاقة الإنتاجية لمصانع معدات
السباكة وقطع الغيار الوطنية حسب رأى عينتى الدراسة
مقارنة بمثيلاتها الأجنبية.

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	١	٤	٢٥	٣٦,٤	١	٤	٢٥,٠	٣٦,٤
٢	الوطنى أكثر كفاية	٢	٦	٥٠	٥٤,٥	٣	١٠	٧٥,٠	٩٠,٩
٣	الكفاية متساوية	—	١	—	٩,١	—	١١	—	١٠٠,٠
٤	الوطنى أقل كفاية	—	—	—	—	—	—	—	—
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	١	—	٢٥	—	٤	—	١٠٠,	—
—	مجموع الإجابات	٤	١١						
—	غير مجيبين	٦٩	٨٤						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٥٤,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أكثر كفاية من الأجنبى فى صناعة

معدات السباكة وقطع الغيار، وتؤيد نسبة ٣٦,٤٪ من العينة الأولى مقابل ٢٥٪ من العينة الثانية أن الوطنى يفوق الأجنبى بكثير.

ـ ترى نسبة ٢٥٪ فقط من الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير.

ـ تدل النسب السابقة على أن طاقة إنتاجية المصانع الوطنية فى هذا المجال أكثر كفاية من مثيلاتها الأجنبية عند تلبية احتياجات الأجهزة الحكومية.

من العرض السابق لتحليل عامل كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية مقارنةً بمثيلاتها الأجنبية، نستخلص التالى :

ـ ترى عينتا الدراسة أن هناك صناعات وطنية تملك طاقة إنتاجية أكثر كفاية من مثيلاتها الأجنبية، وهناك صناعات أقل وثالثة متساوية، وهى :

أ ـ الصناعات الوطنية التى تفوق طاقتها الإنتاجية مثيلاتها الأجنبية :

ـ الورق ولوازم الطباعة.
ـ المنتجات الغذائية.
ـ مواد البناء.
ـ المنتجات البلاستيكية.
ـ الأسمدة المركبة والزيوت.
ـ معدات السباكة وقطع الغيار.

ب ـ الصناعات الوطنية التى تقل فى طاقتها الإنتاجية عن مثيلاتها الأجنبية :

ـ منتجات الجلود.

جـ ـ الصناعات الوطنية التى يوجد اختلاف فى درجة كفايتها الإنتاجية :

ـ الأ ثاث والتجهيزات المكتبية .

ـ المواد الكيمياو ية .

ـ المعدات الكهر بائية .

ـ المعدات الهندسية .

ـ المنسوجات بأنواعها .

ـ المنتجات المعدنية .

ـ معدات ولوازم النقل .

ثامناً ـ تحليل عامل تنوع الإنتاج فى منتجات المصانع الوطنية مقارنة بمثيلا تها الأجنبية :

يعتبر عامل تنوع الإنتاج من العوامل الهامة عند المفاضلة بين الشراء من المصانع الوطنية و الأجنبية ، حيث إن تنوع الإنتاج يفى باحتياجات الأجهزة الحكومية المتباينة كمًّا ونوعاً . و باستطلاع رأى عينتى الدراسة اتضح أن هناك اختلافاً بين وجهات النظر حسب كل صناعة ، وحسب وجهة نظر عينة المصانع الوطنية وعينة الأجهزة الحكومية ، وذلك على النحو التالى :

٨/ ١ الأثاث والتجهيزات المكتبية :

تنوع الإنتاج بالنسبة للأ ثاث والتجهيزات المكتبية يشبع احتياجات الأجهزة الحكومية من حيث الأنواع ، و باستطلاع رأى عينتى الدراسة فى مدى تنوع الإنتاج لهذه الصناعة فى المصانع الوطنية مقارنة بمثيلا تها الأجنبية ، اتضح أن هناك اختلافاً فى وجهات النظر حسب الجدول رقم (٦/٦١) .

جدول رقم (٦/٦١)

مدى تنوع إنتاج المصانع الوطنية التى تنتج الأثاث
والتجهيزات المكتبية قياساً بمثيلا تها الأجنبية.

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	١	—	١,٦	—	١	—	١,٦	—
٢	الوطنى أكثر تنوعاً	٦	٤	٩,٧	٦٦,٧	٧	٤	١١,٣	٦٦,٧
٣	درجة التنوع متساو ية	٨	٢	١٢,٩	٣٣,٣	١٥	٦	٢٤,٢	١٠٠,٠
٤	الوطنى أقل تنوعاً	٣٦	—	٥٨,١	—	٥١	—	٨٢,٣	—
٥	الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير	١١	—	١٧,٧	—	٦٢	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٦٢	٦						
—	غير مجيبين	١١	٨٩						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من تحليل الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٦٦,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل نسبة ٩,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة أن الأ ثاث والتجهيزات المكتبية الوطنية أكثر تنوعاً من الأجنبية.

— ترى نسبة ٣٣,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ١٢,٩٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن درجة التنوع متساو ية.

— تؤيد نسبة ٥٨,١٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى، كما ترى نسبة ١٧,٧٪ من نفس العينة أن الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير.

- تشير النسب السابقة إلى أن هناك اختلافاً فى وجهات النظر بين عينتى الدراسة حول مدى تنوع الإنتاج الوطنى قياساً إلى مثيله الأجنبى .

٢/٨ المواد الكيمياوية :

اختلفت وجهات نظر عينتى الدراسة حول مدى تنوع منتجات المصانع الوطنية من المواد الكيمياوية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦/٦٢) .

جدول رقم (٦/٦٢)
وجهات نظر عينتى الدراسة حول مدى تنوع
إنتاج المصانع الوطنية بالنسبة للمواد الكيمياوية
مقارنة بمثيلاتها الأجنبية .

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	١	١	٢,٤	١٠٠	١	١	٢,٤	١٠٠
٢	الوطنى أكثر تنوعاً	٥	—	١٢,٢	—	٦	—	١٤,٦	—
٣	درجة التنوع متساوية	٣	—	٧,٣	—	٩	—	٢٢,٠	—
٤	الوطنى أقل تنوعاً	٢٢	—	٥٣,٧	—	٣١	—	٧٥,٠	—
٥	الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير	١٠	—	٢٤,٤	—	٤١	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٤١	١						
—	غير مجيبين	٣٢	٩٤						
	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ١٠٠٪ من عينة المصانع الوطنية أن تنوع الإنتاج الوطنى من المواد

الكيمياو ية يفوق الأجنبى بكثير، مقابل نسبة ٢,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، كما تؤيد نسبة ١٢,٢٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أكثر تنوعاً.

- ترى نسبة ٥٣,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى، كما ترى نسبة ٢٤,٤٪ من نفس العينة أن الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير.

- تشير نسب التحليل السابقة إلى أن هناك اختلافاً بين وجهتى نظر العينتين حول درجة تنوع الإنتاج الوطنى لمنتجات المواد الكيمياو ية.

٣/٨ المعدات الكهربائية :

تختلف وجهة نظر كل من عينتى المصانع الوطنية والأجهزة الحكومية حول مدى تنوع إنتاج مصانع المعدات الكهربائية الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٦٣).

جدول رقم (٦/٦٣)
مدى تنوع إنتاج مصانع المعدات الكهربائية الوطنية
مقارنة بمثيلاتها الأجنبية حسب وجهة نظر كل من عينتى الدراسة.

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	—	—	—	—	—	—	—	—
٢	الوطنى أكثر تنوعاً	٤	١	٧,٨	٣٣,٣	٤	١	٨,٧	٣٣,٣
٣	درجة التنوع متساوية	٤	—	٧,٨	—	٨	—	١٥,٧	—
٤	الوطنى أقل تنوعاً	٣١	٢	٦٠,٨	٦٣,٧	٣٩	٣	٧٦,٠	١٠٠
٥	الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير	١٢	—	٢٣,٥	—	٥١	—	١٠٠	—
—	مجموع الإجابات	٥١	٣						
—	غير مجيبين	٢٢	٩٢						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٦٣,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل نسبة ٦٠,٨٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، أن الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى للمعدات الكهربائية، وتؤيد نسبة ٢٣,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، أن الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير.

ـ ترى نسبة ٣٣,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن الوطنى أكثر تنوعاً من الإنتاج الأجنبى، مقابل ٧,٨٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية.

ـ تدل النسب السابقة على أن الإنتاج الوطنى أقل تنوعاً فى المعدات الكهربائية السابقة من مثيله الأجنبى.

٨/٤ المعدات الهندسية :

اختلفت وجهات نظر عينتى الدراسة حول مدى تنوع إنتاج المصانع الوطنية فيما يتعلق بالمعدات الهندسية، مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٦٤).

جدول رقم (٦/٦٤)
مدى تنوع إنتاج المصانع الوطنية فيما يتعلق
بالمعدات الهندسية حسب وجهة نظر كل من عينتى الدراسة،
مقارنة بمثيلاتها الأجنبية.

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	—	—	—	—	—	—	—	—
٢	الوطنى أكثر تنوعاً	٣	—	٧,٥	—	٣	—	٧,٥	—
٣	درجة التنوع متساوية	٢	—	٥,٠	—	٥	—	١٢,٥	—
٤	الوطنى أقل تنوعاً	٢٢	—	٥٥,٠	—	٢٧	—	٦٧,٥	—
٥	الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير	١٣	—	٣٢,٥	—	٤٠	—	١٠٠,ـ	—
ـ	مجموع الإجابات	٤٠	—						
ـ	غير مجيبين	٣٣	٩٥						
ـ	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- لم تجب أى مفردة من مفردات عينة المصانع الوطنية عن هذا العنصر ولذا يكتفى برأى عينة الأجهزة الحكومية فى هذا الشأن.

- ترى نسبة ٥٥٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل تنوعاً فى إنتاج المعدات الهندسية قياساً بمثيله الأجنبى، كما ترى نسبة ٣٢,٥٪ من نفس العينة أن الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير فى هذا المجال.

- تدل نسب المقارنة السابقة أن الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى فى إنتاج المعدات الهندسية.

٥/٨ الورق ولوازم الطباعة :

تختلف وجهات نظر عينتى الدراسة حول مدى تنوع إنتاج الورق ولوازم الطباعة للمصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٦٥).

جدول رقم (٦/٦٥)
مدى تنوع إنتاج الورق ولوازم الطباعة
من إنتاج المصانع الوطنية، مقارنة بمثيلاتها
الأجنبية وفقاً لرأى عينتى الدراسة.

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	١	—	١,٨	—	١	—	١,٨	—
٢	الوطنى أكثر تنوعاً	٩	٣	١٦,٤	٥٠	١٠	٣	١٨,٢	٥٠
٣	درجة التنوع متساوية	١٣	٣	٢٣,٦	٥٠	٢٣	٦	٤١,٨	١٠٠
٤	الوطنى أقل تنوعاً	٢٥	—	٤٥,٥	—	٤٨	—	٨٧,٣	—
٥	الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير	٧	—	١٢,٧	—	٥٥	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٥٥	٦						
—	غير مجيبين	١٨	٨٩						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن الوطنى من الورق ولوازم الطباعة أكثر تنوعاً من الأجنبى، مقابل نسبة ١٦,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية.

- ترى نسبة ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن الوطنى والأجنبى متساو يان فى درجة التنوع ، مقابل نسبة ٢٣,٦٪ من عينة الأجهزة الحكومية .

- ترى نسبة ٤٥,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى ، كما ترى نسبة ١٢,٧٪ من نفس العينة أن الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير.

- تشير النسب السابقة إلى أن هناك اختلافاً واضحاً بين وجهات نظر عينتى الدراسة فيما يتعلق بدرجة تنوع إنتاج الورق ولوازم الطباعة .

٦/٨ المنتجات الغذائية :

اختلفت وجهات نظر عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية حول مدى تنوع إنتاج المصانع الوطنية من المنتجات الغذائية مقارنة بمثيلا تها الأجنبية، وذلك كما هو موضح فى الجدول رقم (٦/٦٦).

جدول رقم (٦/٦٦)

مدى تنوع إنتاج مصانع المنتجات الغذائية

الوطنية حسب رأى عينتى الدراسة مقارنة بمثيلا تها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٥	٤	١٢,٥	٣٣,٣	٥	٤	١٢,٥	٣٣,٣
٢	الوطنى أكثر تنوعاً	٧	٢	١٧,٥	١٦,٧	١٢	٦	٣٠,٠	٥٠,٠
٣	درجة التنوع متساو ية	١٢	—	٣٠,٠	—	٢٤	—	٦٠,٠	—
٤	الوطنى أقل تنوعاً	١٣	٦	٣٢,٥	٥٠,—	٣٧	١٢	٩٢,٥	١٠٠
٥	الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير	٣	—	٧,٥	—	٤٠	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٤٠	١٢						
—	غير مجيبين	٣٣	٨٣						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٣٣,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل نسبة ١٢,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة، أن الإنتاج الوطنى من المنتجات الغذائية يفوق الأجنبى تنوعاً، وتؤيد نسبة ١٦,٧٪ من العينة الأولى ونسبة ١٧,٥٪ من العينة الثانية أن الوطنى أكثر تنوعاً من الأجنبى.

- ترى نسبة ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل نسبة ٣٢,٥٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الإنتاج الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى.

- تشير النسب السابقة إلى أن هناك اختلافاً فى وجهات نظر عينتى الدراسة حول درجة تنوع المنتجات الغذائية الوطنية قياساً بمثيلاتها الأجنبية.

٧/٨ مواد البناء :

تختلف وجهات نظر عينة الأجهزة الحكومية عن عينة المصانع الوطنية فيما يتعلق بتنوع إنتاج المصانع الوطنية لمواد البناء مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح فى الجدول رقم (٦/٦٧).

جدول رقم (٦/٦٧)
مدى تنوع إنتاج مصانع مواد البناء الوطنية حسب
رأى عينتى الدراسة مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٤	٦	٩,٥	٣١,٦	٤	٦	٩,٥	٣١,٦
٢	الوطنى أكثر تنوعاً	٤	٧	٩,٥	٣٦,٨	٨	١٣	١٩,٠	٦٨,٤
٣	درجة التنوع متساوية	١٦	٣	٣٨,١	١٥,٨	٢٤	١٦	٥٧,١	٨٤,٢
٤	الوطنى أقل تنوعاً	١٦	٣	٣٨,١	١٥,٨	٤٠	١٩	٩٥,٢	١٠٠,٠
٥	الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير	٢	—	٤,٨	—	٤٢	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٤٢	١٩						
—	غير مجيبين	٣١	٧٦						
	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٣١,٦٪ من عدد المجيبين فى المصانع الوطنية مقابل نسبة ٩,٥٪ من عدد المجيبين فى الأجهزة الحكومية أن الإنتاج الوطنى من مواد البناء يفوق فى تنوعه المنتج الأجنبى بكثير. كما تؤيد نسبة ٣٦,٨٪ من العينة الأولى ونسبة ٩,٥٪ من العينة الثانية أن الوطنى أكثر تنوعاً من الأجنبى.

- ترى نسبة ٣٨,١٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ١٥,٨٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن درجة التنوع متساو ية بينهما.

- كما ترى نسبة ٣٨,١٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ١٥,٨٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن الوطنى أقل تنوعاً.

- تشير نسب التحليل السابقة أن هناك اختلافاً فى وجهات نظر عينتى الدراسة حول مدى تنوع الإنتاج الوطنى من مواد البناء.

٨/٨ المنسوجات بأنواعها :

اختلفت وجهات نظر عينتى الدراسة حول مدى تنوع إنتاج المصانع الوطنية من المنسوجات بأنواعها مقارنة بمثيلا تها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦٨/٦) .

جدول رقم (٦٨/٦)
مدى تنوع إنتاج مصانع المنسوجات الوطنية بأنواعها مقارنة
بمثيلا تها الأجنبية حسب رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	—	—	—	—	—	—	—	—
٢	الوطنى أكثر تنوعاً	٣	—	٨,٣	—	٣	—	٨,٣	—
٣	درجة التنوع متساو ية	٧	١	١٩,٤	١٠٠	١٠	١	٢٧,٨	١٠٠
٤	الوطنى أقل تنوعاً	١٨	—	٥٠,٠	—	٢٨	—	٧٧,٨	—
٥	الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير	٨	—	٢٢,٢	—	٣٦	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٣٦	١						
—	غير مجيبين	٣٧	٩٤						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ١٠٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ١٩,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن درجة التنوع متساو ية فى منتجات المنسوجات الوطنية بأنواعها وفى مثيلا تها الأجنبية .

ـ وترى نسبة ٥٠٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى ، وتؤيد نسبة ٣١,٢٪ من نفس العينة أن الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير.

ـ تشير النسب السابقة إلى أن هناك اختلافاً واضحاً بين وجهات نظر عينتى الدراسة فيما يتعلق بدرجة تنوع الإنتاج لهذه الصناعة.

٩/٨ المنتجات الجلدية :

اختلفت وجهة نظر عينة الأجهزة الحكومية حول مدى تنوع إنتاج مصانع المنتجات الجلدية الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح فى الجدول التالى رقم (٦/٦٩).

جدول رقم (٦/٦٩)
مدى تنوع إنتاج مصانع المنتجات الجلدية الوطنية
حسب رأى عينتى الدراسة مقارنة بمثيلاتها الأجنبية.

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
٢	الوطنى أكثر تنوعاً	١	ـ	٣,١	ـ	١	ـ	٣,١	ـ
٣	درجة التنوع متساوية	٣	ـ	٩,٤	ـ	٤	ـ	١٢,٥	ـ
٤	الوطنى أقل تنوعاً	١٨	ـ	٥٦,٣	ـ	٢٢	ـ	٦٨,٨	ـ
٥	الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير	١٠	ـ	٣١,٢	ـ	٣٢	ـ	١٠٠,٠	ـ
ـ	مجموع الإجابات	٣٢	ـ						
ـ	غير مجيبين	٤١	٩٥						
ـ	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- لم تجب أى مفردة من مفردات عينة المصانع الوطنية عن هذا العنصر، ولذا اكتفى بإجابات عينة الأجهزة الحكومية فى هذا الشأن.

- ترى نسبة ٥٦,٣٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى فى المنتجات الجلدية، وتؤيد نسبة ٣١,٢٪ من نفس العينة أن الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير.

- تدل النسب السابقة على أن الإنتاج الوطنى من المنتجات الجلدية أقل تنوعاً من مثيلاتها الأجنبية فى هذا المجال.

١٠/٨ المنتجات البلاستيكية :

يختلف وجهات نظر عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية فى مدى تنوع إنتاج مصانع البلاستيك الوطنية مقارنة بمثيلا تها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٧٠) .

جدول رقم (٦/٧٠)

مدى تنوع إنتاج مصانع البلاستيك الوطنية

مقارنة بمثيلا تها الأجنبية حسب رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٢	٧	٤,٩	٤٣,٨	٢	٧	٤,٩	٤٣,٨
٢	الوطنى أكثر تنوعاً	١٢	١	٢٩,٣	٦,٢	١٤	٨	٣٤,٢	٥٠,٠
٣	درجة التنوع متساو ية	١٠	٦	٢٤,٤	٣٧,٥	٢٤	١٤	٥٨,٦	٨٧,٥
٤	الوطنى أقل تنوعاً	١٣	٢	٣١,٧	١٢,٥	٣٧	١٦	٩٠,٣	١٠٠,٠
٥	الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير	٤	—	٩,٧	—	٤١	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الاجابات	٤١	١٦						
—	غير مجيبين	٣٢	٧٩						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٤٣,٨٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية أن الوطنى يفوق الأجنبى بكثير فى المنتجات البلاستيكية ، مقابل نسبة ٤,٩٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية .

- ترى نسبة ٢٩,٣٪ من عدد المجيبين فى الأجهزة الحكومية مقابل ٦,٢٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية، أن الوطنى أكثر تنوعاً من الأجنبى.

- تؤيد نسبة ٣٧,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٢٤,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، أن درجة التنوع متساو ية.

- ترى نسبة ٣١,٧٪ من عينة الأجهزة الحكومية مقابل ١٢,٥٪ من عينة المصانع الوطنية، أن الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى.

- يشير تحليل النسب السابقة إلى أن هناك اختلافاً واضحاً فى الرأى بين عينتى الدراسة حول درجة تنوع إنتاج المنتجات البلاستيكية.

١١/٨ المنتجات المعدنية :

بـاستطلاع رأى عينتى الدراسة حول مدى تنوع إنتاج المصانع الوطنية من المنتجات المـعـدنـيـة اتـضح أن هناك اختلافاً فى الرأى بين عينتى الدراسة، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦/٧١).

جدول رقم (٦/٧١)
مدى تنوع المنتجات المعدنية من المصانع الوطنية
مقارنة بمثيلاتها الأجنبية حسب رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	١	١	٢,٧	٧,١	١	١	٢,٧	٧,١
٢	الوطنى أكثر تنوعاً	٨	٣	٢١,٦	٢١,٤	٩	٤	٢٤,٣	٢٨,٦
٣	درجة التنوع متساوية	٥	٦	١٣,٥	٤٢,٩	١٤	١٠	٣٧,٨	٧١,٤
٤	الوطنى أقل تنوعاً	١٦	٤	٤٣,٢	٢٨,٦	٣٠	١٤	٨١	١٠٠
٥	الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير	٧	—	١٨,٩	—	٣٧	—	١٠٠	—
—	مجموع الإجابات	٣٧	١٤						
—	غير مجيبين	٣٦	٨١						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى:

— ترى نسبة ٢١,٦٪ و ٢١,٤٪ من كل من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة وعدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية على التوالى، أن الإنتاج الوطنى أكثر تنوعاً فى المنتجات المعدنية.

- ترى نسبة ٤٢,٩٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ١٣,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، أن درجة التنوع متساو ية.

- ترى نسبة ٤٣,٢٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٢٨,٦٪ من عدد المجيبين فى الأجهزة الحكومية، أن الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى.

- تشير نسب التحليل السابقة إلى أن هناك اختلافاً فى وجهات نظر عينتى الدراسة حول درجة تنوع إنتاج المنتجات المعدنية.

١٢/٨ معدات ولوازم النقل :

باستطلاع وجهات نظر عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية حول مدى تنوع إنتاج معدات ولوازم النقل الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، اتضح أن هناك اختلافاً، كما هو مبين بالجدول رقم (٦/٧٢).

جدول رقم (٦/٧٢)

مدى تنوع إنتاج مصانع معدات ولوازم النقل

الوطنية، مقارنة بمثيلاتها الأجنبية حسب رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	١	—	٢,٦	—	١	—	٢,٦	—
٢	الوطنى أكثر تنوعاً	٢	٢	٥,٣	٣٣,٣	٣	٢	٧,٩	٣٣,٣
٣	درجة التنوع متساوية	٣	٢	٧,٩	٣٣,٣	٦	٤	١٥,٨	٦٦,٦
٤	الوطنى أقل تنوعاً	١٧	٢	٤٤,٧	٣٣,٣	٢٣	٦	٦٠,٥	١٠٠
٥	الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير	١٥	—	٣٩,٥	—	٣٨	—	١٠٠	—
—	مجموع الإجابات	٣٨	٦						
—	غير مجيبين	٣٥	٨٩						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٣٣,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل نسبة ٤٤,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة، أن الإنتاج الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى فى معدات ولوازم النقل، وتؤيد نسبة ٣٩,٥٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير.

- ترى نسبة ٣٣,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل نسبة ٧,٩٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، أن درجة التنوع متساو ية.

- تشير نسب التحليل السابقة إلى أن الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى فى إنتاج معدات ولوازم النقل.

١٣/٨ منتجات أخرى (الأسمدة المركبة والزيوت وما يماثلها) :

اختلفت وجهات نظر عينتى المصانع الوطنية والأجهزة الحكومية حول مدى تنوع إنتاج المصانع الوطنية من الأسمدة والزيوت وما يماثلها مقارنة بمثيلا تها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٧٣).

جدول رقم (٦/٧٣)

مدى تنوع إنتاج المصانع الوطنية للأسمدة المركبة والزيوت
وما يماثلها حسب رأى عينتى الدراسة مقارنة بمثيلا تها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	—	١	—	١٤,٣	—	١	—	١٤,٣
٢	الوطنى أكثر تنوعاً	١	٤	٢٠	٥٧,١	١	٥	٢٠	٧١,٤
٣	درجة التنوع متساو ية	—	—	—	—	—	—	—	—
٤	الوطنى أقل تنوعاً	٣	٢	٦٠	٢٨,٦	٤	٧	٨٠	١٠٠,٠
٥	الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير	٢	—	٢٠	—	٥	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٥	٧						
—	غير مجيبين	٦٨	٨٨						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٦٠٪ من عدد المجيبين فى الأجهزة الحكومية مقابل ٢٨,٦٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية ، أن الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى فى مجال إنتاج الأسمدة المركبة والزيوت وما يماثلها .

- ترى نسبة ٥٧,١٪ من عينة المصانع الوطنية مقابل نسبة ٢٠٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أكثر تنوعاً .

- تشير نسب التحليل السابقة إلى أن هناك اختلافاً فى درجة التنوع بين الوطنى والأجنبى من وجهة نظر عينتى الدراسة .

١٤/٨ منتجات أخرى (معدات السباكة وقطع الغيار) :

باستطلاع رأى عينتى الدراسة حول معدات السباكة وقطع الغيار وما يماثلها فى مدى تنوع إنتاج المصانع الوطنية مقارنة بمثيلا تها الأجنبية ، اتضح أن هناك اختلافاً فى وجهات النظر حسب ما هو موضح فى الجدول رقم (٦/٧٤) .

جدول رقم (٦/٧٤)

مدى تنوع إنتاج مصانع معدات السباكة وقطع الغيار الوطنية

مقارنة بمثيلا تها الأجنبية حسب رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	—	٣	—	٢٧,٣	—	٣	—	٢٧,٣
٢	الوطنى أكثر تنوعاً	٢	٤	٤٠	٣٦,٤	٢	٧	٤٠	٦٣,٦
٣	درجة التنوع متساو ية	١	—	٢٠	—	٣	—	٦٠	—
٤	الوطنى أقل تنوعاً	١	٤	٢٠	٣٦,٤	٤	١١	٨٠	١٠٠,٠
٥	الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير	١	—	٢٠	—	٥	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٥	١١						
—	غير مجيبين	٦٨	٨٤						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٤٠٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٣٦,٤٪ من عينة المصانع الوطنية أن الوطنى أكثر تنوعاً من الأجنبى فى إنتاج معدات السباكة وقطع الغيار.

- ترى نسبة ٣٦,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٢٠٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الإنتاج الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى.

- يشير تحليل النسب السابقة إلى أن هناك اختلافاً واضحاً فى الرأى بين عينتى الدراسة حول درجة تنوع إنتاج معدات السباكة وقطع الغيار فى المصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية.

ومن العرض السابق لتحليل عامل تنوع الإنتاج الوطنى فى مختلف الصناعات قياساً إلى مثيله الأجنبى، نستخلص التالى:

- ترى عينتا الدراسة أن هناك مصنوعات وطنية أقل تنوعاً من مثيلاتها الأجنبية، ومصنوعات أخرى تختلف درجة التنوع فيها بين الأجنبى والوطنى، وذلك على النحو التالى:

أ - الصناعات الوطنية التى تعتبر أقل تنوعاً من مثيلاتها الأجنبية:

- المعدات الكهربائية.
- المعدات الهندسية.
- المنتجات الجلدية.
- معدات ولوازم النقل.

ب - الصناعات التى تختلف درجة التنوع فيها بين الإنتاج الأجنبى والوطنى:.

- الأثاث والتجهيزات المكتبية.
- المواد الكيمياوية.
- الورق ولوازم الطباعة.
- مواد البناء.

ـــ المنسوجات بأنواعها .
ـــ المنتجات البلاستيكية .
ـــ المنتجات المعدنية .
ـــ الأسمدة المركبة والزيوت وما يماثلها .
ـــ معدات السباكة وقطع الغيار.

جـ ـــ لا توجد صناعات وطنية تفوق الأجنبى فى تنوعها .

تاسعاً ـــ تحليل عامل كفاية المعلومات عن المنتجات الوطنية مقارنة بمثلاتها الأجنبية : *

تظهر أهمية عامل مدى كفاية المعلومات عن المنتجات الوطنية عند تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية ، حيث إن كفاية المعلومات عن المنتج أو المصنع تعطى أهمية للمنتج الوطنى، إضافة إلى أنها تفيد المشترى الحكومى فى اتخاذ القرار المناسب ، والعكس عند عدم كفاية المعلومات . و باستطلاع رأى عينتى الدراسة حول هذا العامل، اتضح أن هناك اختلافاً فى الرأى بين عينة المصانع وعينة الأجهزة الحكومية وطبقاً لكل صناعة ، وذلك على النحو التالى :

١/٩ الأثاث والتجهيزات المكتبية :

كفاية المعلومات عن المنتجات الوطنية للأثاث والتجهيزات المكتبية هامة جداً فى تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية . و باستطلاع رأى عينتى الدراسة

---

* إجابة السؤال رقم (١٤) من استبانة عينة الأجهزة الحكومية والسؤال رقم (١٥) من استبانة عينة المصانع الوطنية .

اتضح أن هناك اختلافاً فى وجهات النظر، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٧٥).

جدول رقم (٦/٧٥)

مدى كفاية المعلومات عن المنتجات الوطنية من الأثاث

والتجهيزات المكتبية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية حسب رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٤	—	٦,٣	—	٤	—	٦,٣	—
٢	الوطنى أكثر كفاية	١١	—	١٧,٥	—	١٥	—	٢٣,٨	—
٣	الوطنى والأجنبى متساويان	١٤	—	٢٢,٢	—	٢٩	—	٤٦,٠	—
٤	الوطنى أقل كفاية	٢٨	٥	٤٤,٤	٨٣,٣	٥٧	٥	٩٠,٤	٨٣,٣
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٦	١	٩,٥	١٦,٧	٦٣	٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠
—	مجموع الإجابات	٦٣	٦						
—	غير مجيبين	١٠	٨٩						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من تحليل الجدول السابق نلاحظ التالى:

- ترى نسبة ٨٣,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٤٤,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، أن الوطنى أقل كفاية فى المعلومات من مثيله الأجنبى فى الأثاث والتجهيزات المكتبية.

- ترى نسبة ١٦,٧٪ من عدد المجيبين فى المصانع الوطنية مقابل نسبة ٩,٥٪ من عدد المجيبين فى الأجهزة الحكومية، أن الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير.

- ترى نسبة ٢٢,٢٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى والأجنبى متساو يان فى درجة كفاية المعلومات.

- تدل نسب التحليل السابقة على أن كفاية المعلومات عن الأثاث والتجهيزات المكتبية الوطنية أقل من مثيلاتها الأجنبية.

٢/٩ المواد الكيمياوية :

اختلفت وجهات نظر عينتى الدراسة حول مدى كفاية المعلومات عن المواد الكيمياوية التى تقوم بإنتاجها المصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٧٦).

جدول رقم (٦/٧٦)
مدى كفاية المعلومات عن المواد الكيمياوية التى تنتجها المصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية حسب رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٢	—	٤,٨	—	٢	—	٤,٨	—
٢	الوطنى أكثر كفاية	٦	١	١٤,٣	٥٠	٨	١	١٩,١	٥٠
٣	الوطنى والأجنبى متساو يان	٧	١	١٦,٧	٥٠	١٥	٢	٣٥,٧	١٠٠
٤	الوطنى أقل كفاية	٢١	—	٥٠,٠	—	٣٦	—	٨٥,٧	—
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٦	—	١٤,٣	—	٤٢	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٤٢	٢						
—	غير مجيبين	٣١	٩٣						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى:

- ترى نسبة ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ١٤,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، أن الإنتاج الوطنى من المواد الكيمياوية أكثر كفاية فى المعلومات من مثيلاتها الأجنبية.

- ترى نسبة ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ١٦,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، أن الوطنى والأجنبى متساويان من حيث كفاية المعلومات.

- ترى نسبة ٥٠٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل كفاية فى المعلومات من مثيله الأجنبى.

- تشير نسب التحليل السابقة إلى أن هناك اختلافاً فى وجهات نظر عينتى الدراسة حول درجة كفاية المعلومات عن المواد الكيمياوية الوطنية قياساً إلى مثيلاتها الأجنبية.

٣/٩ المعدات الكهر بائية :

اختلفت وجهات نظر عينتى الدراسة حول مدى كفاية المعلومات عن إنتاج مصانع المعدات الكهر بائية الوطنية مقارنة بمثيلا تها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح فى الجدول رقم (٦/٧٧).

جدول رقم (٦/٧٧)
مدى كفاية المعلومات عن إنتاج مصانع المعدات الكهر بائية الوطنية
مقارنة بمثيلا تها الأجنبية حسب رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٢	—	٣,٨	—	٢	—	٣,٨	—
٢	الوطنى أكثر كفاية	٩	—	١٧,٣	—	١١	—	٢١,١	—
٣	الوطنى والأجنبى متساو يان	٧	٢	١٣,٥	١٠٠	١٨	٢	٣٤,٦	١٠٠
٤	الوطنى أقل كفاية	٢٨	—	٥٣,٨	—	٤٦	—	٨٨,٤	—
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٦	—	١١,٥	—	٥٢	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٥٢	٢						
—	غير مجيبين	٢١	٩٣						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ١٠٠٪ من عينة المصانع الوطنية مقابل نسبة ١٣,٥٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى والأجنبى متساو يان فيما يتعلق بكفاية المعلومات عن المعدات الكهر بائية.

- ترى نسبة ٥٣,٨٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل كفاية فى المعلومات من مثيله الأجنبى.

- تشير نسب التحليل السابقة إلى أن هناك اختلافاً واضحاً فى وجهات النظر بين العينتين فى درجة كفاية المعلومات عن المعدات الكهربائية قياساً بمثيلاتها الأجنبية.

٤/٩ المعدات الهندسية :

ترى عينة الأجهزة الحكومية أن درجة كفاية المعلومات عن إنتاج المصانع الوطنية من المعدات الهندسية ــ قليلة قياساً بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح فى الجدول رقم (٦/٧٨).

جدول رقم (٦/٧٨)

مدى كفاية المعلومات عن إنتاج المعدات الكهربائية التى تنتجها المصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية حسب رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٢	—	٥,١	—	٢	—	٥,١	—
٢	الوطنى أكثر كفاية	٦	—	١٥,٤	—	٨	—	٢٠,٥	—
٣	الوطنى والأجنبى متساويان	٢	—	٥,١	—	١٠	—	٢٥,٦	—
٤	الوطنى أقل كفاية	٢٣	—	٥٩,٠	—	٣٣	—	٨٤,٦	—
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٦	—	١٥,٤	—	٣٩	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٣٩	—						
—	غير مجيبين	٣٤	٩٥						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى:

ــ لم تجب أى مفردة من مفردات عينة المصانع الوطنية عن هذا العنصر، ولذا سوف يكتفى برأى عينة الأجهزة الحكومية فى هذا المجال.

- ترى نسبة ٥٩,١٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل كفاية فى المعلومات من الأجنبى، وترى نسبة ١٥,٤٪ من عدد المجيبين فى هذه العينة أن الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير.

- بجمع نسبتى الأقل كفاية نلاحظ أن الوطنى أقل كفاية فى المعلومات من إنتاج المعدات الهندسية من مثيله الأجنبى.

٥/٩ الورق ولوازم الطباعة :

باستطلاع رأى عينتى الدراسة حول مدى كفاية المعلومات عن الورق ولوازم الطباعة الوطنية ومقارنتها بمثيلاتها الأجنبية، اتضح أن هناك اختلافاً فى وجهات النظر، وذلك حسب الجدول التالى رقم (٦/٧٩).

جدول رقم (٦/٧٩)
مدى كفاية المعلومات حول الورق ولوازم الطباعة الوطنية
مقارنة بمثيلاتها الأجنبية وذلك حسب رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٢	—	٣,٦	—	٢	—	٣,٦	—
٢	الوطنى أكثر كفاية	١٤	٤	٢٥	٦٦,٦	١٦	٤	٢٨,٦	٦٦,٦
٣	الوطنى والأجنبى متساويان	١٨	١	٣٢,١	١٦,٧	٣٤	٥	٦٠,٧	٨٣,٣
٤	الوطنى أقل كفاية	١٨	١	٣٢,١	١٦,٧	٥٢	٦	٩٢,٩	١٠٠,٠
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٤	—	٧,١	—	٥٦	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٥٦	٦						
—	غير مجيبين	١٧	٨٩						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى:

— ترى نسبة ٦٦,٦٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٢٥٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، أن الوطنى أكثر كفاية من الأجنبى فى المعلومات عن الورق ولوازم الطباعة.

- ترى نسبة ٣٢,١٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ١٦,٧٪ من عينة المصانع الوطنية، أن الوطنى أقل كفاية، ونفس النسبتين من نفس العينتين تريان أن الوطنى والأجنبى متساو يان فى كفاية المعلومات.

- تشير النسب السابقة إلى أن هناك اختلافاً واضحاً بين وجهات نظر عينتى الدراسة، فيما يتعلق بمدى كفاية المعلومات عن الورق ولوازم الطباعة الوطنية مقارنة بمثيلا تها الأجنبية.

٦/٩ المنتجات الغذائية :

اختلفت وجهات نظر عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية حول مدى كفاية المعلومات عن المنتجات الغذائية للمصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك حسب ما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦/٨٠).

جدول رقم (٦/٨٠)
مدى كفاية المعلومات عن المنتجات الغذائية الوطنية
مقارنة بمثيلاتها الأجنبية حسب رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٢	٦	٥	٤٦,١	٢	٦	٥	٤٦,١
٢	الوطنى أكثر كفاية	١٥	٤	٣٧,٥	٣٠,٨	١٧	١٠	٤٢,٥	٧٦,٩
٣	الوطنى والأجنبى متساويان	١٤	١	٣٥	٧,٧	٣١	١١	٧٧,٥	٨٤,٦
٤	الوطنى أقل كفاية	٨	٢	٢٠	١٥,٤	٣٩	١٣	٩٧,٥	١٠٠,٠
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	١	—	٢,٥	—	٤٠	—	١٠٠	—
—	مجموع الإجابات	٤٠	١٣						
—	غير مجيبين	٣٣	٨٢						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

- ترى نسبة ٤٦,١٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٥٪ من عينة الأجهزة الحكومية، أن الوطنى يفوق الأجنبى بكثير فى كفاية المعلومات عن المنتجات الغذائية.

- ترى نسبة ٣٧,٥٪ من عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٣٠,٨٪ من عينة المصانع الوطنية أن الوطنى أكثر كفاية فى المعلومات من الأجنبى.

- ترى نسبة ٣٥٪ من عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٧,٧٪ من عدد المجيبين فى المصانع الوطنية، أن الوطنى والأجنبى متساو يان فى كفاية المعلومات.

- تشير نسب التحليل السابقة إلى أن هناك اختلافاً فى وجهات النظر بين عينتى الدراسة، فيما يتعلق بكفاية المعلومات عن الورق ولوازم الطباعة الوطنية ومثيلا تها الأجنبية.

٧/٩ مواد البناء :

اختلفت وجهات نظر عينتى الدراسة حول مدى كفاية المعلومات عن منتجات مصانع مواد البناء الوطنية قياساً بمثيلاتها الأجنبية، وذلك كما هو موضح فى الجدول رقم (٦/٨١).

جدول رقم (٦/٨١)
مدى كفاية المعلومات عن مواد البناء الوطنية
حسب رأى عينتى الدراسة مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٦	٣	١٤,٦	١٥,٨	٦	٣	١٤,٦	١٥,٨
٢	الوطنى أكثر كفاية	١٠	٨	٢٤,٤	٤٢,١	١٦	١١	٣٩	٥٧,٩
٣	الوطنى والأجنبى متساويان	١٤	٥	٣٤,١	٢٦,٣	٣٠	١٦	٧٣,١	٨٤,٢
٤	الوطنى أقل كفاية	٩	٣	٢٢	١٥,٨	٣٩	١٩	٩٥,١	١٠٠,٠
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٢	—	٤,٩	—	٤١	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٤١	١٩						
—	غير مجيبين	٣٢	٧٦						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى:

- ترى نسبة ٤٢,١٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٢٤,٤٪ من عينة الأجهزة الحكومية، أن الوطنى أكثر كفاية فى المعلومات من الأجنبى بالنسبة لمواد البناء. كما تؤيد نسبة ١٥,٨٪ من العينة الأولى ونسبة ١٤,٦٪ من العينة الثانية، أن الوطنى يفوق الأجنبى بكثير فى كفاية المعلومات.

- ترى نسبة ٣٤,١٪ من عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٢٦,٣٪ من عينة المصانع الوطنية، أن الوطنى والأجنبى متساو يان فى كفاية المعلومات.

- ترى نسبة ٢٢٪ من عينة الأجهزة الحكومية مقابل ١٥,٨٪ من عينة المصانع الوطنية، أن الوطنى أقل كفاية فى المعلومات.

- يشير تحليل النسب السابقة إلى أن هناك اختلافاً واضحاً فى وجهات نظر عينتى الدراسة حول كفاية المعلومات عن مواد البناء الوطنية قياساً بالأجنبية.

٨/٩ المنسوجات بأنواعها :

باستطلاع رأى عينتى الدراسة فيما يتعلق بكفاية المعلومات عن منتجات المنسوجات الوطنية بأنواعها المختلفة مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، اتضح أن هناك اختلافاً بين رأى كل منهما، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٨٢).

جدول رقم (٦/٨٢)
مدى كفاية المعلومات عن المنسوجات الوطنية بأنواعها
مقارنة بمثيلاتها الأجنبية حسب رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	١	—	٢,٩	—	١	—	٢,٩	—
٢	الوطنى أكثر كفاية	٦	—	١٧,١	—	٧	—	٢٠	—
٣	الوطنى والأجنبى متساو يان	١١	١	٣١,٤	١٠٠	١٨	١	٥١,٤	١٠٠
٤	الوطنى أقل كفاية	١٣	—	٣٧,١	—	٣١	—	٨٨,٥	—
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٤	—	١١,٤	—	٣٥	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٣٥	١						
—	غير مجيبين	٣٨	٩٤						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من تحليل الجدول السابق نلاحظ التالى:

- ترى نسبة ١٠٠٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٣١,٤٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، أن الإنتاج الوطنى والإنتاج الأجنبى من المنسوجات بأنواعها متساو يان فى كفاية المعلومات.

- ترى نسبة ٣٧,١٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية، أن الوطنى أقل كفاية فى المعلومات، كما ترى نسبة ١١,٤٪ من نفس العينة أن الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير.

- وباستبعاد نسبة عينة المصانع الوطنية نجد أن رأى عينة الأجهزة الحكومية هو أن الوطنى أقل كفاية فى المعلومات من مثيله الأجنبى.

٩/٩ المنتجات الجلدية :

ترى عينة الأجهزة الحكومية أن هناك اختلافاً فى مستوى كفاية المعلومات عن المنتجات الجلدية الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح على الجدول رقم (٦/٨٣) .

جدول رقم (٦/٨٣)
مدى كفاية المعلومات عن المنتجات الجلدية الوطنية
مقارنة بمثيلاتها الأجنبية حسب رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	١	—	٣,٢	—	١	—	٣,٢	—
٢	الوطنى أكثر كفاية	٤	—	١٢,٩	—	٥	—	١٦,١	—
٣	الوطنى والأجنبى متساويان	٥	—	١٦,١	—	١٠	—	٣٢,٢	—
٤	الوطنى أقل كفاية	١٦	—	٥١,٦	—	٢٦	—	٨٣,٨	—
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٥	—	١٦,١	—	٣١	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٣١	—						
—	غير مجيبين	٤٢	٩٥						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من تحليل الجدول السابق نلاحظ التالى :

— لم تجب أى مفردة من مفردات عينة المصانع الوطنية عن هذا العنصر ، ولذا يكتفى برأى عينة الأجهزة الحكومية فى هذا الشأن .

— ترى نسبة ٥١,٦٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل كفاية فى المعلومات

عن المنتجات الجلدية من مثيله الأجنبى، كما تؤيد نسبة ١٦,١٪ من نفس العينة أن الوطنى أقل من الأجنبى بكثير فى كفاية المعلومات.

- تشير نسب التحليل السابقة إلى أن المعلومات عن المنتجات الوطنية الجلدية أقل قياساً إلى مثيلا تها الأجنبية.

١٠/٩ المنتجات البلاستيكية :

اختلفت وجهات نظر عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية فى مدى كفاية المعلومات عن المنتجات البلاستيكية الوطنية مقارنة بمثيلا تها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦/٨٤).

جدول رقم (٦/٨٤)
مدى كفاية المعلومات عن المنتجات البلاستيكية الوطنية
مقارنة بمثيلا تها الأجنبية حسب رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٢	٣	٥,١	١٨,٨	٢	٣	٥,١	١٨,٨
٢	الوطنى أكثر كفاية	١٢	٧	٣٠,٨	٤٣,٨	١٤	١٠	٣٥,٩	٦٢,٥
٣	الوطنى والأجنبى متساو يان	١١	٤	٢٨,٢	٢٥,٠	٢٥	١٤	٦٤,١	٨٧,٥
٤	الوطنى أقل كفاية	١٠	٢	٢٥,٦	١٢,٥	٣٥	١٦	٨٩,٧	١٠٠,٠
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٤	—	١٠,٣	—	٣٩	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٣٩	١٦						
—	غير مجيبين	٣٤	٧٩						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى:

- ترى نسبة ٤٣,٨٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٣٠,٨٪ من عينة الأجهزة الحكومية، أن الوطنى أكثر كفاية من الأجنبى فى المعلومات عن المنتجات البلاستيكية، وترى نسبة ١٨,٨٪ من العينة الأولى ونسبة ٥,١٪ من العينة الثانية أن الوطنى يفوق الأجنبى بكثير فى كفاية المعلومات.

- ترى نسبة ٢٨,٢٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٢٥٪ من عينة المصانع الوطنية أن الوطنى والأجنبى متساو يان.

- ترى نسبة ٢٥,٦٪ من عينة الأجهزة الحكومية مقابل ١٢,٥٪ من عينة المصانع الوطنية، أن الوطنى أقل كفاية من الأجنبى.

- تشير نسب التحليل السابقة إلى أن هناك اختلافاً واضحاً فى الرأى بين العينتين فيما يتعلق بكفاية المعلومات عن المنتجات البلاستيكية الوطنية قياساً بمثيلا تها الأجنبية.

١١/٩ المنتجات المعدنية :

باستطلاع وجهات نظر عينتى الدراسة اتضح أن هناك اختلافاً فيما يتعلق بدرجة كفاية المعلومات عن المنتجات المعدنية الوطنية مقارنة بمثيلا تها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٨٥/٦).

جدول رقم (٨٥/٦)
مدى كفاية المعلومات عن المنتجات المعدنية الوطنية
مقارنة بمثيلا تها الأجنبية حسب رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	١	٢	٢,٦	١٦,٧	١	٢	٢,٦	١٦,٧
٢	الوطنى أكثر كفاية	٨	٤	٢٠,٥	٣٣,٣	٩	٦	٢٣,١	٥٠,٠
٣	الوطنى والأجنبى متساويان	٨	٥	٢٠,٥	٤١,٧	١٧	١١	٤٣,٦	٩١,٧
٤	الوطنى أقل كفاية	١٧	١	٤٣,٦	٨,٣	٣٤	١٢	٨٧,٢	١٠٠,٠
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٥	—	١٢,٨	—	٣٩	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٣٩	١٢						
—	غير مجيبين	٣٤	٨٣						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٣٣,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل ٢٠,٥٪ من عينة الأجهزة الحكومية ، أن الوطنى أكثر كفاية فى المعلومات من الأجنبى بالنسبة للمنتجات المعدنية . وتؤيد نسبة ١٦,٧٪ من العينة الأولى مقابل نسبة ٢,٦٪ من العينة الثانية أن الوطنى يفوق الأجنبى بكثير فى كفاية المعلومات .

- ترى نسبة ٤١,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل نسبة ٢٠,٥٪ من الأجهزة الحكومية، أن الوطنى والأجنبى متساو يان فى كفاية المعلومات.

- ترى نسبة ٤٣,٦٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل كفاية فى المعلومات.

- تشير نسب التحليل السابقة إلى أن هناك اختلافاً فى وجهات النظر بين عينتى الدراسة فيما يتعلق بكفاية المعلومات عن المنتجات المعدنية.

١٢/٩ معدات ولوازم النقل :

باستطلاع رأى عينتى الدراسة وجد أن هناك اختلافاً فيما يتعلق بمدى كفاية المعلومات عن معدات ولوازم النقل الوطنية ومثيلاتها الأجنبية ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٦/٨٦) .

جدول رقم (٦/٨٦)

مدى كفاية المعلومات عن معدات ولوازم النقل الوطنية

مقارنة بمثيلاتها الأجنبية حسب رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	٣	١	٧,٩	١٤,٣	٣	١	٧,٩	١٤,٣
٢	الوطنى أكثر كفاية	٤	٣	١٠,٥	٤٢,٩	٧	٤	١٨,٤	٥٧,١
٣	الوطنى والأجنبى متساويان	٤	١	١٠,٥	١٤,٣	١١	٥	٢٨,٩	٧١,٤
٤	الوطنى أقل كفاية	٢٠	٢	٥٢,٦	٢٨,٥	٣١	٧	٨١,٥	١٠٠,٠
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	٧	—	١٨,٤	—	٣٨	—	١٠٠,٠	—
—	مجموع الإجابات	٣٨	٧						
—	غير مجيبين	٣٥	٨٨						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٤٢,٩٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل نسبة ١٠,٥٪ من عينة الأجهزة الحكومية ، أن الوطنى أكثر كفاية فى المعلومات فيما يتعلق بمعدات ولوازم النقل . وتؤيد نسبة ١٤,٣٪ من العينة الأولى ونسبة ٧,٩٪ من العينة الثانية أن الوطنى يفوق الأجنبى بكثير فى المعلومات .

- ترى نسبة ٥٢,٦٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية مقابل ٢٨,٥٪ من عينة المصانع الوطنية أن الوطنى أقل كفاية من الأجنبى.

- تشير نسب التحليل السابقة إلى أن هناك اختلافاً فى وجهات نظر عينتى الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية المعلومات فى هذا المجال.

١٣/٩ منتجات أخرى (الأسمدة المركبة والزيوت وما يماثلها) :

اختلفت وجهات نظر عينتى الدراسة فيما يتعلق بمدى كفاية المعلومات عن منتجات الأسمدة والزيوت الوطنية وما يماثلها مقارنة بمثيلا تها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٨٧/٦).

جدول رقم (٨٧/٦)
مدى كفاية المعلومات عن الأسمدة والزيوت الوطنية
مقارنة بمثيلا تها الأجنبية حسب رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	١	١	٢٠	١١,١	١	١	٢٠	١١,١
٢	الوطنى أكثر كفاية	—	٢	—	٢٢,٢	—	٣	—	٣٣,٣
٣	الوطنى والأجنبى متساو يان	١	٦	٢٠	٦٦,٧	٢	٩	٤٠	١٠٠
٤	الوطنى أقل كفاية	٣	—	٦٠	—	٥	—	١٠٠	—
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	—	—	—	—	—	—	—	—
—	مجموع الإجابات	٥	٩						
—	غير مجيبين	٦٨	٨٦						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى:

- ترى نسبة ٦٦,٧٪ من عدد المجيبين فى عينة المصانع الوطنية مقابل نسبة ٢٠٪ من عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى والأجنبى متساو يان فى كفاية المعلومات.

- ترى نسبة ٦٠٪ من عدد المجيبين فى عينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى أقل كفاية فى المعلومات من الأجنبى.

- ترى نسب التحليل السابقة أن هناك اختلافاً واضحاً فى الرأى حول كفاية المعلومات عن الأسمدة والزيوت وما يماثلها فى وجهات نظر عينتى الدراسة.

٩/١٤ منتجات أخرى (معدات السباكة وقطع الغيار) :

تختلف وجهات نظر عينتى الدراسة حول معدات السباكة وقطع الغيار الوطنية فيما يتعلق بكفاية المعلومات عنها مقارنة بمثيلا تها الأجنبية، وذلك كما هو موضح بالجدول التالى رقم (٦/٨٨).

جدول رقم (٦/٨٨)
مدى كفاية المعلومات عن معدات السباكة وقطع الغيار الوطنية
مقارنة بمثيلا تها الأجنبية وذلك حسب رأى عينتى الدراسة

م	العناصر	التكرار		النسبة		مجمع التكرار		مجمع النسبة	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	الوطنى يفوق بكثير	١	١	٢٥	٨,٣	١	١	٢٥	٨,٣
٢	الوطنى أكثر كفاية	—	٤	—	٣٣,٣	—	٥	—	٤١,٧
٣	الوطنى والأجنبى متساو يان	٢	٦	٥٠	٥٠	٣	١١	٧٥	٩١,٧
٤	الوطنى أقل كفاية	١	١	٢٥	٨,٣	٤	١٢	١٠٠	١٠٠
٥	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير	—	—	—	—	—	—	—	—
—	مجموع الإجابات	٤	١٢						
—	غير مجيبين	٦٩	٨٣						
—	المجموع الكلى	٧٣	٩٥						

من دراسة الجدول السابق نلاحظ التالى :

— ترى نسبة ٥٠٪ من عدد المجيبين فى كل من عينة المصانع الوطنية وعينة الأجهزة الحكومية أن الوطنى والأجنبى متساو يان فى كفاية المعلومات بالنسبة لمعدات السباكة وقطع الغيار.

ـــ ترى نسبة ٣٣,٣٪ من عدد المجيبين فى عينة الوطنية أن الوطنى أكثر كفاية، فى حين ترى نسبة ٢٥٪ من عينة الأجهزة الحكومية ونسبة ٨,٣٪ من عينة المصانع أن الوطنى يفوق بكثير فى كفاية المعلومات.

ـــ تشير نسب التحليل السابقة إلى أن هناك اختلافاً كبيراً فى وجهات نظر عينتى الدراسة فيما يتعلق بكفاية المعلومات عن معدات السباكة وقطع الغيار.

من العرض السابق لتحليل عامل كفاية المعلومات عن المنتجات الوطنية قياساً بمثيلا تها الأجنبية، نستخلص التالى:

أ ـــ الصناعات الوطنية التى تقل عنها المعلومات قياساً بمثيلا تها الأجنبية:

ـــ المعدات الهندسية.

ـــ المنسوجات بأنواعها.

ـــ المنتجات الجلدية.

ب ـــ الصناعات الوطنية التى يوجد اختلاف بين عينتى الدراسة فى مستوى كفاية المعلومات عنها مقارنة بمثيلا تها الأجنبية:

ـــ الأثاث والتجهيزات المكتبية.

ـــ المواد الكيمياوية.

ـــ الورق ولوازم الطباعة.

ـــ المعدات الكهربائية.

ـــ المنتجات الغذائية.

ـــ مواد البناء.

ـــ المنسوجات بأنواعها.

ـ المنتجات البلاستيكية .

ـ المنتجات المعدنية .

ـ معدات ولوازم النقل .

ـ الأسمدة والزيوت .

ـ السباكة وقطع الغيار.

جـ ـ لا توجد صناعات وطنية أكثر كفاية فى المعلومات من الصناعات الأجنبية المثيلة لها .

عاشراً ـ المعوقات العامة لإقبال الأجهزة الحكومية على شراء احتياجاتها من الصناعات الوطنية :

توجد بعض المعوقات العامة التى تحد من إقبال الأجهزة الحكومية على شراء احتياجاتها من منتجات الصناعات الوطنية ، وذلك طبقاً لرأى عينتى الدراسة وفقاً لما جاء فى السؤال المفتوح الإجابة رقم (١٦) لعينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية .

وقد وضعت إجابات السؤالين تحت رؤوس موضوعات تبرز أهم المشكلات والتكرار أمام كل معوق ، وذلك كما هو موضح فى الجدولين التاليين (رقم ٦/٨٩ ورقم ٦/٩٠) .

جدول رقم (٦/٨٩)

أبرز المعوقات العامة لإقبال الأجهزة الحكومية

على شراء احتياجاتها من الصناعات الوطنية

حسب رأى عينة الأجهزة الحكومية*

م	المعوقات العامة	التكرار	النسبة**
١	عدم كفاية المنتج الوطنى لحاجة الجهات الحكومية	٢٠	٢٧,٣
٢	عدم كفاية المعلومات عن المصانع الوطنية الجديدة	١٨	٢٤,٦
٣	عدم وجود مورعين أو وكلاء للمصانع الوطنية	١٥	٢٠,٥
٤	نقص الدعاية عن المنتجات الوطنية	١٢	١٦,٤
٥	محدودية انتشار الصناعات الوطنية فى كل المجالات	١٠	١٣,٦
٦	عدم وجود فروع منتشرة فى المناطق للمصانع الوطنية	١٠	١٣,٦
٧	عدم وجود ورش تخدم المصانع الوطنية	٩	١٢,٣
٨	سياسة الإغراق السلعى للمنتجات الأجنبية المثيلة	٨	١٠,٩
٩	عدم الاهتمام بالمظهر الخارجى للسلعة	٨	١٠,٩
١٠	انعدام خدمة المشترى بعد الشراء	٧	٩٩,٥
١١	افتقار الصناعات الوطنية إلى محلات العرض الجيدة	٦	٨,٢
١٢	نقص مندوبى المبيعات لدى المصانع الوطنية	٥	٦,٨
١٣	عدم ملاءمة الأصناف فى المصانع الوطنية للغرض المشترى له	٥	٦,٨
١٤	عدم توفر المنتجات الوطنية من كل الأنواع بشكل كبير فى الأسواق	٥	٦,٨
١٥	نقص الصيانة وقطع الغيار لبعض منتجات الالآت	٤	٥,٤
١٦	دخول بعض المصانع الصغيرة فى المنافسة الحكومية دون دراسة	٤	٥,٤
١٧	اختلاف المواصفات المطلوبة عن الموجودة لدى المصانع	٣	٤,١

* لا تشمل هذه المعوقات العامة العوامل الأساسية التى تم تحليلها والتى تعتبر أساس المقارنة بين الوطنى والأجنبى، وهى: السعر، والجودة، ومدة التوريد، وطاقة الإنتاج، وكفاية المعلومات، وتنوع الإنتاج.

** حسبت هذه النسبة إلى مجموع المستجيبين من أفراد عينة الأجهزة الحكومية.

تابع جدول رقم (٨٩/ ٦)

م	المعوقات العامة	التكرار	النسبة
١٨	عدم إعطاء إدارات المشتريات معلومات كافية عن المصانع	٣	٤,١
١٩	نقص الضمان على الالآت والمعدات الوطنية	٢	٢,٧
٢٠	طول مدة التوريد لبعض الصناعات الوطنية	٢	٢,٧

جدول رقم (٩٠/٦)
أبرز المعوقات العامة لإقبال الأجهزة الحكومية
على شراء احتياجاتها من الصناعات الوطنية
حسب رأى عينة المصانع الوطنية

م	المعوقات العامة	التكرار	النسبة*
١	عدم الدقة فى صياغة المواصفات من جانب الأجهزة الحكومية	٣٥	٣٦,٨
٢	عدم الاهتمام بالمعلومات المرسلة من جانب المصانع الوطنية للأجهزة الحكومية	٣٤	٣٥,٧
٣	منافسة المنتجات الأجنبية للصناعات الوطنية	٣٢	٣٣,٦
٤	عدم تطبيق بعض المسؤولين لنصوص قرارات تشجيع الصناعة الوطنية	٣١	٣٢,٦
٥	عدم وجود جهات رئاسية تحاسب وتلزم الجهات الحكومية بالشراء من المصانع الوطنية	٣٠	٣١,٥
٦	صعوبات فى دفع المستحقات للمصانع الوطنية	٢٩	٣٠,٥
٧	كثافة الدعاية والإعلان عن المنتجات الأجنبية المنافسة	٢٨	٢٩,٤
٨	زيادة ثقة المسؤولين فى الأجهزة الحكومية بالصناعة الأجنبية	٢٨	٢٩,٤
٩	وجود منتجات أجنبية أقل جودة وأرخص سعراً فى السوق	٢٨	٢٩,٤

* حسبت هذه النسبة إلى مجموع المستجيبين من أفراد عينة المصانع الوطنية.

م	المعوقات العامة	التكرار	النسبة
١٠	توفر الصناعة الأجنبية لدى التاجر مما يؤدى إلى التسليم الفورى	٢٦	٢٧,٣
١١	عدم دراية بعض المسؤولين فى الأجهزة بالمصانع الوطنية	٢٥	٢٦,٣
١٢	المنافسة الكبيرة فى الأسعار من جانب الصناعات الأجنبية	٢٥	٢٥,٢
١٣	عدم مطابقة المنتجات الوطنية للمواصفات الموضوعة	٢٤	٢٥,٢
١٤	ارتفاع أسعار الإعلان مما يؤثر على كفاية المعلومات عن المصانع الوطنية	٢٠	٢١
١٥	عدم قيام المسؤولين عن المشتريات بزيارات للمصانع الوطنية	١٨	١٨,٩
١٦	اعتماد المسؤولين فى الجهات الحكومية على السعر فقط كأساس للمفاضلة	١٨	١٨,٩
١٧	نقص الحماية الجمركية لبعض الصناعات الوطنية	١٠	١٠,٥
١٨	نقص الكوادر الفنية المؤهلة فى قطاع المشتريات فى الأجهزة الحكومية	٨	٨,٤
١٩	نقص برامج التسويق لدى بعض المصانع الوطنية	٨	٨,٤
٢٠	سياسة الإغراق السلعى التى تقوم بها الشركات الأجنبية	٥	٥,٢
٢١	إساءة بعض المصانع الوطنية بإنتاج مواد منخفضة الجودة	٤	٤,٢
٢٢	كثرة الإجراءات المستخدمة من قبل الأجهزة الحكومية	٢	٢,١

خاتمة الفصل السادس

أسفر تحليل بيانات الدراسة الميدانية طبقاً لمجموعة الأسئلة التى أجابت عنها عينتا الدراسة، عن مجموعة من الملاحظات والتى من أبرزها **ما يلى:**

- يتوقف تكرار تأمين الأصناف المطلوبة للأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية على طبيعة الأصناف، وتختلف من صناعة لأخرى وطبقاً لظروف كل جهاز حكومى عند تأمين احتياجاته.

- تمثل الصناعات الوطنية التى تقوم الأجهزة الحكومية بتأمين احتياجاتها منها نسبة ١٠٪ فى معظم الحالات. وهذه النسبة قليلة قياساً إلى الصناعات الأجنبية المثيلة التى تقوم تلك الأجهزة بتأمين احتياجاتها منها.

- تمثل عوامل: السعر والجودة وسرعة التوريد وتنوع الإنتاج وكفاية الطاقة الإنتاجية للمصنع وكفاية المعلومات، أبرز المعايير التى يعتمد عليها مسؤولو الشراء فى شراء احتياجات الأجهزة الحكومية.

- ترى عينتا الدراسة أن هناك بعض الصناعات الوطنية التى تعتبر أرخص من مثيلاتها الأجنبية، وهى: الأثاث والتجهيزات المكتبية، والمواد الكيمياوية، والورق ولوازم الطباعة، والمنتجات الغذائية، والبلاستيكية، والمعدنية، ومعدات لوازم النقل.

- ترى عينتا الدراسة أن هناك بعض الصناعات الوطنية التى تعتبر أجود من مثيلاتها الأجنبية، وهى: الورق ولوازم الطباعة، والمنتجات الغذائية، ومواد البناء، والمنتجات البلاستيكية. كما أنها أسرع فى التوريد من مثيلاتها الأجنبية.

- ترى عينتا الدراسة أن بعض الصناعات الوطنية تفوق طاقتها الإنتاجية مثيلاتها الأجنبية، ومنها: صناعة الورق، والمنتجات الغذائية، ومواد البناء، والمنتجات البلاستيكية، والأسمدة، والسباكة، وقطع الغيار.

- توجد بعض الصناعات الوطنية التي تقل في تنوع منتجاتها عن مثيلاتها الأجنبية، وهي: المعدات الكهربائية والهندسية، والمنتجات الجلدية، ومعدات النقل ولوازمه.

- توجد بعض الصناعات الوطنية التي تقل عنها المعلومات قياساً بمثيلاتها الأجنبية، وهي: المعدات الهندسية، والمنسوجات بأنواعها، والمنتجات الجلدية.

- توجد بعض المعوقات العامة التي تحد من الشراء من الصناعات الوطنية، وترجع هذه المعوقات إلى عوامل مشتركة بين الجهات الحكومية والمصانع الوطنية.

الفصل السابع

اختبار الفروض وتحليل النتائج

يتناول هذا الفصل اختبار فروض البحث باستخدام الطرق الإحصائية، ثم تحليل نتائج البحث على ضوء اختبار الفروض، وذلك وفقاً للعناصر التالية:

أولاً : اختبار فروض البحث.
ثانياً: تحليل نتائج البحث.

أولاً ــ اختبار فروض البحث :

تتركز مشكلة البحث حول تحديد طبيعة الاتجاهات السائدة فى الأجهزة الحكومية نحو الشراء من الصناعات الوطنية، وتحديد المتغيرات المستقلة المؤثرة فى تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية. وتعتمد فروض البحث على مقولة أساسية، وهى:

«يقل إقبال الأجهزة الحكومية على الشراء من الصناعات الوطنية لانخفاض مستوى هذه الصناعات عن مثيلاتها الأجنبية من حيث: الجودة، وطاقة الإنتاج، وتنوع المنتجات، وسرعة التوريد، مع ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية عن مثيلاتها الأجنبية».

وقد ترجمت هذه المقولة إلى ثمانية فروض قامت عليها الدراسة، وتحتاج إلى اختبار لمعرفة مدى صحتها أو العكس، وذلك باستخدام الطرق الإحصائية لاختبار الفروض.

١/١ ــ الطرق المستخدمة لاختبار فروض البحث :

نظراً لأن البحث يعتمد على أخذ رأى عينتين عشوائيتين كبيرتين* فى مدى (نسبة) تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية، والعوامل (المتغيرات) المستقلة التى تؤثر على درجة شراء الأجهزة الحكومية لاحتياجاتها من الصناعات الوطنية، فقد تم استخدام طريقتين لاختبار الفروض :

الأولى ــ اختبار تحليل التباين للفروق بين منتجات الصناعات الوطنية والصناعات الأجنبية (اختبار F) :

وقد تم تطبيق ذلك على آراء عينة الأجهزة الحكومية فقط، باعتبارها الطرف المشترى والمطلوب تحديد اتجاهاتها نحو شراء احتياجاتها من الصناعات الوطنية أو الأجنبية، من خلال العوامل (المتغيرات) المستقلة المؤثرة فى قرارها فى الشراء من الصناعة الوطنية أو الاتجاه إلى الصناعة الأجنبية المثيلة للوطنية، وقد تم تطبيق هذا الاختبار على النحو التالى :

متغير تابع (Y) وهو مقدار (نسبة) تأمين الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية (يعكس هذا إجابة السؤال رقم (١٥) من استبانة عينة الأجهزة الحكومية).

وتوجد علاقة بين المتغير التابع و بين مجموعة المتغيرات المستقلة وهى: السعر (X_1)، والجودة (X_2)، وسرعة التوريد (X_3)، وكفاية الطاقة الإنتاجية (X_4)، وتنوع الإنتاج (X_5)، وكفاية المعلومات (X_6)، وهى تعكس إجابة الأسئلة من رقم ٩ إلى رقم ١٤ لكل الصناعات التى تعطى الأولوية لشراء الأجهزة الحكومية لمنتجاتها.

---

* لأن عينة الأجهزة الحكومية وعينة المصانع الوطنية تزيدان على (٥٠) مفردة.

بمعنى أن مقدار تأمين الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية هو محصلة المتغيرات المستقلة السابقة (٠٠ X_6 ، X_5 ، X_4 ، X_3 ، X_2 ، X_1)، وقد تم ذلك باستخدام برنامج (SAS) المشار إليه سابقاً.

الثانية ــ اختبار ت (T. Test) للفرق بين عينتين كبيرتين عند مستوى معنوية ٠٥, ٠ :

وقد تم تطبيق هذا الاختبار لمعرفة هل هناك فرق واضح بين رأى عينة الأجهزة الحكومية ورأى عينة المصانع الوطنية، فيما يتعلق بالمتغيرات المؤثرة على كمية أو مقدار (نسبة) تأمين احتياجات الأجهزة من الصناعات الوطنية، وذلك لكل المتغيرات الستة ولكل الصناعات التى تم التطبيق عليها.

٢/١ ــ إجراءات اختبار الفروض :

تم اختبار فروض البحث طبقاً للترتيب الوارد فى مقدمة البحث على النحو التالى :

الفرض الأول : «يغلب الاتجاه السلبى نحو تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية»*، و يستند هذا الفرض إلى أن هناك اتجاهاً سلبياً من قبل الأجهزة الحكومية نحو تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية.

وقد أكدت كل من عينة الأجهزة الحكومية وعينة المصانع الوطنية، أن النسبة المئوية التى تؤمنها الأجهزة الحكومية من احتياجاتها من الصناعات الوطنية، تمثل ١٠٪ من إجمالى احتياجاتها لمعظم الصناعات الوطنية، (جدول رقم ٦/٢) الفصل السادس. وهذه النسبة منخفضة قياساً إلى كمية وحجم الإنتاج الوطنى من مختلف

* هذا لا يحتاج إلى اختبار إحصائى نظراً لأن الأجهزة الحكومية بصفتها المشترى حددت بشكل عام نسبة تقريبية لمشترياتها من الصناعات الوطنية، وذلك لعدم وجود إحصاءات تحدد مقدار ما تؤمنه الأجهزة الحكومية من المنتجات الوطنية.

الصناعات، الأمر الذى يشير إلى أن هناك اتجاهاً سلبياً من جانب الأجهزة الحكومية فى زيادة نسبة ما تؤمنه من المنتجات الوطنية، والاتجاه إلى المنتجات الأجنبية المثيلة المتوفرة فى السوق المحلى.

ونسبة ١٠٪ هى النسبة العامة لمعظم الصناعات الوطنية، إلا أنه قد يحدث أن تقوم بعض الأجهزة الحكومية بتأمين نسبة أعلى من تلك النسبة لمعظم أصنافها مثل قيام جهاز حكومى ما بتأمين كل احتياجاته من الورق من الصناعة الوطنية وهكذا، ولكن رغم ذلك تتأكد بصفة عامة صحة الفرض الأول بـ**«أنه يغلب الاتجاه السلبى نحو تأمين احتياجات الأجهزة من الصناعات الوطنية»**.

الفرض الثانى ــ تقييم عامل (متغير) السعر:

«كلما زاد سعر المنتجات الوطنية على أسعار السلع الأجنبية، قل إقبال الأجهزة الحكومية لتأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية».

H_0 = (فرض العدم)ت صفر: **«ليس هناك فرق فى اتجاهات تأمين الاحتياجات نتيجة فروق أسعار المنتجات الوطنية عن مثيلاتها الأجنبية»**.

H_1 = الفرض البديل: **«هناك فرق فى اتجاهات الأجهزة الحكومية فى تأمين احتياجاتها نتيجة فروق أسعار المنتجات الوطنية عن مثيلاتها الأجنبية»**.

جدول رقم ٧/١

اختبار تحليل التباين لعامل (متغير) سعر
المنتجات الوطنية مقارنة بأسعار مثيلاتها الأجنبية

م	الصناعات الوطنية	ف (F)	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	النتيجة*
١	الأثاث والتجهيزات المكتبية	ف (٢، ٢٩، ٠,٩٥)	,٠٦	٣,٣٣	لا يوجد فرق
٢	المعدات الكيمياوية	ف (٢، ٨، ٠,٩٥)	٤,٦٠	٤,٧٤	لا يوجد فرق
٣	المعدات الكهربائية	ف (٢، ١٧، ٠,٩٥)	١,١٣	٣,٥٩	لا يوجد فرق
٤	المعدات الهندسية	ف (٢، ٤، ٠,٩٥)	٠,١٤	٦,٩٤	لا يوجد فرق
٥	الورق ولوازم الطباعة	ف (٢، ٢٢، ٠,٩٥)	٠,٠٢	٣,٤٤	لا يوجد فرق
٦	المنتجات الغذائية	ف (٢، ٩، ٠,٩٥)	٣,٥٥	٤,٢٦	لا يوجد فرق
٧	مواد البناء	ف (٢، ٩، ٠,٩٥)	,٠٠	٤,٢٦	لا يوجد فرق
٨	المنسوجات بأنواعها	ف (٢، ٣، ٠,٩٥)	١,٠٥	٩,٥٥	لا يوجد فرق
٩	المنتجات الجلدية	ف (٢، ١، ٠,٩٥)	٧,٩٤	١٩٩,٥	لا يوجد فرق
١٠	المنتجات البلاستيكية	ف (٢، ٨، ٠,٩٥)	٠,١٦	٤,٤٦	لا يوجد فرق
١١	المنتجات المعدنية	ف (٢، ٥، ٠,٩٥)	٤,٤٨	٥,٧٩	لا يوجد فرق
١٢	لوازم النقل	ف (٢، ٧، ٠,٩٥)	٤,٧٤	٤,٧٤	لا يوجد فرق

ومن الجدول السابق، وبالاختبار الإحصائى لتحليل التباين لأثر السعر فى الشراء من الصناعة الوطنية والصناعات الأجنبية المماثلة، اتضح أنه لا يوجد فرق فى اتجاهات تأمين الاحتياجات نتيجة فروق أسعار المنتجات الوطنية عن أسعار مثيلاتها الأجنبية، وهذا الأمر ينطبق على كل أسعار المنتجات الوطنية.

* تقبل الفرضية الصفرية (فرض العدم) عندما تكون ف أصغر من قيمة ف الجدولية، بينما يقبل الفرض البديل عندما تكون قيمة (ف) أكبر من قيمة (ف) الجدولية.

ونستنتج من ذلك أن قلة إقبال الأجهزة الحكومية على الشراء من الصناعات الوطنية لا ترجع فقط إلى فروق أسعارها عن مثيلاتها الأجنبية، وإنما إلى عوامل أخرى بجانب فروق الأسعار.

ولكن نظراً إلى أن الاختبار الأول اقتصر على آراء المشترى فى السعر للمنتج الوطنى والمنتج الأجنبى، فإن الأمر يتطلب مقارنة رأى كل من (المشترى) أى الأجهزة الحكومية و(البائع) أى المصانع الوطنية فى تقييم عامل السعر فى الشراء من الصناعة الوطنية أو العكس، وذلك كما هو موضح فى الجدول رقم (٧/٢).

الاختبار الثانى ـ اختبار ت (T. Test) للفرق بين عينتين كبيرتين:

جدول رقم (٧/٢)
اختبار الفرق بين عينتين فى تقييم
أهمية السعر عند تأمين احتياجات
الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية مقارنة بأسعار مثيلاتها الأجنبية

م	عينة	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة ت المحسوبة	القيمة الجدولية	النتيجة
١	الأجهزة الحكومية	٤,٧٥	١,٣٦	٢,٥١ــ	١,٩٦	هناك فرق
٢	المصانع الوطنية	٥,٢٩	٠,٩٦	٢,٦٢ــ		

من الجدول السابق وباختبار (ت) للفرق بين عينتين كبيرتين، اتضح أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥، وتبين أن الصناعات الوطنية تعتقد أن الأجهزة الحكومية تولى أهمية أكبر لعامل السعر عند تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية.

ومن نتيجة الاختبار الأول والاختبار الثانى، نجد أنه لا يمكن قبول الفرض الثانى على إطلاقه وهو: «كلما زاد سعر المنتجات الوطنية على أسعار السلع الأجنبية قل إقبال الأجهزة الحكومية على الشراء من الصناعات الوطنية». حيث إنه يمكن للأجهزة الحكومية شراء المنتجات الوطنية بأسعار تزيد على أسعار المنتجات الأجنبية فى حدود نسبة تتراوح مثلاً بين ١٠ــ٢٠٪ متى كانت محققة للغرض المشترى من أجله الأصناف، أى عندما تحقق الجودة المناسبة.

ومن هنا فإن زيادة سعر المنتجات الأجنبية على الوطنية ليست عاملاً وحيداً فى إقبال الأجهزة الحكومية على الشراء من الصناعات الوطنية أو عدم إقبالها على الشراء من الصناعات الوطنية، ولكن لابد أن يتكامل السعر مع العوامل الأخرى المؤثرة فى الشراء، وهذا لايعنى أنه ليس للسعر تأثير فى قرار الشراء وإنما يؤخذ ضمن إطار العناصر أو العوامل الأخرى.

الفرض الثالث ــ تقييم عامل (متغير) الجودة :

«كلما انخفضت جودة المنتجات الوطنية عن مثيلاتها الأجنبية، قل إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية».

H_0 = (فرض العدم) ت صفر: **ليس هناك فرق فى اتجاهات تأمين الاحتياجات نتيجة فروق جودة المنتجات الوطنية عن مثيلاتها الأجنبية.**

H_1 = (الفرض البديل): **هناك فرق فى اتجاهات الأجهزة الحكومية فى تأمين احتياجاتها نتيجة فروق جودة المنتجات الوطنية عن مثيلاتها الأجنبية.**

جدول رقم (٧/٣)

اختبار تحليل التباين لعامل (متغير) جودة المنتجات الوطنية مقارنة بجودة مثيلا تها الأجنبية

م	الصناعات الوطنية	ف (F)	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	النتيجة
١	الأثاث والتجهيزات المكتبية	ف (٢، ٢٩، ٠,٩٥)	٠,٧٢	٣,٣٣	لايوجد فرق
٢	المعدات الكيمياو ية	ف (٢، ٨ ، ٠,٩٥)	٣,٦٩	٤,٧٤	لا يوجد فرق
٣	المعدات الكهر بائية	ف (٢، ١٧، ٠,٩٥)	١,٢٦	٣,٥٩	لا يوجد فرق
٤	المعدات الهندسية	ف (٢، ٤ ، ٠,٩٥)	٠,١١	٦,٩٤	لا يوجد فرق
٥	الورق ولوازم الطباعة	ف (٢، ٢٢، ٠,٩٥)	٠,٠٢	٣,٤٤	لا يوجد فرق
٦	المنتجات الغذائية	ف (٢، ٩ ، ٠,٩٥)	١,٢٣	٥,١٢	لا يوجد فرق
٧	مواد البناء	ف (٢، ٩ ، ٠,٩٥)	٠,٠٠	٤,٢٦	لا يوجد فرق
٨	المنسوجات بأنواعها	ف (١، ٣ ، ٠,٩٥)	٠,٥٨	١٠,١٣	لا يوجد فرق
٩	المنتجات الجلدية	ف (٢، ١ ، ٠,٩٥)	٧,٩٤	١٩٩,٥	لا يوجد فرق
١٠	المنتجات البلاستيكية	ف (٢، ٨ ، ٠,٩٥)	٠,١٣	٤,٤٦	لا يوجد فرق
١١	المنتجات المعدنية	ف (٢، ٥ ، ٠,٩٥)	٠,٠٥	٥,٧٩	لا يوجد فرق
١٢	لوازم النقل	ف (٢، ٧ ، ٠,٩٥)	٠,٠١	٤,٧٤	لا يوجد فرق

ومن الجدول السابق لاختبار التباين لعامل جودة المنتجات اتضح أنه ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنو ية ٠,٠٥ ، وهذا يعنى أنه لايوجد فرق جوهرى فى اتجاهات تأمين الاحتياجات نتيجة لفروق فى جودة المنتجات الوطنية عن جودة مثيلاتها الأجنبية ، وهذا الأمر ينطبق على جودة كل المنتجات الوطنية بمعنى أنه لاخلاف ، فإن فروق الجودة تحدد اتجاهات الأجهزة الحكومية .

ونستنتج من ذلك أن قلة إقبال الأجهزة الحكومية على الشراء من الصناعات الوطنية، لا ترجع فقط إلى فروق جودة المنتجات الوطنية عن مثيلاتها الأجنبية، وإنما ترجع إلى عوامل أخرى.

ولكن نظراً إلى أن الاختبار الأول اقتصر على آراء المشترى فى جودة المنتج الوطنى والأجنبى، فإن الأمر يتطلب مقارنة رأى المشترى برأى البائع فى تقييم عامل الجودة عند الشراء من الصناعة الوطنية أو العكس، وذلك كما هو موضح فى الجدول رقم (٤/٧).

الاختبار الثانى ــ اختبار ت (T. Test) للفرق بين عينتين:

جدول رقم (٤/٧)
اختبار الفرق بين عينتين فى تقييم
أهمية الجودة عند تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية
من المنتجات الوطنية مقارنة بجودة مثيلاتها الأجنبية

م	عينة	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة ت المحسوبة	القيمة الجدولية	النتيجة
١	الأجهزة الحكومية	٥,٨٣	٠,٤٤	٤,٦٥١	١,٩٦	لايوجد فرق
٢	المصانع الوطنية	٥,٠١	٠,٣٩	٤,٤١٤		

من الجدول السابق وباختبار (ت) اتضح أنه لايوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥، حيث أكدت كل من العينتين على أهمية جودة المنتجات عند تأمين الاحتياجات للأجهزة الحكومية من المنتجات الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية.

ومن نتيجة الاختبار الأول والثانى نجد أنه لايمكن قبول الفرض الثالث (على إطلاقه) وهو: «كلما انخفضت جودة المنتجات الوطنية عن مثيلاتها الأجنبية، قل إقبال الأجهزة الحكومية لتأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية»، حيث إن هناك مستوى الجودة المنخفض للمنتجات الوطنية والذى يفى بالغرض، ويمكن قبوله من جانب الأجهزة الحكومية عند تأمينها لاحتياجاتها من الصناعات الوطنية فى باقى العناصر أى العوامل الأخرى.

الفرض الرابع ــ تقييم عامل (متغير) سرعة التوريد :

«يقل إقبال الأجهزة الحكومية لتأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية نتيجة لتأخير المصانع الوطنية فى توريد الطلبات فى الوقت المحدد».

تطبيق الاختبار الأول «تحليل التباين» :

H_0 = (فرض العدم) ت صفر: **ليس هناك فرق فى اتجاهات تأمين الاحتياجات نتيجة تأخر المصانع الوطنية فى التوريد فى الوقت المحدد.**

H_1 = (الفرض البديل): **هناك فرق فى اتجاهات الأجهزة الحكومية لتأمين احتياجاتها نتيجة تأخير المصانع الوطنية فى توريد الطلبات فى الوقت المحدد.**

جدول رقم (٥/٧)

اختبار تحليل التباين لعامل (متغير) سرعة التوريد للمصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	الصناعات الوطنية	ف (F)	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	النتيجة
١	الأثاث والتجهيزات المكتبية	ف (٢، ٢٩، ٠,٩٥)	٢,١٥	٣,٣٣	لايوجد فرق
٢	المعدات الكيمياوية	ف (٢، ٨، ٠,٩٥)	٢,٧٣	٤,٧٤	لا يوجد فرق
٣	المعدات الكهربائية	ف (٢، ١٧، ٠,٩٥)	٠,١٩	٣,٥٩	لا يوجد فرق
٤	المعدات الهندسية	ف (٢، ٤، ٠,٩٥)	٠,٣١	٦,٩٤	لا يوجد فرق
٥	الورق ولوازم الطباعة	ف (٢، ٢٢، ٠,٩٥)	٦,١٣	٣,٤٤	يوجد فرق
٦	المنتجات الغذائية	ف (١، ٩، ٠,٩٥)	٠,١٣	٥,١٢	لايوجد فرق
٧	مواد البناء	ف (١، ٩، ٠,٩٥)	٠,٠٩	٥,١٢	لا يوجد فرق
٨	المنسوجات بأنواعها	ف (٢، ٣، ٠,٩٥)	١,٥١	٩,٥٥	لا يوجد فرق
٩	المنتجات الجلدية	ف (٢، ١، ٠,٩٥)	٠	١٩٩,٥	لا يوجد فرق
١٠	المنتجات البلاستيكية	ف (٢، ٨، ٠,٩٥)	٠,٣٩	٤,٤٦	لا يوجد فرق
١١	المنتجات المعدنية	ف (٢، ٥، ٠,٩٥)	٠,٢٠	٥,٧٩	لا يوجد فرق
١٢	لوازم النقل	ف (٢، ٧، ٠,٩٥)	٠,٥٦	٤,٧٤	لا يوجد فرق

من الجدول السابق لاختبار التباين لعامل سرعة التوريد للمصانع الوطنية، اتضح أنه ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ لمعظم الصناعات الوطنية، فيما عدا صناعة الورق ولوازم الطباعة التى يوجد فرق جوهرى فى اتجاهات تأمين الاحتياجات منها من المصانع الوطنية نتيجة سرعة التوريد، وهذا يشير إلى أهمية السرعة فى هذا النوع من المنتجات وأثره على الأداء فى الأجهزة الحكومية.

ونستنتج من ذلك أن قلة إقبال الأجهزة الحكومية على الشراء من الصناعات الوطنية ، لا ترجع فقط فى معظم الصناعات إلى فروق فى سرعة التوريد فقط مقارنة بمثيلاتها الأجنبية ، وإنما ترجع إلى عوامل أخرى .

الاختبار الثانى ــ اختبارت (T.Test) للفرق بين عينتين :

جدول رقم (٦/٧)
اختبار الفرق بين عينتين لتقييم
أهمية سرعة التوريد عند تأمين احتياجات
الأجهزة الحكومية من المنتجات الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	عينة	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة ت المحسوبة	القيمة الجدولية	النتيجة
١	الأجهزة الحكومية	٤,٦٥	١,١٨	١,٢٥	١,٩٦	هناك فرق
٢	المصانع الوطنية	٤,٥٧	٠,٨٨	١,٢٨	١,٩٦	

من الجدول السابق لاختبار (ت) اتضح أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، وتبين أن الأجهزة الحكومية تولى اهتماماً لعامل سرعة التوريد عند تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية لبعض الأصناف التى تقوم بطلبها من السوق .

ومن نتيجة الاختبار الأول والثانى ، يمكن قبول الفرض الرابع بتحفظ ، حيث إن سرعة التوريد تعمل على زيادة أو قلة إقبال الأجهزة الحكومية لتأمين احتياجاتها من المصانع الوطنية ، خاصة فى الأصناف التى تمثل السرعة فى توريدها عنصراً هاماً فى إنجاز أعمال الأجهزة الحكومية .

الفرض الخامس ـ تقييم عامل (متغير) كفاية الطاقة الإنتاجية :

«يقل إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية نتيجة لمحدودية الطاقة الإنتاجية الفعلية للمصانع الوطنية».

تطبيق الاختبار الأول (تحليل التباين):

H_0 = (فرض العدم) ت صفر: ليس هناك فرق فى اتجاهات الأجهزة الحكومية لتأمين الاحتياجات نتيجة لعدم كفاية الطاقة الإنتاجية لدى المصانع الوطنية.

H_1 = (الفرض البديل): هناك فرق فى اتجاهات الأجهزة الحكومية فى تأمين احتياجاتها نتيجة لعدم كفاية الطاقة الإنتاجية لدى المصانع الوطنية.

جدول رقم (٧/٧)
اختبار التباين (لعامل) كفاية الطاقة
الإنتاجية للمصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	الصناعات الوطنية	ف (F)	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	النتيجة
١	الأثاث والتجهيزات المكتبية	ف (٢ ، ٢٩ ، ٠,٩٥)	٠,١٧	٣,٣٣	لايوجد فرق
٢	المعدات الكيمياوية	ف (٢ ، ٨ ، ٠,٩٥)	٠,٠٧	٤,٧٤	لا يوجد فرق
٣	المعدات الكهربائية	ف (٢ ، ١٧ ، ٠,٩٥)	٠,٨١	٣,٥٩	لا يوجد فرق
٤	المعدات الهندسية	ف (١ ، ٤ ، ٠,٩٥)	٠,٠٨	٧,٧١	لا يوجد فرق
٥	الورق ولوازم الطباعة	ف (٢ ، ٢٢ ، ٠,٩٥)	٢,٢٣	٣,٤٤	لا يوجد فرق
٦	المنتجات الغذائية	ف (٢ ، ٩ ، ٠,٩٥)	٠,٠٢	٤,٢٦	لا يوجد فرق
٧	مواد البناء	ف (٢ ، ٩ ، ٠,٩٥)	٠,٣٩	٤,٢٦	لا يوجد فرق
٨	المنسوجات بأنواعها	ف (٢ ، ٣ ، ٠,٩٥)	٠,٩٩	٩,٥٥	لا يوجد فرق
٩	المنتجات الجلدية	ف (٢ ، ١ ، ٠,٩٥)	١,٩٥	١٩٩,٥	لا يوجد فرق
١٠	المنتجات البلاستيكية	ف (٢ ، ٨ ، ٠,٩٥)	٠,٦٧	٤,٤٦	لا يوجد فرق
١١	المنتجات المعدنية	ف (٢ ، ٥ ، ٠,٩٥)	١,٨٢	٥,٧٩	لا يوجد فرق
١٢	لوازم ومعدات النقل	ف (٢ ، ٧ ، ٠,٩٥)	٠,١٥	٤,٧٤	لا يوجد فرق

من الجدول السابق لاختبار التباين لعامل كفاية الطاقة الإنتاجية ، اتضح أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، ولدى الأجهزة الحكومية فى عدم كفاية الطاقة الإنتاجية عند تأمين احتياجاتها من المصانع الوطنية ، والأمر كله لايختلف فى كل الصناعات الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية.

الأمر الذى يبرز أهمية كفاية المنتجات الوطنية فى السوق لتأمين احتياجات الأجهزة الحكومية.

إلا أن عدم كفاية الطاقة الإنتاجية ليس عاملاً وحيداً لقلة إقبال الأجهزة الحكومية لتأمين منتجاتها من الصناعات الوطنية، وإنما بجانب ذلك هناك عوامل أخرى.

الاختبار الثانى ــ اختبارت (T. Test) للفرق بين عينتين:

جدول رقم (٧/٨)
اختبار الفرق بين عينتين لتقييم أهمية
كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع
الوطنية عند تأمين احتياجات
الأجهزة الحكومية

م	عينة	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة ت المحسوبة	القيمة الجدولية	النتيجة
١	الأجهزة الحكومية	٣,٥٠	١,٥٤	٠,٩٢		هناك فرق
٢	المصانع الوطنية	٣,٧٧	١,٤٨	٠,٩٢	١,٩٦	

من الجدول السابق لاختبار التباين (ت) اتضح أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥، وتبين أن الأجهزة الحكومية تولى اهتماماً لعامل كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية عند تأمين احتياجاتها من السوق المحلى ولمعظم الأصناف الهامة، كما تهتم المصانع الوطنية بطاقتها الإنتاجية أيضاً.

ومن نتيجة الاختبار الأول والثانى يمكن قبول الفرض الخامس، وهو: أن إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية يقل نتيجة محدودية الطاقة الإنتاجية الفعلية للمصانع، الأمر الذى يدعو الأجهزة الحكومية أن تؤمن احتياجاتها من وكلاء الصناعات الأجنبية المثيلة لها، نظراً لوجود الأنواع المطلوبة لدى هؤلاء الوكلاء.

الفرض السادس ــ تقييم عامل (متغير) تنوع الإنتاج :

«يقل إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية نتيجة لمحدودية تنو يع منتجات المصانع الوطنية».

H_0 = (فرض العدم) ت صفر: **ليس هناك فرق فى اتجاهات الأجهزة الحكومية إلى تأمين الاحتياجات نتيجة ، حدودية تنو يع منتجات المصانع الوطنية.**

H_1 = الفرض البديل: **هناك فرق فى اتجاهات الأجهزة الحكومية الى تأمين احتياجاتها نتيجة لمحدودية تنو يع منتجات المصانع الوطنية.**

جدول رقم (٩/٧)

اختبار التباين لعامل (متغير) تنوع

الإنتاج للمصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	الصناعات الوطنية	ف (F)	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	النتيجة
١	الأثاث والتجهيزات المكتبية	ف (٢، ٢٩، ٠,٩٥)	١,٠٣	٣,٣٣	لايوجد فرق
٢	المعدات الكيمياوية	ف (١، ٨، ٠,٩٥)	٧,١٨	٥,٣٢	يوجد فرق
٣	المعدات الكهربائية	ف (٢، ١٧، ٠,٩٥)	١,٢٩	٣,٥٩	لايوجد فرق
٤	المعدات الهندسية	ف (١، ٤، ٠,٩٥)	٠٠	٧,٧١	لا يوجد فرق
٥	الورق ولوازم الطباعة	ف (٢، ٢٢، ٠,٩٥)	٨,٣٩	٣,٤٤	يوجد فرق
٦	المنتجات الغذائية	ف (٢، ٩، ٠,٩٥)	٠,٥٣	٤,٢٦	لايوجد فرق
٧	مواد البناء	ف (٢، ٩، ٠,٩٥)	٠,١٠	٤,٢٦	لا يوجد فرق
٨	المنسوجات بأنواعها	ف (٢، ٣، ٠,٩٥)	٠,٠٨	٩,٥٥	لا يوجد فرق
٩	المنتجات الجلدية	ف (٢، ١، ٠,٩٥)	٠٠	١٩٩,٥	لا يوجد فرق
١٠	المنتجات البلاستيكية	ف (٢، ٨، ٠,٩٥)	١,٤٦	٤,٤٦	لا يوجد فرق
١١	المنتجات المعدنية	ف (٢، ٥، ٠,٩٥)	٠,٥٨	٥,٧٩	لا يوجد فرق
١٢	لوازم ومعدات النقل	ف (٢، ٧، ٠,٩٥)	١,٩٩	٥,٥٩	لا يوجد فرق

من الجدول السابق لاختبار التباين لعامل تنوع الإنتاج الوطنى، اتضح أنه لايوجد فرق جوهرى ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ لدى العاملين فى الأجهزة الحكومية، فى أن محدودية تنويع منتجات المصانع الوطنية تؤثر فى إقبال الأجهزة على تأمين احتياجاتها من المصانع الوطنية، ولكن يوجد فرق فى بعض الصناعات وهى صناعات المواد الكيمياوية والورق ولوازم الطباعة. ولكن هذا لايؤثر على الاتجاه العام بأن محدودية الإنتاج لاخلاف بين طرفى الشراء فى أنها تعمل على زيادة أو قلة الإقبال على منتجات الصناعة الوطنية.

إلا أن عامل تنوع الإنتاج ليس عاملاً وحيداً لقلة إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين منتجاتها من الصناعات الوطنية، وإنما بجانب ذلك هناك عوامل أخرى.

الاختبار الثاني ـــ اختبار ت (T. Test) للفرق بين عينتين:

جدول رقم (٧/١٠)
اختبار الفرق بين عينتين لتقييم عامل تنوع إنتاج المصانع الوطنية، مقارنة بمثيلاتها الأجنبية عند تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية

م	عينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	قيمة ت المحسوبة	القيمة الجدولية	النتيجة
١	الأجهزة الحكومية	٣,٣٩	,٢٦	٠,٢٢	١,٩٦	هناك فرق
٢	المصانع الوطنية	٣,٣١	,٢٦	٠,٢٢		

من الجدول السابق لاختبار (ت)، اتضح أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥، وتبين أن الأجهزة الحكومية تولى اهتماماً لعامل تنوع الإنتاج للمصانع الوطنية عند تأمين احتياجاتها من السوق المحلى لمعظم الأصناف والصناعات، وأن هذا العامل (المتغير) من المتغيرات التى تؤخذ فى الحسبان عند تأمين الاحتياجات.

ومن نتيجة الاختبار الأول والثانى، يمكن قبول الفرض السادس وهو: أن قلة إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية ترجع إلى محدودية تنويع منتجات المصانع الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، الأمر الذى يدعو الأجهزة

الحكومية فى حالة قلة تنويع الإنتاج الوطنى إلى أن تؤمن احتياجاتها من المنتجات الأجنبية لدى الوكلاء فى السوق المحلى .

الفرض السابع ــ تقييم عامل (متغير) كفاية المعلومات :

«كلما زادت المعلومات عن المنتجات الوطنية، زاد إقبال تأمين الأجهزة الحكومية لاحتياجاتها من الصناعات الوطنية».

تطبيق الاختبار الأول (تحليل التباين) :

H_0 = فرض العدم (صفر) : **ليس هناك فرق فى اتجاهات تأمين الاحتياجات من المصانع الوطنية نتيجة لزيادة المعلومات عن المنتجات الوطنية.**

H_1 = الفرض البديل : **هناك فرق فى اتجاهات الأجهزة الحكومية نتيجة عدم كفاية المعلومات عن المنتجات الوطنية.**

جدول رقم ٧/١١

اختبار التباين لعامل (متغير) كفاية

المعلومات عن المنتجات الوطنية مقارنة بمثيلا تها الأجنبية

م	الصناعات الوطنية	ف (F)	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	النتيجة
١	الأثاث والتجهيزات المكتبية	ف (٢، ٢٩، ٠,٩٥)	٠,٤٨	٣,٣٣	لايوجد فرق
٢	المعدات الكيمياو ية	ف (١، ٨، ٠,٩٥)	٣,٠٦	٤,٧٤	لا يوجد فرق
٣	المعدات الكهر بائية	ف (٢، ١٧، ٠,٩٥)	٠,٣٥	٣,٥٩	لا يوجد فرق
٤	المعدات الهندسية	ف (١، ٤، ٠,٩٥)	٠,٧٧	٧,٧١	لا يوجد فرق
٥	الورق ولوازم الطباعة	ف (٢، ٢٢، ٠,٩٥)	٠,٩٧	٣,٤٤	لا يوجد فرق
٦	المنتجات الغذائية	ف (٢، ٩، ٠,٩٥)	٠,٠٨	٥,١٢	لا يوجد فرق
٧	مواد البناء	ف (٢، ٩، ٠,٩٥)	٠,٠١	٥,١٢	لا يوجد فرق
٨	المنسوجات بأنواعها	ف (٢، ٣، ٠,٩٥)	١,٠٧	٩,٥٥	لا يوجد فرق
٩	المنتجات الجلدية	ف (٢، ١، ٠,٩٥)	٠	١٦١,٤	لا يوجد فرق
١٠	المنتجات البلاستيكية	ف (٢، ٨، ٠,٩٥)	٠,١٠	٤,٤٦	لا يوجد فرق
١١	المنتجات المعدنية	ف (٢، ٥، ٠,٩٥)	١,٦٩	٥,٧٩	لا يوجد فرق
١٢	لوازم ومعدات النقل	ف (٢، ٧، ٠,٩٥)	٠,٥٣	٤,٧٤	لا يوجد فرق

من الجدول السابق لاختبار التباين لعامل كفاية المعلومات عن المنتجات الوطنية مقارنة بمثيلا تها الأجنبية، اتضح أنه لا يوجد فرق جوهرى ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنو ية ٠,٠٥ لدى العاملين فى الأجهزة الحكومية فى مدى كفاية المعلومات عن المنتجات الوطنية فى زيادة تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية منها، حيث إن نقص المعلومات عن المنتجات الوطنية يجعل الأجهزة الحكومية تتجه إلى المنتجات الأجنبية المثيلة لها.

إلا أن عامل كفاية المعلومات ليس عاملاً وحيداً فى قلة أو زيادة إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية، وإنما بجانب ذلك هناك عوامل أخرى.

الاختبار الثانى ـ اختبارت (T. Test) للفرق بين عينتين:

جدول رقم (٧/١٢)
اختبار الفرق بين عينتين تقييم
عامل كفاية المعلومات عن المنتجات الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية

م	عينة	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	قيمة ت المحسوبة	القيمة الجدولية	النتيجة
١	الأجهزة الحكومية	٤,٤٨	١,٦٨	٢,٥١	١,٩٦	هناك فرق
٢	المصانع الوطنية	٣,٦٦	١,٦٩	٢,٥١		

من الجدول السابق لاختبار (ت)، اتضح أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠٥، حيث تعتقد الأجهزة الحكومية أن كفاية المعلومات عن المنتجات الوطنية تعتبر عاملاً هاماً فى زيادة التأمين منها، وأن كفاية المعلومات تعتبر من العوامل المؤثرة فى قلة أو زيادة إقبال الأجهزة الحكومية على المنتجات الوطنية.

ومن نتيجة الاختبار الأول والثانى، يمكن قبول الفرض السابق وهو: وجود علاقة بين زيادة المعلومات عن المنتجات الوطنية وزيادة تأمين الأجهزة الحكومية احتياجاتها منها، أو العكس. إلا أن هذه العلاقة ليست علاقة السبب بالنتيجة لوجود عوامل

أخرى تؤثر فى هذه العلاقة . كما أن عدم كفاية المعلومات يجعل الأجهزة الحكومية تتجه إلى المنتجات الأجنبية التى تعرف عنها أكثر والمتوفرة فى السوق المحلى لدى الوكلاء والموزعين .

الفرض الثامن ـ تكامل العوامل (المتغيرات) فى تحديد أولوية التأمين من المصانع الوطنية :

«تتكامل المتغيرات المستقلة (سعر السلعة، وجودتها، وسرعة توريدها، وتنوع إنتاجها، وكفاية الطاقة الإنتاجية لمصانعها، وكفاية المعلومات عنها) فى تحديد أولويات شراء الأجهزة الحكومية من المصانع الوطنية».

و يعتمد اختبار هذا الفرض على نتيجة اختبار المتغيرات الستة وهى : (السعر، والجودة، وسرعة التوريد، وكفاية الطاقة الإنتاجية، وتنوع الإنتاج، وكفاية المعلومات)، وعلى إجابة السؤال رقم (٨) ورقم (٩) لعينتى المصانع الوطنية والمصانع الوطنية (جدول رقم ٦/٣ وجدول رقم ٦/٤ فى الفصل السادس، واللذين يمكن عرض ملخص لهما فى الجدول التالى رقم (٧/١٣) .

جدول رقم ٧/١٣
الأولويات التى يعتمد عليها مسؤولو الشراء فى شراء احتياجات الأجهزة الحكومية من وجهة نظر عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية
(تكرار الإجابات)

م	العوامل (المتغيرات)	١		٢		٣		٤		٥		٦	
		أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع	أجهزة	مصانع
١	تدنى سعر السلعة	٢٠	٤٤	٢٢	١٦	٩	١٣	٥	٥	—	—	٦	—
٢	جودة السلعة	٦٠	٤٠	٨	٢٥	٢	٨	—	—	—	١	—	٦
٣	سرعة توريد السلعة	١٨	٢٣	٢٢	٢٩	١٨	٢٥	٦	٤	١	—	٢	—
٤	كفاية الطاقة الإنتاجية	١٣	٨	٤	٦	٦	٩	١٠	٧	٨	٦	١٢	١٢
٥	تنوع الإنتاج الوطنى	٥	٧	١٠	٥	١٨	١٧	٦	٨	٩	٣	٨	٥
٦	كفاية المعلومات	١٣	١١	٤	٧	٦	٧	١٠	—	—	٧	١٢	٦

يأتى تدنى سعر البضاعة فى الأولوية الأولى عند التأمين من المنتجات الوطنية من وجهة نظر المصانع الوطنية، فى حين تأتى جودة السلعة فى المرتبة الأولى فى الأولوية من وجهة نظر الأجهزة الحكومية.

وسرعة التوريد تأتى فى المرتبة الثالثة من وجهة نظر كل من العينتين، ثم كفاية الطاقة الإنتاجية وكفاية المعلومات فى المرتبة الرابعة والخامسة تقريباً، ثم تنوع الإنتاج. نلاحظ من الجدول أن العوامل الستة تتكامل مع بعضها لإعطاء الأولوية للشراء من المصانع الوطنية أو الاتجاه إلى السوق المحلى للمنتجات الأجنبية، بحيث إذا أخذت المنتجات الوطنية عناصر التفوق فى معظم هذه العناصر أمكن تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية منها ولمعظم الأصناف.

ومن ناحية أخرى أثبت الاختبار الإحصائى للفروض أرقام (٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧) أن الاعتماد على عامل واحد (السعر، أو الجودة، أو سرعة التوريد، أو كفاية الطاقة الإنتاجية، أو تنوع الإنتاج، أو كفاية المعلومات) لايعتبر كافياً فى تحديد اتجاهات الأجهزة الحكومية إلى شراء احتياجاتها من المصانع الوطنية أو المنتجات الأجنبية المثيلة، وإنما تتكامل هذه العوامل بعضها مع بعض لتحديد الاتجاه نحو التأمين من الصناعة الوطنية أو الاتجاه إلى المنتجات الأجنبية، ومن ثم: يمكن قبول الفرض الثامن الذى يفترض أن المتغيرات المستقلة (السعر، والجودة، وسرعة التوريد، وتنوع الإنتاج، وكفاية الطاقة الإنتاجية، وكفاية المعلومات) تحدد أولو يات شراء الأجهزة الحكومية من المصانع الوطنية.

حيث يجب مراعاة التوازن بين العوامل الستة عند تحديد الأ ولو يات فى الشراء لتأمين احتياجات الأجهزة الحكومية.

ثانياً ــ تحليل نتائج البحث :

أسفرت الدراسة الميدانية وتحليل معلوماتها واختبار الفروض عن مجموعة من النتائج الهامة التالية:

١/٢ قلة تأمين الأجهزة الحكومية لاحتياجاتها من المنتجات والصناعات الوطنية كماً ونوعاً :

أكدت الدراسة الميدانية انخفاض نسبة ما تؤمنه الأجهزة الحكومية من احتياجاتها السنو ية من الصناعات والمنتجات الوطنية، قياساً الى حجم احتياجاتها السنو ية وإلى ما تؤمنه من السوق المحلى من المنتجات غير الوطنية. حيث تمثل نسبة ما تؤمنه الأجهزة الحكومية لمعظم احتياجاتها من المنتجات الوطنية (١٠٪) من إجمالى احتياجاتها السنو ية (جدول رقم ٦/٢ بالفصل السادس) ولبعض الأصناف من (٢٠ــ٣٠٪) من

جملة الاحتياجات، وباقى الاحتياجات تقوم بتأمينها من وكلاء المنتجات الأجنبية فى السوق المحلى.

وتعتبر نسب تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية قليلة، إذا ما قورنت بما تقوم بتأمينه من المنتجات الأجنبية المماثلة للمنتجات الوطنية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما وصلت إليه بعض البحوث الاستطلاعية فى هذا الشأن[1] ونتائج ندوة «دور المشتريات الحكومية فى تشجيع الصناعات الوطنية».[2]

٢/٢ يغلب الاتجاه السلبى نحو تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية من قبل بعض المسئولين عن المشتريات الحكومية:

أكدت كل من عينة الأجهزة الحكومية وعينة المصانع الوطنية أن النسبة المئوية التى تؤمنها الأجهزة الحكومية من احتياجاتها من الصناعات الوطنية قليلة ومنخفضة، قياساً إلى كمية وحجم الإنتاج الوطنى من مختلف الصناعات، الأمر الذى يشير إلى أن هناك اتجاهاً سلبياً من جانب الأجهزة الحكومية فى زيادة نسبة ما تؤمنه من المنتجات الوطنية، وبالتالى الاتجاه إلى المنتجات الأجنبية المماثلة المتوفرة فى السوق (اختبار الفرض الأول).

وكما سبق القول، إن الاتجاه السلبى نحو تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية، يرجع إلى مجموعة من الأسباب المشتركة من جانب الأجهزة الحكومية ومن جانب المصانع الوطنية، وفيما يلى عرض لأبرز الأسباب المشتركة بين كل منهما. جدول رقم (٦/٨٩، ٦/٩٠ ــ الفصل السادس).

---

١ ــ طلال الغريانى وأمين عبدالعزيز حسن: **دراسة ميدانية تحليلية لمشكلات الشراء الحكومى من الصناعات الوطنية والخدمات المحلية** ــ مرجع سبق ذكره، صفحة (٧٢).

٢ ــ راجع نتائج ندوة **«دور المشتريات الحكومية فى تشجيع الصناعة الوطنية»**، إدارة البرامج العليا، معهد الإدارة العامة، الرياض ١٤٠٦هـ.

• الأسباب المشتركة من جانب الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية فيما يتعلق بالاتجاه السلبى نحو تأمين الاحتياجات :

- عدم كفاية المنتج الوطنى لحاجة الجهات الحكومية .
- عدم كفاية المعلومات عن المصانع الوطنية .
- عدم وجود موزعين أو وكلاء للمصانع الوطنية .
- محدودية انتشار الصناعات الوطنية فى كل المجالات .
- عدم وجود فروع منتشرة فى المناطق للمصانع الوطنية .
- عدم اهتمام المصانع الوطنية بالمظهر الخارجى للسلعة .
- انعدام خدمة المشترى بعد الشراء من المصانع الوطنية .
- افتقار المصانع الوطنية إلى محلات العرض الجيدة .
- نقص مندوبى المبيعات لدى المصانع الوطنية .
- طول فترة التوريد لبعض الصناعات الوطنية .
- عدم دقة صياغة المواصفات من جانب الأجهزة الحكومية .
- عدم اهتمام المسئولين فى الأجهزة الحكومية بالمعلومات عن المصانع الوطنية .
- عدم تطبيق بعض المسئولين لقرارات تشجيع الصناعة الوطنية .
- زيادة ثقة المسئولين فى الأجهزة الحكومية بالبضاعة الأجنبية .
- وجود منتجات أجنبية أقل جودة وأرخص سعراً فى السوق .
- توفر المنتجات الأجنبية لدى الوكلاء مما يؤدى إلى التسليم الفورى ، هذا بالإضافة إلى : ارتفاع سعر المنتجات الوطنية عن مثيلاتها الأجنبية ، وانخفاض جودتها ، وعدم الدقة فى التوريد ، وعدم كفاية الطاقة الإنتاجية ، وعدم تنوع الإنتاجية لبعض الصناعات الوطنية ، وعدم كفاية المعلومات عن المنتجات الوطنية ، كل هذه الأسباب خلقت اتجاهاً سلبياً لدى المسئولين عن المشتريات فى الأجهزة لتأمين احتياجاتها من الصناعة الوطنية بشكل أكبر من الوضع الحالى .

٣/٢ يتوقف تكرار تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية على طبيعة الأصناف ونوعية الاحتياجات وظروف كل جهاز حكومي:

يختلف مدى تكرار تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من منتجات الصناعات الوطنية حسب طبيعة الأصناف المطلوبة ونوعية الاحتياجات ووقت توريدها وظروف كل جهاز حكومي عند التأمين، حيث أكدت الدراسة الميدانية (جدول رقم ٦/١ الفصل السادس) اختلاف تكرار التأمين من صناعة لأخرى، فمثلاً تقوم الأجهزة الحكومية بصفة **دائمة** بتأمين احتياجاتها من الورق ولوازم الطباعة والمنتجات الغذائية والأثاث والتجهيزات المكتبية والمواد الكيمياوية ومواد البناء من الصناعات الوطنية، ويرجع ذلك إلى توافر عدد لابأس به من المصانع فى تلك الصناعات دون الصناعات الأخرى (جدول رقم ٢/٢ الفصل الثانى)، وتوافر عدد من المصانع الوطنية فى تلك الصناعات يعنى زيادة المعروض من تلك المنتجات وتنوعه مما يساعد على زيادة الإقبال من الأجهزة الحكومية على الشراء من تلك الصناعات.

هناك بعض الأصناف التى فى **الغالب** تقوم الأجهزة الحكومية بتأمين احتياجاتها منها من المصانع الوطنية، وهى: المنتجات البلاستيكية والمعدات الكهربائية، كما يوجد بعض الأصناف التى لم يحدث **كثيراً** أن قامت الأجهزة الحكومية بتأمينها من الصناعات الوطنية، ويأتى فى مقدمة هذه الصناعات: المنتجات الجلدية والمنسوجات بأنواعها المختلفة والمنتجات المعدنية، ويرجع ذلك لعدم توافر مصانع كثير من تلك الصناعات قياساً إلى المجموعة التى تؤمن منها الأجهزة الحكومية بصفة دائمة (جدول رقم ٢/٢) المشار إليه سابقاً.

وتتراوح بقية الأصناف الأخرى بين التأمين منها بصفة دائمة أوعدم التأمين منها إطلاقاً من الصناعات الوطنية، وذلك حسب ظروف كل جهاز وظرف مدى توفر الأنواع المطلوبة منها فى السوق.

هنـاك بـعض الـصنـاعات التى أضافتها عينات الدراسة على أنها صناعات هامة تحـتاج إليها الأجهزة الحكومية فى **الغالب وأحياناً**، مثل: الأسمدة المركبة، والزيوت، والأدو ية، وأعـمـال الـتسليح، وقطع الغيار، والمستلزمات الطبية، وصناعة الكرتون، وأدوات السباكة، والحلقات المطاطية.

ومـن هـنـا فـإن تـكـرار تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية يـتـوقـف على طـبـيـعة الأصناف، من حيث مكوناتها وجودتها ونوعية الاحتياجات من حيـث إنـهـا احـتـيـاجات متكررة أم لا، وظروف كل جهاز حكومى فى وقت التأمين للاحتياج من السوق المحلى.

٤/٢ تكامل معايير تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية:

أكـدت الـدراسة الميدانية واختبار الفرض الثامن من فروض البحث تكامل المعايير الـتـى يـعتمدها مسئولو الشراء، عند تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعات الـوطـنـيـة، وهـذه الأ ولـو يـات هـى: انـخـفـاض سعر السلعة، وجودة السلعة، وسرعة الـتوريد، وكفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية، وتنوع الإنتاج الوطنى، مع كفاية المعلومات عن المنتجات المراد تأمينها.

ورغـم تـكـامل هذه المعايير فإنها تختلف فى درجة أهميتها بالنسبة للمشترى (الجهاز الحـكـومـى) والـبـائـع (المصانع الوطنية)، حيث تأتى جودة السلعة فى المرتبة الأ ولى من وجـهـة نـظـر الأجـهـزة بـيـنـما يأتى سعر البضاعة فى المرتبة الأ ولى فى رأى عينه المصانع الـوطـنـيـة بـاعتبار أن المسئولين فى الجهاز الحكومى حسب رأيهم يعتمدون على السعر فى الدرجة الأ ولى، وتأتى سرعة توريد البضائع فى المرتبة الثالثة من وجهة نظر العينتين، ثم يـأتـى فى المـرتبة الرابعة كفاية المعلومات، وفى الخامسة كفاية الطاقة الإنتاجية، ثم تنوع

الإنتاج (جدول رقم ٧/١٣ فى الفصل السابع، وجدول رقم ٦/٣، ٦/٤ فى الفصل السادس).

هناك بعض المعايير الأخرى التى يأخذها المشترى فى الحسبان، وهى: الخبرة الفنية للمصنع الوطنى، وسهولة الإجراءات، وعلاقة الجهاز الحكومى بالمورد.

تعتبر معايير: الجودة، والسعر، وكفاية الطاقة الإنتاجية، وكفاية المعلومات، وتنوع الإنتاج ــ مسطرة القياس بين المنتجات الوطنية والمنتجات الأجنبية المماثلة، وفى حالة المقارنة تقوم الأجهزة الحكومية بتأمين احتياجاتها من المورد الذى يحقق للجهاز الحكومى أفضل عرض على ضوء معايير القياس السابقة.

ورغم تكامل هذه المعايير عند عملية المقارنة فإن بعض الأجهزة الحكومية قد تعطى أهمية لمعيار أكبر من الآخر، عند تأمين صنف معين سواء من الصناعات الوطنية أو من السوق بصفة عامة، مثلاً قد تعطى درجة عالية لجودة المنتج بصرف النظر عن سعره، أو لكفاية الكميات والأنواع المعروضة فى السوق بصرف النظر عن سعر السلعة، أو لسرعة التوريد بصرف النظر عن الجودة أو السعر،... وهكذا. ولذا فمن الأهمية بمكان تحليل كل عامل أو معيار فى ظل بقية العوامل الأخرى لكل من المنتجات الوطنية ومثيلا تها من المنتجات الأجنبية، عند قيام الأجهزة الحكومية بتأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية.

٥/٢ وجود علاقة بين سعر المنتجات الوطنية وإقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من المصانع الوطنية:

أثبت اختبار الفرض الثانى أن هناك علاقة بين زيادة سعر المنتجات الوطنية على مثيلا تها الأجنبية و بين إقبال الأجهزة الحكومية على الشراء منها. ورغم أن هذه

العلاقة ليست عامة فى كل المنتجات فإن العلاقة قائمة حيث تولى الأجهزة الحكومية أهمية أكبر للسعر عند تأمين احتياجاتها، ورغم أنه يمكن تأمين المنتجات الوطنية بأسعار أعلى من المنتجات الأجنبية، فإن السعر محدود بحد أعلى وليس بشكل مطلق، و يعمل مسئول الشراء فى الأجهزة الحكومية على التوفيق بين صالح الصناعة الوطنية وصالح الخزينة (جدول رقم ٧/١، ٧/٢ فى الفصل السابع).

ومن ناحية أخرى لايمكن تعميم هذه النتيجة على كل الصناعات وكل الأجهزة الحكومية، وإنما يوضع فى الاعتبار وجود علاقة ما بين سعر المنتجات الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية و بين زيادة أو قلة إقبال الأجهزة الحكومية على الشراء من الصناعات الوطنية. كما تختلف وجهات نظر كل من البائع والمشترى حول سعر المنتج الوطنى مقارنة بسعر مثيله الأجنبى لكل صناعة من الصناعات الوطنية. من استطلاع الجداول التحليلية فى الفصل السادس (من رقم ٦/٥ إلى رقم ٦/١٨) نلاحظ أن عينتى الدراسة اختلفتا حول أسعار المنتجات الوطنية مقارنة بمثيلاتها الأجنبية، وذلك على النحو التالى:

أ ـ بعض الصناعات الوطنية يغلب عليها اتجاه عينتى الدراسة إلى أنها أرخص من مثيلاتها الأجنبية، مثل: صناعة الأثاث والتجهيزات المكتبية، والمواد الكيماوية، والورق ولوازم الطباعة، والمنتجات الغذائية، ومواد البناء، والمنتجات البلاستيكية، والمنتجات المعدنية، ومعدات ولوازم النقل، والأسمدة المركبة.

ب ـ بعض الصناعات الوطنية يغلب الاتجاه إلى أن أسعارها أغلى من مثيلاتها الأجنبية، كصناعة المواد الهندسية، والمنسوجات بأنواعها، والمنتجات الجلدية، وقطع الغيار. كما يحدد ارتفاع أو انخفاض سعر المنتجات الوطنية بدرجة كبيرة

اتجاهات الأجهزة الحكومية لتأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية، ولكن فى ظل الاعتبارات أو المعايير الأخرى: الجودة، وسرعة التوريد، وكفاية المنتجات وتنوعها، وكفاية المعلومات عن المنتجات الوطنية وكيفية استخدامها.

ومن هنا قد تكون العلاقة إيجابية فى حالة توفر المعايير الأخرى فى السلعة الوطنية، مع ارتفاع طفيف فى سعر المنتج الوطنى لايزيد مثلاً على (١٠٪) من سعر المنتج الأجنبى. وقد تكون العلاقة سلبية فى حالة ارتفاع السعر بشكل لافت للنظر مع توفر أو عدم توفر المعايير الأخرى فى المنتجات الوطنية.

٦/٢ وجود علاقة بين جودة المنتجات الوطنية وإقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من المصانع الوطنية:

أكد اختبار الفرض الثالث أن هناك علاقة بين جودة المنتجات الوطنية ودرجة إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها السنوية منها، وقد تكون العلاقة إيجابية لصالح المنتجات الوطنية فى حالة ارتفاع جودتها أو تساويها مع المنتجات الأجنبية المماثلة لها، وقد تكون العلاقة سلبية فى حالة انخفاض جودة المنتجات الوطنية عن مثيلاتها الأجنبية وتؤثر على إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية. وإن كان نظام تأمين المشتريات الحكومية يشجع الأجهزة الحكومية على تأمين ما تحتاج إليه من الصناعات الوطنية، وإن كانت تقل فى مواصفاتها عن مثيلاتها الأجنبية على أن تفى بالغرض المطلوب، فإن الأجهزة الحكومية تتفاوت فى تطبيق هذا المبدأ لمرونة المواصفات التى تفى بالغرض، ولكن الحالة التى تكون هناك علاقة إيجابية مؤكدة هى حالة ارتفاع مواصفات المنتجات الوطنية عن مثيلاتها الأجنبية أو حالة التساوى معها (جدول رقم ٧/٢، ٧/٣ الفصل السابع).

تختلف وجهات نظر عينتى الدراسة حول درجات جودة المنتجات الوطنية مقارنة

بمثيلا تها الأجنبية، وذلك على النحو التالى:

أ ـ الصناعات الوطنية التى تكاد تتفق عينتا الدراسة على أنها أجود من مثيلا تها الأجنبية، كصناعة الورق ولوازم الطباعة، ومواد البناء، والمنتجات البلاستيكية.

ب ـ الصناعات الوطنية التى تعتبر جودتها متساو ية مع جودة المنتجات الأجنبية المماثلة، هى صناعة المنسوجات بأنواعها وصناعة معدات ولوازم النقل.

جـ ـ الصناعات الوطنية التى تكاد تتفق عينتا الدراسة على أنها تقل فى جودتها عن مثيلا تها الأجنبية، مثل: المعدات الكهر بائية، والمعدات الهندسية، والأ ثاث والتجهيزات المكتبية، والمواد الكيمياو ية، والمنتجات الجلدية والمعدنية، والأسمدة والزيوت، ومعدات السباكة، وقطع الغيار (جداول من رقم ١٩ـ ٦/٣٢ الفصل السادس).

وطبقاً لمعايير الأ ولو ية فإن المشترى الحكومى لا يعتبر الجودة وحدها ولكن فى ظل السعر، وكفاية المنتجات، والمعلومات، وسرعة التوريد، وتنوع الإنتاج، ومن ثم تكون للجودة علاقة إيجابية فى ظل ارتفاعها ومساواتها مع المنتجات الأجنبية المماثلة، مع توفر باقى معايير الشراء لصالح الصناعة الوطنية، والعكس فى حالة انخفاض مستوى الجودة للمنتجات الوطنية مع عدم توفر المعايير الأخرى.

٧/٢ وجود علاقة بين سرعة توريد المصانع الوطنية وإقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية:

أكد اختبار الفرض الرابع وجود علاقة بين سرعة توريد المصانع الوطنية وإقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من المنتجات الوطنية، حيث إن سرعة التوريد

تعمل على زيادة أو قلة إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية.

وقد تكون العلاقة إيجابية فى حالة توفر السعر المناسب والجودة المناسبة مع سرعة فى التوريد من جانب المصانع الوطنية، أو العكس فى حالة التأخر فى التوريد مع عدم مناسبة السعر والجودة.

ومن ناحية أخرى لايمكن أن تكون العلاقة إيجابية إلا إذا وفرت المصانع الوطنية الكميات المطلوبة للأجهزة الحكومية، فى الوقت المناسب على ضوء دراسة احتياجات الأجهزة الحكومية المسبقة (جدول رقم ٧/٥، ٧/٦ فى الفصل السابع)، وقد اختلفت عينتا الدراسة حول عامل السرعة وأنه يختلف من صناعة لأخرى، وذلك على النحو التالى:

أ ــ الصناعات الوطنية التى تكاد عينتا الدراسة تتفق على أنها أسرع فى التوريد من مثيلاتها الأجنبية كانت: صناعة المواد الكيمياوية وصناعة الورق ولوازم الطباعة، وصناعة المنتجات الغذائية، وصناعة مواد البناء، وصناعة المواد البلاستيكية، وصناعة معدات السباكة وقطع الغيار، وهذا أمر طبيعى لأن طبيعة هذه المنتجات تحتاج إلى سرعة فى التوريد لأن معظمها له تاريخ صلاحية.

ب ــ الصناعات الوطنية التى تكاد عينتا الدراسة تتفق على أنها أقل سرعة فى التوريد من مثيلاتها الأجنبية أو أن هناك اختلافاً حول درجة سرعة توريدها كانت: صناعة المواد المعدنية، والمعدات الكهربائية، والمعدات الهندسية، والمنسوجات بأنواعها، والمنتجات الجلدية، ومعدات ولوازم النقل، والأسمدة والزيوت وما يماثلها، (جداول رقم ٦/٣٣ ــ ٦/٤٥ فى الفصل السادس).

وسرعة التوريد وحدها لاتحدد زيادة إقبال أو قلة أقبال الأجهزة الحكومية على المنتجات الوطنية إلا فى ظل بقية المعايير الأخرى: السعر، والجودة، وطاقة الإنتاج، وتنوعه، وكفاية المعلومات، أى أن هذه العلاقة مشروطة ببقية المعايير والعوامل الأخرى. وهذه العلاقة سواء الإيجابية أو السلبية تفيد كلاً من المشترى والبائع فى تحديد الوقت المناسب للتوريد والذى يحقق مصلحة الطرفين.

٨/٢ وجود علاقة بين كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية وإقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية:

أثبت اختبار الفرض الخامس قبول فرض إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية، نتيجة لمحدودية الطاقة الإنتاجية الفعلية للمصانع الوطنية، ولذا توجد علاقة بين كفاية الطاقة الإنتاجية ومدى إقبال الأجهزة الحكومية، حيث إن كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية تعمل على زيادة كمية المنتجات الحالية وتنوعها، علاوة على إضافة منتجات جديدة لخطوط الإنتاج تعمل على إشباع احتياجات الأجهزة الحكومية الحالية والمستقبلية، والعكس فى حالة عدم توفر الطاقة الإنتاجية الكافية فإن الأجهزة الحكومية تتجه إلى وكلاء المصانع الأجنبية الأخرى، (جدول رقم ٧/٧، ٧/٨ بالفصل السادس).

ومن هنا قد تكون العلاقة إيجابية فى حالة توفر طاقة إنتاجية كافية لإنتاج احتياجات الأجهزة الحكومية، وقد تكون علاقة سالبة فى حالة عدم توفر الطاقة الإنتاجية لإشباع احتياجات الأجهزة الحكومية.

وقد رأت عينتا الدراسة أن هناك صناعات وطنية تملك كفاية إنتاجية أكثر من مثيلاتها الأجنبية، وهناك صناعات أقل، وثالثة متساوية فى طاقتها، وذلك على النحو التالى :

أ ــ الصناعات الوطنية التى تفوق طاقتها الإنتاجية مثيلاتها الأجنبية : الورق ولوازم الطباعة، والمنتجات الغذائية، ومواد البناء، والمنتجات البلاستيكية، والأسمدة المركبة، والزيوت، ومعدات السباكة، وقطع الغيار.

ب ــ الصناعات الوطنية التى تقل فى طاقتها الإنتاجية عن مثيلاتها الأجنبية، أو فيها اختلاف فى وجهات النظر بين عينتى الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية : منتجات الجلود، والأثاث والتجهيزات المكتبية، والمعدات الكهربائية والهندسية، والمنسوجات بأنواعها، والمنتجات المعدنية، ومعدات ولوازم النقل (جداول من رقم ٦/٤٦ ــ ٦/٥٩ الفصل السادس).

وتحدد علاقة كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع مدى مقدرة المصانع على الوفاء بالالتزامات المطلوبة منها للأجهزة الحكومية، وذلك فى ظل الجودة والسعر وسرعة التوريد، كما تفيد كفاية الطاقة الإنتاجية المشترى فى تأمين ما يحتاج إليه على دفعة واحدة أو على دفعات متقاربة إذا كانت ظروفه تسمح بذلك.

٩/٢ وجود علاقة بين تنوع المنتجات الوطنية وإقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية :

أثبت اختبار الفرض السادس وجود علاقة بين إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية و بين محدودية تنويع منتجات المصانع الوطنية،

حيث إن محدودية التنويع تعمل على عدم توفر الأنواع والأحجام (والموديلات) المطلوبة فى السوق والتى تشبع احتياجات الأجهزة الحكومية، مما يدعو الأجهزة الحكومية إلى الاتجاه إلى الصناعات الأجنبية المثيلة التى توفر هذه الأحجام والأنواع. والعكس فى حالة توفر الأنواع والأحجام (والموديلات)، الأمر الذى يجعل الأجهزة الحكومية تشترى احتياجاتها من المصانع الوطنية التى توفر الأنواع المطلوبة.

ومن هنا قد تكون العلاقة سالبة فى حالة محدودية تنوع الإنتاج الوطنى، وقد تكون العلاقة إيجابية فى حالة توفر مجموعات من الأحجام والأنواع تفى بالاحتياجات المطلوبة (جدول رقم ٧/٩، ٧/١٠ فى الفصل السابع).

وترى عينتا الدراسة أن هناك صناعات وطنية أقل تنوعاً من مثيلاتها الأجنبية، وهى: المعدات الكهربائية، والمعدات الهندسية، والمنتجات الجلدية، ومعدات النقل.

وهناك صناعات وطنية أخرى تختلف فيها عينتا الدراسة حول كونها مساوية فى تنوعها للمنتج الأجنبى أو تقل عنه، وهى: الأثاث والتجهيزات المكتبية، والمواد الكيماوية، والورق ولوازم الطباعة، ومواد البناء، والمنسوجات بأنواعها، والمنتجات البلاستيكية، والمنتجات المعدنية، والأسمدة المركبة والزيوت وما يماثلها، ومعدات السباكة، وقطع الغيار، ولا توجد إطلاقاً منتجات وطنية تفوق فى تنوعها المنتجات الأجنبية المماثلة لها. (جداول من رقم ٦/٦٠ ــ ٦/٧٣ الفصل السادس).

وتنوع الإنتاج من حيث النوع والحجم يرتبط بكفاية الإنتاج وسرعة التوريد والسعر المناسب والجودة المناسبة، أى أن العلاقة بين إقبال الأجهزة الحكومية وتنوع الإنتاج الوطنى علاقة مشروطة بالمعايير الأخرى المحددة للشراء من المنتجات الوطنية.

وتفيد العلاقة الأجهزة الحكومية فى معرفة مدى تنوع الإنتاج، كما تفيد المصانع الوطنية فى إدراك احتياجات الأجهزة الحكومية المطلوبة.

٢/١٠ وجود علاقة بين كفاية المعلومات عن المنتجات الوطنية وإقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية :

أكد اختبار الفرض السابع وجود علاقة بين كفاية أو عدم كفاية المعلومات عن المصانع الوطنية ومنتجاتها و بين إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها منها، حيث إن زيادة المعلومات عن المنتجات الوطنية تعمل على زيادة تأمين الأجهزة الحكومية لاحتياجاتها من الصناعات الوطنية، والعكس فى حالة عدم كفاية المعلومات فإن المشترى لا يعرف عن الصناعة شيئاً، و بالتالى ينصرف عن الشراء منها و يتجه إلى المنتجات التى يعرف عنها الكثير. (جدول رقم ٧/١١، ٧/١٢ الفصل السابع).

وترى عينتا الدراسة أن هناك صناعات وطنية تتوفر عنها معلومات كافية وأخرى تنقص عنها المعلومات وثالثة تتفاوت فيها درجة كفاية المعلومات، وذلك على النحو التالى:

أ ـــ الصناعات الوطنية التى تقل عنها المعلومات قياساً بمثيلاتها الأجنبية، هى صناعة: المعدات الهندسية، والمنسوجات بأنواعها، والمنتجات الجلدية.

ب ـــ لا توجد صناعات وطنية تتوفر عنها معلومات بدرجة أكثر من مثيلاتها الأجنبية.

جـ ـــ الصناعات الوطنية التى تختلف وجهات النظر حول مساواتها مع الأجنبية أو أقل منها من حيث مدى كفاية المعلومات هى: الأثاث والتجهيزات المكتبية، والمواد الكيمياوية، والورق ولوازم الطباعة، والمعدات الكهربائية، والمنتجات الغذائية، ومواد البناء، والمنسوجات بأنواعها، والمنتجات البلاستيكية، والمنتجات المعدنية، ومعدات ولوازم النقل، والأسمدة والزيوت، والسباكة، وقطع الغيار. (جداول من رقم ٦/٧٤ ـــ ٦/٨٧ بالفصل السادس).

وتعمل كفاية المعلومات على زيادة الإقبال فى ظل توفر باقى عناصر أو معايير الشراء، وهى: الجودة المناسبة، والسعر المناسب، وتنوع الإنتاج، وكفاية الطاقة الإنتاجية، مع سرعة التوريد، معنى ذلك أن العلاقة بين كفاية المعلومات وزيادة أو قلة الإقبال مشروطة بتوفر المعايير الأخرى.

وتفيد علاقة كفاية المعلومات بإقبال الأجهزة الحكومية فى توسيع نطاق المعرفة التى يطلبها المشترى عن المصانع، وكذلك عن المنتجات التى يطلبها، ومن ثم تتكامل كفاية المعلومات مع المعايير الأخرى لتشكل العلاقة الكلية بين المعايير (السعر، والجودة، والسرعة، والطاقة الإنتاجية، وتنوع الإنتاج، وكفاية المعلومات) و بين إقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية.

خاتمة الفصل السابع

أسفر اختبار الفروض وتحليل الدراسة الميدانية عن مجموعة من النتائج الهامة للبحث، وهى:

- قلة تأمين الأجهزة الحكومية لاحتياجاتها من المنتجات والصناعات الوطنية كمًّا ونوعاً، قياساً إلى تأمينها من المنتجات الأجنبية المماثلة.
- يغلب الاتجاه السلبى نحو تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية من قبل بعض المسئولين عن المشتريات الحكومية.
- يتوقف تكرار تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية على طبيعة الأصناف ونوعية الاحتياجات وظروف كل جهاز حكومى.

- تكامل معايير تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية، وهي: السعر، والجودة، وسرعة التوريد، وكفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع، وتنوع الإنتاج، وكفاية المعلومات.
- وجود علاقة بين سعر المنتجات الوطنية وإقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من المصانع الوطنية.
- وجود علاقة بين جودة المنتجات الوطنية وإقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من المصانع الوطنية.
- وجود علاقة بين سرعة توريد المصانع الوطنية وإقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية.
- وجود علاقة بين كفاية الطاقة الإنتاجية للمصانع الوطنية وإقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية.
- وجود علاقة بين تنوع المنتجات الوطنية وإقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية.
- وجود علاقة بين كفاية المعلومات وإقبال الأجهزة الحكومية على تأمين احتياجاتها من الصناعات الوطنية.

الفصل الثامن

التوصيات

نعرض فى هذا الفصل التوصيات العامة للبحث على ضوء هدف ونتائج واستنتاجات البحث، ونأمل أن تضع هذه التوصيات إطاراً عامًا يصلح لزيادة إقبال الأجهزة الحكومية على شراء احتياجاتها من الصناعات الوطنية، وتحسين المنتجات الوطنية لكى تفى بالاحتياجات المطلوبة.

ومن ناحية أخرى تعمل المصانع الوطنية على تطوير منتجاتها وتخفيض تكاليف إنتاجها، بما يجعلها فى وضع أفضل لتنافس المنتجات الأجنبية المماثلة.

أولاً ــ العمل على زيادة تأمين الأجهزة الحكومية لاحتياجاتها من المنتجات الوطنية :

لا يقع عبء زيادة تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية من الصناعات الوطنية على الأجهزة الحكومية وحدها، وإنما يقع أيضاً على عاتق المصانع الوطنية، نظراً لأن عوامل قلة الإقبال ترجع إلى أسباب مشتركة بين (المشترى) الأجهزة الحكومية و (البائع) المصانع الوطنية. ومن هنا فإن على الأجهزة الحكومية مسئوليات يجب الاضطلاع بها فى هذا الشأن، ونفس الشىء على المصانع الوطنية، ونعرض بعض المقترحات التى

بتطبيقها تتحقق زيادة تأمين الأجهزة لاحتياجاتها من المنتجات الوطنية، وذلك على النحو التالى :

أ ـ المتطلبات التى تقوم بها الأجهزة الحكومية لزيادة التأمين من المنتجات الوطنية :

ـ يجب فى البداية حصر الاحتياجات السنوية المتكررة وغير المتكررة لجميع الأجهزة الحكومية قبل إعداد الميزانية، ثم تصنيف هذه الاحتياجات على ضوء طبيعة الأصناف وكمية المطلوب منها لكل جهاز من الأجهزة الحكومية.

ـ تتولى وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ووزارة الصناعة والكهرباء والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، وضع المواصفات التفصيلية الدقيقة لاحتياجات الأجهزة الحكومية سنويًا على ضوء مواصفات الصناعة الوطنية.

ـ تقوم وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بطرح احتياجات الأجهزة الحكومية، التى وضعت لها مواصفات مناسبة لطبيعة الصناعات الوطنية، على المصانع الوطنية مع بيان مواعيد تسليمها للجهات الحكومية.

ـ تقوم المصانع الوطنية بتقديم عروضها على ضوء الاحتياجات المحددة للأصناف التى يمكن توريدها، والتى لا يمكن توريدها بالكميات والمواصفات المطلوبة.

ـ تقوم وزارة المالية والاقتصاد الوطنى نيابة عن الأجهزة الحكومية بتحليل عروض المصانع الوطنية للأصناف التى يمكن تأمينها من المصانع الوطنية، ثم ترسية مجموعات الأصناف على مجموعة من المصانع الوطنية حسب الطاقة الإنتاجية لكل مصنع وقربه أو بعده من الجهاز الحكومى الذى يتم التوريد له وعلى ضوء أفضل العروض.

ـ تترك وزارة المالية والاقتصاد الوطنى للجهات الحكومية أن تقوم بنفسها بتأمين مجموعات الأصناف التى لا تتوفر فى المصانع الوطنية، من السوق المحلى من

وكلاء الشركات الأجنبية.

- تتكرر دراسة الاحتياجات سنويًّا من قبل الجهات الحكومية ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الصناعة والكهرباء والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، لمقابلة الاحتياجات من الصناعات الوطنية.

وهذا الاقتراح يحقق بجانب زيادة التأمين من الصناعات الوطنية من خلال التأمين المركزى بواسطة وزارة المالية والاقتصاد الوطنى، مجموعة من المزايا الهامة للجهات الحكومية والمصانع الوطنية معاً، وهى:

- مراجعة الاحتياجات سنويًّا لكل الأجهزة الحكومية من جانب وزارة المالية والاقتصاد الوطنى، تلزم الجهات الحكومية بالدقة فى تحديد احتياجاتها السنوية.
- وضع مواصفات تفصيلية وغطية للأصناف التى تحتاج إليها الأجهزة الحكومية، وتستطيع المصانع الوطنية إنتاجها فى وقت مبكر.
- العمل على تطوير المواصفات سنويًّا بما يعود بالفائدة على الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية معاً، وذلك من خلال الدراسات الفنية التى تقوم بها اللجان التى تضطلع بمسئولية تطوير المواصفات.
- تعاقد وزارة المالية والاقتصاد الوطنى نيابة عن مختلف الأجهزة الحكومية مع مجموعة المصانع الوطنية التى تم الترسية عليها، يعمل على توفير تكاليف الشراء إذا تم تجزئته فى مختلف الأجهزة الحكومية.
- ضمان رقابة مركزية من وزارة المالية والاقتصاد الوطنى على توفير الاحتياجات السنوية للأجهزة الحكومية، بما يحقق ترشيد الإنفاق وضغط النفقات.
- ضمان المنافسة بين المصانع الوطنية بما يتعلق بكل صناعة، حيث إن أصحاب المصانع يدركون أن المنافسة محصورة بينهم وليست عامة.

- تقوم وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بمتابعة الأجهزة الحكومية لمدى تطبيقها للأوامر السامية والقرارات الوزارية، فيما يتعلق بتشجيع الأجهزة الحكومية على الشراء من المصانع الوطنية، خاصة فى الأصناف الخاصة بكل جهاز ولم تقم وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بتأمينها.
- التأكيد على المسئولين فى الجهات الحكومية عند توقيع العقود الحكومية، بالتأكد من وجود الفقرة الخاصة بإلزام المقاول أو مجموعة المقاولين منفذى العقد بتأمين المشتريات التى يحتاجون إليها من السلع الوطنية.
- عدم إبرام أى عقد مع المكاتب الاستشارية إلا بعد التأكد من تضمنه للنص الكامل الخاص بتوصيف السلع الوطنية، بعد تزويده بقوائم السلع الصناعية الصالحة للمشتريات الحكومية.

ب ـ المتطلبات التى تقوم بها المصانع الوطنية لزيادة التأمين من منتجاتها:

- تحسين نوعية وجودة المنتجات الوطنية، والاهتمام بتطوير الجودة والنوعية، والتجديد فى التصميم، وتنويع المنتجات بما يتلاءم مع احتياجات الأجهزة الحكومية.
- تخفيض أسعار المنتجات الوطنية عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج وإدخال الآلية، حتى تستطيع أسعار المنتجات الوطنية أن تنافس المنتجات الأجنبية المماثلة لها، وتقليل أعباء تكلفة الإنتاج؛ وذلك باكتشاف كامل لأسرار الصناعة.
- زيادة الدراسات والأبحاث التى تحدد فرص الاستثمار الصناعى وذلك بإحلال الإنتاج الوطنى محل الواردات.
- توفير الأصناف المطلوبة للأجهزة فى الوقت المناسب.

- العمل على تنظيم زيارات متبادلة بين المسئولين عن المشتريات الحكومية والمسئولين عن المصانع الوطنية .

ثانياً ـ التوسع فى إنشاء الصناعات الوطنية على ضوء احتياجات الأجهزة الحكومية :

يوجد نقص فى بعض الصناعات التى تحتاج إليها الأجهزة الحكومية ، والبعض يعوزه التطوير الفنى والإنتاجى ولا يكفى إنتاجه لمواجهة احتياجات الأجهزة الحكومية ، ولذلك يجب العمل على :

- حصر الصناعات الحالية ومقارنتها باحتياجات الأجهزة الحكومية .
- دراسة الطاقات الإنتاجية الحالية للصناعات القائمة .
- إيقاف التراخيص للمصانع التى يكثر إنتاجها فى السوق .
- إنشاء خطوط إنتاجية جديدة للمصانع الحالية التى تكون طاقتها الإنتاجية غير كافية .
- تجديد المصانع الوطنية القائمة وتطوير أساليب إنتاجها .
- دمج المصانع الصغيرة مع بعض المصانع لإنشاء شركات صناعية تقوم بالإنتاج الكثير، بما يؤدى إلى تخفيض تكاليف الإنتاج والقدرة على المنافسة .
- قيام وزارة الصناعة بتذليل الصعاب التى تواجه الصناعة الوطنية .
- توزيع المصانع على مختلف مناطق المملكة .

ثالثاً ـ العمل على تنويع المنتجات الوطنية وفقاً لاحتياجات الأجهزة الحكومية :

من الأهمية بمكان تنويع المنتجات الوطنية من حيث النوع والتصميم والشكل والتركيب والأداء الوظيفى ، وفقاً لمتطلبات الأجهزة الحكومية مع الأخذ بالتطور التقنى المستمر فى التنويع ، وعدم الوقوف على نمط موحد من المنتجات فى مجموعة من الصناعة

مما يجعلها تتعثر أمام المنافسة الأجنبية فى التصميم الجيد والأداء الوظيفى للمنتجات، ولذلك يجب على كل صناعة من الصناعات الوطنية العمل على:

- تطبيق المفاهيم الحديثة فى التسويق بدراسة احتياجات المستهلكين من مختلف الأجهزة الحكومية.
- الأخذ بالأساليب الحديثة فى تطوير وتحسين المنتجات.
- دراسة احتياجات الأجهزة السنوية وتصميم المنتجات الوطنية التى تلائم هذه الاحتياجات والعمل على تطويرها.
- تحسين شكل وتغليف المنتجات الوطنية وحسن عرضها.
- التركيز على حل المشكلات التسويقية مع المشكلات الإنتاجية.

رابعاً ـ زيادة المعلومات عن منتجات الصناعات الوطنية:

ثبت أن نقص المعلومات عن منتجات الصناعات الوطنية يعتبر أحد المعوقات الأساسية التى تحول دون الشراء من المصانع الوطنية، ولزيادة المعلومات عن الصناعات يجب العمل على:

- التوسع فى إقامة المعارض الدائمة والموسمية والسنوية لمنتجات الصناعات الوطنية، وإنشاء فروع للمصانع الوطنية فى مختلف المناطق.
- تكثيف أنشطة الترويج من خلال وسائل الإعلان فى مقابل ربح معقول لتخفيف تكلفة الإعلان وتحفيز الجهات المختلفة على الإعلان وترويج منتجاتها.
- إذاعة برنامج تلفزيونى ثابت عن الصناعات الوطنية.
- إدخال بعض الفقرات فى المواد الدراسية فى بعض مراحل التعليم والدورات التدريبية، تعنى بالتعريف بالمنتجات الوطنية وأبعادها وأثرها على الاقتصاد الوطنى.

- قيام المسئولين فى المشتريات الحكومية بزيارة المصانع الوطنية للتعرف على منتجاتها، والحصول على الإجابة العملية المباشرة عن أى استفسار حول الجودة والأسعار.

خامساً ــ عدم قصر المنافسة عند تحليل العروض على أسعار المنتجات فقط :

ثبت من خلال تحليل معايير الشراء لدى الأجهزة الحكومية أهمية تكامل معايير الشراء، وهى: السعر، والجودة، وسرعة التوريد، وكفاية الطاقة الإنتاجية، وزيادة المعلومات، ولذا يجب تطبيق هذه المعايير مكتملة عند تحليل العروض فى المنافسات الحكومية حتى تفرز المورد الأفضل على ضوء هذه المعايير، حيث ثبت أن حصر المنافسة فى مجال السعر من جانب المسئولين فى الأجهزة الحكومية لا يوصل إلى العرض الأفضل، ولذلك يجب على الأجهزة الحكومية أن تقوم بالتالى :

- تحديد المواصفات المطلوبة فى الأصناف المراد تأمينها.
- تحديد الأنواع المطلوب تأمينها وكمياتها.
- تحديد أوقات توريدها.
- تحديد المعلومات المطلوبة عن المنتجات المراد شراؤها.

وعلى ضوء هذه المعايير الموضوعة مسبقاً يتم تحليل العروض وفق أوزان نسبية لكل معيار من المعايير.

سادساً ــ العمل على خفض تكاليف المنتجات الوطنية :

زيادة التكاليف تعنى زيادة أسعار المنتجات، ولذلك لا تستطيع المصانع الوطنية أن تنافس بمنتجاتها، ولذا من الأهمية بمكان أن تعمل المصانع الوطنية على تخفيض

تكاليف إنتاجها باتباع بعض الوسائل التالية :

ـ تخفيض تكاليف شراء المواد الخام .

ـ تدريب العمال فى دورات تدريبية .

ـ إدخال الآلية فى خطوط الإنتاج .

ـ تقليل المصاريف الإدارية .

ـ الأخذ بالتطور التقنى الحديث فى نظم الإنتاج الحديث .

الملاحق

(١) استبانة آراء مسئولى المشتريات فى الأجهزة الحكومية.

(٢) استبانة آراء مسئولى المبيعات فى المصانع الوطنية.

(٣) القرارات والتعاميم والأوامر السامية التى تشجع الأجهزة الحكومية على شراء احتياجاتها من الصناعة الوطنية.

(٤) قوائم بأسماء الأجهزة الحكومية والمصانع الوطنية التى وردت منها استبانات البحث.

الإدارة العامة للبحوث

ملحق رقم (١)

استبانة

دراسة اتجاهات مسئولى الشراء فى الأجهزة الحكومية نحو تأمين الاحتياجات من الصناعات الوطنية

الرياض ــ المملكة العربية السعودية

جمادى الأولى ١٤٠٧هـ

المكرم/

الموضوع : تعبئة الاستبانة

يقوم معهد الإدارة العامة بتنفيذ بحث يتعلق بدراسة آراء مسئولى الشراء فى الأجهزة الحكومية ، حول اختيار البضاعة المصنعة وطنيًا أو اختيار البضاعة الأجنبية المماثلة . الهدف من الدراسة هو تحديد العوامل التى تشجع أو تحد من شراء المصنوعات الوطنية التى يتوفر لها البديل الأجنبى؛ بغية وضع التوصيات التى من شأنها تطوير الصناعة الوطنية وتطوير عملية تسويقها ، ونظراً لما للدراسة من فائدة وأهمية .

نأمل أن يقوم مسئولو الشراء بجهازكم بتعبئة هذه الاستبانة وفق إرشادات الإجابة الموضحة ، وإعادته إلينا خلال أسبوعين من تسلمه عن طريق بريدكم الرسمى على العنوان التالى :

معهد الإدارة العامة
الإدارة العامة للبحوث
الرياض (١١١٤١) ص . ب (٢٠٥)
بحث : اتجاهات الأجهزة لشراء احتياجاتها من الصناعة الوطنية .
شاكرين لكم تعاونكم ،،،

مدير عام إدارة البحوث

ناصر بن محمد العديلى

إرشادات الإجابة

(١) يقوم بتعبئة هذه الاستبانة الموظفون الذين يقومون بعملية اختيار وشراء المواد فى الجهاز الحكومى بصرف النظر عن الإدارة التى يتبعونها .

(٢) يقصد بالصناعات الوطنية : منتجات ذات منشأ سعودى صناعى مرخص له من قبل وزارة الصناعة والكهرباء ، و يدخل فى عملية تصنيعه داخل المملكة نسبة معقولة من المواد الأ ولية والأ يدى العاملة المحلية .

(٣) يقصد بالصناعة الأجنبية : منتجات ذات منشأ خارج المملكة تقوم الجهات المختلفة باستيراده ، ولا يدخل فى تصنيعه أى نسبة من المواد الأ ولية أو الأ يدى العاملة المحلية ، وله ما يماثله من الصناعة الوطنية .

(٤) يقصد بجودة الصناعة : محصلة مجموعة الصفات النوعية التى تحدد السلعة ، مثل : الوزن والحجم واللون والتركيب الكيميائى والأداء الوظيفى والحاجة إلى الصيانة وملاءمته للقيام بالوظيفة التى اشترى من أجلها .

(٥) يقصد بكفاية الطاقة الإنتاجية : مدى قدرة الآلات والمعدات والقوى العاملة على تلبية احتياجات الأجهزة الحكومية من السلع والمنتجات .

(٦) يقصد بتنوع الإنتاج : مدى وجود أنواع وأحجام وأشكال مختلفة من الصنف الواحد فى السوق ، مما يعطى الفرصة للمشترى فى الجهاز الحكومى أن يختار ما يناسب احتياجه منها .

(٧) يقصد بسعر البضاعة : الثمن الذى يدفعه الجهاز الحكومى بالعملة المحلية أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية لقاء الحصول على البضاعة المطلوبة .

(٨) يقصد بكفاية توفر المعلومات: الاكتمال النوعي والكمي للبيانات التي تصف البضاعة، من حيث نوعها وجودتها ومصادر توريدها وطريقة الحصول عليها وطرق استخدامها وصيانتها.

(٩) يقصد بسرعة توريد البضاعة: التزام المورد بتوفير البضاعة في المواعيد المحددة بعقود وأوامر الشراء.

(١٠) تكون الاستجابة لأسئلة الاستبانة بوضع علامة (/) داخل القوس أو المربع الذي يمثل اختيارك للإجابة التي تمثل حالتك أو آراءك، فإذا لم تجد الإجابة الدقيقة، يمكنك اختيار أقرب الإجابات التي تمثل حالتك أو آراءك.

(١١) إن تعليمات ولوائح معهد الإدارة العامة تضمن المحافظة على سرية استخدام بيانات البحوث لأغراض البحث العلمي فقط، لذا لا داعي لكتابة الاسم على الاستبانة، آملين توخي الصحة والدقة والصراحة في إعطاء البيانات.

(١٢) يرجى إعادة الاستبانة بعد تعبئتها عن طريق بريدكم الرسمي على العنوان التالي خلال أسبوعين من تسلمه:

معهد الإدارة العامة
الرياض (١١١٤١) ص . ب . (٢٠٥)
الإدارة العامة للبحوث
بحث: اتجاهات مسئولي الشراء.

معلومات عامة

(١) مسمى جهازك الحكومى:

( ) وزارة ( ) مؤسسة ( ) هيئة ( ) شركة

( ) مديرية عامة ( ) مسمى آخر حدده: ______

(٢) جنسيتك:

( ) سعودى ( ) غير سعودى

(٣) مسمى وظيفتك:

( ) مدير عام ( ) مدير إدارة ( ) رئيس قسم

( ) رئيس لجنة ( ) عضو لجنة ( ) مسمى آخر حدده:

______

(٤) عدد سنوات الخدمة بمجال الشراء:

أقل من سنة	١ ـ* ٣	٣ ـ ٥	٥ ـ ٧	٨ سنوات فأكثر
( )	( )	( )	( )	( )

(٥) مرتبتك الوظيفية:

الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة
( )	( )	( )	( )	( )

التاسعة	العاشرة	الحادية عشرة فأعلى
( )	( )	( )

* هذه الإشارة (ـ) تعنى «أقل من» فى هذا الموضع والمواضع الأخرى المماثلة.

(٦) مؤهلك الدراسى :

(   ) بدون (   ) ابتدائية (   ) متوسطة

(   ) ثانوية (   ) جامعية فأعلى .

مجموعة الأصناف

(٧) ما تكرار قيامكم بتأمين الشراء من مجموعة الأصناف التالية خلال السنة المالية الماضية ١٤٠٦/١٤٠٧هـ؟

الصنف	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً لم نشتر
الأثاث والتجهيزات المكتبية					
المواد الكيميائية					
المعدات الكهربائية					
المعدات الهندسية					
الورق ولوازم الطباعة					
المنتجات الغذائية					
مواد البناء					
المنسوجات بأنواعها					
المنتجات الجلدية					
المنتجات البلاستيكية					
المنتجات المعدنية					
معدات ولوازم النقل					
أصناف أخرى حددها : ـــــ ـــــــــــــــــــــــــ					

معايير الشراء

(٨) ما هى الأولويات التى تعتمدها عند اختيارك للشراء من المصنوعات لتلبية احتياجات جهازك الحكومى؟

يتوقف اختيارى عند شراء المصنوعات على	الأولوية					
	بالدرجة الأولى	بالدرجة الثانية	بالدرجة الثالثة	بالدرجة الرابعة	بالدرجة الخامسة	بالدرجة السادسة
تدنى سعر البضاعة						
جودة البضاعة						
سرعة توريد البضاعة						
تنوع إنتاج البضاعة						
كفاية الطاقة الإنتاجية للمصنع						
كفاية المعلومات عن البضاعة						
معايير أخرى حددها وحدد أولوياتها ـــــــــــ						

عامل السعر

(٩) ما هو تقييمك لـ(أسعار) المصنوعات الوطنية التي تم شراؤها من مجموعة الأصناف التالية مقارنة بـ (أسعار) نظيراتها من المصنوعات الأجنبية :

الصنف	الوطنى أغلى بكثير	الوطنى أغلى	الوطنى والأجنبى متساويان	الوطنى أرخص سعراً	الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى بكثير
الأثاث والتجهيزات المكتبية					
المواد الكيميائية					
المعدات الكهربائية					
المعدات الهندسية					
الورق ولوازم الطباعة					
المنتجات الغذائية					
مواد البناء					
المنسوجات بأنواعها					
المنتجات الجلدية					
المنتجات البلاستيكية					
المنتجات المعدنية					
معدات ولوازم النقل					
أصناف أخرى حددها : ___ ___________					

عامل الجودة

(١٠) ما هو تقييمك لـ (جودة) المصنوعات الوطنية التى تم شراؤها من مجموعة الأصناف التالية مقارنة بـ (جودة) نظيراتها من المصنوعات الأجنبية:

الصنف	الوطنى أجود بكثير	الوطنى أجود	الجودة متساوية	الوطنى أقل جودة	الوطنى أقل جودة من الأجنبى بكثير
الأثاث والتجهيزات المكتبية					
المواد الكيميائية					
المعدات الكهربائية					
المعدات الهندسية					
الورق ولوازم الطباعة					
المنتجات الغذائية					
مواد البناء					
المنسوجات بأنواعها					
المنتجات الجلدية					
المنتجات البلاستيكية					
المنتجات المعدنية					
معدات ولوازم النقل					
أصناف أخرى حددها: ـــــ ـــــــــــــــــــ					

عامل السرعة فى توريد الطلب

(١١) ما هو تقييمك لـ (سرعة) المصنوعات الوطنية التى تم شراؤها من مجموعة الأصناف التالية مقارنة بـ (سرعة) نظيراتها من المصنوعات الأجنبية :

الصنف	الوطنى أسرع بكثير	الوطنى أسرع	السرعة متساوية	الوطنى أقل سرعة	الوطنى أقل سرعة من الأجنبى بكثير
الأثاث والتجهيزات المكتبية					
المواد الكيميائية					
المعدات الكهربائية					
المعدات الهندسية					
الورق ولوازم الطباعة					
المنتجات الغذائية					
مواد البناء					
المنسوجات بأنواعها					
المنتجات الجلدية					
المنتجات البلاستيكية					
المنتجات المعدنية					
معدات ولوازم النقل					
أصناف أخرى حددها : ـــــ ـــــــــــــــ					

عامل كفاية الطاقة الإنتاجية

(١٢) ما هو تقييمك لـ (كفاية الطاقة الإنتاجية) للمصانع الوطنية فى تلبية مشتريات جهازكم من الأصناف التالية مقارنة بـ (كفاية الطاقة الإنتاجية) بنظيراتها من المصانع الأجنبية:

الصنف	الوطنى يفوق بكثير	الوطنى أكثر كفاية	الكفاية متساوية	الوطنى أقل كفاية	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير
الأثاث والتجهيزات المكتبية					
المواد الكيميائية					
المعدات الكهربائية					
المعدات الهندسية					
الورق ولوازم الطباعة					
المنتجات الغذائية					
مواد البناء					
المنسوجات بأنواعها					
المنتجات الجلدية					
المنتجات البلاستيكية					
المنتجات المعدنية					
معدات ولوازم النقل					
أصناف أخرى حددها: ___ ___________					

عامل تنوع الإنتاج

(١٣) ما هو تقييمك لمدى (تنوع الإنتاج) للمصانع الوطنية فى تلبية مشتريات جهازكم من الأصناف التالية مقارنة بـ (تنوع الإنتاج) بنظيراتها من المصانع الأجنبية:

الصنف	الوطنى يفوق بكثير	الوطنى أكثر تنوعا	درجة التنوع متساوية	الوطنى أقل تنوعاً	الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير
الأثاث والتجهيزات المكتبية					
المواد الكيميائية					
المعدات الكهربائية					
المعدات الهندسية					
الورق ولوازم الطباعة					
المنتجات الغذائية					
مواد البناء					
المنسوجات بأنواعها					
المنتجات الجلدية					
المنتجات البلاستيكية					
المنتجات المعدنية					
معدات ولوازم النقل					
أصناف أخرى حددها: ـــــ ــــــــــــــــــــ					

عامل كفاية المعلومات

(١٤) ما هو تقييمك لمدى (كفاية المعلومات) التى توفرها المصانع الوطنية عن منتجاتها لكل من الأصناف التالية التى تم شراؤها مقارنة بـ (كفاية المعلومات) التى توفرها المصانع الأجنبية لنظيراتها من المنتجات الأجنبية :

الصنف	الوطنى يفوق بكثير	الوطنى أكثر كفاية	الوطنى والأجنبى متساويان	الوطنى أقل كفاية	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير
الأثاث والتجهيزات المكتبية					
المواد الكيميائية					
المعدات الكهربائية					
المعدات الهندسية					
الورق ولوازم الطباعة					
المنتجات الغذائية					
مواد البناء					
المنسوجات بأنواعها					
المنتجات الجلدية					
المنتجات البلاستيكية					
المنتجات المعدنية					
معدات ولوازم النقل					
أصناف أخرى حددها : ـــــ ـــــــــــــــــــــــ					

النسب المئوية للبضائع الوطنية والأجنبية
التى تم شراؤها خلال ١٤٠٧/١٤٠٦هـ

(١٥) الرجاء تحديد النسب المئوية (التقريبية) لقيم البضائع الوطنية والأجنبية التى تم شراؤها من قبلكم، خلال السنة المالية الماضية ١٤٠٧/١٤٠٦هـ لكل صنف من الأصناف التالية:*

الصنف	إنتاج وطنى (٪)	إنتاج أجنبى (٪)	المبلغ الإجمالى
الأثاث والتجهيزات المكتبية			
المواد الكيميائية			
المعدات الكهربائية			
المعدات الهندسية			
الورق ولوازم الطباعة			
المنتجات الغذائية			
مواد البناء			
المنسوجات بأنواعها			
المنتجات الجلدية			
المنتجات البلاستيكية			
المنتجات المعدنية			
معدات ولوازم النقل			
أصناف أخرى حددها: ___ ___			

* الرجاء الاستعانة بسجلات جهازك الحكومى فى تحديد المعلومات المطلوبة.

معوقات الإقبال على الشراء من الصناعات الوطنية

(١٦) الرجاء تحديد المعوقات التي تمنعك أو تحد من إقبالك على شراء المصنوعات الوطنية التي يتوفر لها مثيل أو شبيه أجنبي:

أ ـ ....
....
....
....

ب ـ ....
....
....
....

جـ ـ ....
....
....
....

د ـ ....
....
....
....

(انتهت الاستبانة مع الشكر والتقدير لتعاونكم)

الإدارة العامة للبحوث

ملحق رقم (٢)

استبانة دراسة
اتجاهات مسئولى المبيعات فى المصانع الوطنية
نحو
تأمين احتياجات الأجهزة الحكومية

الرياض ـــ المملكة العربية السعودية

جمادى الأولى ١٤٠٧هـ

إرشادات الإجابة

(١) يقوم بتعبئة هذه الاستبانة الموظفون الذين يقومون بعملية تسو يق و بيع السلع التى ينتجها المصنع الوطنى، بصرف النظر عن الإدارة التى يتبعونها.

(٢) يقصد بالصناعات الوطنية: منتجات ذات منشأ سعودى صناعى مرخص له من قبل وزارة الصناعة والكهرباء، و يدخل فى عملية تصنيعها داخل المملكة نسبة معقولة من المواد الأولية والأيدى العاملة المحلية.

(٣) يقصد بالصناعة الأجنبية: منتجات ذات منشأ خارج المملكة تقوم الجهات المختلفة باستيرادها، ولا يدخل فى تصنيعها أى نسبة من المواد الأولية أو الأيدى العاملة المحلية، ولها ما يماثلها من الصناعة الوطنية.

(٤) يقصد بجودة الصناعة: محصلة مجموعة الصفات النوعية التى تحدد السلعة، مثل: الوزن والحجم واللون والتركيب الكيميائى والأداء الوظيفى والحاجة إلى الصيانة، وملاءمتها للقيام بالوظيفة التى اشتريت من أجلها.

(٥) يقصد بكفاية الطاقة الإنتاجية: مدى قدرة الآلات والمعدات والقوى العاملة على تلبية احتياجات الأجهزة الحكومية من السلع والمنتجات.

(٦) يقصد بتنوع الإنتاج: مدى وجود أنواع وأحجام وأشكال مختلفة من الصنف الواحد فى السوق، مما يعطى الفرصة للمشترى فى الجهاز الحكومى أن يختار ما يناسب احتياجه منها.

(٧) يقصد بسعر البضاعة: الثمن الذى يدفعه الجهاز الحكومى بالعملة المحلية أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية لقاء الحصول على البضاعة المطلوبة.

(٨) يقصد بكفاية توفر المعلومات: الاكتمال النوعى والكمى للبيانات التى تصف البضاعة، من حيث نوعها وجودتها ومصادر توريدها وطريقة الحصول عليها وطرق استخدامها وصيانتها.

(٩) يقصد بسرعة توريد البضاعة: التزام المورد بتوفير البضاعة بالمواعيد المحددة بعقود وأوامر الشراء.

(١٠) تكون الاستجابة لأسئلة الاستبانة بوضع علامة (/) داخل القوس أو المربع الذى يمثل اختيارك للإجابة التى تمثل حالتك أو رأيك. فإذا لم تجد الإجابة الدقيقة، يمكنك اختيار أقرب الإجابات التى تمثل حالتك أو رأيك.

(١١) إن تعليمات ولوائح معهد الإدارة العامة تضمن المحافظة على سرية استخدام بيانات البحوث لأغراض البحث العلمى فقط، لذا لا داعى لكتابة الاسم على الاستبانة، آملين توخى الصحة والدقة والصراحة فى إعطاء البيانات.

(١٢) يرجى إعادة الاستبانة بعد تعبئتها عن طريق بريدكم الرسمى، على العنوان التالى خلال أسبوعين من تسلمه:

معهد الإدارة العامة

الرياض ١١١٤١ ــ صندوق بريد ٢٠٥

الإدارة العامة للبحوث

بحث اتجاهات الأجهزة الحكومية لشراء احتياجاتها

من الصناعة الوطنية

معلومات عامة

(١) جنسيتك : ( ) سعودى ( ) غير سعودى

(٢) مسمى وظيفتك :

( ) مدير عام ( ) مدير إدارة ( ) رئيس قسم

( ) رئيس لجنة ( ) عضو لجنة ( ) بائع

( ) مسمى آخر، حدده :

(٣) مؤهلك الدراسى :

( ) بدون ( ) ابتدائية ( ) متوسطة ( ) ثانوية

( ) جامعية فأعلى

(٤) عدد سنوات الخدمة بمجال المبيعات :

أقل من سنة	١ ـــ ٣*	٣ ـــ ٥	٥ ـــ ٧	٨ سنوات فأكثر
( )	( )	( )	( )	( )

(٥) متى بدأ مصنعكم بالإنتاج الفعلى :

قبل سنة	١ ـــ ٣*	٣ ـــ ٥	٥ ـــ ٧	٧ ـــ ٩
( )	( )	( )	( )	( )

قبل أكثر من ٩ سنوات

( )

* هذه الإشارة (-) تعنى «أقل من» فى هذا الموضع والمواضع الأخرى المماثلة.

(٦) ما هى نسبة المواد الأولية (الوطنية) التى تدخل فى إنتاج مصنعكم:

أقل من ١٥٪	١٥ ـ* ٢٥٪	٢٥ ـ ٣٥٪	٣٥ ـ ٤٥٪
( )	( )	( )	( )
٤٥ ـ ٥٥٪	٥٥ ـ ٦٥٪	٦٥ ـ ٧٥٪	٧٥٪ فأكثر
( )	( )	( )	( )

(٧) ما هى نسبة الأيدى العاملة (الوطنية) التى تساهم فى إنتاج مصنعكم:

أقل من ١٥٪	١٥ ـ* ٢٥٪	٢٥ ـ ٣٥٪	٣٥ ـ ٤٥٪
( )	( )	( )	( )
٤٥ ـ ٥٥٪	٥٥ ـ ٦٥٪	٦٥ ـ ٧٥٪	٧٥٪ فأكثر
( )	( )	( )	( )

* هذه الإشارة (ـ) تعنى «أقل من» فى هذا الموضع والمواضع الأخرى المماثلة.

مجموعة الأصناف

(٨) ما تكرار تأمينكم لمشتريات الأجهزة الحكومية لكل من الأصناف التالية خلال السنة المالية الماضية ١٤٠٦/١٤٠٧هـ:

الصنف	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً لم نؤمنه
الأثاث والتجهيزات المكتبية					
المواد الكيميائية					
المعدات الكهربائية					
المعدات الهندسية					
الورق ولوازم الطباعة					
المنتجات الغذائية					
مواد البناء					
المنسوجات بأنواعها					
المنتجات البلاستيكية					
المنتجات المعدنية					
معدات ولوازم النقل					
أصناف أخرى حددها:					

معايير الشراء

(٩) استناداً إلى خبرتكم فى مجال بيع منتجات مصنعكم الوطنى ما هى الأولويات التى يعتمدها مسئولو الشراء فى الأجهزة عند اختيار المصنوعات التى تلبى احتياجات أجهزتهم :

يتوقف اختيارهم عند شراء المصنوعات على	بالدرجة الأولى	بالدرجة الثانية	بالدرجة الثالثة	بالدرجة الرابعة	بالدرجة الخامسة	بالدرجة السادسة
تدنى سعر البضاعة						
جودة البضاعة						
سرعة توريد البضاعة						
تنوع إنتاج البضاعة						
طاقة إنتاج المصنع						
شهرة البضاعة						
معايير أخرى حددها وحدد أولو ياتها						

عامل السعر

(١٠) ما هو تقييمك لـ (أسعار) مصنوعاتكم الوطنية التى تقومون ببيعها من الأصناف الحالية مقارنة بـ (أسعار) نظيراتها من المصنوعات الأجنبية :

الصنف	الوطنى أغلى بكثير	الوطنى أغلى	الوطنى والأجنبى متساويان	الوطنى أرخص سعراً	الوطنى أرخص سعراً من الأجنبى بكثير
الأثاث والتجهيزات المكتبية					
المواد الكيميائية					
المعدات الكهربائية					
المعدات الهندسية					
الورق ولوازم الطباعة					
المنتجات الغذائية					
مواد البناء					
المنسوجات بأنواعها					
المنتجات الجلدية					
المنتجات البلاستيكية					
المنتجات المعدنية					
معدات ولوازم النقل					
أصناف أخرى حددها :					

عامل الجودة

(١١) ما هو تقييمك لـ (جودة) مصنوعاتكم الوطنية التى قمتم ببيعها من الأصناف الحالية مقارنة بـ (جودة) نظيراتها من المصنوعات الأجنبية:

الصنف	الوطنى أجود بكثير	الوطنى أجود	الجودة متساوية	الوطنى أقل جودة	الوطنى أقل جودة من الأجنبى بكثير
الأثاث والتجهيزات المكتبية					
المواد الكيميائية					
المعدات الكهربائية					
المعدات الهندسية					
الورق ولوازم الطباعة					
المنتجات الغذائية					
مواد البناء					
المنسوجات بأنواعها					
المنتجات الجلدية					
المنتجات البلاستيكية					
المنتجات المعدنية					
معدات ولوازم النقل					
أصناف أخرى حددها:					

عامل السرعة فى توريد الطلب

(١٢) ما هو تقييمك لـ (سرعة) تلبية مصنعكم الوطنى فى توريد مبيعاتكم من الأصناف التالية مقارنة بـ (سرعة) توريد نظيراتها من قبل المصنع الأجنبى:

الصنف	الوطنى أسرع بكثير	الوطنى أسرع	السرعة متساوية	الوطنى أقل سرعة	الوطنى أقل سرعة من الأجنبى بكثير
الأثاث والتجهيزات المكتبية					
المواد الكيميائية					
المعدات الكهربائية					
المعدات الهندسية					
الورق ولوازم الطباعة					
المنتجات الغذائية					
مواد البناء					
المنسوجات بأنواعها					
المنتجات الجلدية					
المنتجات البلاستيكية					
المنتجات المعدنية					
معدات ولوازم النقل					
أصناف أخرى حددها:					

عامل كفاية الطاقة الإنتاجية

(١٣) ما هو تقييمك لـ (كفاية الطاقة الإنتاجية) لمصنعكم الوطنى فى تلبية احتياجات الأجهزة الحكومية من الأصناف التالية مقارنة بـ (كفاية الطاقة الإنتاجية) للمصانع الأجنبية:

الصنف	الوطنى يفوق بكثير	الوطنى أكثر كفاية	الكفاية متساوية	الوطنى أقل كفاية	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير
الأثاث والتجهيزات المكتبية					
المواد الكيميائية					
المعدات الكهربائية					
المعدات الهندسية					
الورق ولوازم الطباعة					
المنتجات الغذائية					
مواد البناء					
المنسوجات بأنواعها					
المنتجات الجلدية					
المنتجات البلاستيكية					
المنتجات المعدنية					
معدات ولوازم النقل					
أصناف أخرى حددها:					

عامل تنوع الإنتاج

(١٤) ما هو تقييمك لمدى (تنوع الإنتاج) لمصنعكم الوطنى فى تلبية احتياجات الأجهزة الحكومية من الأصناف التالية مقارنة بـ (تنوع الإنتاج) لنظيركم من المصانع الأجنبية:

الصنف	الوطنى يفوق بكثير	الوطنى أكثر تنوعاً	درجة التنوع متساوية	الوطنى أقل تنوعاً	الوطنى أقل تنوعاً من الأجنبى بكثير
الأثاث والتجهيزات المكتبية					
المواد الكيميائية					
المعدات الكهربائية					
المعدات الهندسية					
الورق ولوازم الطباعة					
المنتجات الغذائية					
مواد البناء					
المنسوجات بأنواعها					
المنتجات الجلدية					
المنتجات البلاستيكية					
المنتجات المعدنية					
معدات ولوازم النقل					
أصناف أخرى حددها:					

عامل كفاية المعلومات

(١٥) ما هو تقييمك لمدى (كفاية المعلومات) التي يوفرها مصنعكم الوطنى عن منتجاتكم لكل من الأصناف التالية التي تبيعونها مقارنة بـ(كفاية المعلومات) التي توفرها المصانع الأجنبية لنظيراتها من المنتجات الأجنبية:

الصنف	الوطنى يفوق بكثير	الوطنى أكثر كفاية	الوطنى والأجنبى متساويان	الوطنى أقل كفاية	الوطنى أقل كفاية من الأجنبى بكثير
الأثاث والتجهيزات المكتبية					
المواد الكيميائية					
المعدات الكهربائية					
المعدات الهندسية					
الورق ولوازم الطباعة					
المنتجات الغذائية					
مواد البناء					
المنسوجات بأنواعها					
المنتجات الجلدية					
المنتجات البلاستيكية					
المنتجات المعدنية					
معدات ولوازم النقل					
أصناف أخرى حددها:					

معوقات الإقبال على الشراء من الصناعات الوطنية

(١٦) الرجاء تحديد المعوقات التى تعتقد أنها تمنع أو تعوق إقبال مسئولى الشراء فى الأجهزة الحكومية على شراء منتجات مصنعكم وتفضيل المنتجات الشبيهة من منتجات المصانع الأجنبية:

أ ـ ....

....

....

....

ب ـ ....

....

....

....

جـ ـ ....

....

....

....

د ـ ....

....

....

....

(انتهت الاستبانة مع الشكر والتقدير لتعاونكم).

ملحق رقم (٣)

ـ القرارات والتعاميم والأوامر السامية التى تشجع الأجهزة الحكومية لشراء احتياجاتها من الصناعة الوطنية.

(١) نظام تأمين المشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية المادة الأولى فقرة (هـ) :

«تفضل المصنوعات والمنتجات ذات المنشأ السعودى على مثيلاتها الأجنبية متى كانت محققة للغرض الذى تقرر التأمين من أجله ولو كانت تقل فى مواصفاتها عن مثيلاتها الأجنبية، ومتى توافرت مصنوعات أو منتجات من هذا النوع جاز شراؤها بالطريق المباشر إن كانت من إنتاج مصنع واحد. فإن تعددت مصانع إنتاجها تعين إجراء منافسة بينها على أن تحدد وزارة الصناعة والكهرباء فى كلتا الحالتين السعر المناسب للشراء».

(٢) تعميم وزارة المالية والاقتصاد الوطنى رقم (٨٨٦/١٧) فى ١٤٠٥/٣/٢٦هـ :

«لاحظت الوزارة قيام بعض الجهات الحكومية بالإعلان عن رغبتها فى تأمين بعض احتياجاتها من المواد والأصناف المستوردة التى لها شبيه من المواد المصنعة أو المنتجة وطنياً دون الإشارة فى الإعلان إلى إعطاء المصانع الوطنية أفضلية على غيرها، وحيث إن هذا الإجراء يترتب عليه حرمان المصانع الوطنية من المزايا التى ينص عليها نظام تأمين مشتريات الحكومة وتنفيذ مشروعاتها وأعمالها فى مادة (١/هـ) ...، وحيث إنه قد صدر العديد من القرارات والتعاميم المتضمنة التأكيد على تفضيل المنتجات والمصنوعات الوطنية وإعطائها الأولوية عند الرغبة فى التعاقد، وحيث إن وزارة الصناعة والكهرباء قد أصدرت القوائم الخاصة بمنتجات المصانع الوطنية لتكون لدى كافة الجهات الحكومية معلومات كاملة حول المواد والمستلزمات التى توفرها هذه المصانع وتحتاج إليها الجهات الحكومية. كما أن هذه الوزارة قد أصدرت دليل الأصناف الشائعة الاستعمال فى الأجهزة الحكومية و يتم توزيعها على كافة الأجهزة الحكومية.

لذا تأمل الوزارة التأكيد على الجهات المختصة والفروع ولجان المناقصات بتطبيق القواعد السابقة بحيث يشار فى الإعلان إلى أفضلية المنتجات الوطنية على غيرها».

(٣) قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٧٧) فى ١٣٩٦/١١/١٧هـ الفقرة الخاصة بمراعاة وضع مواصفات المشاريع :

«تلتزم الإدارات الفنية فى الوزارات والمؤسسات العامة والشركات الاستشارية العاملة مع

الدولة عند وضع مواصفات المشاريع الحكومية بإعطاء الأولوية لمنتجات الصناعة الوطنية متى ما كانت تحقق الغرض المنشود» .

(٤) تعميم وزارة المالية والاقتصاد الوطني رقم (٣٠٨٠/١٧) وتاريخ ١٤٠٤/١٢/١٦هـ:

«تلقت الوزارة خطاب معالى وزير التجارة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس رقم (٢٤) وتاريخ ١٤٠٤/١/٢هـ المتضمن أن الهيئة قد لاحظت عدم تقيد بعض الشركات الاستشارية والاستشاريين خاصة الأجانب منهم بالمادة السادسة من نظام الهيئة، والتى تقضى بأن تتقيد الوزارات والدوائر المستقلة والمؤسسات الحكومية بالمواصفات القياسية الوطنية والإلزامية فى مشترياتها وجميع أعمالها، كما لوحظ أن العقود التى تتم بينهم وبين الجهات الحكومية أو غير الحكومية تصاغ بطريقة تسمح لهم باستخدام الأجهزة والمعدات والمواد المصنعة فى بلادهم، والتى تكون فى الأصل مطابقة لمواصفات تتفق مع ظروف تلك البلاد وقد لا تتفق مع الظروف السائدة فى المملكة. وقد رغب معاليه فى قيام هذه الوزارة بالتعميم على كافة الجهات الحكومية والشركات الاستشارية، بضرورة التقيد بما ورد فى المادة السادسة من نظام الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس .

لذا نأمل إشعار الإدارات الفنية وإدارات المشاريع لديكم والشركات الاستشارية عند التعاقد معها لوضع المواصفات والتعاميم بوجوب النص فى أى عقد يتم بأن تكون المواد المستخدمة سواء المحلية أو المستوردة مطابقة للمواصفات القياسية السعودية المعتمدة من قبل الهيئة» .

(٥) قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٧) وتاريخ ١٣٩٨/٤/١٨هـ والأمر السامى رقم (٢٤٨٥١) وتاريخ ١٣٩٧/١٠/٥هـ :

نص قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٧) فى ١٣٩٨/٤/١٨هـ على أن :

«تتضمن جميع العقود التى تبرمها الجهات الحكومية نصاً يقضى بالتزام الشركة أو المؤسسة المتعاقد معها بأن تشترى المنتجات الوطنية التى تتضمنها القوائم المعدة من قبل وزارة الصناعة والكهرباء ولا يجوز أن تستورد من الخارج منتجات شبيهة بتلك التى تتضمنها القوائم» .

نص الأمر السامي رقم (٢٤٨٥١) وتاريخ ١٣٩٧/١٠/٥هـ على :

«عدم السماح بإقامة مصانع محلية من قبل الشركات المتعاقدة مع الجهات الحكومية لإنتاج بعض المواد الخام والسلع الوسيطة بحجة استخدامها فى تنفيذ عقودها فى الأعمال المرتبطة بها مع الجهات الحكومية» .

(٦) قرار مجلس الوزراء رقم (٥٠٧/٧م) وتاريخ ١٤٠٥/٣/٢٥هـ:

- إلزام جميع الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة بتأمين احتياجاتها من حديد التسليح من منتجات الشركة السعودية للصناعات الأساسية .
- تضمين عقود الأشغال العامة التى تبرمها الجهات الحكومية نصاً يقضى بإلزام المقاولين باستخدام منتجات (سابك) من الحديد والصلب فى تنفيذ العقود ، وفى سبيل ذلك يجب على الإدارات الفنية فى الأجهزة الحكومية والمكاتب الاستشارية التى تم التعاقد معها إعطاء الأولوية لمنتجات الحديد والصلب السعودية بشكل واضح ومحدد عند إعداد المواصفات .
- إلزام الجهة الحكومية صاحبة المشروع والجهة المشرفة على تنفيذه والجهة المختصة فى الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) ، بالتأكد من قيام المقاولين بتنفيذ ما نص عليه العقد ، وفى حالة إخلال المقاول بالالتزام يحق للجهة صاحبة المشروع تطبيق شروط العقد ومعاقبة المقاول .
- تحديد أسعار الإنتاج الوطنى من الحديد والصلب من قبل وزارة الصناعة والكهرباء بالاتفاق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، بشكل يسمح بزيادة سعره على سعر الحديد المستورد فى السوق المحلية بنسبة (٢٥٪) على أن تخفض هذه النسبة سنة بعد سنة إلى (١٥٪) ثم إلى (١٠٪) فى السنة التالية .
- على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) أن تعمل على خفض تكلفة إنتاجها من الحديد والصلب بكافة الوسائل لأقصى قدر ممكن ؛ لتقليل الخسارة الناجة عن ارتفاع تكلفة الإنتاج عن أسعار البيع ، وأن تضع ما يلزم من خطط ودراسات للوصول بهذه الصناعة إلى مرحلة تحقيق الأرباح .

(٧) الأمر السامى رقم (٧/و/٤٤٠١) فى ٩٩/٢/٢٥هـ. والأمر السامى رقم (٣/و/٢٣٤٠١) وتاريخ ١٤٠١/١٠/١٨هـ :

أ ـ بذل أقصى جهد فى سبيل إتاحة الفرصة للمقاولين السعوديين لتنفيذ المشاريع الحكومية واعتبار ذلك من الأهداف الأولية.

ب ـ تجزئة المشاريع إن أمكن ذلك حتى يتمكن المقاولون السعوديون من التأهيل لها وتنفيذها.

جـ ـ مراقبة التزام المقاولين الأجانب بالمادة التى تتضمنها العقود والتى تلزم المقاول للرجوع إلى الجهة الإدارية المتعاقد معها للموافقة مقدماً على التعاقد من الباطن على بعض أعمال العقد، ودفع المقاولين الأجانب لإعطاء المقاولين السعوديين فرصاً أفضل للعمل.

د ـ قصر المقاولات غير الإنشائية مثل أعمال الإعاشة والصيانة والتشغيل والنظافة والنقل وتوريد المواد الخام وما أشبه ذلك من الأعمال، على المقاولين السعوديين نظراً لأنه يتوفر لتأديتها عدد كبير منهم توفرت لديهم الخبرة اللازمة.

(٨) قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٤) وتاريخ ١٤٠٣/٥/٢٩هـ :

أ ـ يلتزم جميع المقاولين غير السعوديين بأن يعهدوا إلى مقاولين سعوديين بالكامل بما لايقل عن (٣٠٪) من الأعمال التى تتضمنها عقودهم.

ب ـ يلتزم جميع المقاولين بشراء الأدوات والمعدات التى يشترونها لغرض تنفيذ عقودهم من الوكلاء السعوديين لهذه المعدات والآلات من المملكة. ولا يجوز الاستيراد مباشرة من الخارج إلا فى حالة استيراد المعدات المستعملة الخاصة بها.

جـ ـ يلزم المقاولون الحصول على الخدمات التالية من مؤسسات سعودية محلية:

ـ خدمات نقل البضائع والأفراد فى داخل المملكة إذا لم يقم المقاول بأدائها من وكيله مباشرة وبمعدات مملوكة له وأفراد يعملون مباشرة معه.

ـ خدمات التأمين المحلية.

— الخدمات البنكية.
— خدمات تأجير وشراء الأراضى والمبانى.
— خدمات الإعاشة وتوريد المواد الغذائية.

د — يجب على الأجهزة الحكومية ذات العلاقة أن تضمن العقود المنصوص عليها فى الفقرات (أ، ب، جـ) من هذا القرار فى العقود التى تبرمها مع المقاولين الأجانب، وأن تتعاون فى تنفيذها بمختلف الوسائل سواء عند إجراء التعاقد أو فى خلال تنفيذ العقود.

(٩) تعميم وزارة المالية والاقتصاد الوطنى رقم (٧٧٦٧/١٤٠٤) البند ثالثاً :

— أن تتضمن الشروط العامة المكونة لوثائق المنافسة والتى يتم إعدادها من قبل الجهة الفنية بالأجهزة الإدارية أو من قبل الاستشارى الذى يتم التعاقد معه بغرض إعداد الشروط والتعاميم بشكل محدد و واضح الإشارة إلى القرار والنصوص الواردة فيه بالكامل.
— تشترط الجهة المتعاقدة مع المقاول الأجنبى أن عليه عند تطبيقه للبند الأول من القرار المتعلق بتنفيذ ما لايقل عن (٣٠٪) من قيمة العقد، أن يقدم مع عرضه أو عند تعاقده مع المقاول السعودى كافة الوثائق النظامية الخاصة بالمقاول السعودى مثل: السجل التجارى، شهادة الزكاة والدخل، شهادة الانتساب إلى الغرفة التجارية، شهادة تصنيف ... إلخ.
— ألا يتم صرف الدفعة المقدمة أو المستخلص الأول للأعمال المنفذة إلا إذا قدم المقاول الأجنبى ما يثبت تطبيقه للفقرة أولاً من القرار، وذلك بقيامه بالتعاقد مع مقاول سعودى أو عدة مقاولين سعوديين لتنفيذ ما لا يقل عن (٣٠٪) من قيمة عقده. ويمكن أن يتم ذلك بشكل جزئى بحيث يتم تعاقده تدريجياً مع مقاولين سعوديين لتنفيذ تلك النسبة، وفى حالة رغبته فى إرجاء ذلك إلى المراحل النهائية للمشروع فليس على الجهة التى تتولى الصرف تجاوز ما يدفع للمقاول لنسبة (٥٠٪) فى الأحوال العادية إلى أن يثبت تطبيقه للالتزام.
— أن تتضمن العقود التى تبرم مع الاستشاريين للقيام بالإشراف على تنفيذ المشروعات نصًا مماثلاً يوجب عليهم التأكد من مراعاة المقاول وتطبيقه لما ورد بالقرار.
— أن يتولى جهاز الإشراف على تنفيذ المشروعات متابعة الأعمال التى يتم تنفيذها بواسطة

مقاولين سعوديين للتثبت من أن الأعمال الموكلة إليهم يتم تنفيذها فعلاً بواسطتهم و بجهاز تابع لهم، وأن يشير إلى ذلك فى تقاريره التى يقدمها إلى الجهة الحكومية، بحيث تتضمن تقارير الإشراف على الأعمال التى قام بها المقاول والوسائل والوثائق التى اتبعها المشرف للتأكد من صحة ذلك. وإذا كانت الجهة الحكومية تستخدم نماذج محددة لتقارير المشرفين فإن من الضرورة تغيير هذه النماذج لتتضمن حقلاً أو حقولاً توضح ذلك.

(١٠) قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٩) وتاريخ ١٤٠٧/٦/٢٥هـ:

م ١ تعاريف:

أ ــ المنتج الوطنى:

كل منتج تم إنتاجه فى إحدى الدول الأعضاء واعتبر منتجاً وطنيًّا بموجب قانون تلك الدولة.

ب ــ المنتجات ذات المنشأ الوطنى:

هى المنتجات التى لا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها فى إحدى الدول الأعضاء عن (٤٠٪) من قيمتها النهائية عند إتمام الإنتاج. ولا تقل نسبة ملكية مواطنى دول المجلس فى المنشأة عن (٥١٪) وفق شهادة المنشأة.

م ٢:

أ ــ تعطى المنتجات الوطنية أفضلية فى الأسعار على مثيلاتها من المنتجات الأجنبية بنسبة لا تقل عن (١٠٪) وعلى مثيلاتها من المنتجات ذات المنشأ الوطنى بنسبة لا تزيد عن (٥٪) فى حالة عدم توفر المنتج الوطنى تعطى المنتجات ذات المنشأ الوطنى أفضلية (١٠٪) على مثيلاتها من المنتجات الأجنبية.

ب ــ فى حالة عدم كفاية كمية المنتجات الوطنية لتلبية احتياجات الأجهزة الحكومية كاملة من

منتج معين تقوم الأجهزة بتلبية باقى احتياجاتها من المنتجات ذات المنشأ الوطنى ثم بعد ذلك المنتجات الأجنبية مع مراعاة ما ورد فى الفقرة (أ) أعلاه وشرطى الجودة والتسليم.

جـ ـ تحسب الأسعار لأغراض الأفضلية المنصوص عليها فى الفقرة (أ) أعلاه على أساس أسعار تسليم مستودعات المشترى وفى الحالات التى تعفى فيها المنتجات الأجنبية المستوردة من الرسوم الجمركية أو غيرها تضاف قيمتها عند احتساب الأسعار لغرض المفاضلة.

د ـ يشترط فى المنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطنى والمنتجات الأجنبية مطابقتها لمواصفات هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون المعتمدة من قبل الدولة المشترية أو المواصفات المعمول بها فى الدولة إن وجدت فإن لم يوجد أى منهما يعمل بالمواصفات العالمية.

م ٣: تلتزم كافة الأجهزة الحكومية (الوزارات والمؤسسات الحكومية والهيئات العامة والشركات الحكومية أو الشركات التى تساهم فيها الدولة بنسبة لا تقل عن ٥١٪ من رأس مالها) بتأمين كافة احتياجاتها من المشتريات من المنتجات الوطنية أو المنتجات ذات المنشأ الوطنى بما فى ذلك كافة المنتجات الاستخراجية والزراعية والحيوانية والصناعية سواء كانت فى صورتها الأولية أو فى أى مرحلة من مراحل التجهيز أو التصنيع التالية مع مراعاة شروط السعر والجودة والتسليم.

م ٤أ: تراعى كافة الأجهزة الحكومية عند تنظيم عقودها الخاصة بالتوريد أو الأشغال العامة أو الصيانة أو التشغيل أو غيرها تضمين تلك العقود نصًا واضحاً يلزم المورد أو المقاول أو المتعهد بشراء ما يحتاجه من مواد أو أدوات من المنتجات الوطنية أو المنتجات ذات المنشأ الوطنى وفقاً لما ورد فى الفقرة (أ) من المادة الثانية أعلاه. و يعتبر الإخلال بالالتزام بهذا النص إخلالاً بالعقد يترتب عليه غرامة لا تقل عن (٢٠٪) من قيمة المشتريات إضافة إلى تطبيق الشروط المنصوص عليها فى العقد والأحكام النظامية بهذا الخصوص.

م ٥: تراعى كافة الأجهزة الحكومية عند تعاقدها مع الاستشاريين للقيام بأعمال التصاميم ووضع المواصفات والشروط العامة والخاصة لمشروعاتها النص بشكل واضح فى نماذج العقود ومواصفات العمل المطلوب أن يتم تأمين كافة المستلزمات من المنتجات أو المنتجات ذات المنشأة الوطنى المتوفرة التى تفى بالغرض المطلوب. وتنفيذاً لذلك يلتزم الاستشارى أو الجهة الفنية فى الجهاز الحكومى عند وضع المواصفات أن تكون متوافقة مع مواصفات المنتجات الوطنية أو المنتجات ذات المنشأ الوطنى المتوفرة و يعتبر إخلال الاستشارى أو المقاول بالالتزام بذلك إخلالاً بشروط العقد المبرم بين الطرفين و يترتب عليه تطبيق الأحكام الواردة فى العقد أو النظام بشأن إخلال المتعاقد بالتزاماته.

م ٦: لايجوز لأى مقاول أجنبى يتولى تنفيذ المشاريع الحكومية، سواء كان مقاولاً مباشراً أو من الباطن إنشاء أى وحدة إنتاجية لتأمين المستلزمات الإنشائية للمشروعات، و يلزم بشراء كافة المستلزمات من المنتجات الوطنية أو المنتجات ذات المنشأ الوطنى إن وجدت، و ينص على هذا الشرط فى نماذج العقود التى تبرمها الأجهزة الحكومية، وتطبق فى حالة الإخلال بذلك نفس الجزاءات المنصوص عليها فى المادة الخامسة أعلاه.

م ٧: تقوم الأجهزة الحكومية بالنص فى إعلانات طلب التوريد أو طرح المناقصات للمشتريات أو المشروعات أو أعمال الصيانة أو التشغيل وفى نماذج العقود التى تبرمها لهذا الغرض على إخضاعها للقواعد الموحدة لإعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطنى.

م ٩: يتم تحديد جهة مختصة فى كل دولة من الدول الأعضاء تتولى الإشراف على تنفيذ هذه القواعد الموحدة والتقيد بها.

م ١٠ : للجنة التعاون المالى والاقتصادى حق تغيير وتعديل هذه القواعد .

م ١١ : تصبح هذه القواعد نافذة بعد أربعة شهور من الموافقة عليها من قبل المجلس الأعلى .

ملحق رقم (٤)

قوائم بأسماء الأجهزة الحكومية التى وردت منها استبانات البحث. وقوائم بأسماء المصانع الوطنية التى وردت منها أيضاً استبانات البحث.

قائمة بأسماء الجهات الحكومية التى وردت منها استبانات البحث

اسم الجهة	المدينة
١ ــ القوات البحرية (مركز التموين البحرى)	الرياض
٢ ــ الشئون الصحية بمنطقة عسير	أبها
٣ ــ شرطة منطقة الطائف	الطائف
٤ ــ شرطة منطقة مكة المكرمة	مكة المكرمة
٥ ــ شرطة منطقة جدة	جدة
٦ ــ مصلحة المياه والصرف الصحى بالمنطقة الشرقية	الدمام
٧ ــ الأحوال المدنية بالرياض	الرياض
٨ ــ شرطة منطقة القصيم	القصيم
٩ ــ المؤسسة العامة لتحلية المياه	الرياض
١٠ ــ الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس	الرياض
١١ ــ شرطة حائل	حائل
١٢ ــ جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	الظهران
١٣ ــ المؤسسة العامة للصناعات الحربية	الخرج
١٤ ــ كلية الملك فيصل الجوية	الرياض
١٥ ــ مصلحة الجمارك	الرياض
١٦ ــ الشئون الصحية بحائل	حائل
١٧ ــ وزارة الدفاع والطيران	الرياض
١٨ ــ فرع وزارة المالية والاقتصاد الوطنى بالمدينة المنورة	المدينة المنورة
١٩ ــ بنك التسليف السعودى	الرياض
٢٠ ــ المؤسسة العامة للكهرباء بالمنطقة الوسطى	الرياض
٢١ ــ مصلحة الإحصاءات العامة	الرياض

اسم الجهة	المدينة
٢٢ ــ المؤسسة العامة للكهرباء بالمنطقة الغربية	جدة
٢٣ ــ رئاسة الحرس الوطني	الرياض
٢٤ ــ الاتصالات السعودية بالمنطقة الغربية	جدة
٢٥ ــ كهرباء الجنوب	أبها
٢٦ ــ الاتصالات السعودية بالمنطقة الوسطى	الرياض
٢٧ ــ جامعة الملك سعود	الرياض
٢٨ ــ مصلحة الزكاة والدخل	الرياض
٢٩ ــ شرطة المنطقة الشرقية	الدمام
٣٠ ــ إدارة التعليم بالقصيم (وزارة المعارف)	القصيم
٣١ ــ فرع الديوان العام للخدمة المدنية بالمنطقة الشرقية	الدمام
٣٢ ــ وزارة التجارة	الرياض
٣٣ ــ ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام	الدمام
٣٤ ــ فرع الديوان العام للخدمة المدنية بالمنطقة الغربية	جدة
٣٥ ــ إدارة التعليم بالمنطقة الغربية	جدة
٣٦ ــ وزارة التخطيط	الرياض
٣٧ ــ وزارة البرق والبريد والهاتف	الرياض
٣٨ ــ إدارة التعليم بالمدينة المنورة	المدينة المنورة
٣٩ ــ جامعة أم القرى	مكة المكرمة
٤٠ ــ إدارة التعليم بمدينة الطائف	الطائف
٤١ ــ وزارة البترول والثروة المعدنية	الرياض
٤٢ ــ إمارة منطقة الجوف	الجوف
٤٣ ــ قاعدة الملك عبدالعزيز الجوية	الظهران

اسم الجهة	المدينة
٤٤ ــ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	الرياض
٤٥ ــ إدارة التعليم بالمنطقة الشرقية	الدمام
٤٦ ــ شرطة منطقة تبوك	تبوك
٤٧ ــ وزارة المواصلات (إدارة الطرق بأبها)	أبها
٤٨ ــ وزارة العمل والشئون الاجتماعية (وكالة الوزارة لشئون العمل)	الرياض
٤٩ ــ إدارة تعليم البنات بالمنطقة الشرقية	الدمام
٥٠ ــ إمارة منطقة حائل	حائل
٥١ ــ ديوان المراقبة العامة	الرياض
٥٢ ــ مديرية الشئون الصحية بمنطقة الرياض	الرياض
٥٣ ــ جامعة الملك عبدالعزيز	جدة
٥٤ ــ كلية الملك فهد الأمنية	الرياض
٥٥ ــ مديرية الشئون الصحية بمنطقة جيزان	جيزان
٥٦ ــ المديرية العامة للدفاع المدنى	الرياض
٥٧ ــ المديرية العامة لسلاح الحدود	الرياض
٥٨ ــ وزارة الشئون البلدية والقرو ية	الرياض
٥٩ ــ مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	الرياض
٦٠ ــ وزارة العدل	الرياض
٦١ ــ وزارة الزراعة والمياه	الرياض
٦٢ ــ الرئاسة العامة لتعليم البنات	الرياض
٦٣ ــ الرئاسة العامة لرعاية الشباب	الرياض
٦٤ ــ الهيئة الملكية للجبيل و ينبع	الرياض
٦٥ ــ إمارة منطقة مكة المكرمة	مكة المكرمة

اسم الجهة	المدينة
٦٦ ـ جامعة الملك فيصل	الأحساء
٦٧ ـ إمارة منطقة عسير	أبها
٦٨ ـ وزارة الإعلام	الرياض
٦٩ ـ مؤسسة الخطوط الجوية العربية السعودية	جدة
٧٠ ـ ميناء جدة الإسلامى	جدة
٧١ ـ أمانة مدينة جدة	جدة
٧٢ ـ الرئاسة العامة لشئون المسجد الحرام والمسجد النبوى	مكة المكرمة
٧٣ ـ وزارة الأشغال العامة والإسكان	الرياض

قائمة بأسماء المصانع الوطنية التى وردت منها استبانات البحث

اسم المصنع	المدينة
١ ـ مؤسسة التنمية السعودية	الباحة
٢ ـ مصنع قطع وثنى الحديد (عبدالقادر المهيدب وأولاده)	الرياض
٣ ـ مصنع طنة لدواليب المطابخ الخشبية	الرياض
٤ ـ مصانع الاتحاد لمواد البناء	الرياض
٥ ـ مصنع أسمنت اليمامة	الرياض
٦ ـ مطابع النصر الحديثة	الرياض
٧ ـ مصانع الربيعان للعربات اليدوية ومهمات النظافة وألعاب الأطفال	الرياض
٨ ـ مصنع عباد للأشغال الحديدية	الرياض
٩ ـ مصنع الذهب واللولو السعودى	الرياض
١٠ ـ مصنع ستالوم للأدوات المنزلية	الرياض
١١ ـ الشركة الوطنية للأسمدة والكيماويات	الرياض
١٢ ـ الشركة الوطنية للسكب	الرياض
١٣ ـ شركة الراجحى	الرياض
١٤ ـ فرع أرتك الصناعى	الرياض
١٥ ـ الصناعات البلاستيكية والأسفنج	الرياض
١٦ ـ شركة منتجات العزل والتغليف المحدودة (انسوراب)	الرياض
١٧ ـ شركة منتجات البلاستيك السعودية المحدودة (سايكو)	الرياض
١٨ ـ مصنع حسنين للألمنيوم والمناقر	الرياض
١٩ ـ الشركة السعودية للزيوت والسمن النباتى (صافولا)	الرياض
٢٠ ـ شركة الطباعة العربية السعودية	الرياض
٢١ ـ الشركة الوطنية المحدودة للجلفنة والأعمدة الحديدية (جلفانكو)	الرياض

اسم المصنع	المدينة
٢٢ ــ الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية المحدودة	الرياض
٢٣ ــ شركة الأخوين للاقتصاد	الرياض
٢٤ ــ شركة صناعات الأغذية المتحدة	الرياض
٢٥ ــ مصنع البديع للمنتجات البلاستيكية	الرياض
٢٦ ــ الشركة السعودية لصناعة سدادات القوارير (كرونكو)	الرياض
٢٧ ــ الشركة الوطنية لصناعة الأسمدة الكيماوية	الرياض
٢٨ ــ مصنع خلدون للأثاث المعدنى	الرياض
٢٩ ــ شركة بلاسكو للتجارة والصناعة والزراعة	الرياض
٣٠ ــ الشركة العربية لإنتاج الحلويات	الرياض
٣١ ــ شركة العزيزية للمنتجات الزراعية المحدودة	الرياض
٣٢ ــ المصنع السعودى للأغريموس	الرياض
٣٣ ــ مصنع الخالدى للإلكترونيات	الرياض
٣٤ ــ شركة العياف (المصنع الأول للصخور والرخام)	الرياض
٣٥ ــ الشركة السعودية لإنشاء البيوت الجاهزة	الرياض
٣٦ ــ مصنع السجاد الوطنى	جدة
٣٧ ــ مصنع مكة للنسيج	مكة المكرمة
٣٨ ــ مصنع الشميرى لإنتاج المطابخ	جدة
٣٩ ــ المصنع السعودى لمراتب السست	جدة
٤٠ ــ مصنع تعبئة سفن أب	جدة
٤١ ــ شركة مياه مكة المكرمة (مصنع صفا)	مكة المكرمة
٤٢ ــ مصنع الخزندار للسكاكر والحلويات والشوكولاته	جدة
٤٣ ــ مصنع مياه القصيم	البدائع

اسم المصنع	المدينة
٤٤ ـ شركة البابطين لصناعة البسكويت	الخبر
٤٥ ـ الشركة الوطنية لإنتاج عصير الفواكه المحدودة	الدمام
٤٦ ـ الصناعات الحديثة للدباغة	جدة
٤٧ ـ أبو الجدايل للمفروشات المعدنية	جدة
٤٨ ـ مصنع مها للصناعات الغذائية	جدة
٤٩ ـ مصنع الكويليت للأثاث المعدنى	حائل
٥٠ ـ مصنع العبدى للأثاث الخشبى	بريدة
٥١ ـ مصنع النجدين للأثاث الخشبى	مكة المكرمة
٥٢ ـ شركة المطلق لصناعة وتجميع الأثاث الخشبى	الدمام
٥٣ ـ شركة أحمد ومحمد صالح كعكى (لتجهيز الملابس والخيام بأنواعها)	جدة، القريات
٥٤ ـ مصنع الرياض للكرتون	الرياض
٥٥ ـ المصنع الوطنى لعبوات البوليسنايرين	جدة
٥٦ ـ أبو داود للتجارة والصناعة (هيل/ كلوركس)	جدة
٥٧ ـ الشركة العربية السعودية للزراعة وإنتاج الألعاب المحدودة	الخرج
٥٨ ـ مصنع المبارك للمقطورات والتوانك	الرياض
٥٩ ـ المطابع الأهلية للأوفست	الرياض
٦٠ ـ الشركة الصناعية للسكب والأدوات الصحية	الرياض
٦١ ـ الشركة الوطنية لمواد التعبئة المحدودة	الرياض
٦٢ ـ شركة عبدالعزيز العبدالله الجميح	الرياض
٦٣ ـ الشركة العربية لصناعة البلاستيك المحدودة (ابلكو)	الرياض
٦٤ ـ مصنع الطائف (أوانى المطابخ والمنازل)	الطائف
٦٥ ـ شركة الخدمات الإنشائية	الرياض

اسم المصنع	المدينة
٦٦ ــ شركة المصنع الوطنى لصناعة البلاستيك	جدة
٦٧ ــ فرع ارتك الصناعى	جدة
٦٨ ــ شركة منتجات البلاستيك السعودية المحدودة (سايكو)	الرياض
٦٩ ــ مصنع السجاد الوطنى	جدة
٧٠ ــ الشركة الوطنية لصناعة وتغليف الشاى	الرياض
٧١ ــ الشركة الصناعية للسكب والأدوات الصحية	الرياض

ملحوظة:

باقى المصانع وعددها (٢٤) مصنعاً لم تحدد الغرف التجارية الصناعية أسماءها، وإنما أرسلت الاستبانات الخاصة بها.

المراجع

أولاً ــ العربية :

أ ــ الكتب :

- د. أحمد سرور محمد : **إدارة المشتريات والمخازن**، الجزء الأول، مطبعة الاستقلال، القاهرة، بدون تاريخ .
- د. بكرى طه عطية : **مقدمة فى نظم الإمدادات والتموين الصناعية**، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٣ .
- د. بكرى طه عطية : **مقدمة فى التسويق الوصفى والتحليلى : النظم والقرارات**، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٤ .
- د. حسين حمادى : **إدارة المشتريات والمواد**، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨ .
- د. رشاد الحملاوى : **إدارة المشتريات الصناعية : مبادىء وحالات علمية**، مطبعة حسان، القاهرة، ١٩٧٧ .
- د. سعدالدين عشماوى : **الشراء والتخزين**، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٧ .
- د. على عبدالمجيد عبده : **إدارة المشتريات والمخازن**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١ .
- د. محمد سعيد عبدالفتاح : **إدارة المشتريات والمخازن**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ١٩٨٤ .
- د. يسرى خضر إسماعيل : **إدارة المشتريات والمخازن**، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ .

ب ــ البحوث والمقالات المنشورة :

- جريدة الرياض : مقالة بعنوان **«دراسة اقتصادية سعودية عن السوق الخليجية»**، العدد ٨١١٩ الصادر يوم الأحد الموافق ٢٩ ربيع الآخر ١٤٠٨هـ .
- جريدة الرياض : مقالة بعنوان **«موسم الحصاد الصناعى»** منشورة يوم الإثنين الموافق ٨ جمادى الأولى ١٤٠٨هـ، العدد ٧١٢٧ .

- د. خالد الخلف: بحث بعنوان **«مواصفات المواد والأعمال للأجهزة الحكومية»**، المقدم لندوة «دور المشتريات الحكومية فى تشجيع الصناعات الوطنية»، المنعقدة بمعهد الإدارة العامة، الرياض، يومى ١١ و ١٢ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ.
- د. الدسوقى حامد أبوزيد: دراسة ميدانية بعنوان **«الترويج من وجهة نظر شركات تسويق الزيوت الوطنية فى السوق السعودى»**، مجلة الإدارة العامة، العدد ٥٥، سنة ١٤٠٨هـ.
- سليمان عبدالله المحم: دراسة ميدانية بعنوان **«دور الإعلان التلفزيونى فى زيادة الشراء من الصناعة الوطنية»**، إدارة البرامج الإعدادية بمعهد الإدارة العامة بالرياض، ١٤٠٧هـ.
- طلال الغريانى وأمين عبدالعزيز حسن: بحث بعنوان **«دراسة ميدانية تحليلية لمشكلات الشراء الحكومى من الصناعات الوطنية والخدمات المحلية»**، مقدم لندوة «دور المشتريات الحكومية فى تشجيع الصناعات الوطنية»، المنعقدة فى معهد الإدارة العامة، يومى ١١ و ١٢ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ.
- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض : بحث بعنوان **«دور الغرف التجارية فى تحفيز الأجهزة الحكومية للشراء من الصناعة الوطنية»**، مقدم لندوة «دور المشتريات الحكومية فى تشجيع الصناعة الوطنية»، المنعقدة بمعهد الإدارة العامة بالرياض، يومى ١١ و ١٢ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ.
- مبارك عبدالله الخفرة: ورقة عمل بعنوان **«دور الصناعة الوطنية فى تلبية احتياجات الأجهزة الحكومية»**، مقدم لندوة «دور المشتريات الحكومية فى تشجيع الصناعات الوطنية»، المنعقدة بمعهد الإدارة العامة بالرياض، يومى ١١ و ١٢ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ.
- مبارك عبدالله الخفرة: **«الآمال معقودة على القطاع الخاص للقيام بدور كبير خلال الفترة القادمة»**، حوار مع مجلة بترومين، العدد (٥)، السنة الثانية ــ المجلد الثانى، شوال ١٤٠٨هـ/ مايو ١٩٨٨م.

جـ ـ المطبوعات والوثائق :

- وزارة الصناعة والكهرباء: **الصناعة والكهرباء، خطوات وإنجازات**، الناشر تهامة

للإعلان والعلاقات العامة والتسويق بالرياض، المملكة العربية السعودية، بدون تاريخ.

- غرفة التجارة والصناعة بالشرقية: **قرارات تشجيع الصناعة الوطنية ومدى تطبيقها فى تأمين المشتريات الحكومية**، الدمام، بدون تاريخ.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطنى: **نظام تأمين المشتريات الحكومية** ولائحته التنفيذية وما صدر بشأنهما من أوامر سامية وقرارات وزارية ١٣٩٧هـ.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطنى: **مجلدات الميزانية**، إدارة الميزانية (١٤٠٦/١٤٠٧هـ).
- وزارة الإعلام، مكتب الوكيل المساعد لشئون التلفزيون: **أسعار الإعلانات التجارية بالتلفزيون**، ١٤٠٨هـ.
- الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس: **لائحة علامة الجودة والمطابقة**، مطابع الهيئة، بدون تاريخ.
- الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس: **علامة الجودة ومهارة المطابقة فى سطور**، مطابع الهيئة، بدون تاريخ.
- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، إدارة البحوث: **أهمية الرقابة على الجودة فى الشركات والمؤسسات الصناعية**، رجب ١٤٠٥هـ.

ثانياً ـ الإنجليزية :

- Eelnritz, S. F and Paul V. Farrell: **Purchasing Principles and Applications,** Prentice-Hall Inc., N. J, 1971.

- Lemmer Lee and Donald Dobien: **Purchasing and Materials Management Tex and Cuses,** (Third Edition) MacGrow-Hill Inc., U.S.A, 1977.

- Stuart F. Heinitz Paul/ V. Farrell: **Purchasing Principles and Applications,** (Sixth Edition) Prentice-Hall Inc., Englewood N. J, 1981.

الباحثان فى سطور :

الأستاذ/ طلال بن سراج الغرياني.

- من مواليد مدينة الطائف.

مؤهلاته العلمية :

- حاصـل على بكـالوريـوس إدارة الأعمـال من كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وعلى دبلوم التخطيط التنموى، ودرجة الماجستير من جامعة سيراكيوز بمـدينة سيراكيوز بولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، كلية ماكسويل، قسم الإدارة العامة وقسم التخطيط الحضرى والإقليمى.

من خبراته العملية :

- مدير لإدارة التخطيط والتطوير بالمعهد سابقاً.
- عضو هيئة التدريس بالمعهد.

من أعماله العلمية المنشورة :

- الرقـابة الإدارية وأجهزتها فى المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة.
- دور القيادات الإدارية فى التنمية، مجلة الخدمة المدنية، الديوان العام للخدمة المدنية.
- التخطيط والتنمية، مجلة الخدمة المدنية.
- أهداف التخطيط التنموى فى المملكة العربية السعودية، مجلة الخدمة المدنية.
- التوجيه وأثره على إنجاز الأعمال، مجلة الخدمة المدنية.
- رفع الروح المعنوية وأثرها على زيادة الإنتاجية، مجلة الخدمة المدنية.
- بحث ميدانى مشترك مقدم لندوة دور المشتريات الحكومية فى تشجيع الصناعة الوطنية.
- بحث ميدانى مشترك مقدم لندوة تخطيط القوى العاملة فى المجال الفنى والمهنى.

● ● الدكتور/ أمين عبدالعزيز حسن.

- من مواليد محافظة بني سويف، جمهورية مصر العربية.

● مؤهلاته العلمية :

- بكالوريوس تجارة شعبة إدارة أعمال من جامعة القاهرة ١٩٦٩.
- دبلوم الدراسات العليا في إدارة الأعمال الصناعية من جامعة عين شمس ١٩٧٧.
- ماجستير إدارة الأعمال من جامعة الأزهر ١٩٧٩.
- دكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة الأزهر ١٩٨٩.

● من خبراته العملية :

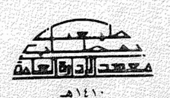
- باحث بالجهاز المركزي للمحاسبات في جمهورية مصر العربية.
- مدرس بمعهد الإدارة، في بغداد، العراق.
- محاضر بمعهد الإدارة العامة، بالرياض حالياً.

● من أعماله العلمية المنشورة :

- التنمية الإدارية وتنظيم إدارة المستودعات : مع التطبيق على المملكة العربية السعودية، دار العلوم، الرياض ١٩٨٦.
- التشريعات والأنظمة المخزنية، مؤسسة المعاهد الفنية، بغداد، ١٩٨٠
- مشكلة المخزون الراكد في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض ١٤٠٢هـ.
- التخـزين ومشكـلاته في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض ١٤٠٣هـ.



١٤١٠هـ



السعر ٦٦ ريالا